ALPHA
DOCUMENTATION

Tél: +213 31 73 33 33/ Fax : +213 31 73 37 94
36 Bis rue voltaire SMK- Constantine -Algérie
Email : alphadocumentation@hotmail.com

دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع
الأردن- عمان
الهاتف : 48 62 26 797 962+
البوابة الشمالية للجامعة الأردنية

عمان في 17 مارس 2022

المرجع:2022/066/ب ص

شهادة نشر

نحن دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع الأردن نشهد أن الدكتور: **فاتح النور رحموني** قد نشر بدارنا الكتاب الموسوم ب:

-تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة.

والذي يحمل رقم ردمك الآتي: 978-9931-08-270-5

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها بما يسمح به القانون

دار ألفا للنشر والتوزيع
البوابة الشمالية للجامعة الأردنية - عمان الأردن
الهاتف: 48 62 26 797 962+

تأثير الارهاب على الحوارات الأمنية

في منطقة المتوسط مند نهاية الحرب الباردة

د.رحموني فاتح النور

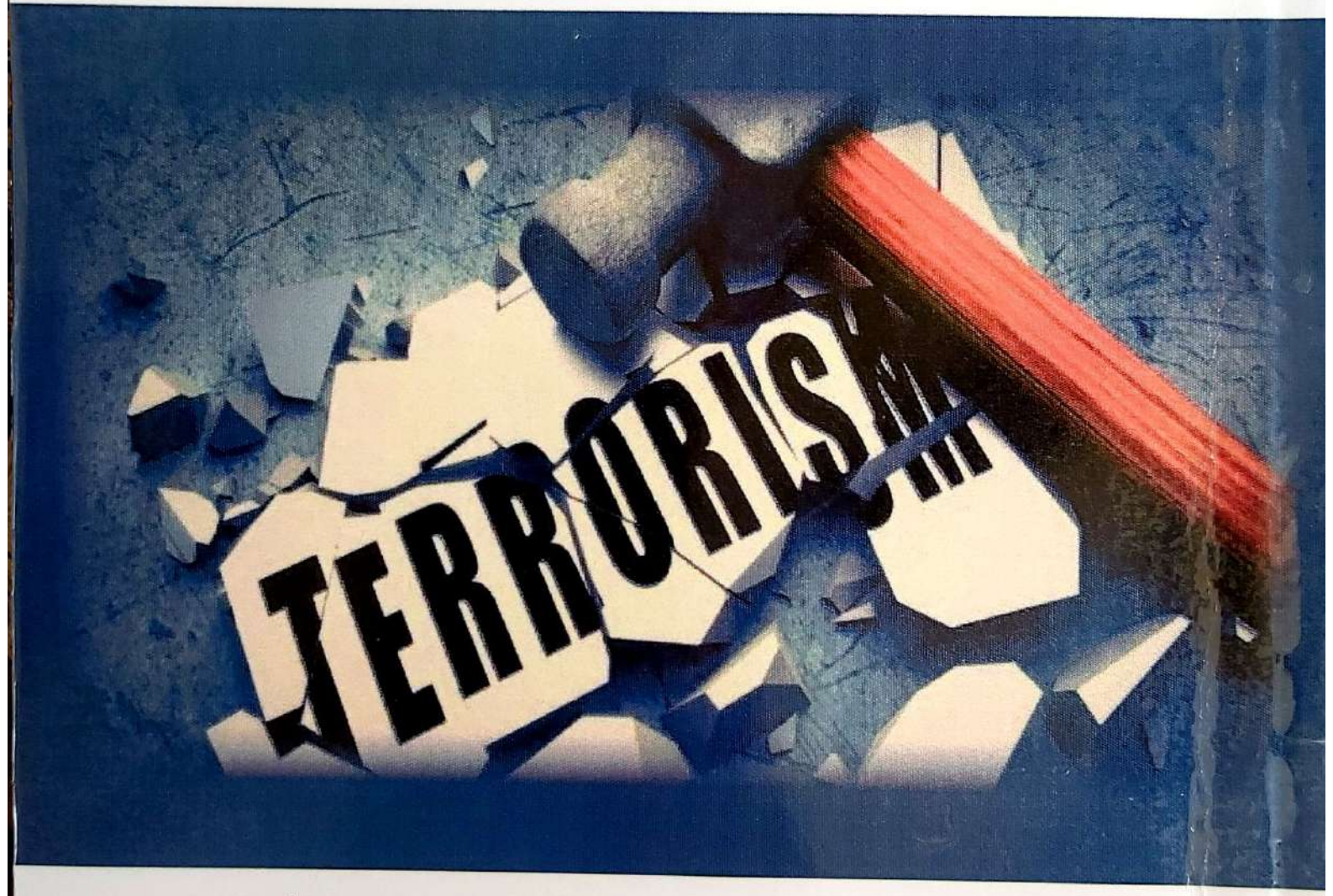

AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع

تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية

في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة

جميع الحقوق محفوظة

المؤلّف: د. فاتح النور رحموني.
عنوان الكتاب: تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة.

© منشورات ألفا للوثائق 2022
ISBN : 978-9931-08-270-5
الإيداع القانوني : جانفي 2022

الطبعة الأولى

2022

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

تحذير:

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم التسجيل أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الناشر
ألفا للوثائق
نشر- استيراد وتوزيع كتب
36. مكرر نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة الجزائر
الهاتف: 333 733 21331+
الفاكس: 794 733 21331+
النقال: 213770906434+
عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
962.797266248+
البريد الإلكتروني: alphadocumentation@hotmail.com

تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية
في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة

تأليف

الدكتور: فاتح النور رحموني

الناشر

AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع

2022

المحتويات

مقدمة 11

الفصل الأول : الإرهاب والأمن – مقاربة ايتيمولوجية

المبحث الأول: التحديد المفاهيمي والتطور التاريخي لظاهرة الإرهاب.....18

المطلب الأول : مفهوم الارهاب والارهاب الدولي 18

المطلب الثاني : تشخيص الجريمة الارهابية.....27

المطلب الثالث : الارهاب في الفكر والعقيدة الاسلامية والغربية.....29

المطلب الرابع : التطور التاريخي للظاهرة الارهابية.....36

المبحث الثاني : الخصائص العامة للظاهرة الارهابية 46

المطلب الأول : الدوافع والأسباب العميقة للسلوكيات الارهابية.....46

المطلب الثاني : مصادر وأنواع وصور الجرائم الارهابية 56

المطلب الثالث : أهداف وآثار النشاطات الارهابية.....65

المطلب الرابع : الفوارق الرئيسة بين الارهاب وأشكال العنف المشروع وغير المشروع 69

المبحث الثالث : تحديد مفهوم الأمن – الأبعاد والمستويات 72

المطلب الأول : مفهوم الأمن.....72

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الدولي 78

المطلب الثالث : أبعاد الأمن.....89

المطلب الرابع : مستويات الأمن.....100

المبحث الرابع : النظم الأمنية الاقليمية والتحول في مفهوم الأمن.....106
المطلب الأول : الأنظمة والتكتلات الاقليمية.....106
المطلب الثاني : الأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الاقليمية 111
المطلب الثالث : التغيرات البنيوية في النظام الدولي وعولمة الأمن.....118

الفصل الثاني

الطروحات النظرية لدراسة الظاهرة الإرهابية وإشكالية الأمن

المبحث الأول : المقتربات النظرية لتحليل وتفسير الظاهرة الارهابية 128
المطلب الأول : الاشكالات النظرية في التوحيد المفاهيمي للإرهاب 128
المطلب الثاني : المقتربات النظرية الايديولوجية في تفسير السلوكيات الارهابية 132
المطلب الثالث : المقتربات النظرية السيكولوجية في تفسير السلوكيات الارهابية 136
المطلب الرابع : المقتربات النظرية السوسيولوجية في تفسير السلوكيات الارهابية 141
المبحث الثاني : تطور الدراسات الأمنية والمقاربات التفسيرية للأمن.....146
المطلب الأول : الطروحات التفسيرية الواقعية والليبرالية للأمن 146
المطلب الثاني : التحليل الأمني الشامل والتصور الجديد للأمن الدولي 158
المطلب الثالث : الأطر الجديدة للتحليل واسهامات مدرسة كوبنهاغن 161
المطلب الرابع : المقاربة النقدية للأمن وتصورات ما بعد الحداثة 163
المبحث الثالث : تأثير الارهاب على أمن النظام الدولي الراهن 169
المطلب الأول : الارهاب وتجاوز سيادة الدولة.....169

المطلب الثاني : عولمة الارهاب والارهاب المعولم 174
المطلب الثالث : الارهاب وتوظيف التقنيات الحديثة وشبكات الاتصال 178
المطلب الرابع : الارهاب والأمن الدولي والاقليمي 183

الفصل الثالث

تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول : النظام الاقليمي والبيئة الأمنية المتوسطية 198
المطلب الأول : ماهية النظام الاقليمي المتوسطي.....198
المطلب الثاني : البيئة المتوسطية والتصورات المختلفة لتأمينها 205
المطلب الثالث : التهديدات الأمنية المتوسطية وسبل إدراكها 226
المبحث الثاني : الحوارات الأمنية في المتوسط قبل نهاية الحرب الباردة 233
المطلب الأول : الحوار الأمني العربي – الأوربي في اطار الصراع العربي الاسرائيلي 234
المطلب الثاني : الحوار العربي – العربي في اطار التعاون الأمني ومحاولات الوحدة العربية.....241
المطلب الثالث : الحوار الأوربي للأمن والسلام في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي CSCE.....250
المبحث الثالث : النشاط الارهابي في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 257
المطلب الأول : ارهاب الكيان الاسرائيلي وتأثيره على أمن المتوسط 259

المطلب الثاني : ارهاب التنظيمات الاسلامية المتطرفة وأمن المتوسط 262
المطلب الثالث : ارهاب الحركات الانفصالية وأمن المتوسط 267
المبحث الرابع : الحوارات الأمنية في المتوسط بعد الحرب الباردة (1990-2001) 270
المطلب الأول : الحوار الأمني الأورو متوسطي في اطار مسار برشلونة 273
المطلب الثاني : الحوار الأمني لغرب المتوسط في اطار مجموعة 5+5 287
المطلب الثالث : الحوار الأمني المتوسطي في اطار الاتحادات البرلمانية 292
المطلب الرابع : الحوار الأمني الأطلسي - الأوروبي والأطلسي- المتوسطي.298

الفصل الرابع

الحوارات الأمنية في المتوسـط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول : تأثير أحداث 11 سبتمبر على توجه الحوارات الأمنية في المتوسط 314
المطلب الأول : أحداث 11 سبتمبر 2001 حقبة جديدة في أمن المتوسط....314
المطلب الثاني : تحول الخطاب السياسي الأمريكي تجاه الارهاب الدولي.....318
المطلب الثالث : انتقال الحركة الارهابية من الاقليمية الى العالمية 327
المطلب الرابع : بوادر الصراع الحضاري في اطار اتهام الاسلام بالإرهاب ...330
المبحث الثاني : جهود تفعيل الحوارات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 336
المطلب الأول : تغير العقيدة الأمنية الأوروبية والأطلسية.....336
المطلب الثاني: احياء وتفعيل الحوار الأمني غرب المتوسط (مجموعة 5+5) ..344

المطلب الثالث: السياسة الأمنية الأورو-أطلسية الجديدة تجاه الارهاب في المتوسط 348
المطلب الرابع : اصلاح منظمة الأمن والتعاون الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 357
المبحث الثالث : الشكل الجديد للحوارات الأمنية بعد التغيرات الجوهرية في المتوسط 360
المطلب الأول : الحوار الأمني المتوسطي في اطار سياسة الجوار الأوربية 360
المطلب الثاني : الحوار الأمني المتوسطي في اطار الاتحاد من أجل المتوسط 364
المطلب الثالث : ما بعد الحوار الأمني – الحوار الحضاري كمقاربة وقائية للأمن المتوسطي 369
المبحث الرابع : آفاق ومستقبل الحوارات الأمنية المتوسطية في ظل تفاقم الظاهرة الارهابية 375
المطلب الأول : نقد الاستراتيجيات الغربية في محاربة الارهاب في المتوسط ... 375
المطلب الثاني : انهيار الأنظمة التسلطية وظاهرة توسع التنظيمات الارهابية في المتوسط 379
المطلب الثالث : المخاطر المستقبلية للظاهرة الارهابية في منطقة المتوسط 390
خاتمة 399

مقدمة

تعتبر ظاهرة الارهاب اليوم من أكثر المواضيع التي تثير جدلا واسعا على المستويين السياسي والأكاديمي، فرغم أن الظاهرة ليست وليدة السنوات أو العقود القليلة الماضية، وأنها حظيت منذ وقت بعيد باهتمام كبير وكانت محل دراسات أكاديمية معمقة، غير أنها لا زالت تطرح العديد من الاشكالات النظرية والمنهجية على المستوى الأكاديمي، ومساحات واسعة من الاختلافات المفاهيمية والسبل العلاجية على المستوى السياسي والاجتماعي، ونجد أنفسنا عند أي محاولة تحليلية أو تفسيرية لهذه الظاهرة، ملزمين بمواجهة هذه الاشكالات والاختلافات، التي تفرض علينا استخدام أدوات علمية وموضوعية، من أجل الابتعاد عن الأوصاف السطحية والإيديولوجية التي أصبحت تطبعها، كما أن ذلك سيتيح مجالا أوسع لتجاوز التعقيد الشديد الذي يميز الظاهرة الارهابية .

للتعقيد الذي يطبع الظاهرة الارهابية ارتباط وتلازم وظيفي مع مسألة الأمن، فوجود الظاهرة الارهابية ينفي بالضرورة وجود الأمن، كما أن وجود الأمن ينفي بالضرورة وجود الارهاب، مع العلم أن تحقيق الأمن يبقى دائما قيمة نسبية، وهذا ما يضاعف قيمة الاهتمام بدراسة الارهاب، اعتبارا الى هذا الارتباط والتلازم، وذلك لأن الأمن ظلّ مسعى ومطلب أساسي للبشرية منذ بداية تعمير الأرض، وقيمة جوهرية لا يمكن بأي حال استقرار واستمرار حياة المجتمعات دونها، وهذا ما يتطلب ضرورة تقديم تفسيرات علمية لها من أجل إنهائها أو تحجيمها، وهو ما يحقق الأمن المنشود .

وبما أن منطقة المتوسط كانت على مر التاريخ ولا تزال، محور نشوء للحضارات الكبرى ومجال لتفاعلاتها، وكما شهدت منذ قرون ظهور وتطور الظاهرة الارهابية وتأثيرها البالغ في أمن المجتمعات والشعوب المتوسطية، تشهد اليوم أعلى مظاهر تطور هذه الظاهرة، وأكبر درجات تأثيرها في أمن هذه الشعوب، وكذا أعقد أبعادها وأساليبها وسبل علاجها، خاصة في ظل التطور الكبير لمختلف أشكال الأسلحة، والاستخدام الواسع لوسائل الاتصال التكنولوجية الفائقة الدقة، مما جعل تأثير الارهاب يتجاوز الحدود السيادية للدول ويأخذ طابع العالمية، وهذا ما جعلها محور السياسات الأمنية لأطراف المتوسط خلال العقود الأخيرة .

يكتسي موضوع هذه الدراسة أهمية بالغة دون أي شك، تتضح هذه الأهمية من خلال العديد من الملامح التي طبعت السياسة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولعل أبرزها أطروحات الصراع الحضاري التي أصبحت تطبع سياسات الغرب، اعتبارا الى عقيدتها القائمة على اتهام الاسلام بالإرهاب والعودة الى العداء الديني والتاريخي، ومن جهة أخرى الارتفاع الكبير لمستوى وحجم نشاط التنظيمات الارهابية في منطقة المتوسط وعلى المستوى العالمي، والارتفاع الرهيب في عدد الضحايا التي تخلفها، مقابل محدودية نتائج الحوارات الأمنية في الحد من خطورتها، وكذا طوفان الانتشار والتوسع الذي تشهده التنظيمات والجماعات الارهابية في السنوات الأخيرة، خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحول تأثيرها من المحلي الى العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر مما جعلها في سلم أولويات سياسات الدول على المستوى العالمي، وهو ما دفع نحو

التحالفات الدولية الإقليمية والعالمية من أجل محاربة الإرهاب، فأضحت مسألة التعاون الدولي والاقليمي في مجال محاربة الارهاب سمة من سمات السياسة الدولية، خاصة وأن التنظيمات الإرهابية تقوم بالاستخدام المكثف للوسائل والإمكانيات التكنولوجية المتطورة الأكثر تخريبا وتدميرا، والادوات التقنية والاتصالية الأعلى سرعة وفاعلية.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تفسير علمي وموضوعي لكيفية تأثير ظاهرة الإرهاب، في تغيير مضامين الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط، وذلك اعتبارا الى أن هذه الظاهرة شكلت منذ نهاية الحرب الباردة أكبر مصادر التهديدات الأمنية على الدول الغربية بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وهو ما عبرت عنه سياسات هذه الدول بالعدو الأخضر الجديد، وما عزز هذا الطرح الارهاب الذي شهدته الولايات المتحدة في رموز قوتها بتاريخ 11 سبتمبر 2001، أين أصبح هذا الحدث يشكل حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، فأصبحت دراسة تأثير ظاهرة الارهاب على الواقع الدولي مدخلا مهما لفهم السياسة الدولية ككل، وليس لفهم طبيعة العلاقات التعاونية ومسارات الحوار على المستوى الإقليمي فحسب.

تم تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول مقاربة ايتيمولوجية لمفهومي الإرهاب والأمن، سواء في الفكر الغربي أو في الفكر الاسلامي، كمفهومين متلازمين تربط بينهما علاقة وظيفية، ومناقشة وتحليل مختلف خصائصهما ومراحل تطورهما، أما الفصل الثاني فتضمن مناقشة أهم الطروحات النظرية لتحليل وتفسير الظاهرة الارهابية، ومناقشة تطور الدراسات الأمنية والمقاربات التفسيرية للأمن الدولي، وكذا تأثير الارهاب على أمن النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتضمن الفصل الثالث تحليل ومناقشة تأثير الارهاب على مضمون الحوارات الأمنية في المتوسط، في الفترة من نهاية الحرب الباردة الى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001، مع التعرض لأهمية منطقة المتوسط، ومسار تطور الحوار خلال الحرب الباردة كقاعدة للحوارات التي جاءت بعد نهايتها، أما الفصل الرابع فقد تضمن تأثير الارهاب في شكله الجديد، على مضامين الحوارات الأمنية في الفترة الممتدة من 11 سبتمبر 2001 الى غاية 2015، وأهم التغيرات في المتوسط المرتبطة بالإرهاب الجديد وبالأشكال الجديدة للتعاون والحوار لمكافحة الارهاب، وفي الأخير عرض أهم الآفاق والتصورات لأمن منطقة المتوسط، في ظل التطور الكبير للظاهرة الارهابية في الوسائل والامكانيات، وأمام أزمة انهيار وفشل الدولة في المنطقة العربية بعد موجة ما يعرف بثورات الربيع العربي.

الفصل الأول
الإرهاب والأمن – مقاربة إيتيمولوجية

الفصل الأول : الإرهاب والأمن – مقاربة إيتيمولوجية

تمهيد

لازم السلوك الارهابي تطور المجتمعات البشرية تلازما وجوديا، وذلك رغم التغيرات الكبيرة التي شهدتها هذه المجتمعات في أساليب وأنماط حياتها، ورغم الدور الاصلاحي والتنظيمي المحوري للمرجعيات الدينية والأخلاقية والعرفية فيها، غير أن هذه الظاهرة الارهابية لم تتلاشى ملامحها، بل على العكس توسعت خطورتها وتعددت أشكالها وتعقدت أساليب وآليات التصدي لها، وأضحت اليوم من أكبر مصادر تهديد أمن الأفراد والجماعات والمجتمع الدولي ككل .

وقد عرفت جهود وصف وتشخيص هذه الظاهرة جدلا واسعا، وعدم اتفاق حول تحديد مصادر التهديد الارهابية، والفواعل الذين يمكن وصفهم بالإرهابيين، انطلاقا من تحديد مفهوم موحد أو متفق عليه للإرهاب، وهي الاشكالية التي تواجهنا هنا وسنحاول الاجابة عنها . واعتبارا أيضا الى أن الارهاب يعتبر تهديد أمني أساسي في النظام الدولي الراهن، سنحاول أيضا ابراز العلاقة بينه وبين اشكالية تحقيق أمن الفرد والدولة من تهديد الارهاب، فضلا عن تحديد مفهوم الأمن أولا وابراز أهم أبعاده ومستوياته، خاصة في ظل النظام الدولي القائم، والذي يعرف تغيرات جوهرية بنيوية ووظيفية .

المبحث الأول: التحديد المفاهيمي والتطور التاريخي لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول : مفهوم الارهاب والارهاب الدولي

01 / التعريف اللغوي والاصطلاحي للإرهاب :

إن خاصية التعدد التي تطبع معظم المفاهيم في العلوم الانسانية والاجتماعية، هي أيضا الخاصية الملازمة لمفهوم الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، فرغم تعدد التعريفات ومحاولات الوصف العلمي الدقيق للظاهرة الارهابية، ومدى تأثيرها على الأمن الفردي والقومي والدولي، غير أن سمة الاختلاف في وضع تعريف موحد أو مفاهيم متقاربة بأعلى النسب، بقيت تهيمن على الاطار العام لمحاولات تعريف وتفسير هذه الظاهرة، ومنه سنحرص على الاحاطة بأهم وأشمل وأكبر قدر من التعاريف المختلفة، وتوظيفها مفاهيميا كقاعدة لفهمها وتفسيرها علميا، وذلك احتراما للخصائص الطبيعية للتعدد والتنوع في القيّم الفكرية والعقائدية للأفراد والمجتمعات، الذي يمثل أصل هذا الاختلاف .

في اللغة العربية مصطلح ارهاب مشتق من الفعل " رهب " بمعنى خاف وفزع ورعب، وهي مصدر للفعل " أرهب " وأرهبه بمعنى خوفه، وفي المعاجم العربية القديمة عرف الفعل " رهب " يرهب رهبة ورهبانا، أي خاف ورهبه أي أخافه وأفزعه، والرهبة هي الخوف والفزع والرعب، يقال هو راهب من الله تعالى: أي يخاف من عقابه، وأرهبه أي توعده، والرهبوت تعني " الخوف العظيم " يقال : رهبوت خير من رحموت، أي : لأن ترهب خير من أن ترحم، قال تعالى :

"واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم" [1] أي : استدعوا رهبتهم وأرهبوهم – ورهبه أي أخافه وأفزعه .[2]

واعتمد مجمع اللغة العربية كلمة (الارهاب) ككلمة حديثة في اللغة العربية، وهي مشتقة من الفعل (أرهب)، والارهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، وقد خلت قواميس العربية من كلمة الارهاب والارهابي لأن هذه الألفاظ حديثة الظهور والاستعمال ولم تكن موجودة ومستعملة في القديم، وقد استعملها بعض الملوك الأقوياء لتصفية وتخويف كل من يتمرد عن سلطانهم وحكمهم، وأيضا استعملت لوصف الأعمال الاجرامية التي يقوم بها بعض الأفراد أو التنظيمات لتحقيق أهداف اجرامية .[3]

معظم القواميس والمعاجم الحديثة جاء بها لفظ "الارهاب" بمعنى وسيلة لنشر الذعر والتخويف، ويقابل هذه الكلمة في اللغة الفرنسية كلمة "terrorisme " وهي ذات صلة اشتقاقية وثيقة من كلمة " terror–terreur " اللاتينية ويقابلها بالغة الأنجليزية كلمة " terrorism " وهي تعني : أرعب أو أرهب أو أفزع، وكلمة " terror " تعني من يبث الرعب والفزع، وأصل هذه الكلمة حسب الأستاذان " bailly وbreal " أصل الكلمة اللغوي في الفرنسية

[1] – سورة الأعراف، الآية 116

[2] – علي بن عبد العزيز بن علي العميريني، **مفهوم الارهاب في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي (جزء 01)**، الرياض : مكتبة عبد العزيز العامة، ط1، 2007، ص ص 67 – 68 .

[3] – حكيم غريب، **السياسة الدولية والقانون الدولي – مكافحة الارهاب الجوي**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2013 ص ص 61-63 .

هو الفعل " tras أو tres " الذي يعني "رجف" وهو يعني نفس المعنى اللاتيني "الرجفان " أي الرعب، وبناءً على ذلك فان الارهاب يعني نظاما من الرعب "système de terreur "، كما نجد شرحا وافيا لمعنى كلمة رعب في أول قاموس للأكاديمية الفرنسية، ويتضمن عنصرين الأول / عنصر نفساني ويعني الخوف أو الذعر " epou vante " والفزع الشديد " grande crainte " وكذلك الاضطراب العنيف للنفس " agitation violente de lame " الناجم عن تصور ذهني معين لشر أو خطر، والثاني / عنصر مادي وهو يصف طريقة أو أسلوبا يتعامل مع المظاهر الخارجية للجسم " corporel " .[1]

ويعتبره البعض كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية، يكون تنفيذها أو التعبير عنها مدعاة لنشر الفزع العام أو خلق خطر حقيقي معه، ويقتضي وضع خصائص وصفية للعمل الارهابي حيث أنه ذو هدف سياسي محض يتسم بالسمة الدولية في الغالب، كما أن الوسائل المستخدمة فيه تثير الرعب وتخلق خطر عام شامل، ويعتبره البعض الآخر أنه كل عنف يقصد به اخافة السلطات أو الهيئات أو الأفراد أو تعريضهم للهلاك بغضّ النظر عن الدافع السياسي، ويعرفه آخرون بأنه: " فعل اجرامي يبلغ من العنف حدًا يترتب عليه إشاعة الاضطراب والفوضى بين الأفراد والسلطات، وينطوي على اخلال بالنظام العام مما يهدد

[1] – علي بن عبد العزيز بن علي العميريني، مرجع سابق، ص ص 101-104.

كيان الدولة، ويخلّ بوظائفها السياسية بغرض الحصول على مصالح تتعارض مع أهداف السلطات " .[1]

ويعني أيضا كل عمل عدواني يستخدم العنف والقوّة ضد المدنيين بشتى الوسائل العنيفة، ويهدف الى اضعاف الروح المعنوية للعدو عن طريق ارهاب وتخويف المدنيين، ويستهدف غالبا المناطق المدنية المكتظة بالسكان من خلال التفجيرات والاغتيالات .

كما أنّ كلمة ارهاب في حدّ ذاتها هي مثيرة للجدل وتحمل العديد من المعاني، بناءً على الانتماء الثقافي والديني والقيّمي لمستعمليها، موازاتا مع عدم اتفاق الدول على تعريف محدد وموحد للفعل الارهابي، فكل دولة أو منظمة اقليمية أعطت تعريف بما يتناسب مع وضعها ومصالحها، وقد يعكس مصالح النخب المسيطرة على الحكم فيها، وبالتالي تقف بعض الأنظمة التسلطية عائقا أمام التوصل الى توحيد زاوية النظر لهذه الظاهرة، اعتبارا الى مواقف سياسية والحرمان من الحقوق السياسية، ومنه تعطيل توحيد تعريفها بما يتوافق مع مصلحة الجميع .[2]

ولفظ الارهاب في معناه السياسي هو محاولة نشر الرعب والفزع لتحقيق أغراض سياسية، وهو وسيلة تستخدمها بعض الحكومات الاستبدادية لإرغام الشعوب على والخضوع، ومثاله قيام حكومة الارهاب ابان الثورة الفرنسية

[1] – عبد الفتاح مراد، **موسوعة شرح الارهاب**، الاسكندرية، البهاء للبرمجيات والنشر الالكتروني [د.س.ن]، ص 36 .

[2] – أمير فرج يوسف ، **مكافحة الارهاب**، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011، ص ص 09 – 10 .

(1792) باستخدام الارهاب لتحقيق أغراض سياسية، أو تستخدمه جماعة لترويع المدنيين لتحقيق أطماعها، كى تفرض الأقلية حكمها على الأغلبية، ومثالها الارهاب اليهودي الذي سبق احتلال أجزاء من أرض فلسطين (1948)، حيث قامت عصابات من المتعصبين اليهود (أرغون زفاي – ليومي وشترن) بإلقاء المتفجرات، ونسف المنازل، وتنظيم المذابح الجماعية (دير ياسين، حوامسة، عيلوط ...)، واغتيال النساء والأطفال، وكان الهدف منها دفع الأهالي للهجرة لاستيطانها.[1]

02/ الارهاب الدولي :

في الإطار العام فإن أساس تجريم الإرهاب الدولي هو القانون الدولي، إعتبارا الى مصادره الرئيسية (المعاهدات والعرف الدولي ومبادئ القانون العامة)، فالإرهاب الدولي عبارة عن جريمة دولية، معاقب عليها بواسطة قواعد القانون الدولي، وذلك دون الحاجة للرجوع إلى نصوص القوانين الجنائية الداخلية للدول، ويعرف الأستاذ : **نبيل حلمي** الإرهاب الدولي بأنه : " الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة، ضدّ فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يحدد حريات أساسيّة، ويكون هدفه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها تجاه موضوع معيّن " .[2]

فالإرهاب الدولي يتميز عن الجريمة العادية أو الجريمة المنظّمة، سواء كان مصدره فرداً أو جماعة أو جماعات متآلفة أو دولة، فالقائم به يتخطى الحدود

[1] – منتصر سعيد حمودة، **الارهاب الدولي**، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، ط1، 2008، ص 15 .

[2] – منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق ، ص 38 .

السياسية للدولة إلى دولة أخرى، وقد يقع على مواطن دولة أخرى غير دولة الإرهابي . والمحور الأساسي للإرهاب الدولي هو مصدره وهدفه أما باقي العناصر فهي ثانوية، وغالباً يكون مصدره عدد محدود من الأفراد، يمثلون أقليّات في المجتمعات وهم لا يستطيعون القيام بالفعل والتأثير عبر القنوات الشرعية، فيلجؤون إلى حيازة وسائل العنف واستعمالها للدفاع عن رؤيتهم وتحقيق أهدافهم ورغم ذلك لا يمكن في الواقع الفصل كليًا بين الإرهاب الدولي والإرهاب المحلي، لأن تشريع الإرهاب " anatomy of terrorism " يبيّن أن هناك إرهاباً واحداً من الناحيّة السياسيّة، وأنّ الحواجز الجغرافية والسياسيّة للدول لا تشكل عنصراً حاسماً في هذا الصّدد .[1]

ورغم وجود توافق في تحديد المعاني اللّغوية للفظ الارهاب، لكن عدم التوافق حاصل في تصنيف الأعمال الارهابية، بناءً على مرتكبيها وأسباب قيامهم بذلك أو أهدافهم، وهذا كان سبباً في انقسام المجتمع الدولي بخصوص صياغة تعريف موحد وشامل (جامع مانع) للإرهاب الدولي، فحين تُصنِف بعض الدول والمنظمات الدولية مجموعة من النشاطات على أنها عدوانية إرهابية، تستحق الشجب وتدبير إجراءات التصدّي لها، نجد دولاً ومنظمات أخرى تعتبرها أعمالاً بطولية ومقاومة مشروعة، تستحق الثناء وتدبير إجراءات المساندة والدّعم، وهذا ما سنؤكده من خلال طرح زوايا النظر المختلفة بين الدول والمنظمات الدولية، لمختلف نشاطات الدول والجماعات محل الاختلاف في التصنيف.

[1] – حسين شريف، **الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا (جزء01)**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997، ص ص 127 – 128 .

فاقتصر مضمون تعريف الفعل الإرهابي الدولي في نصوص عصبة الأمم، على العنف الموجّه ضدّ دولة أخرى، أو الارهاب السياسي الموجّه ضدّ رؤساء الدول والموظفين الدبلوماسيين أو السامين، وجاء في الاتفاقية الأوربية لمنع وقمع الارهاب (سنة1977/ ستراسبورغ)، ينحصر في الجرائم الخطيرة ضدّ الدبلوماسيين، وجرائم خطف واحتجاز الرهائن وجرائم استخدام المتفجرات والقذائف، والاستلاء على الطائرات لاستعمالها ضدّ أمن الطيران المدني، أمّا حلف الأطلسي فقد وصفه بأعمال القتل والخطف وإشعال الحرائق وما شابهها من أفعال، دون الإشارة أو إعطاء الأهمية إلى دوافعها وأسبابها، رغم إحصائه سنة 2005 لعدد الجماعات والتنظيمات الإرهابية (388 جماعة وتنظيم إرهابي في العالم، منها الناشطة وأخرى في حالة تأسيس) .[1] أمّا الولايات المتحدة فقد ركزت على إرهاب الأفراد، وأهملت إرهاب الدولة وحق الشعوب في التحرر وتقرير المصير (حق المقاومة المشروعة) .

لقد تقاربت النظرة الأوربية للإرهاب الدولي مع ما تم طرحه من مفاهيم على مستوى المنظمات الدولية العالمية والأوربية، فهي عموماً قبل أحداث 11 سبتمبر لم تعطي اهتماما كبيراً لخطورة ظاهرة الارهاب الدولي، فلم تتضمن نصوص مواثيقها الوصف والتصنيف الدقيق للأعمال الارهابية ذات الطابع الدولي، أو لتحديد أسبابها ودوافعها وأهدافها، والأهم من ذلك التمييز بين الأعمال الارهابية وحركات الدفاع المشروع أو الكفاح من أجل التحرر.

[1] – حكيم غريب، مرجع سابق، ص ص 81 – 88 .

في حين نجد معظم الدول العربية والإفريقية، تعتبر جميع أعمال العنف والقمع والعنصرية التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية ضدّ الشعوب المناضلة من أجل التحرر، هي في مقدمة ما تعتبره أعمال إرهابية دولية، وعرّفت منظمة الجامعة العربية الارهاب في الفقرة/ 02 من المادة الأولى للاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب كالتالي : " هو كل فعل للعنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف الى إلقاء الرعب بين النّاس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الخاصّة أو احتلالها أو الاستلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[1] ثم أضافت في مادتها الثانية التأكيد على شرعية الكفاح بمختلف الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح من أجل التحرير والحق في تقرير المصير .

والارهاب الدولي في معناه الشامل يتضمن كل ذلك، فقيام الدول الكبرى بالاعتداء على الدول الصغيرة الآمنة بهدف إرهابها والسيطرة عليها، أو فرض نظام حكم يتيح نهب خيراتها وثروات شعوبها، هو من صميم أعمال الارهاب الدولي الّذي تتجاهله الدول الكبرى، إضافة الى الارهاب الدولي الذي تقوم به جماعات بدعم أو بدون دعم من الدول، وغالبا تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يتجاوز الأثر الناتج عن العمل الارهابي حدود ونطاق الدولة الواحدة.

[1] - نفس المرجع، ص 95 .

- تباين مكان الاعداد والتجهيز والتخطيط للعمل الارهابي عن مكان تنفيذه (التخطيط في دولة والتنفيذ في دولة أخرى).
- اختلاف جنسيات المشاركين في العمل الارهابي .
- اختلاف جنسيات الضحايا في هذا العمل الارهابي عن جنسية منفذيه .
- مكان العمل الارهابي تابع لسيادة دولة ليست نفس دولة القائمين بالعمل الارهابي .
- تلقي القائمين بالعمل الارهابي الدعم المادي أو المعنوي من الخارج .
- لجوء القائمين بالعمل الارهابي الى دولة أخرى بعد التنفيذ .

وبالتالي ينتج عن العمل الارهابي اضطراب في العلاقات الدولية، وتأثير واضح في بنية النظام الدولي وإحداث تغيير في الأدوار العالمية .[1]

وبناءً على ذلك فرغم اتفاق أعضاء المجتمع الدولي على إدانة ورفض الارهاب الدولي، إلا أنهم عجزوا عن توحيد وجهات النظر بخصوص وضع تعريف موحد للإرهاب، يكون مقوماً أساسياً لوضع قواعد العمل والتعاوني المشترك لمحاربته، ويرجع ذلك الى اختلاف سياسات وايديولوجيات الدول وارتباطها بمصالحها الحيويّة من جهة، ولطبيعة مصطلح الارهاب في حدّ ذاته، فهو دينامي " dynamic " وليس ستاتيكي " static " من حيث : " تعدد وتباين أنماطه وأشكاله وأهدافه من دولة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر" [2] ، وذلك وفق

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب الدولي (تعريفه – نشأته – أسبابه – أنواعه – أهدافه – علاجه)**، الاسكندرية : مطبعة الأخوة ط1، 2011، ص ص 164- 165.

[2] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ط1، 2009، ص 65 .

التغيّر في الموقف الايديولوجي والسياسي من جهة ثانية، إضافة الى العجز التنظيري في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، والذي يتمثل في غياب تأصيل نظري على مستوى النظرية العلمية، لتحديد المعنى الايتيمولوجي للمصطلح بدقة ومنه تقديم تفسير علمي دقيق للظاهرة ككل في بعديها المحلي والدولي .

المطلب الثاني : تشخيص الجريمة الارهابية

1 – المعيار الشكلي :

ينظر الى الجريمة الارهابية وفق هذا الاتجاه من منطلق الخطر المصاحب لها، وذلك بناءً على الوسائل المستعملة في ارتكابها، فتوظيف الوسائل الخطيرة في العمل الارهابي، يترتب عليه أخطار كبيرة جداً حتى وان كانت أهدافها سياسية، موجهة ضد الحكومة لتغيير مواقفها أو تخليها عن السلطة، إلاّ أنّ أخطارها تمسّ أمن واستقرار المجتمع بدرجة كبيرة، وأهميّة هذا المعيّار في تحديد مدلول الجريمة الارهابية، يرجع الى أن درجة خطورة العمل الارهابي لا تقاس بعدد الضحايا أو عدد المرتكبين لهذا الفعل، وإنما بدرجة نشر الخطر والفزع والتخويف، فالضحايا لا يتم اختيارهم ولكن لهم علاقة بالنظام المستهدف بالعمل الارهابي وليس بالإرهابيين أنفسهم، وقد اعتمدت العديد من التشريعات في دول العالم هذا المعيار لتصنيف الجرائم الارهابية .[1]

[1] – عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، **الجريمة الارهابية**، القاهرة : دار الجامعة الجديدة، ط1، 2008، ص ص 75-77 .

2 – المعيار المادي :

المنطلق الرئيسي لهذا الاتجاه في تحديد مدلول الجريمة الارهابية، هو درجة الأثر أو حجم الضرر المترتب عنها (النتائج السلبية)، فهو غالبا ما يؤدي الى خلق حالة من اللاّ أمن الاجتماعي، واعتداء على المصلحة العامة وإخلال بالنظام العام للدولة، وقد أصبح هذا مقياسا في حدّ ذاته بالنسبة للإرهابيين لإنجاح اعتداءاتهم، باستهداف الأماكن العمومية لقتل أكبر عدد ممكن أو إحداث أكبر خسائر بشرية ومادية ممكنة، غير أن معيار الضرر هنا موضوعي، فلا يراعى فيه شخصية المجني عليه (الضحية)، وإنما يعتد فيه بطبيعة الفعل في الظروف التي وقع فيها والآثار المترتبة عليه، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا الاتجاه على أساس أن جسامة الضرر مسألة نسبيّة، يختلف تقديرها بحسب الأشخاص واختلاف الظروف التي تمت فيها، غير أنّ العديد من الدول اعتمدت هذا المعيار بشكل كبير في تصنيف وتعريف الجرائم الارهابية، فقد عرف القانون الاسباني الجريمة الارهابية بأنها : " جرائم الاعتداء على المنشآت العسكرية أو قوات أمن الدولة أو قوات الشرطة أو مراكز المواصلات، أو القطارات أو المراكب أو الطائرات أو السيارات أو المنشآت العامة أو البنوك التجارية " .[1]

3 – المعيار الغائي :

وفق هذا الاتجاه فان العنصر الأساسي في العمل الارهابي هو القصد، أو النتائج المترتبة عن الجريمة الارهابية والمتعلقة بتحقيق الغايات والأهداف، والتي تتمثل غالبا في تغيير سلوكيات الأنظمة السياسية، أو إجبار الحكومات على تغيير

[1] – نفس المرجع، ص 80 .

سياساتها تجاه قضايا معينة مرتبطة بمصالح أو عقيدة القائمين بالعمل الارهابي، وأيضا قد تهدف الى زعزعت الاستقرار، وتحقيق حالة من الفزع العام والرعب في محيط المجتمع، لفرض توجهات هذه الجماعات بما فيها اسقاط وتغيير الحكومات .

ومنه فإن الارهاب لا تتمثل غايته الحقيقية في النتيجة المادية فحسب، وإنّما في خلق حالة من الخوف والهلع والرعب في المجتمع، الذي يسيطر على نفوس الأفراد والجماعات لشل قدرتهم على المقاومة، ومن أبرزها الجرائم ضدّ الشخصيات العامة وقادة الرأي العام، أين يكون الأثر النفسي كبيرا على الجماهير، ومن هذا المنطلق هناك من عرف الفعل الارهابي بناءً على هذا المعيار بأنه: " الاستعمال المنظّم والعمدي لوسائل من شأنها إثارة الرعب بقصد تحقيق هدف معين ".[1]

المطلب الثالث : الارهاب في الفكر والعقيدة الاسلامية والغربية

1- الارهاب في الفكر والعقيدة الاسلامية

إن الانتشار الواسع لظاهرة الارهاب دوليًّا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت الكثير من الدول والمنظمات الدولية تضعها في مقدمة اهتماماتها، وبالتالي فقد استأثرت هذه الظاهرة اهتمام الحكومات والمجتمعات، وحاولت بعض الحكومات الغربية الجمع بين الارهاب والاسلام، وإلصاق هذه الظاهرة بالحركات الاسلامية وبمبادئ الاسلام، ومحاولة تأكيد مقاربة – الارهاب له أصل ديني وأنه نتاج إحياء نهج السلف وتطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية

* يعني الغاية والمقصد من الفعل أو الهدف المتوخى تحقيقه من وراء هذا الفعل .

[1] – عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، مرجع سابق، ص 83 .

(خاصة ما تعلق بتنفيذ الحدود الشرعية كالقصاص)، وتزامن ذلك مع الضعف السياسي للأنظمة العربية والاسلامية، وظهور الانقسامات والفتن الداخلية، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والتخلف الثقافي، غير أن الاسلام الحقيقي ليس دين عنف كما أصبح شائعا في الثقافة الغربية .

إن ظاهرة الارهاب ليست لها صلة نهائياً بالدين الاسلامي الصحيح، وليست خاصة بالمسلمين فقط، فقد ظهرت قبل ظهور الاسلام، فالإسلام دين أمن وسلام، وهو وفق أصوله ومبادئه يعتبر الأمن من أكبر النعّم على الانسان، واعتبر المساس بأمن الفرد في نفسه ودينه وعرضه وماله من الكبائر، فالأمن من أكبر النعم الّتي منّ الله بها على الانسان قال تعالى :" فليعبدوا ربّ هذا البيت الّذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" .[1] ويحرم الله العدوان على النفس البشرية، ويجعل القتل العمد من أشدّ الجرائم إثماً وبغياً، ويبين أن قتل فرد واحد بمثابة قتل الجنس البشري كله قال تعالى :" أنه من قتل نفسًا بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض فكأنّما قتل النّاس جميعاً".[2] فالإرهاب هو تهديد كبير لأمن الفرد والمجتمع، وهو إذا ظهر في مجتمع هدد سلامته وعطل طاقاته وقاده الى التخلف والفساد، فالأمن ضرورة ملازمة لتقدم وتطور المجتمع المسلم .[3]

وجاء الارهاب في القرآن بلفظ " الحرابة "، وله تقريبا نفس المعنى الّذي ذهبت إليه معظم التعاريف في الفكر الغربي، لما ينتج عنه من تخويف وترعيب

---

[1] – سورة قريش، الآية 3-4 .

[2] – سورة المائدة، الآية 32 .

[3] – المأمون علي جبر عمار، **موقف الاسلام من التحديات المعاصرة (الارهاب – العولمة)** ، الرياض : مكتبة الساعي، ط1، 2005، ص ص 67 – 68 .

وإفزاع شديد للنّاس، ولفظ الحرابة مستمد من لفظ " المحاربة " قال تعالى : " إنما جزاء اللّذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداّ..." .[1] وتعني إعلان الحرب على أمن جماعة المسلمين، ومن يقوم بذلك فكأنه يحارب الله ورسوله (أي محاربة شريعته)، وتعني الحرابة أيضا الخروج عن جماعة المسلمين، ومواجهتهم بالسلاح لإحداث الفوضى بينهم، وسلب أموالهم وسفك دمائهم وهتك أعراضهم ، وإهلاك الحرث والنسل، وبالتالي الخروج عن الدين والأخلاق والنظم والقوانين .[2]

وقد عانت بلاد الاسلام من هذه الظاهرة منذ فجر الاسلام، فأول جريمة إرهابية كانت قتل ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- غدرا من طرف مجوسي، ثم الخليفة الثالث عثمان بن عفان –رضي الله عنه- من طرف مجموعة من الخارجين عن الاسلام، وبدأت الفتنة الكبرى بظهور الخوارج في القرن الأول هجري، والتي استمرت آثارها بين المسلمين حتى يومنا هذا .

فقد حارب الخوارج المسلمين في حكم علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- وبعده، وقامت هذه الطائفة بتكفير كل من خالفهم الرأي والفكر من المسلمين، ووصل بهم الغلو والظلال الى تكفير صحابة رسول الله (ص)، فتفرقت بعد ذلك الأمة الاسلامية شيعاً وأحزاباً، وظهرت أيضا فيما بعد حركة الحشاشين، وهي طائفة متعصبة متطرفة احترفت القتل غدرا وخلسةً، والتي حاولت اغتيال صلاح الدين الأيوبي قائد الفتوحات الاسلامية، وكانت طريقتهم في القتل هي

[1] – سورة المائدة، الآية 33 .

[2] – منتصر سعيد حمودة ، **الارهاب الدولي**، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، ط1، 2008، ص ص 48-50 .

باستعمال السكاكين . كما تعرضت بلاد المسلمين الى الارهاب المغولي في القرنين السابع والثامن، حيث اجتاحوها وقتلوا مئات الآلاف، وكانت بغداد أكبر المدن الاسلامية تعرضا للإبادة والنهب والاغتصاب سنة 1258، كما تم تدمير مكتبتها التي كانت تضم آلاف المخطوطات الثمينة في الطب والفلك والتاريخ .[1]

2- الارهاب في الفكر والعقيدة الغربية

إن الدراسة الموضوعية للظاهرة الإرهابية على مستوى الفكر والعقيدة الغربية من جهة، وعلى مستوى الممارسة السياسية لأنظمتها السياسية من جهة أخرى، سيحيلنا الى تناقض واضح بين ما هو معلن من مفاهيم ومبادئ نظرية، وبين ما هو معتمد من سياسات ميدانية عملية في السياسة الدولية خاصة تجاه الدول الاسلامية، فإذا كانت بعض السياسات الغربية تهدف إلى التصدي للإرهاب وحماية حقوق رعاياها في الأمن والحماية، فيجب أن لا تكون هذه السياسات في حدّ ذاتها تشكل إرهاباً وانتهاكاً لحقوق وحريات شعوب أخرى .

فمضمون لفظ الارهاب في الفكر الغربي قريبٌ جداً من المعنى الذي يحمله في الفكر والعقيدة الاسلامية، هذا إذا أخذناه بالمنظور الأول وهو منظور فكري نظري غير سلطوي، أما إذا أخذناه بالمنظور الثاني حيث تطبعه الصبغة الايديولوجية المصلحية للحكومات، فإنه بعيدٌ جداً عن مفهوم الارهاب في الفكر والعقيدة الاسلامية .

[1] - إبراهيم فؤاد عباس، **الإرهاب (المعالجة – المواجهة – الظاهرة)**، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2008 ص ص 61-65 .

أ / المنظور الفكري الغربي المجرد (الغير سلطوي):

إن إسهامات المفكرين الغربيين في تعريف الظاهرة الإرهابية كثيرة ويتعذر حصرها، غير أن معظمها تشترك في العناصر الأساسية لتحديد ووصف هذه الظاهرة، فمضامينها تحمل معاني استعمال العنف ضد المدنيين وإرهابهم، والاعتداء على أرواح وممتلكات الآمنين، وتخويفهم وإفزاعهم بغرض تحقيق مصالح وأهداف القائمين بها ومن بين هذه التعريفات .

- تعريف سكيميد " schmid's " الإرهاب هو " طريقة لإثارة البلبلة والاضطراب عن طريق العنف، المستخدم بواسطة فرد أو جماعة أو دولة أو ممثلين سريين، ويكون هذا العنف لأسباب سياسية أو خاصة، فالضحايا هم الأهداف المباشرة للعنف، ولكنهم ليسوا الأهداف الرئيسية، ويكون هؤلاء الضحايا مختارين بشكل عشوائي من السكان، وهذا يحمل رسالة معينة، فالعنف والتهديد والتخويف ما هما إلاّ وسيلة لاتصال المنظمات الإرهابية بالإعلام، والضحايا هنا هم الجمهور الذين تحولوا الى أهداف، ولكنهم في الحقيقة وسيلة وليس غاية " .[1]
- تعريف واردلو " wardlow " هو " استخدام العنف أو التهديد به من فرد أو جماعة، تعمل إما لصالح سلطة قائمة أو ضدّها، عندما يكون القصد من ذلك العمل خلق حالة من القلق الشديد لدى الارهابيين،

1 – Joseph S . Tuman , **Communicating Terror (the Rhetorical Dimonsions of Terrorism)** , San Francisco : SAG Publications , p 13

وإجبار تلك المجموعة على الموافقة على المطالب السياسية لمرتكبي العمل الارهابي " .[1]

ب / المنظور الايديولوجي السلطوي (حكومي مصلحي) :

يقوم هذا المنظور على الازدواجية والمفاضلة في استعمال مصطلح الارهاب من طرف الحكومات الرسمية الغربيّة، وذلك حسب مقتضيات تغيُّر الحالة وضرورة تحقيق المصلحة، وأهم الآليات والوسائل المستعملة لتحقيق تلك المصالح، غالبًا تكون بدواعي نشر الديمقراطية واللبرالية وحماية حقوق الإنسان، غير أن التناقض والازدواجية في هذه السياسة الغربية أصبحت سمة بارزة وعبء كبير على الدول الإسلامية خاصة، وذلك من خلال نتائج وانعكاسات التدخلات الأمريكية في العديد من مناطق العالم .

لقد فرض المنظور الأمريكي صبغته على السياسة الخارجية للأنظمة الغربية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة من خلال تنفيذ الولايات المتحدة لسياساتها منفردة، مع كسب مساندة وتأييد من باقي دول المنظومة الغربية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التوجيه والسيطرة على قرارات المنظمات العالمية والاقليمية، وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي(NATO) ومنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، وقد تركز مضمون المنظور الأمريكي على أن الإرهاب في العالم منتوج إسلامي (الإرهاب جنسيته إسلامية)، بناءً على ذلك قامت الولايات المتحدة

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، مرجع سابق، ص 78 .

وحلفائها بما يعرف بالحرب على الإرهاب (الحرب الاستباقية)، وتم على اثرها تدمير أفغانستان ثم العراق .

إن هذه الأنظمة الغربية الديمقراطية كما تدعي، هي من موّلت وصنعت هذه الجماعات الإرهابية في حربها ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً (حين كانت لا تعتبرها إرهابية)، وهي التي احتضنتها على أراضيها ومنحتها الحماية وحق اللجوء السياسي، وهي التي منحتها السلاح وكل وسائل القوّة ، وهذه السياسة الغربية هي من المشكلات الرئيسية في حدّ ذاتها، سواء إذا تعلق الأمر بمحاولة تصنيف الأعمال الارهابية من غير الارهابية، أو بخصوص محاولة تحديد تعريف موحد أو على الأقل متفق عليه بين أعضاء المجتمع الدولي .

فتعريف الارهاب من المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي، وذلك رغم الانتشار الكبير للأعمال الارهابية، وكثرة تداول لفظ الارهاب الدولي في وسائل الاعلام يومياً، فإن هذا المصطلح يثير النقاش والجدل والاختلاف، كما يكتنفه الغموض في نفس الوقت ، فاختلاف الاتجاهات والمواقف السياسية ظلّ يطبع كل محاولات وجهود الدول في توحيد تعريف الارهاب .[1] فالولايات المتحدة إذا ما طبقت التعريف الرسمي للإرهاب، فستجد أنها تتبنى وتنفذ أعمال إرهابية من خلال سياستها الخارجية، لذا تلجأ الى محاولات عديدة لتغيير تعريف الارهاب، وتقوم مع غيرها من الدول الغربية بأعمال تطلق عليها (مواجهة الارهاب، contre-terrorisme) ولكن هذه

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب والصراع والعنف في الدول الغربية** ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011 ص 21 .

الأعمال هي إرهابية في طبيعتها، لهذا فالتعريفات الرسمية الحكومية للإرهاب غير مهمة لأنها غير مطبّقة عملياً، وهناك الكثير من الجهود الحكومية الأمريكية التي تهدف الى جعل التعريف الجديد للإرهاب يتضمن القيم التي تتوافق مع مصالحها، واستبعاد مالا يتوافق معها .[1]

فالإرهاب في عقيدة الأنظمة السياسية الغربية، يتمحور حول **إرهاب الجماعات** التي تهدد مصالحها وأيديولوجيتها، وهي بالتحديد جماعات الاسلام السياسي المتطرفة، والتنظيمات الثورية في كفاحها المشروع للاستقلال، ومقاومتها ضد أساليب التدخل وانتهاك حقوقها وحرياتها، في حين يتغاضى أو يتجاهل **إرهاب الدولة** الذي يتناقض مع المصالح الغربية . ومن أبرز صور إرهاب الدولة ما تعرض ويتعرض له الشعب الفلسطيني من مذابح جماعية على يد الاحتلال الصهيوني، وما تعرض له الشعب العراقي والأفغاني من قصف وقتل للأطفال واعتداء واغتصاب للنساء وتعذيب وتنكيل بجثث الأبرياء، وما تتعرض له الجاليات المسلمة في سجون الدول الغربية من تعذيب وتحقير.

المطلب الرابع : التطور التاريخي للظاهرة الارهابية

1- أصول نشأة الظاهرة الارهابية :

لقد ارتبطت ظاهرة الإرهاب بالمجتمع البشري منذ عصر الانسان الحجري الى عصر الانسان المُعولم، وانطلاقا من إرهاب الأفراد والجماعات إلى إرهاب التنظيمات والدول، كما تطورت أدواته ووسائله وأساليبه من الأسلحة البسيطة

[1] – عدنان هاشم سلطان ، **صناعة الارهاب**، مصر : المكتب المصري الحديث، ط 1، 2008، ص 60 .

الى أسلحة الدمار الشامل وأحدث التقنيات التكنولوجية، وأيضا تطورت أشكاله من التهديد والقتل الى الاغتيالات السياسية والتفجيرات الانتحارية واختطاف الطائرات، وسنحاول إبراز أهم المحطات الأساسية لتطور هذه الظاهرة عبر التاريخ.

العلاقات الانسانية تميزت بالصراع الأبدي بين الخير والشّر الحقّ والباطل، وفسر بعض الفلاسفة ذلك بأن العدوان ملازم للطبيعة البشرية، فلقد بدأ العنف " violence " على كوكب الأرض حين قتل قابيل أخاه هابيل، ولذلك لجأت القبائل والجماعات البشرية البدائية، الى وضع قواعد تنظيم بشرية من خلال اختيار زعيم القبيلة لإنهاء العدوان والقتل، ومعاقبة المعتدين من الأقوياء على الضعفاء .

2- الارهاب السياسي والأيديولوجي في التاريخ القديم والوسيط :

في القرن السابع قبل الميلاد استخدم الأشوريون الوسائل الإرهابية في حربهم ضدّ البرابرة، وقتلوا الأطفال والنساء في المدن التي استولوا عليها، كما عرفت من قبل الجريمة الارهابية في العصر الفرعوني (1197 ق.م)، حيث عرفت بجريمة المرهبين، وسادت عقيدة البقاء للأقوى في صور متعددة للعنف، حيث واجهت مصر الفرعونية نوعاً من الإرهاب يختلف في خصائصه ووسائله عن غيره، حتّى وإن كانت أهدافه واحدة (سياسية - أيديولوجية)، فقد مارس الحكام الفرعونيين الارهاب ضدّ رعاياهم بأبشع الطرق والوسائل حرصاً على حماية حكمهم .[1]

[1] - حكيم غريب، مرجع سابق، ص ص 33-35 .

أثناء حكم الرومان لمصر بعد احتلالها، اشتدت الأعمال الارهابية في الميدانين السياسي والشعبي حدّة وخطورة، فمن ناحية الدولة استخدم الرومان الارهاب كجزء من سياستهم، لفرض سطوتهم وقوتهم ضد حركات المقاومة التي ظهرت آنذاك، فواجهوها بكلّ عنف وإرهاب، غير أن المقاومة انتهجت نفس الأسلوب، ومن الأساليب الإرهابية التي انتهجها الرومان أيضا التعذيب العلني، من خلال إجراء مبارزات حتى الموت في أماكن عامة (مبارزات Gladiators)، استعملت فيها الوحوش المفترسة ضد المبارزين المساجين، وتزامن مع ذلك إرهاب العصابات اليهودية ضد سكان فلسطين من غير اليهوديين، كنوع من التحدّي والعصيان على الامبراطورية الرومانية، ومن أشهر تلك العصابات (السيكارية Sicarii)، التي كانت من أخطر العصابات في الشرق، كما ظهر فيما بعد ما يعرف بإرهاب الطوائف (طوائف متطرفة في الدين المسيحي)، وهي عصابات من أنصار الطبقة المزدوجة للسيد المسيح، حيث أرادت كل طائفة دينية كنسيّة فرض نفوذها بالإرهاب واضطهاد الطوائف الأخرى، وانتشر هذا الارهاب الديني المسيحي بشكل كبير في القرن الرابع والخامس والسادس بعد الميلاد .[1]

وشهد التاريخ الاسلامي أيضاً هذه الظاهرة (كما بيّناه سابقا)، حيث ارتبط الارهاب في الاسلام بالتطرف الشيعي بعد حكم الخلفاء الراشدين، ومن أول الطوائف المتطرفة الخوارج، فقد خرجوا عن دائرة الولاء والطاعة لخليفة المسلمين علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وانقسموا فيما بعد الى عدة طوائف مارست العنف والارهاب ضدّ المسلمين بعد ما قامت بتكفيرهم، كما

[1] – حسين شريف، مرجع سابق، ص ص 73-77 .

ظهرت طوائف أخرى كفرت المسلمين وحاربتهم كالسبئية والبيانية والحشاشون وغيرها .

وتطورت صور وأساليب الارهاب في العصور الوسطى، حيث كان أمراء الاقطاع في أوربا يستخدمون الارهاب ضدّ العبيد لإرغامهم على العمل في مزارعهم وأملاكهم، وفي نفس الوقت حرمت التشريعات والأعراف السائدة آنذاك الأعمال الارهابية، وعاقبت عليها بعقوبات شديدة وصلت حدّ الاعدام، وارتبط الارهاب بالتعصب الديني، لذلك ظهرت أفكار الثورة التي تنادي بحكم العقل والحرية بدل حكم الرهبان والكنائس، قادها " روبسبير " حيث قال أمام الجمعية التشريعية قبل إعدامه : " إما أن نسحق الأعداء الداخليين والخارجيين للجمهورية، وإما أن نهلك بهلاكهم ومن ثم أن يكون الشعار الأول لسياستكم هو، بالعقل تقاد الشعوب وبالإرهاب يقاد أعداء الشعوب ".[1]

تميز الارهاب عموما في فرنسا في هذه الفترة، بأنه أسلوب ثوري استخدمه الشعب ضد الخونة بتحريض من السلطة التي اعتبرته صورة من صور تحقيق العدالة، كما أنشأت محاكم التفتيش في أوربا خاصة في إسبانيا التي كانت أشدّ عنفاً، وكان ذلك بحجة حماية الأمن القومي في حكم فرديناند في نهاية القرن الخامس عشر، ووجه هذا الارهاب خاصة ضد ما تبقى من المسلمين بعد سقوط الأندلس، من طرف الملك الخامس لإسبانيا " فرناندو "، وقد مارست المحاكم الأوربية أساليب وحشيّة في الارهاب مثل (التمشيط بالمسامير، الشطر الى نصفين

[1] – حكيم غريب، مرجع سابق، ص 42 .

بالمنشار، دفن الأشخاص أحياء بوضعهم في تابوت مغلق، التعذيب حتى الموت، الحرق الفردي/ الجماعي أمام الملك والأحبار) .[1]

وظهر أيضا الارهاب في إنجلترا بظهور الحركة الايرلندية للاستقلال عام 1891م، فقد مارست عمليات القتل والاختطاف وتدمير المراكز الاقتصادية، وظهرت في روسيا جرائم إرهابية أكثر خطورة (تركزت في الاغتيالات)، من طرف مجموعة من المنظمات الثورية الروسية (منظمة الارادة الشعبية، منظمة الأرض والحريّة)، وفيما بعد الحزب الثوري الاشتراكي، الذي ركز على الاغتيال السياسي كوسيلة من وسائل إظهار المعارضة للنظام القائم، أمّا في ألمانيا وإيطاليا فقد انتشر شكل جديد من أشكال الارهاب، وهو الارهاب العقائدي والذي سعت فيه بعض الجماعات الارهابية فرض مذهبها على الدولة، ويسمى (إرهاب اليمين وإرهاب اليسار)، فاليمين ينفذ الاعتداءات الارهابية بغرض محاولة تغيير النظام السياسي القائم من حكومة شعبية الى حكومة استبدادية، واليسار يستهدف إرهابه تغيير شامل في نظام المجتمع، من خلال القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة نظام اشتراكي، فعملياتها الارهابية موجهة ضد رموز النظام السياسية والاقتصادية .[2]

3- ارهاب الدولة في التاريخ الحديث :

وفي القرن العشرين أصبح ارهاب الدولة، أخطر أشكال الارهاب التي شهدتها البشرية على الإطلاق، فقد خلفت الثورة البلشفية في خمس سنوات (1918-1922) قتل حوالي 15 مليون نسمة، وواصل بعدها الارهاب

[1] - إبراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص 101 .

[2] - عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، مرجع سابق، ص ص 18-24 .

الشيوعي جرائم القتل الجماعي على بولندا وتشكوسلوفاكيا والمجر وأفغانستان، ووصلت مذابح الجيش الأحمر السوفياتي الى إسبانيا (تصفية 50 ألف شخص في برشلونة 1936/ 1937 و30 ألف في فالنسيا)، وكان الحزب النازي الألماني بقيادة " أدولف هتلر" أكثر وحشية، حيث قام بالإبادة الجماعية ضد (اليهود والغجر والسود والصرب والمعتقلين السياسيين، والشواذ جنسيّاً وحتى المعوقين والمتخلفين ذهنيّاً)، لتحقيق فكرة تطهير الجنس الألماني الراقي (خطة – final solution)، وتشير الاحصائيات الى أن النازيون أبادوا ما بين 17 الى 26 مليون شخص، في معظم معسكرات الاعتقال التي أقاموها داخل ألمانيا وفي دول أوربا الشرقية التي احتلوها، كما قام الجيش الاتحادي الصربي بقيادة " سلوبودان ميلوسفيتش "، بجرائم إرهابية في شكل تطهير عرقي (عشرات الآلاف)على كرواتيا وسلوفينيا في 1991، ثمّ على مدينة سراييفو من مسلمي البوسنة والهرسك، حيث قتل الجيش الصربي 7872 من بينهم 1563 طفل و278 امرأة حامل وجرح 57897 منهم 2900 أصيبوا بعاهات مستديمة .[1]

وعرف أيضا إرهاب الدولة من خلال السياسة الخارجية الأمريكية والسياسة الاستيطانية الإسرائيلية، ويصف " نعوم تشومسكي" الولايات المتحدة الأمريكية ب/ **قلعة الارهاب العالمي**، فهي تقف على رأس الدول الارهابية، فقد قامت الدولة الأمريكية على مذابح الهنود الحمر، ثم الارهاب النووي ضدّ اليابان في الحرب العالمية الثانية (هيروشيما ونكازاكي)، ثم مذابح فيتنام في الفترة بين

[1] – إبراهيم فؤاد عباس ، مرجع سابق، ص ص 107-110 .

1965-1975، حيث قتل فيها الجنود الأمريكيين حوالي مليوني فيتنامي، ونفذت عمليات تصفية جماعية ضدّ الأطفال والنساء والعزل، من بينها مجزرة قرية –ماي لاي- في 16/ 03/ 1968 (347 طفل وامرأة)، ومجزرة قرية –سونغمي- (567 قتيل من الأطفال والنساء والشيوخ)، وصولا الى مذابح أفغانستان والعراق بدعم دولي بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، حيث سقط أكثر من أربعة آلاف قتيل في أفغانستان سنة 2002، وتم القضاء على أعداد كبيرة من الأبرياء والأطفال في عمليات القصف الجوّي، ودخلت بعدها البلاد في فوضى وعنف وإرهاب لا نهاية لها، أما إرهاب الولايات المتحدة في العراق فقد اتضح من خلال مجازر " الفلوجة والحديثة "، حين هاجمت القوات الأمريكية في ماي 2004، الأحياء الفقيرة في الفلوجة بالطائرات المروحية والدبابات وقتلت أكثر من 600 شخص، كما تجسد الارهاب الأمريكي في سجني " أبو غريب وغوانتانامو "، حيث مورست أبشع صور التعذيب الجسدي والنفسي على المساجين، وقد أبدت مفوضية الانسان في الأمم المتحدة " ماري روبرتسون " قلقها لطريقة معاملة الأسرى في معتقل غوانتانامو الرهيب، فيما أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية أن الأمريكيين يعاملون السجناء بطريقة لا تليق بالحيوانات .[1]

وتعتبر الدولة الاسرائيلية أيضا من أبرز الدول الارهابية في العالم، فقد قامت سياسة بناء الدولة أصلا على الارهاب، حيث أقر الحكماء الصهيون في المؤتمر الأول في " بازل/ سويسرا " سنة 1897، أن الارهاب أداة سياسية نلجأ

[1] - نفس المرجع، ص ص 116 – 124 .

لاستعمالها حين نرى أن عدونا يريد الخلاص منّا، واعتمدوا نوعين من الارهاب (الارهاب الوقائي/ الارهاب المدمر)، الأول للدفاع عن الوجود اليهودي، والثاني لسحق وإبادة كل ما هو معادٍ للصهيونية أو اليهودية، وكوّنوا مجموعة من التنظيمات الارهابية لتنفيذ سياستهم وبرنامجهم الاستيطاني، من أهم هذه المنظمات (الهاجناه، الاتسل، ليحي، شتيرن غوش ايمونيم، ماعتس، الحشمونيون، تسومث، كاخ، هتحيا) وكان الارهاب والعنف وسفك الدماء وسيلة هذه المنظمات وغايتها لتحقيق حلم الصهيونية، فخططت للعديد من الجرائم والمجازر الجماعية ضدّ الفلسطينيين ونفذتها، فبين سنتي 1936 و1948 بلغت عدد العمليات الارهابية 87 عملية إرهابية، خلفت 1907 قتيل و1732 جريح .[1]

وفي سنة 1948 نفذت مذبحة –دير ياسين – خلفت 250 قتيل (نفذتها قوات شتيرن بقيادة مناحيم بيجين) .[2] وفي 1982 نفذت مذبحتي –صبرا وشتيلا- التي ذبح فيها آلاف الفلسطينيين، في واحدة من أبشع الجرائم التي شهدها القرن العشرين، وقد كانت أول مجزرة متلفزة شهدها الملايين من البشر في العالم، وكانت من أبشع عمليات القتل والتعذيب الجماعية للأبرياء العزل من نساء وأطفال وشيوخ ورجال، ولا يمكن حصر العدد الكبير من المجازر الإسرائيلية (مذبحة جنين، مذبحة قانا، مجزرة قبية ...)، والغريب في ارهاب الدولة الاسرائيلية أنه

[1] – أحمد يوسف التل، **الارهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان [د.د.ن]، ط1، 1998، ص ص 283-319 .

[2] – إسماعيل أحمد ياغي، **الارهاب والعنف في الفكر الصهيوني** ، الرياض : مكتبة العبيكان، ط1، 2003، ص ص 89-92 .

معترف به حتى من طرف صناع القرار الإسرائيليين أنفسهم، حيث قال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحاق شامير : " لا الأخلاق اليهودية ولا التقاليد اليهودية تحرمنا من أو تجردنا من استخدام الارهاب كإحدى وسائل الصراع، وأكثر من ذلك فإن الارهاب له دور عظيم وكبير لنستخدمه في حربنا ضدّ المحتلين" .[1] (يقصد البريطانيين غير أنه نفس المفهوم ضد العرب المسلمين) .

4- إرهاب التنظيمات والجماعات المسلحة في التاريخ الحديث :

وتزامن مع إرهاب الدولة إرهاب الجماعات المسلحة والتنظيمات الانفصالية، حيث انتشر هذا النوع من الارهاب بشكل كبير، بل أصبح سمة أساسية في النظام الدولي الراهن، وفرض على الدول والمنظمات الدولية أن تجعله ضمن أولويات اهتماماتها، فقد شهدت أوربا حركات واسعة من التنظيمات الارهابية ذات الطابع الانفصالي، كمنظمة الجيش الجمهوري الايرلندي ضد الحكومة البريطانية، ومنظمة اليمين المتطرف(جذورها من الفاشية) ضد الحكومة الايطالية، حيث قامت بالعديد من التفجيرات والمذابح خاصة تفجيري بولونيا وميلانو، ومنظمة الألوية الحمراء (إرهاب اليسار) في إيطاليا أيضا، ومنظمة بادر مانيهوف والنازيين الجدد ضد الحكومة الألمانية، ومنظمة إيتا (تحرير إقليم الباسك) ضد الحكومة الاسبانية .

أمّا إرهاب الجماعات المسلحة فقد ظهر بشكل واضح في بعض الدول الاسلامية، من خلال ظهور حركات الاسلام السياسي المتطرفة، كجماعة الجهاد التي ظهرت في مصر عهد السادات، التي تعتمد على فكرة " الجهاد: الفريضة

[1] - إبراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص ص 136 - 137 .

الغائبة "، وجماعة التكفير والهجرة التي ظهرت في الستينات بمصر وانتشرت في العديد من الدول الاسلامية، والجماعة السلفية للدعوة والقتال بالمغرب العربي، والتي تكونت من الفارين من الحرب في أفغانستان والعراق، واستقرت في الجزائر سنة 1990 من خلال التوغل في حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، والتي نفذت العديد من المجازر والتفجيرات في الجزائر سنوات التسعينات، وغيرت اسمها في 2006 الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وأيضا تنظيم القاعدة الذي اشتهر منذ نهاية الثمانينات كأحد أبرز التنظيمات الارهابية في العالم بزعامة " أسامة ابن لادن "، وتكونت في أفغانستان بدعم أمريكي في الحرب ضد الاتحاد السوفياتي، غير أن الغزو الأمريكي على أفغانستان والعراق جعلها العدو الأول لهذا التنظيم هي وكل الدول الداعمة لها بما فيها الأنظمة العربية والاسلامية، حيث نفذ هذا التنظيم تفجيرات 11 سبتمبر 2001 ضد العدو الأكبر الو.م.أ، وذلك باعتراف من زعيمها "بن لادن" بتاريخ 10/ 09/ 2002، وكان ذلك سببا في تشويه صورة الاسلام (لأن التفجيرات وجهت ضد المدنيين) وظهور الحملة الغربية ضد المسلمين، وهناك العديد من الجماعات التابعة لهذا التنظيم على شكل خلايا وهي موزعة على مجموعة من الدول : " تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب)، تنظيم القاعدة في أرض الكنانة (مصر)، تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين (بالعراق / سابقا جماعة التوحيد والجهاد بقيادة أبو مصعب الزرقاوي)، قاعدة الجهاد في أوربا، وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي".[1]

[1] - نفس المرجع، ص ص 70-87 .

المبحث الثاني : الخصائص العامة للظاهرة الارهابية

المطلب الأول : الدوافع والأسباب العميقة للسلوكيات الارهابية

إن تعقيد الظاهرة الارهابية من جميع جوانبها، انعكس بالضرورة على صعوبة تحديد وتفسير الأسباب الرئيسية للسلوك الارهابي، فإرجاعها الى سبب واحد أمر غير ممكن، كما أن اختلاف أشكال الارهاب وأهدافه ومصادره وإطاره الزماني والمكاني، محدد رئيسي في تصنيف الأسباب والدوافع، وبالتالي فإنّ عملية التعميم غير ممكنة في هذا الصدد، ومنه سنحاول التطرق الى مختلف الدوافع ثم الوسائل والظروف المساعدة على زيادة حدتها وانتشارها إجمالا، وذلك دون تحديد ظاهرة إرهابية بعينها، لأن الموازين النسبيّة لتأثير إحدى الدوافع عن غيرها من الدوافع تختلف من جماعة إرهابية إلى أخرى، ومن دولة أو تنظيم إرهابي الى آخر . وإن دراسة الأسباب والدوافع هي من الأولويات في إطار وضع استراتيجية دولية جماعية أو منفردة لمعالجة أو التصدي لهذه الظاهرة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال وضع أيّ حلول أو آليات مواجهة، دون القيام بدراسة علمية وموضوعية للدوافع العميقة وراء ظهور وتطور هذه الظاهرة .

1- الدوافع والأسباب العميقة لنشأة الظاهرة الارهابية :

- **الدوافع السيكولوجية والشخصية** : أكد العديد من علماء النفس أن غريزة العدوانية ودوافع الرغبة في الاعتداء متأصلة في النفس البشرية، والأشخاص الذين يمتلكون القوّة يرغبون دائما في السيطرة على الآخرين وإخضاعهم لرغباتهم، خاصة منهم الّذين يعانون من عاهات أو تشوهات جسديّة، أمّا الأشخاص الذين يعانون في تنشئتهم وتربيتهم من ظروف أسرية قاسية، فهم

يشعرون بالنقص أو عدم إشباع رغباتهم، فتترسخ في ذواتهم دوافع العدوان والانتقام من المجتمع وقد يكون الاحباط والاحساس بالفشل عنصراً مهماً في ظهور السلوكيات العدوانية لدى بعض الشباب، كما قد تكون بعض العوامل الوراثية سببا في مجموعة من الاضطرابات النفسيّة الحادّة، خاصة إذا ما تعرض هذا الشخص في بيئته الاجتماعية الى ضغوطات عصبية .

وقد تكون لدوافع شخصية بغرض الحصول مثلا على فدية، ففي 25/ 11/ 1971 قام أمريكي بخطف طائرة وطلب فدية من شركة طيران قدرها 200 ألف دولار مقابل الافراج عن الرهائن، أو كأن يكون بغرض مغادرة دولة، مثلما حدث لرعايا بعض الدول الشيوعية خلال الحرب الباردة، والهرب الى إحدى الدول الغربية، أو بغرض الهروب من الأحكام القضائية .[1]

- **الدوافع السيسيولوجية والثقافية** : للوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفرد تأثير كبير على شخصيته وسلوكه (الأسرة، المدرسة، العمل، الأصدقاء)، فمشاكل الجهل والفقر والبطالة والتهميش والاقصاء والظلم، والتفاوت غير المبرر في امتلاك الثروة (اللاعدالة في توزيع الثروة)، كلها عوامل في البيئة الاجتماعية مساعدة على ظهور العنف والارهاب . غير أن بعض الدراسات الأوربية أشارت الى عناصر أخرى، فمثلا دراسة " ماجنوس رانستوب " في السويد، خلصت الى أن التفكير في المسائل الوجودية وحب المغامرة، هما من أهم دوافع الشباب الأوربي المسلم الى الانخراط في الحركات المتطرفة والارهابية، وأشارت الى أن العديد من هؤلاء هم أصحاب شهادات عليا ولا

[1] – منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص ص 145 – 146 .

يعانون من الفقر.[1] ويعتبر المستوى التعليمي عنصر مهم في تكوين ثقافة الفرد، حيث سجلت الاحصائيات الجنائية أن نسبة المجرمين الأميين أكثر بكثير من غيرهم من المتعلمين، فانتشار الجهل يخلق بيئة مواتية للتطرف والاجرام، كما تلعب بعض وسائل الاعلام أيضا دورا في الدعاية للعنف والارهاب، فمعظم الأعمال الارهابية هدفها خلق صدى اعلامي لنشر قضيتها أكثر من أي هدف آخر، فهدف الارهاب ليس إلحاق ضرر عسكري بالخصم بقدر ما يهدف الى هدم معنوياته وإرغامه على تغيير سلوكياته .[2]

- **الدوافع الاقتصادية والمعيشية** : وتسهم بشكل مهم العوامل الاقتصادية في تنامي الارهاب، ومن أهم تلك العوامل : - تدني المستوى المعيشي وفشل جهود التنمية - استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر – الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية والطاقات الوطنية للدول الضعيفة – تدمير الهياكل الاقتصادية والقاعدية لبعض الدول بدواعي محاربة الارهاب .
- **الدوافع السياسية** : هي من أكبر العوامل التي ساهمت في ظهور الارهاب في التاريخ القديم والحديث، سواء كان ذلك من أجل الحفاظ على الحكم وحمايته، أو من أجل إسقاط نظام الحكم أو الضغط عليه لتغيير مواقفه باتجاه قضية أو مجموعة من القضايا، أو من أجل الاستقلال ودفع العدوان والاحتلال . فالإرهاب غالبا يرتبط بطبيعة النظم السياسية ودرجة الشرعية التي تستند إليها، ومدى نجاحها أو إخفاقها في حماية الحريات العامة، فالكبت

[1] – إبراهيم فؤاد عباس ، مرجع سابق، ص ص 181 – 182 .

[2] – عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، مرجع سابق، ص ص 54-56 .

السياسي لحريات الأفراد والجماعات، وإحداث التغييرات السياسية الجوهرية في نظام الحكم دون الاستناد الى الشرعية الشعبية، هي من أبرز أسباب اللجوء الى الارهاب، كما أن فشل الحكومات في جهود التنمية وتوفير السلع الضرورية بأسعار مقبولة، وغياب القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي، هي أيضا من أسباب ظهور التنظيمات السرية لمواجهة هذه الحكومات بالعنف .[1]

- **الدوافع التاريخية والاستعمارية** : تكون بواعث الارهاب في بعض الأحيان لأسباب تاريخية انتقامية من الدولة المعتدية أو المستعمرة، وذلك لاستمرار الآثار السلبية لذلك الاعتداء لسنوات طويلة، كأعمال الابادة الجماعية أو التصفية العرقية، وخير الأمثلة على ذلك الجرائم الارهابية التي ترتكبها منظمة جيش التحرير الأرميني ضد الأتراك، كنوع من الثأر التاريخي للمذابح التي ارتكبها الأتراك ضد الشعب الأرميني في بداية القرن العشرين .[2]

2- الوسائل والظروف المساعدة لتوسع وانتشار الظاهرة الإرهابية دولياً:

- **التوظيف الدولي للإرهاب في الصراعات الدولية** : أصبحت بعض الدول توظف الارهاب في نزاعاتها مع دول أخرى كما أثبتته بعض النماذج، فقد كان الارهاب جزءا من وسائل الصراع بين المعسكرين خلال الحرب الباردة، حيث عرفت هذه السياسة ب/ **الحرب بالوكالة،** فالتنظيمات الارهابية الفوضوية والماركسية حظي معظمها بدعم مباشر من موسكو وبعض الدول الاشتراكية، من أجل القيام بنشاطات إرهابية لنشر الفوضى في الدول الغربية،

[1] - نفس المرجع، ص ص 45 - 46 .

[2] - منتصر سعيد حمودة ، مرجع سابق، ص 143 .

وفي نفس الوقت قامت الدول الغربية أيضا بمساعدة وتجنيد العديد من التنظيمات الارهابية ضد الشيوعية (الجماعات الاسلامية في أفغانستان)، فكثيرا ما أدت النزاعات بين دولتين الى تبادل الارهاب بينهما بشكل سري أو مكشوف، واستخدامها للإرهابيين كوسيلة لحرب مصغرة أو بديلة عن الحرب المباشرة التي أصبحت مكلفة جدا، فالحرب بالشكل التقليدي باهظة التكاليف وغير مضمونة النتائج . كما تلجأ بعض الدول الى إثارة الفتن الطائفية وتشجيع أو تنظيم وتمويل قوات مسلحة غير نظامية أو مرتزقة، للإغارة على إقليم دولة ما وارتكاب أفعال إرهابية وتخريبية فيها، كما أن بعض الدول الأخرى أصبحت تأخذ من الارهاب ستارا وذريعة لتحقيق مصالحها القومية، مما جعلها حجر عثرة في جهود مواجهة الارهاب أو جهود وضع تعريف متفق عليه، حيث يقول الدكتور عبد الغني عمار : " حين يتحول شعار مكافحة الارهاب الى أيديولوجيات يصبح تعريف الارهاب محاولة عبثية، بل يصبح بحدّ ذاته انعكاسا لتوازنات القوى السياسية على المسرح العالمي، وليس محصلة تحليلية لقراءة هادئة للعناصر المولدة للعنف السياسي، والعنف المضاد بشكل عام . عندما يتحول شعار مكافحة الارهاب الى أيديولوجيات فلا بد من عدو ولو مفترض، تبدأ في اللحظة ذاتها حرب مفتوحة ضدّه، وهو اليوم يتمثل في محور الشر بحسب تعبير الادارة الأمريكية " .[1]

- **السياسة الدولية وميزان القوى :** قال الدكتور " كورت فالدهايم " الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة : " إن الدول الكبرى تتحمل القسط الأكبر

[1] - حكيم غريب ، مرجع سابق، ص ص 121-126 .

من مسؤولية تفشي ظاهرة الارهاب التي تهز العالم ... إذا كانت هناك أعمال إرهابية تستحق العقاب، فإن هناك أعمالاً أخرى ترتبط بقضايا سياسية واجتماعية نابعة من المظالم التي تعاني منها بعض الشعوب المقهورة ... إذا كان لابد من القضاء على الارهاب فإنه يتحتم التعرف الى مسبباته أولاً وكل محاولة للعلاج تتجاهل الأسباب الجوهرية لن تكون ذات فائدة " .[1] ويرجع ذلك الى تواطؤ الدول الكبرى وتمييزها، سواء في تطبيق مبدأ التعاون الدولي والقيام بواجباتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، أو في إعاقة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها في أداء مهامها، وذلك من خلال استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي .

- **انتشار الأسواق السوداء للسلاح:** أصبح المجتمع الدولي أكثر عرضة لخطر الارهاب، وذلك في ظل الانتشار الواسع للأسلحة فيما يعرف بالمناطق الغير آمنة في العالم، خاصة في معظم دول إفريقيا (الكونغو، إثيوبيا، رواندا، الصومال، ليبيا ومالي مؤخرا) وشرق أوربا وبعض دول آسيا (أفغانستان، باكستان، العراق، مانيمار/ بورما، الهند) وبعض دول أمريكا (كولومبيا، المكسيك) .

فالجماعات الارهابية الآن أصبحت تتحصل على الأسلحة المتطورة، بسهولة وبأسعار رخيصة في أيّ مكان من العالم، كالمسدسات والبنادق الصغيرة ذات المدى البعيد، ووسائل التسديد التلسكوبية والقنابل اليدوية والقنابل الصغيرة والموقوتة الموجهة من مسافات بعيدة، إضافة الى خدمات وسائل الاتصال

[1] - أحمد يوسف التل ، مرجع سابق، ص 18 .

كالهاتف وشبكة الانترنت، فهي أسلحة صغير يمكن نقلها من مكان لآخر بسهولة وقدرتها التدميرية معتبرة، كما أن الطائرات أصبحت في حدّ ذاتها سلاحا يمكن استخدامه والتهديد به، فقد انتشرت ظاهرة اختطاف الطائرات واستعمالها لتفجير أماكن مكتظة بالسكان، إضافة الى انتشار وسائل إنتاج الطاقة النووية، والمواد الانشطارية والنفايات الاشعاعية الناجمة عنها، ما أدى الى إمكانية استخدام الأسلحة النووية .[1]

- **توظيف تطور الوسائل التكنولوجية والاعلامية** : إن التطور العلمي والتكنولوجي كان سبباً رئيسيّاً في اتساع نطاق وخطورة الظاهرة الارهابية، فثورة الاتصالات بما أفرزته من أقمار صناعية وشبكات اتصال إلكترونية، ساهمت في سرعة ودقة نقل أخبار التفجيرات الارهابية والجرائم بالصورة والصوت عبر كل أنحاء العالم، وهذا ما تعتبره الجماعات الارهابية هدفا في حدّ ذاته ونجاحا كبيرا لنشاطاتهم ونشر قضيتهم .

كما أن التعقيد في الحياة المدنية والاكتظاظ الكبير في التجمعات السكانية والمدن الكبرى، والتركيز في تشييد المناطق العمرانية على المباني العالية ، والجسور الطويلة والمراكز الصناعية والموانئ والمطارات الضخمة، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط والسدود العملاقة، كلها أصبحت تشكل أهدافا إرهابية مكشوفة ومباشرة يصعب حراستها وتأمينها، مما كان سببا غير مباشر في تنوع الوسائل والأساليب الارهابية .[2]

[1] – حكيم غريب، مرجع سابق، ص 128 .

[2] – حكيم غريب، مرجع سابق، ص 128 .

- **الاستفادة من الخبرة التدريبية لأجهزة الاستخبارات** : إن عمليات الدعم التي قدمتها بعض الدول لمجموعة من الجماعات والتنظيمات الارهابية، وذلك في إطار توظيفها كأدوات صراعية مع دول أخرى، كانت لها آثاراً سلبية عكسية فيما بعد، حيث أن الدعم الأمريكي للجماعات المسلحة في أفغانستان نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، في حربها ضد الاتحاد السوفياتي سابقا، من خلال تدريب تلك الجماعات من طرف رجال الاستخبارات الأمريكيين، مكّن هذه الجماعات من اكتساب خبرات تقنيّة عاليّة في استعمال مختلف الأسلحة، وتطبيق بعض الخطط العسكرية ميدانيا في الهجوم والدفاع، ومع انضمام تلك الجماعات تحت لواء القاعدة، وظهور خلايا وتنظيمات تابعة للقاعدة في العديد من الدول، كان ذلك سببًا في انتقال هذه الخبرات الى هذه الجماعات الفرعية .
- **تطور التنظيم والتعاون والتنسيق بين الجماعات الارهابية** : لقد ساهم تطور وسائل الاتصال خاصة شبكات الهواتف والأنترنيت، في خلق نوع من الاتصال الدائم والتنسيق والتعاون المستمر بين الجماعات والتنظيمات الارهابية، وبلغ التنسيق بين بعض الجماعات الارهابية المتقاربة في الأهداف والأيديولوجيات في العديد من البلدان، الى حدّ قيام البعض منها بعمليات لحساب الأخرى فتقوم هذه الجماعات بتبنّي هذه العمليات، وتصرح عبر وسائل الاعلام العالمية أو على شبكة الانترنيت بأنها كانت رداً على الاعتداءات التي تعرضت لها جماعة أخرى موالية في دولة أخرى، فتشير بذلك الى اتحادها وقدرتها الكبيرة على تنفيذ اعتداءاتها في أيّ دولة، ومنه فقد ارتفع

مستوى التضامن والتنسيق والتنظيم والتخطيط المشترك، وذلك من خلال الاتصال والتعاون المستمر في العديد من الميادين، منها الاستخبارات وتنفيذ الهجمات الارهابية بين التنظيمات والجماعات الارهابية على المستوى العالمي (عالمية الارهاب) .[1]

- **الاسهامات الفكرية والدعائية الغربية** : لقد أسهمت العديد من المؤلفات خاصة بعد 11 سبتمبر لبعض المفكرين الغربيين، سواء كانت عبارة عن كتب أو مقالات أو بحوث ودراسات وحتى بعض الخطابات لمسؤولين غربيين، في توسيع العداء بين الغرب والحركات الاسلامية المتطرفة فهذه المؤلفات نشرت فكرة الكراهية والعداء للإسلام والمسلمين، وضرورة اللجوء الى العنف لمواجهة الارهاب الاسلامي المهدد للحضارة الغربية، ومن بين أهم المؤلفات والمقالات والدراسات ما يلي :[2]

  - كتابّي samuel p.huntington بعنوان (01- صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام الدولي02-من نحن؟ تحديات الهوية الوطنية الأمريكية) .
  - كتاب (أزمة الاسلام) للمؤرخ الأمريكي البريطاني الأصل bernald lewis .
  - كتاب (النوم مع الشيطان) للمؤلف roberte baer حيث يعتبر فيه بأن السعودية هي المكان الذي أنتج الارهاب العالمي .

[1] - حكيم غريب، مرجع سابق، ص 132 .

[2] - ابراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص ص 212-214 .

- مؤلف (كيف نكسب المعركة ضدّ الارهاب؟) للمؤلفين david frum وrichard perle .
- مقال بعنوان (أعداؤنا السعوديون) نشر في 03/ 06/ 2002 بصحيفة US News & world report للكاتب michael barone .
- مقال بعنوان (**فئة قليلة من السعوديين يتحدون الاسلام المتعنت لينصرفوا الى مناقشة أسباب ضيقهم**) نشر في 12/ 07/ 2002 بصحيفة النيويورك تايمز للكاتب neil macfarquhar .
- تقرير الباحث " **لوران مورافيتش** " الذي قدمه لمؤسسة " راند كوربوريشن للدراسات " ثم قدمته المؤسسة الى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية (المتخصصة في مجال الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط) ومن بين أهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي : " بعد العراق سيأتي دور السعودية أما مصر فهي الجائزة الكبرى / العراق هو المحور التكتيكي، السعودية هي المحور الاستراتيجي، مصر هي الجائزة " .[1]

[1] - نفس المرجع، ص ص 213-215 .

المطلب الثاني : مصادر وأنواع وصور الجرائم الارهابية

1- مصادر وأنواع الأفعال الارهابية

أ/ الارهاب الفردي والجماعي :

- **الارهاب الفردي والنفعي :**

مصدره الفرد دون دعم أو تأثير خارجي من دولة أو حكومة، وينتمي الفرد الى جماعة منظمة بالضرورة، فلا يمكن اعتبار العمل إرهابيا إلا إذا قام به الفرد في ظل إطار تنظيم جماعي له بواعثه وأسبابه، ارتبط هذا النوع بشكل كبير بظهور الدولة القومية، غالبا يكون متعلق بخيبة أمل الشخص أو الجماعة في النظام السياسي القائم، لتدهور ظروفهم المعيشة وأحوالهم الاجتماعية، أو رفض سياسة ومواقف النظام السياسي تجاه قضايا معينة .[1] كما قد تكون دوافع هذا الارهاب نفعية، فحين زيادة الاحتكاك بين الأفراد الأغنياء والفقراء وتكون الهوّة بينهم واسعة، تظهر الممارسات والنشاطات الارهابية من طرف المحتاجين لإشباع رغباتهم وحاجياتهم، ويكون ذلك في إطار نشاطات منظمات الاجرام الارهابية.[2]

- **الارهاب الاثني والانفصالي :**

مصدره الجماعات والتنظيمات المسلحة، ويكون موجها ضد أفراد ومؤسسات الدولة، التي تعتبرها مسؤولة عن حرمانها من الانفصال بكيانها

---

[1] - شعبان الطاهر الأسود ، **علم الاجتماع السياسي – قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001 ص 32 .

[2] - هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، مرجع سابق ، ص 163 .

القومي المستقل، وشهدته العديد من الدول في العالم في شكل حركات الكفاح المسلح من أجل الاستقلال والحكم الذاتي، ونظرا لنقص الموارد الاقتصادية لهذه الجماعات يأخذ نشاطها شكل الارهاب بدل العنف السياسي، وقد شهدت أوربا العديد من هذه الحركات الانفصالية، مثل الجيش الجمهوري الايرلندي وحركة انفصال إقليم الباسك وغيرها .

- **الارهاب الديني والطائفي :**

هو الارهاب الذي مصدره جماعات دينية لها عقيدة مشتركة، ويكون موجها ضد أصحاب أديان وعقائد أخرى، ومثال ذلك ما تقوم به حركة طالبان في أفغانستان . أما الارهاب الطائفي فهو ما تقوم به جماعة دينية من إرهاب ضد طائفة دينية أخرى من نفس الدين والعقيدة، كالحرب الطائفية في لبنان حيث تقوم جماعات السلفية الجهادية بتبني التفجيرات الارهابية ضد الشيعة في العراق .[1]

- **الارهاب الثوري التحرري :**

مصدره جماعات وتنظيمات توجه إرهابها الثوري ضد السلطة القائمة، وذلك بهدف إحداث تغييرات جذرية وأساسية في توزيع السلطة والثروة والموارد في المجتمع، فهي تسعى الى تغيير النظام السياسي والاجتماعي القائم من خلال التمرد والعصيان العام على النظام السياسي، وتعود الأصول الفكرية لهذا النوع من الارهاب الى الفكر السياسي عند ماركس ولينين (الفكر اليساري)، ولدى الفاشيين (الفكر اليميني) .

[1] – عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق، ص 58 .

- **الارهاب الفكري والثقافي :**

هو الارهاب الموجه ضد الانفتاح الثقافي للمجتمع على ثقافات أخرى، فهو ذلك الارهاب الذي يستهدف محو الفكر القائم وغرس فكر جديد، ومنه فهو ضد حرية الفكر والتنوع الثقافي والايديولوجي، فأصحابه يسعون الى فرض مذهبهم الفكري سواء كان شيوعياً أو أصولياً أو قائم على مبادئ فوضوية .[1]

- **الارهاب الانتحاري :**

هو من أبرز أنوع الارهاب المنتشرة على نطاق واسع في الفترة الأخيرة، وقد أخذ طابع الارهاب الدولي، فهو : " ذلك الارهاب الذي يضحي من خلاله الفاعل بنفسه، ويُقدم عليه مع علمه المسبق بأنه سيلقى حتفه حتما من خلال قيامه بالعنف الارهابي، ويتميز هذا الارهاب بالاعتماد الحيوي على المتفجرات وبكميات كبيرة نسبيا، ويكون مثل هذا النوع موجه ضد أهداف حيويّة، كمقار السفارات والمطارات والقواعد العسكرية " .[2]

- **الارهاب القومي والعنصري :**

هو الارهاب الممارس من قبل مجموعة قومية معينة ضد قومية أو مجموعة قوميات أخرى، ومثال ذلك الارهاب القومي العنصري في يوغسلافيا سابقا،

---

[1] - هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **الارهاب الدولي (تعريفه – نشأته – أسبابه – أنواعه – أهدافه – علاجه)**، مرجع سابق، ص ص 172 - 173 .

[2] - عبد الناصر حريز ، **الارهاب السياسي – دراسة تحليلية**، القاهرة : مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص 187 .

حيث قام عناصر الجيش الصربي بإرهاب التطهير العرقي ضد الكرواتيين ثم ضد البوسنيين .[1]

- **الارهاب التنظيمي**

ظهر الارهاب التنظيمي (إرهاب التنظيمات الارهابية) في الشرق الأوسط من خلال تنظيمات الاخوان المسلمين في مصر وإيران، كما ظهر هذا النوع في الهند وقبرص استهدف الوجود البريطاني .[2]

- **الارهاب البيولوجي**

هو الارهاب الملازم للتحكم والتطور الكبير في اكتشافات المواد والأسلحة البيولوجية والكيميائية من جهة، وقدرة الجماعات الارهابية على الحصول على هذه الأسلحة نتيجة تطور وسائل الاتصالات والقدرة على اختراق مواقع الأجهزة الأمنية من جهة ثانية، ومنه أصبح الخوف من الارهاب النووي والبيولوجي أكبر هاجس للمجتمع الدولي .

ولم يشهد العالم إرهابا بيولوجيا حقيقيا قبل حادثة انتشار فيروس الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة، ثم انتشاره في بعض الدول الأخرى، مما أثار موجة كبيرة من الرعب والتوتر الدولي، وهذا يشير الى إمكانية استخدام بعض الدول

[1] – عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق، ص 58 .

[2] – هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، مرجع سابق ص 162 .

لهذا النوع من التهديد الارهابي، بموجب امتلاك العديد من الدول الكبرى الى ترسانات متطورة من الأسلحة البيولوجية .[1]

ب / الارهاب السلطوي والدولي :

- **الارهاب السياسي** : هو الارهاب الذي مصدره حزب أو فئة سياسية معينة، ويكون موجها ضدّ حزب سياسي آخر أو ضد النظام السياسي ورموز السلطة خاصة قياداتها، فهو يهدف الى إضعاف الخصم السياسي، ومحاولة إبراز عجز النظام السياسي عن مواجهة هذه الفئة الارهابية ومدى قدرته على حماية رموزه وأفراده .

وتحاول هذه الفئات الارهابية دفع النظام نحو اعتماد أسلوب القمع، بشكل يجعله يستحق الشجب والرفض من طرف المواطنين، وذلك أن القمع غير المميز من جانب النظام الحاكم ينفر الأفراد من الارهاب الذي تمارسه أنظمة الحكم ضد المتمردين، وبالتالي يأخذ هؤلاء الأفراد مواقف نفور من النظام ورفض لبرامجه القمعيّة، ويسهل بعدها لهذه الجماعات الارهابية تعبئتهم ضدّ النظام لإحداث التغيير السياسي .[2]

- **ارهاب الدولة:** هو الارهاب الذي مصدره الدولة، فالدولة كمنظومة قد تعتمد الارهاب كأسلوب في ممارساتها بقرارات سياسية، سواء كان ذلك ضدّ دولة أخرى أو ضدّ أفراد وجماعات داخل حدود سيادتها أو خارج هذه الحدود ضدّ رعايا دول أخرى. وهناك بعض الدول تقوم بتوظيف جماعات

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **الارهاب الدولي (تعريفه – نشأته – أسبابه – أنواعه – أهدافه – علاجه)**، مرجع سابق، ص 178 .

[2] – عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر ، مرجع سابق، ص ص 147 - 148 .

إرهابية من خلال الدعم المادي والمعلوماتي أو التحريض والايواء، فتكون بذلك مسؤولة عن الأعمال الارهابية التي تنفذها هذه الجماعات، ويعرفه الدكتور إسماعيل الغزالي بأنه :" الارهاب الذي تقوم به الدولة ويقصد منه تخويف المعارضة وإجبارها على طاعة الحكومة، أو إرهاب تقوم به دولة وتمارسه ضدّ نظام أو شعب يسعى للتحرر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الخارجية " .[1] ويعتبر الدكتور إبراهيم الأبرش أن عنف الأفراد والجماعات هو **العنف الآتي من أسفل** في حين أن عنف الدولة هو **العنف الآتي من أعلى** .

- **الارهاب الدولي** : هو الارهاب الذي يتجاوز حدود سيادة الدول في نشاطه، وتتورط بعض الدول في دعمه بطرق مختلفة، فمصدر هذا الارهاب جماعات وتنظيمات فوق قومية، ويمكن اعتبارها الفاعل المباشر في هذا النوع من الارهاب، في حين يمكن اعتبار الدول الداعمة لهذه النشاطات سواء بالسلاح أو المعلومات أو الايواء مساهمة بطريقة غير مباشرة .

فالإرهاب الدولي في الغالب تمارسه جماعات غير حكومية، لكنها غالبا تتلقى مساعدات مادية ومعنوية من الدول المؤيدة لها مقابل تحقيق مصالح وأهداف تطمع بها، فتنظيم القاعدة استفاد من دعم لا محدود مادي وعسكري من الحكومة الأمريكية وبعض الحكومات الغربية، لكن بعد تغير أهداف القاعدة أصبحت هذه الحكومات نفسها العدو الأول، وفي بعض الأحيان يكون هناك تورط مباشر للأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية لبعض الدول في نشاطات

[1] – أمير فرج يوسف ، مرجع سابق، ص 48 .

إرهابية، منها النشاطات الاستخبارية التي قامت بها الاستخبارات الأمريكية في نيكاراغوا، والتي أصدرت بشأنها محكمة العدل الدولية إدانة لأمريكا في 1986 م، كما أن بعض الدول تعتمد في سياستها الارهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها قريبة وبعيدة المدى، فقد شكل إرهاب الدولة الاسرائيلية أحد أبرز نماذج الارهاب في القرن الأخير، فهي تقوم بحشد جميع قواها العسكرية وتستخدمها لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط .[1]

2- أشكال وصور الجرائم الارهابية

يتجسد النشاط الارهابي واقعيا في العديد من الأشكال والصور، تغيرت وتطورت بتغير وتطور الأهداف والوسائل المستخدمة في التنفيذ، ومن أبر هذه الأشكال :

- **الاغتيالات السياسية** : من الظواهر المرافقة لنشوء السلطة السياسية وأساليب ممارستها، تعتمد أسلوب التصفية الجسدية ضدّ الشخصيات السياسية والقادة، فهي تعتمد العنف كوسيلة من وسائل الصراع السياسي ضدّ الخصوم السياسيين، ومن أبرز هذه الاغتيالات تاريخيا اغتيال ولي عهد النمسا سنة 1914 في سراييفو.[2] (اغتيال أنور السادات الرئيس المصري، جون كندي الرئيس الأمريكي، محمد بوضياف الرئيس الجزائري، راجيف غاندي الزعيم الهندي...) .

[1] - نفس المرجع، ص ص 49-51 .

[2] - محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية – تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، عمان، [د.د.ن]، ط1، 2005 ، ص 59 .

- **التهديد والترويع**: وهو كل الأعمال التي تهدف الى تخويف وإفزاع الأشخاص بأنّ خطراً كبيراً سيصيبهم، حتى وإن كان لا يوجد هناك اعتداء حقيقي، فنطاق الجريمة الارهابية هنا هو أنّ التهديد باستخدام القوّة والعنف يساوي الاستخدام الفعلي لهما، وقد يكون الترويع بالتهديد والوعيد بتنفيذ جرائم إرهابية أخرى بعد تنفيذ جريمة سابقة، مما يخلق حالة دائمة من الرعب والاحساس بالخطر الدائم وغياب الأمن، ويندرج ضمن ذلك أيضا القيام بتسميم مورد المياه الذي إعتاد الأفراد الشرب منه، أو وضع المتفجرات في مكان يكون عادة مزدحم بالأفراد حتى وإن لم يتم تفجيره .[1]
- **اختطاف الطائرات** : ظهر هذا الشكل من الارهاب في خمسينات القرن الماضي بدول أوربا الشرقية، وكان ذلك بغرض الهروب من القبضة الحديدية لهذه الأنظمة (دول الستار الحديدي)، ثم انتشر في بقية دول العالم رغم الاختلاف في أسبابه وأهدافه.[2] ومن أبرز عمليات اختطاف الطائرات وتفجيرها في العالم، اختطاف أربع طائرات أمريكية في 11/ 09/ 2001 من طرف تنظيم إرهابي واحد وفي وقت واحد بدقة متناهية، وتنفيذ تفجيرات كبرى على مراكز ورموز القوة الأمريكية العسكرية (وزارة الدفاع الأمريكية بنيويورك) والاقتصادية (مركزي التجارة العالمي بواشنطن) فأصبح بذلك هذا الأسلوب من أخطر أشكال الارهاب .

[1] – عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر ، مرجع سابق، ص ص 108-110 .

[2] – محمد فتحي عيد ، **واقع الارهاب في الوطن العربي**، الرياض : مركز الدراسات والبحوث، ط1، 1999، ص ص 45 – 46 .

- **اختطاف واحتجاز الرهائن والشخصيات**: هي أيضا من أهم صور الارهاب المنتشرة حاليا، غالبا تقوم هذه الجماعات الارهابية بخطف وسائل النقل (طائرات سفن قطارات)، وتحتجز ركابها أو تختطف الشخصيات المهمّة على متنها وتنقلهم الى أماكن مجهولة، ثم تقوم بالتفاوض والضغط على السلطات المعنية لتحقيق أغراضها ومطالبها، التي قد تكون دفع فدية مرتفعة القيمة كمصدر من مصادر تمويل نشاط هذه الجماعات، أو إطلاق مجموعة من السجناء الارهابيين التابعين لها، أو لتحقيق رواج إعلامي وإثارة الرأي العام تجاه قضيتهم. ومن أبرز عمليات احتجاز الرهائن كانت سنة 1979 في إيران، عندما احتجزت مجموعة إرهابية 52 من موظفي السفارة الأمريكية لمدة 444 يوم داخل السفارة الأمريكية في طهران .[1]
- **الأعمال التخريبية:** يستهدف هذا النشاط الارهابي ضرب البنيّة التحتيّة للدولة المستهدفة، وذلك من خلال تهديم وتفجير المنشآت الحيويّة، كالسفارات والشركات الكبرى ووسائل النقل والطرقات والجسور العملاقة، وهي تهدف بذلك الى إشاعة حالة من الرعب والفزع، وتهديد استقرار وأمن المجتمع الدولي والاخلال بسلامة مرافقه الحيويّة .[2]
- **الهجومات والتفجيرات الانتحارية** : هذا الشكل من السلوكيات الارهابية هو لأجل قضايا وطنية أو عقيدية، فيقوم الارهابي بتفجير نفسه أثناء بلوغه الهدف الذي يريد تفجيره، ويعتقد بأن ذلك يصب في خدمة قضيته، ويحرص

[1] – إبراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص 155 .

[2] – أمير فرج يوسف ، مرجع سابق، ص ص 69-70 .

على إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر، وذلك من خلال استخدام أكبر كميّة من المواد المتفجرة . وتطورت أساليب هذه التفجيرات من زرع القنابل الى زرع المتفجرات واستخدام السيارات الملغومة والعبوات الناسفة، وصولا الى استخدام الطائرات.

ويعتمد بعض الانتحاريين على بعض الفتاوى المضللة، معتبرين أنها أعمالا بطولية وجهادية مشروعة، ومثال ذلك التفجيرات الانتحارية في 11/ 09/ 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا سنة 1998، وتفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما سيتي في 19/ 04/ 1995، وتفجير مترو باريس في 1995 .[1]

المطلب الثالث : أهداف وآثار النشاطات الارهابية

1- استقرار الأنظمة السياسية

معظم أشكال الارهاب التي عرفها التاريخ الوسيط والحديث ارتبطت بدرجة أساسية بتحقيق أهداف سياسية، فالنشاط الارهابي آلية من آليات الصراع السياسي ووسيلة من وسائل التغيير السياسي، وذلك في إطار التنافس العنيف للسيطرة على وسائل القوّة بين جماعات وتنظيمات التركيبة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي، وهذا ما يبرر انتشاره الواسع منذ ظهور وتطور الدولة الوطنية.

فأهم أهداف الجماعات والتنظيمات السياسية المعارضة، هو استخدام النشاط الارهابي كوسيلة للضغط على الحكومة لتغيير مواقفها تجاه قضايا معينة،

[1] - نفس المرجع، ص ص 137 - 138 .

أو إضعاف مؤسساتها وأجهزتها تدريجيا لتغييرها كليا بحكومة أخرى (موالية)، كما أن بعض الأنظمة الدكتاتورية تلجأ في سياساتها الى هذه النشاطات الارهابية ضدّ المعارضة لاستنزاف طاقاتها وتشتيتها، لتحقيق سيطرتها الكلية والدائمة على موارد الدولة وإحكام قبضتها على السلطة .[1] للنشاطات الارهابية لأغراض سياسية انعكاسات سلبية على استقرار النظام السياسي واستمرار الحياة السياسية الطبيعية، فنتاجا لذلك تعجز مؤسسات الدولة على أداء وظائفها الاعتيادية في تقديم خدماتها للمواطنين، ويتراجع دور التنظيمات السياسية والاجتماعية (الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني) في تأطيرها الجماهيري، وفي تجسيد تمثيلها بالطرق المشروعة نتيجة حالة الفوضى والخوف الكبير الذي يصبغ الحياة السياسية والاجتماعية، كما تتسع دائرة انتهاك الحقوق والحريات العامة في المشاركة السياسية والتنقل والعمل وغيرها.

2- استقرار الأنظمة الأمنية

تستهدف النشاطات الارهابية غالبا الأجهزة الأمنية للدولة بغرض إضعافها وإلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية بها، وبالتالي زعزعة ثقة المواطن بهذه الأجهزة وبقدرتها على حمايته، وبهيبة الدولة ومؤسساتها ككل، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار واللاّ أمن الداخلي، وتستهدف أيضا اختطاف واغتيال الرعايا الأجانب، مما ينعكس أيضا على تهديد المجال السياحي، خاصة وأن بعض الدول

[1] - أمير فرج يوسف ، مرجع سابق ، ص ص 208-210 .

تشكل عائداتها من القطاع السياحي أكبر مصادر الدخل، وهذا قد يجبر السلطة على الرضوخ لمطالب الجماعات الارهابية .[1]

3- استقرار الأنظمة الاقتصادية

تلجأ بعض التنظيمات الارهابية إلى أساليب اختطاف واحتجاز الرهائن خاصة من الشخصيات المهمة، بهدف الضغط على الحكومات والحصول على الفدية، التي تعتبر مصدر مهم من مصادر تمويل هذه الجماعات . كما أن تأثير إرهاب الجماعات على الاستقرار في الدولة يؤدي الى تهديد الاستثمارات الخارجية، ونفور المستثمرين من تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى بعيدة المدى، وهو ما يشكل إجهاض لخطط التنمية الاقتصادية، خاصة إذا كانت الهجمات الارهابية موجهة نحو تفجير المنشآت الصناعية والتجارية الكبرى، ووسائل النقل والطرق والجسور وكل ما يشكل مصدر دخل مهم لخزينة الدولة، فيؤدي ذلك الى عجز الدولة عن تغطية احتياجات مواطنيها، وضعف قدرتها التنافسية الخارجية والدخول في أزمة اقتصادية .[2]

4- استقرار العلاقات الخارجية

إن أوضاع عدم الاستقرار السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها الدولة نتيجة كثافة وقوّة النشاطات الارهابية، تنعكس مباشرة على وزنها في هيكل النظام الدولي وعلى طبيعة علاقاتها مع وحداته، فتفقد الدولة جزءاً مهماً من هيبتها ومكانتها الدولية، كما تخسر مصالح اقتصادية وعلاقات تجارية ذات قيمة

[1] - عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق، ص ص 65 - 66 .

[2] - نفس المرجع، ص 65 .

كبيرة، وتصبح مصدر تهديد أمني خطير للدول المجاورة تفقد خلاله جزءا من سيادتها، وتصبح عرضة للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية .

أما الدول التي تحتضن الارهابيين أو تدعمهم وترفض تسليمهم، من شأن ذلك تصعيد التوتر والعداء بينها وبين الدول المتضررة من الهجمات الارهابية، أو تبادل الاتهامات وقطع العلاقات التجارية أو الدبلوماسية، وينعكس ذلك على التوتر في العلاقات الدولية، والتأثير على جهود ومسارات تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وذلك من خلال عرقلة المفاوضات أو توقيفها .[1]

5- الدعاية الاعلامية والرأي العام العالمي

الهدف الرئيسي لنشاطات الجماعات الارهابية بمختلف ايديولوجياتها هو إظهار قضيتهم ونشرها الى العالم، فهم يؤمنون بأن قضيتهم عادلة، ويجب أن تُوظف لها دعاية إعلامية من أجل كسب تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي، وقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي الكبير في وسائل الاعلام والاتصال، خاصة التلفزيون والانترنيت، في نقل معظم الاعتداءات الارهابية ونتائجها على المباشر في مختلف أنحاء العالم، وتوظيف هذه الجماعات للأنترنيت بدقة واحتراف في نقل رسائلها وتهديداتها الى العالم، وحتى القيام بالدعاية لأيديولوجيتها وأهدافها، أو القيام بعمليات تجنيد عناصر جديدة في صفوفها من خلالها، ويرى andre kuhn أن : "الفعل الارهابي لا يتحقق هدفه ولا تظهر نجاعته إلا من خلال الاعلام والاشهار لذلك" .[2]

[1] - نفس المرجع، ص 66 .

[2] - أمير فرج يوسف ، مرجع سابق، ص 207 .

المطلب الرابع : الفوارق الرئيسة بين الارهاب وأشكال العنف المشروع وغير المشروع

1- الحدود النظرية والممارساتية للعنف المشروع :

ثار الكثير من الجدل حول حدود الاطار الذي من خلاله يتم وضع تصنيف لأعمال العنف المشروعة من غيرها من جرائم العنف الأخرى الغير مشروعة، فالشعوب التي تخضع للقهر السياسي والاستنزاف الاقتصادي من طرف الدول المستعمرة، والتي تعمل على تفكيك وإضعاف النظم السياسية والاقتصادية وتهديم القيم الثقافية والاجتماعية فيها، تصبح لها مبررات كافية لاستخدام مختلف أشكال الارهاب ضدّ هذه الدول، وبالأحرى هل استخدام الارهاب **(المقاومة المسلحة باستعمال أساليب إرهابية)** ضد الارهاب **(الاستعماري)** يعتبر من الأعمال الارهابية ؟ .

تمّت إزالة الصفة التجريمية على أعمال المقاومة الشعبية المسلحة، وذلك بعد انتهاء ظاهرة الاستعمار الأوربي في منتصف القرن الماضي، فاستخدام الأساليب الارهابية في سبيل الاستقلال السياسي لا تندرج في إطار جريمة الارهاب الدولية، فهذه الدول تكون في حالة دفاع شرعي ضد ممارسات الدولة المعتدية، حيث تتطابق الواقعية المادية مع الواقعية النموذجية للجريمة، وبالتالي ينفي عنها المشرع الدولي صفة الجريمة ويطلق عليها المقاومة الشعبية المسلحة، الناشئة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها .[1]

[1] - عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر ، مرجع سابق، ص ص 103-105 .

نظريّاً من السهل التفريق بين أعمال المقاومة المشروعة والارهاب، فالسند القانوني للحق في الدفاع الشرعي هو حالة الاكراه المعنوي التي يتعرض لها مواطني الدولة نتيجة العدوان، مما يتيح الشرعية في الردّ دفاعا عن النفس ويبرر أعمالها، فالمبدأ الأساسي للتصنيف هو الشرعية .[1] غير أن واقع السياسة الدولية وطبيعة موازين القوى الدولية، يجعل من الصعب توحيد المواقف الدولية عمليا تجاه بعض النشاطات المسلحة، أو الاتفاق حول تصنيف الحركات التحررية والحركات الارهابية، ويرجع ذلك الى التباين في الأسس الايديولوجية والدوافع السياسية والمصالح الاقتصادية ومنه الاختلاف في المواقف الدولية تجاه القضايا الدولية بما فيها نشاطات الحركات المسلحة .

لذا فالعديد من الدول الغربية كانت تتجاهل نضال الشعوب من أجل تقرير المصير، وتصف بعض حركات التحرر بأنها منظمات إرهابية (مثلا منظمة حماس الفلسطينية)، فمبدأ الشرعية أساسي في اعتبار بعض الأعمال خارج نطاق النشاطات الارهابية، وهو ما ينعكس أيضا على نشاطات الدفاع عن المصالح الوطنية والقومية – **المقاومة الشعبية**، ورغبة وإرادة الشعوب في تحديد مستقبلها السياسي ونظامها الاقتصادي والاجتماعي – **تقرير المصير**، وإرادة الجماهير في تغيير أوضاعهم الاجتماعية والسياسية من خلال المظاهرات والاضرابات – **الاحتجاج السياسي** ، أو التعبير العنيف والقوي للجماهير نتيجة حرمانهم من التعبير السياسي بالقنوات المشروعة، من أجل إحداث التغيير السياسي – **الثورة**،

[1] – رجب عبد المنعم متولي ، **الفرق بين الارهاب الدولي والمقاومة المشروعة** ، القاهرة [د.د.ن]، ط1، 2010 ، ص 180 .

أو القتال لنصرة الحق ورفع الظلم وإحلال العدل والسلام، وإعلاء كلمة الله وفق الأسس والشروط الشرعية – **الجهاد** .

2- الارهاب وأشكال العنف غير المشروع : تشترك أشكال الارهاب في مجموعة من الخصائص والمميزات مع غيرها من أشكال العنف غير المشروع، بيد أنه توجد فوارق جوهرية على أساسها يمكننا تصنيف العمل الارهابي من النشاطات الاجرامية الأخرى المشابهة له أو القريبة منه، ومن بينها الآتي بيانه :

- يختلف عن **الجريمة المنظمة** في كون مرتكبيها يهدفون الى تحقيق أهداف مادية فقط وليس سياسية وإعلامية .
- يختلف عن **الجريمة السياسية** (الاجرام السياسي) في كونه أكثر تدميراً وخطراً وعنفاً وترويعًا للنّاس رغم أبعاده السياسية المتقاربة .
- ويختلف عن **الجريمة الدولية** في درجة مطابقتها لنصوص القانون الدولي، وبما أنه لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف مشترك للإرهاب، أو تصنيف متفق لمجموعة النشاطات المسلحة الموصوفة بالإرهابية، فان كل ما يغيب عنه النص الدولي فهو ليس بجريمة دولية إرهابية .
- ويتميز عن **العنف السياسي** في كونه يهدف الى تحقيق أهدافه السياسية دون الاثارة الاعلامية الكبيرة أو الدعاية للقضية، كما أنه لا يمكن أن يأخذ بعدا دوليا كالإرهاب (محلي) .
- ويتميز عن **حرب العصابات** في كون نشاطه يتركز في الأماكن العمرانية والمدن الكبرى، في حين حرب العصابات يتركز نشاطها بشكل أكبر في الجبال، ولا

تستهدف المدنيين مثل الارهاب بل تستهدف عناصر القوات المسلحة، وهي قد تتجسد في حركات المقاومة الشعبية والتحرر الوطني أو الحركات الانفصالية .

المبحث الثالث : تحديد مفهوم الأمن – الأبعاد والمستويات

المطلب الأول : مفهوم الأمن

إن درجة التعقيد والغموض التي تطبع مفهوم الأمن، تتضح من خلال العدد الكبير من التعريفات حول هذا الموضوع في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الامتداد التاريخي الطويل الذي مرت به مختلف أشكال التنظيمات البشرية من جهة، ومسار تطور الدراسات الأمنية من جهة موازية، ومنه فمهما تضاعف جهدنا في هذا الاطار لن نستطيع تقديم مفهوم جامع وشامل لكل الاتجاهات الفكرية والسياسية، ولكن من منطلق أن تحقيق الأمن قيمة نسبية وليست مطلقة، سنسعى الى احصاء وحصر أكبر عدد من التعريفات التي تحقق لنا أكبر نسبة من تقريب مفهوم الأمن من مختلف جوانبه ومستوياته وأبعاده .

أولا: التعريف اللغوي للأمن :

الأمن ضد **الخوف** ومصدر مصطلح **أمن** هو **الأمان** وهو " **اطمئنان النفس وزوال الخوف** ومنه الايمان والأمانة " .[1] والأمن لغة مصدر الفعل أمن – أمنا وأمانا وأمنة، ويعني " السلامة " أي اطمئنان النفس **وسكون القلب وزوال**

[1] – أسامة عبد الرحمان، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، مصر [د.د.ن]، ط1، 2011، ص 13 .

الخوف، يقال " أمن من الشر" أي " سلم منه "، وكذلك يقال " أمّن فلان على كذا " أي " وثق به وجعله أمينا عليه " .[1]

وكلمة أمن Sécurité كذلك تعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، وهي مصطلح لاتيني تعود في الأصل الى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد Sùr=Securus.[2]

ونجد معظم المعاجم اللغوية سواء منها العربية أو الأجنبية اعتبرت "الأمن" مرادفا " للطمأنينة " وهو مساويا لانتفاء الخطر نقيضا للخوف، وتستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة غير أنها تحمل معنى غياب الأمن ومنه ضرورة التحرر منها، وعملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا اذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن، وعبّر عنها كل من بوث وويلر – Booth and Wheeler ب : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك اذا نُظِر الى الأمن على أنه عملية تحرر " .[3]

---

[1] – هايل عبد المولى طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 18 .

[2] - Cornu Gérard , **Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987 , P 752 .

[3] – سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص 10.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن :

الأمن اصطلاحا هو ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها، ويعبر عنه **"هنري كيسنجر"** من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء .[1]

ويتضح مضمون مصطلح أمن في الحالات الوظيفية التالية :[2]

-المأمن من الأخطار والاعتداءات الملموسة، والتمتع بالصحة والعافية والهدوء والأمان والسلامة والحرية .

-الوقاية من الأخطار بأساليب وإجراءات الحماية، وتعني مختلف أنظمة الحماية والمراقبة والحراسة التي يتحقق من خلالها الأمن كإجراءات حماية وتأمين الأب لابنه القاصر .

-التعويض عن مختلف الخسائر الناتجة عن الأخطار من خلال أنظمة التأمين والاصلاح والتعويض .

-الأمن في معناه التجريدي وهو كل النظم القانونية التي تسعى الى التحقيق الملائم للواجبات وتقليص عدم الثقة في تجسيد الحق والقانون .

---

[1] – هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص 18 .

[2] – أنيسة أكحل العيون ، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي**، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق، ط1، 2012، ص ص 25 – 26 .

والأمن حسب دائرة المعارف البريطانية يعني : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "[1] وهذا ما يبرر اعتماد الدول لوزارات خاصة بالأمن الوطني أو القومي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، للاهتمام بوظيفة الحماية من التهديدات العسكرية، خاصة في ظل انتشار سياسة السباق نحو التسلح وانتشار الأسلحة النووية، وعرفه أيضا **روبرت مكنمارا** – وزير الدفاع الأمريكي الأسبق – في كتابه جوهر الأمن بأنه :" الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".[2]

ومن بين أهم تعريفات الأمن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية هي:[3]

* تعريف ولتر ليبمان Walter Lippmann " إن الأمة تبقى في وضع آمن الى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيّم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيّم عن طريق انتصارها في حرب كهذه " .

* تعريف آرنولد وولفر Arnold Walfers " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر ".

---

[1] – أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 14 .

[2] – نفس المرجع، ص 14 .

[3] – جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004 ص 414 .

* تعريف بوث وويلر Booth and Wheeler " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر الى الأمن على أنه عملية تحرر ".

ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان "Barry Buzan" الذي يعتبر أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، ويعرف الأمن بأنه " العمل على التحرر من التهديد "، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية" .[1] ويتضمن مفهوم الأمن معنيين متلازمين حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ومواجهة مختلف التهديدات والتصدي لها، بل يعني أيضاً وسيلة لتحجيمه وجعله محدوداً، أو وضع آليات لإنهاء مسببات غياب الأمن ووجود الخطر، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي أيضا ضرورة اعتماد إجراءات مضادة للتحكم فيه أو تحييده واحتوائه. ومنه فمفهوم الأمن يجب أن يرتكز على أربعة عناصر أساسية :[2]

-إدراك التهديدات سواء الخارجية والداخلية إدراكا حقيقيا.

- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

---

[1] - حسين خليل أستاذ " **مفهوم الأمن الدولي** " متوفر على الرابط : http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html تاريخ الدخول 17/ 07/ 2014 .

[2] - زكريا حسين " **تغير مفهوم الأمن** " متوفر على الرابط : www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html تاريخ الدخول : 12/ 05/ 2014 .

- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، ببناء القوّة المسلحة وقوّة الشرطة القادرة على التصدّي والمواجهة لهذه التهديدات .

- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

أما في الاسلام فالأمن يعتبر قيمة جوهرية مرتبطة بوجود الانسان، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تستقر هذه الحياة في ظّل غياب الأمن، وهو يحمل معاني متعددة وورد في القرآن بألفاظ متنوعة ومتقاربة في المعنى مثل (أمن، يأمن، آمنا، آمنة، آمنهم، آمنين، آمنون، أمنتم، مطمئنة، تطمئن، أمنا، مأمنه، أمنة، آمنكم، أمنتكم، الأمين) . يعني التخويف والترهيب من عقاب الله إذا كفر الانسان بآياته ويعني في نفس الوقت الترغيب في الايمان به والفوز بالجزاء الحسن كما جاء في قوله تعالى : " وكَيفَ أَخَافُ مَا أشرَكتُم ولا تَخَافُون أنَكُم أَشرَكتُم بِالله مَا لَم يُنزّل بهِ عَليكُم سُلطانًا فَأيُّ الفَرِيقَينِ أَحقُ بِالأَمنِ إِن كُنتُم تَعلمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا ولَم يَلبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمنُ وَهُم مُهتَدُونَ " {الأنعام 81-82} . ويعني أيضا نقيض أو ضد الخوف والرعب أو الذعر فهو الاستقرار وعدم الخوف قال تعالى :" وَعدَ الله الّذِين آمَنوُا مِنكُم وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَيستَخلِفنَّهُم فِي الأَرضِ كَمَا استَخلفَ الّذِينَ مِن قَبلِهِم ولَيُمكِّنَنَّ لَهُم دِينهُم الّذِي ارتَضى لَهم ولَيُبدِّلنَّهُم مِّن بَعدِ خَوفِهِم أَمنًا يَعبُدُونَنِي لا يُشرِكُونَ بِي شَيئًا ومَن كَفرَ بَعدَ ذلكَ فأُولئِكَ هُم الفَاسِقُونَ " {النور 55} وقال تعالى: " الّذِي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوف " {قريش 04} .

فقد كان الأمن في الدولة الاسلامية غاية سامية وضرورة ملحة، لا يمكن الاستغناء عنه في حياة المجتمع الاسلامي، فعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الأمن والعافية نعمتان مغبون فيهما كثير من النّاس "، وأيضا عن سلمة بن عبيدة الله بن محصن الأنصاري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أصبح آمنا في سربه معافى في جسده عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا " .[1] وقال الامام علي كرم الله وجهه : " ثلاثة أشياء يحتاج إليها الناس، الأمن والعدل والخصب، بالأمن تطمئن النفوس وتستقر البلاد، وبالعدل تصان الحقوق، وبالخصب يقضى على الفقر والعوز " .[2]

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الدولي

حيث ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية أساسا بمفهوم الدولة، التي تشكل الوحدة الرئيسية في بناء النظام الدولي، فالأمن هو السبب الأساسي لقيام ونشأة الدولة، فقد ميز " توماس هوبز " بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة في النظام الدولي حالة الطبيعة، والحاجة الملحة للأمن دفعت البشر الى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، وذلك من أجل القيام بوظيفة حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، ورغم كل التطورات التي شهدها النظام الدولي، لاتزال

[1] – أسامة السيد عبد السميع ، **نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام**، القاهرة : مركز التنوير الاسلامي، ط1، 2006، ص 06 .

[2] – أسامة عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص 18 .

هذه هي الفكرة الجوهرية تطبع تصور العرف السائد في معظم الدول، كونه مصدر أساسي في شرعية السلطة وسبب الولاء لها .[1]

وهذا ما يبرر التلازم الدائم بين مصطلحي الأمن والدولة الذي نلمسه في معظم تعريفات الأمن المتداولة، فتحقيق أو فقدان الأمن مرتبط بدور ووظيفة الدولة الايجابّي أو السلبّي، ومن بينها " الأمن هو الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية... وتأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وصيانة مصالحها الحقيقية وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية ... ويهدف الى تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار".[2] ومنه فان تحقيق أمن المجتمع يكون نتاجا لمختلف الاجراءات التي تتخذها الدولة في هذا الاطار، وهو مرتبط بجدود طاقتها وقدراتها في صيانة مصالحها والحفاظ عليها ضد التهديدات الداخلية أو الخارجية، مما يتيح أيضا الاستغلال الأمثل لقدراتها ومواردها، لتحقيق التقدم والتطور والازدهار والاستقرار حاضرا ومستقبلا .

في حين يرى البعض بأن مفهوم الأمن يجب أن يشمل عنصرين أساسين على حد سواء، دون التركيز على أحدهما واهمال الآخر وهما : المجتمع واطاره النظامي (الدولة) . فيعتبرون بأن " الأمن هو قدرة المجتمع واطاره النظامي الدولة

[1] – سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص 10 .

[2] – عامر مصباح ، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2011 ص 09

على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي الى محافظته على كيانه – هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته " .[1] وهذا ما يجعل من مفهوم الأمن مستقلا عن جهة بعينها داخل البنيّة المجتمعية، كأن تكون نخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية أو دينية لها سلطة على عملية صنع القرار، مما يعكس رؤيتها الخاصة على هذا المفهوم، فالأمن مفهوم مركّب يتضمّن متغيرات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تُنتج مفهوم الأمن الخاص بهذا المجتمع من خلال تفاعلها، ويتحقق أمن هذا المجتمع من خلال تعاون كل المجتمع وادراكه المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها وأهدافها وقدرته على خلق تماسك قومي وتكامل دولي في آن معا .[2]

ويمكن استخلاص بعض العناصر الأساسية من مناقشة مفهوم الأمن، تشترك في جوهرها على تأكيد درجة التعقيد والاختلاف في مفهوم الأمن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبرير التنوع الكبير وتعدد وجهات النظر في تعريف الأمن، وذلك من منطلقات مختلفة واعتمادا على مرجعيات ومستويات وأبعاد متنوعة، وتتمثل هذه العناصر الأساسية في مجموعة من الخصائص التي تطبع مفهوم الأمن وتلازمه .

رابعا: خصائص بناء مفهوم الأمن :

– **الطبيعة الديناميكية** : من أهم السمات التي تطبع مفهوم الأمن هي سمة "التغيّر" أو التطور فهو حقيقة متغير ومتطورة بحسب ظروف الزمان والمكان،

[1] – أيوب مدحت ، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، القاهرة : مكتبة مدبولي، ط1، 2003 ص ص 17 – 18 .

[2] – نفس المرجع، ص ص 17 – 18 .

ووفقا لتأثيرات فواعل ومقومات البيئة الداخلية والخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدًا بل هو حركي ديناميكي (عكس الجمود – الاستاتيكية) وذلك اعتبارا الى تطور الظروف، وهو مرتبط ارتباطا تطوريا باستمرار بأوضاع وتطورات البيئة الداخلية والاقليمية والدولية ككل .[1]

– **الطبيعة النسبيّة** : أيضا من أهم سمات مفهوم الأمن هي " النسبيّة "، فالأمن قيمة نسبية وليست قيمة مطلقة، ومرجع ذلك هو السعي المستمر للدول الى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن وليس الشعور بالأمن كما هو مفترض، فالدولة لا تتوقف عن دعم القدرة العسكرية بالوصول الى التوازن مع الدول الأخرى، بل تعمل على تحقيق التفوق نتيجة انعدام الثقة بينها وبين غيرها من الدول وشعورها الدائم بالخوف، وهو نفس المنطلق الذي تقوم الدول الاخرى أيضا من خلاله الى زيادة قوتها، مما يدخل هذه العلاقات في دائرة من الصراع والتسابق نحو امتلاك القوة ومنه انعدام الأمن، وهذا ما يصطلح عليه المعضلة الأمنية " Security Dilemma "، ويعبر عنها بوث وويلز بعدم اطمئنان وثقة الدولة بأن القدرات التي تملكها الدولة الأخرى هي مجرد استعدادات دفاعية بحتة لتحقيق أمنها، وليست استعدادات هجومية تهدف من ورائها الى تغيير الوضع القائم لمصلحتها من خلال التفوق واخضاعها لإرادتها .[2]

– **الطبيعة المركّبة** : يعتبر الأمن أيضا ذو طبيعة مركبة حيث يحمل في مضمونه مجموعة من المعاني الواضحة والغامضة الحقيقية والمضللة في آن واحد، كما

[1] – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 10 .

[2] – نفس المرجع، ص ص 10 – 11 .

يتضمن مفهوما ضيقاً ومفهوما واسعاً فالأول : يتضمن الاجراءات المتعلقة بتأمين الأفراد واشباع حاجياتهم الضرورية والتكميلية داخل الدولة، من خلال السياسات المعتمدة لتوفير الحماية للأفراد وضمان حرية واستقلالية القرار السياسي، ووضع التشريعات مع قدرة السلطات خاصة الأمنية في تنفيذ هذه التشريعات لتحقيق الوضع الأمني أما الثاني : فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أقاليمها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يعني تحقيق الأمن وحماية كيان الدولة والمجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية الخارجية، وتأمين مصالحها وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع .[1]

خامسا: المنظور الاستراتيجي لبناء مفهوم الأمن

يتم بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور على ثلاثة عناصر أساسية، وذلك انطلاقا من اعتبار الدولة الفاعل الأساسي في النظام الدولي وغياب سلطات فوقها تتكفل بتنظيم العلاقات بينها أو لها قدرة على ردعها وتحجيم سلوكياتها التي تمس بسيادة غيرها، ثم إن الأمن ضرورة ملحة بالنسبة الى كل هذه الدول وهي تسعى الى تحقيق أمنها وسيادتها ضد كل القوى العسكرية المعتدية، كما أن تحقيق هذا الأمن غير ممكن دون امتلاك القوّة العسكرية التي يجب أن تكون أكبر من القوة العسكرية للدولة المعتدية .

ويتضح ذلك من خلال تتبع تطور الدراسات الاستراتيجية، فالمفهوم التقليدي لاستراتيجية الدول الأمنية في الفترة الممتدة من قبل الحرب العالمية الأولى

[1] – نفس المرجع، ص 11 .

حتى الحرب العالمية الثانية، كان ينحصر في مفهوم ضيق وهو استخدام القوات المسلحة من طرف الدول، بغية منع أو ردّ التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أخرى أو مجموعة من الدول (تحالف)، وهذا ما جعل مفكري المدرسة الواقعية سواء الكلاسيكيون أو الجدد، يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيس يحقق أمن الدولة من جهة، وهو أيضا العامل الأساسي في تشكيل القوة، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخ بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور : " ولتر ليبمان Walter Lippmann وأرنولد ولفار Arnold Walfers وتراق وكرونبرج Trage kroneberege وري كلاين Ray Cline وهانس مورقنثاو Hans Morgenthau وجون سبانير John Spanier وغيرهم "، هذا الأخير الذي يرى بأن القوّة تكمن في القوّة العسكرية للدولة، ويعتقد بأن أهم خصائص القوة المشتركة تقوم على احتمالية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يخدم أو يتوافق مع رغباتها .[1]

ويرى أيضا هانس مورقنثاو Hans Morgenthau أن فكرة تحقيق أمن الدولة :" تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوّة، الّتي تُمكّن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، وإن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها "، ويسند هذا القول ما ذهب إليه ريمون أرون Reymond Aron من أن : " دعم الأمن يتحقق بالقوّة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن

[1] – صالح غازي نهار ، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، اربد : دار الأمل، ط1، 2010، ص 16 .

طريق الجمع بين القوة/ الأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق التي تمارسها دول أقوى منها " .[1]

غير أن بناء مفهوم الأمن على أساس القوة العسكرية اعتبره البعض خاطئا، وذلك لأن التهديدات التي تواجه معظم دول العالم الثالث في تلك الفترة غير متعلقة بالتهديدات العسكرية الخارجية، بقدر ماهي متعلقة بخطورة التهديدات الداخلية المعقدة، والمرتبطة ببنيتها المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية، ومواجهة هذه التهديدات وايجاد حلول لها غير ممكن اعتمادا على القوة العسكرية والقوات المسلحة، بل يجب إيجاد وسائل وأدوات أخرى أكثر موائمة ونجاعة، كما أن هذه التهديدات تفاقمت تدريجيا لتتعدى الحدود السيادية للدولة الواحدة، وهذا ما يفرض بناء مفهوم الأمن اعتبارا الى هذه العناصر المرتبطة بالمسائل الأمنية للدولة والمجتمع على حدّ سواء، خاصة وأن الدولة بمفردها أصبحت غير قادرة على التصدي لكل هذه التهديدات دون التعاون مع غيرها .

سادسا: المنظور التنموي لبناء مفهوم الأمن

يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه يستحيل فصل مفهوم الأمن عن التنمية، وأن تحقيق الأمن من خلال القوّة العسكرية أمر غير صحيح أو بالأحرى غير كافي، فروبرت مكنمارا يرى أن الأمن القومي لن يتحقق دون التنمية القومية الشاملة، وأعطى قيمة كبيرة لدور القانون والنظام في تحقيق الأمن ويقول :" إذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، ويصبح تحقيقهما

[1] – سليم قسوم ، " **المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن** " منشور في :
http://guessoumiss.wordpress.com تاريخ الدخول 27/ 06/ 2014 .

من خلال القوّة العسكرية فقط أمراً مستحيلاً ... إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن " .[1] ويقول أيضا علي الدين هلال في هذا الاتجاه : " إن الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما اذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن " .[2]

ومنه فان مفهوم الأمن وفق هذا الاتجاه أكثر اتساعاً وشمولاً وتماسكاً أو ترابطا، فله أطر متعددة داخلية وخارجية، فتحقيق الأمن على المستوى الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات الداخلية سواء منها الناتجة عن العامل العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وكلما كانت الدولة أكثر تماسكا وقدرة على منع التهديدات الداخلية كانت في مأمن من مصادر التهديد الخارجي واستطاعت حفظ أمنها الخارجي، فأساس الأمن الخارجي للدولة هو درجة تماسك وقوة بنائها المجتمعي الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعكس ايضا.[3] ولكن الأكيد هو أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية، وشرطاً مسبقاً لنتمكن من العيش بشكل محترم، كما ان الشعوب التي تعيش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر أمناً بكثير ممن يعيشون في العالم الثالث حيث النزاعات وشح الموارد أكثر انتشاراً .[4]

---

[1] – صالح غازي نهار ، مرجع سابق، ص 18 .

[2] – نفس المرجع، ص 18 .

[3] – نفس المرجع، ص ص 18 – 19 .

[4] – مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008 ص 78 .

سابعا: مفهوم الحوار الأمني :

الحوار Dialogue هو أحد الأساليب المهمة المستخدمة في الخطاب الانساني، ويعبر هذا الخطاب عن النسق الفكري العام الذي يجمع بين المبادئ والأفكار وتطبيقها في الواقع، ويكون بين طرفين فأكثر يهدفان من خلال التواصل الحواري La communication Dialoguée الى تنسيق المواقف والجهود، ويتجسد الحوار فعليا بواسطة اللغة في عرض الأفكار والاقناع بها ونقد ومعارضة أفكار الطرف الآخر، فيدفع بالتفكير الى أبعد حدوده ويجعله أكثر انفتاحا ولبرالية، فهو في النهاية وسيلة لفهم العالم المعاصر وشواهده ومظاهره المتناقضة .[1] فالحوار أيضا هو نداء للعمل العقلاني السلمي الهادف الى تغيير الوضع نحو الأحسن .[2] وهو يختلف عن التفاوض لأن المتفاوض يسعى الى تحقيق مصالحه دون الاعتبار الى ضرر الطرف الآخر، ويستعمل في ذلك كل سبل اللباقة الدبلوماسية وسياسة الاقناع والترغيب، رغم أن التفاوض يتم بواسطة الحوار.

فالحوار من القيم الأساسية في الاسلام والمقاصد العليا للشريعة الاسلامية، وهو قيمة انسانية وحضارية بين الشعوب والأمم كما هو بين الأفراد، وهو أيضا وصل وجمع للعناصر المشتركة بين أطراف المجتمع الانساني، وتجاوز وتسامح في عناصر الاختلاف والخلاف والتميز، وسبيل موصل الى الحلول الوسطية والتفاهم بين الأطراف، وتجاوز لكل ما هو مرتبط بالغريزة العدوانية

---

[1] – منى أبو الفضل وآخرون، **الحوار مع الغرب آلياته أهدافه دوافعه – التأصيل النظري للدراسات الحضارية**، دمشق : دار الفكر، ط 1 2008 ، ص ص 71 – 72 .

[2] - Jacques Bourrinet , **Le Dialogue Euro-Arabe** , Paris :Economica 1979 , p p 16-17 .

والتسلطية في النفس البشرية على اختلاف عقائدها، وقد جنب التحاور الانسانية العديد من الحروب والنزاعات المسلحة على مر التاريخ، ومنه فهو قيمة انسانية وحضارية ضرورية في كل زمان ومكان، خاصة اذا كانت هناك علاقات جوار وتقارب جغرافي، مثلما هو الحال بالنسبة لضفتي المتوسط بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي.

ظهر الحوار الأوروبي العربي Dialogue Euro-Arabe بعد حرب 1973 بين العرب واسرائيل، فحاولت أوروبا التقرب من العرب بعد المشاكل الاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب، وأخذ الحوار مضمونا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأمنيا وحضاريا، وبعد توافق المواقف تجاه القضية الفلسطينية بدأت الاجتماعات المشتركة لتجسيد الحوار العربي- الأوروبي في قنوات مؤسساتية، وتحقق ذلك بمصادقة مجلس المجموعة الأوربية على مبدأ الحوار العربي-الأوروبي بتاريخ: 14/02/1974، غير أن الحوار لم يتقدم بالشكل المطلوب نظرا لرفض الطرف الأوروبي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جلسات الحوار من جهة، وتركيزه على الحوار الاقتصادي دون غيره من جهة ثانية.[1] ومنه فعملية الحوار في منطقة المتوسط يعبر عن عملية تبادل المنافع بين أطراف الضفتين، وهي متعددة الثقافات والهويات والتاريخ السياسي

[1] - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص 591 -592 .

والاجتماعي، فهي تعيش حالة من الترابط الواقعي بفضل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع .[1]

وعموما فان مسألة الحوار مع الآخر في هذا العصر أصبحت أكثر ضرورة مما كانت عليه في السابق، وذلك يتطلب محاورة العالم في عصر العولمة انطلاقاً من المبادئ الأساسية التي تشدد على الديموقراطية وحقوق الانسان في المستوى السياسي، والليبرالية واقتصاد السوق في المستوى الاقتصادي، وبناء الدولة العصرية القادرة على نشر العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، التي تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، لكن بالنسبة للعرب والمسلمين فالحوار مع الذات لابد أن يسبق الحوار مع الاخر، أو أن يسيران جنباً إلى جنب كما لابد أن يرتكزا على قاعدة الإيمان الراسخ بالتعددية الثقافية، ومعرفة الذات ومساءلتها وبلورة أطر مرجعية للحوار البناء مع الآخر، ورفض الاستبداد وكافة أشكال التمييز العرقي والديني، وبناء الدولة المدنية القادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة، ويهدف الحوار مع الذات أيضاً للحفاظ على التنوع الثقافي في الوطن العربي في إطار الوحدة، وضمان الانفتاح على الثقافة الكونية، ورفض كل أشكال التعصب والانغلاق والاستعلاء والعنصرية، وقبول الآخر وتعزيز روح التسامح واحترام التراث الروحي والثقافي لكافة الشعوب، إن العرب والمسلمين هم اليوم في قلب الصراع الدولي المتفجر حالياً في العالم، وذلك على العديد من الجبهات السياسية

[1] – خالد عبد اللطيف، " **مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط** " في مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 123 1996، ص 250 .

والعسكرية والاقتصادية والثقافية، والحوار أصبح المخرج الوحيد للتأقلم والتكيف مع الواقع الدولي .[1] فظاهرة التطرف والارهاب المرتبطة بالإسلام، صارت تفرض على المسلمين ضرورة تمثيل صورة الاسلام الحقيقية البعيدة عن العنف، ويعتبر الحوار أهم وسائل تجسيد ذلك عمليا .

المطلب الثالث : أبعاد الأمن

الأمن في بعده الشخصي : يرتكز مفهوم الأمن من هذا المنطلق على كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلحة والاتجار بالبشر، والعديد من التهديدات الأخرى كتزايد الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال وغيرها، فجريمة الاتجار بالبشر المنتشرة بشكل كبير خاصة في منطقة شرق آسيا (فيتنام، كمبوديا...)، وأوروبا الغربية أين وصلت نسبتها الى 500000 سنويا، وقدرت مواردها بسبعة مليارات دولار، وأيضا النزاعات المسلحة خاصة ذات الطابع الاثني والعرقي والديني، حيث شهدت عشرية واحدة (1989-1998) فقط 61 نزاعا مسلحا، فهي من أكبر مهددات الأمن الفردي .[2]

وبالتالي فان تحقيق الأمن الشخصي مرهون بمدى القدرة على الحدّ من درجة انتشار وخطورة هذه التهديدات، ويلعب الاستقرار السياسي وقوّة النظام

---

[1] - Said Yasin , " **Stratégies Méditerranéennes** " , In Cycle / Conférence Du 17 déc 2006 , Biblioteca Alexandrie , p p 17-18 http://ramses2.mmsh.univ-aix.fr

[2] – المقدم الياس ابو جودة ، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص ص 52 – 53 .

السياسي الديمقراطي دورا محوريّا في القضاء على مثل هذه التهديدات، وهو ما تسعى معظم دول العالم المتخلف خاصة الدول الافريقية الى تحقيقه، من خلال جهود التنمية السياسية خاصة والتنمية الشاملة عموما .

الأمن في بعده الغذائي : يعرف بأنه قدرة الدولة بمواردها الطبيعية والمالية على تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، وايصالها لهم في الوقت المناسب والمكان المناسب مهما كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، أي وصولها للفقراء وتمكينهم من الحصول على احتياجاتهم الغذائية .[1] فتوفير الطعام والغذاء هو أساس لتحقيق شعور الانسان بالأمن والأمان، فالأمن والغذاء مرتبطان لا يمكن بأي حال تحقيق الأمن في ظل الحرمان والعوز من الغذاء، وقد ربطهما الله تعالى ببعضهما في قوله تعالى : "الذَّي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوفٍ"، ويجب أن يتحقق هذا الغذاء لجميع أفراد المجتمع دون اقصاء أو استفراد لفئة عن غيرها، كما ينبغي أن لا يكون هذا مرتبطا بفترة زمنية مؤقتة، فالخوف من فقدان نعمة الطعام نتيجة الظروف المحدقة أو السياسات الغير رشيدة يعد تهديدا أمنيا في بعده الغذائي، وذلك كضعف الدولة كليًّا وعدم قدرتها على انتاج الغذاء واعتمادها الكلّي على الاستيراد، خاصة إذا كانت الأغذية المستوردة ليست من النوعية الجيدة مما يرهن الأمن الصحي الى الخطر أيضاً، وبالتالي فان رهان تحقيق الأمن الغذائي ينطلق من حسن استغلال وتوظيف الامكانيات الطبيعية والبشرية في السياسات التنموية الفعالة والناجحة والمستديمة .

[1] – هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص 202 .

الأمن في بعده الصحي : يتعلق الأمن الصحي بكيفية ومدى القدرة على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم، ويعتبر غياب أو ضعف الأمن الغذائي والبيئي من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي، فمستوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الانسان، كما أن ظاهرة انتشار الأوساخ في الوسط البيئي، وتلوث الهواء الذي يستنشقه الانسان نتيجة الغازات الصناعية السامة، من أكبر مهددات الأمن الصحي .

فتحقيق الأمن الصحي يكون من خلال شعور الفرد داخل المجتمع بالأمن والأمان والصحة النفسية والبدنية والعقلية، فالإنسان المريض أو العاجز لا يرتاح له بال ولا يهنأ له عيش ويحس دائما بغياب الراحة والأمان، وقد اعتنى الاسلام بالأمن الصحي العناية الكافية والشاملة، ويتضح ذلك من خلال مجموعة الأحكام التي تحفظ أمن الانسان الجسديّ والعقليّ والنفسيّ، فقد حرّم مثلاً أكل لحم الخنزير والميتة لما لهما من خطر على صحة الانسان البدنية، وحرم الخمور والمخدرات والتدخين لتأثيرها البالغ الخطورة والافساد للعقل والنفس، وهي من الأسباب المباشرة لظهور مختلف الجرائم كالقتل والاغتصاب والسرقة وغيرها .[1]

الأمن في بعده السياسي : يتكون الأمن السياسي من سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله من جهة، وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولي، وسياسات لتحقيق مصالح الدولة من جهة ثانية . ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار في اطار

[1] – هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص ص 203-205 .

* الأصل الذي يفترض أن يستند اليه القانون – الحق في الحكم وفق المفهوم الذي طرحه Max Weber .

الشرعية الدستورية*، والسيطرة على الحياة السياسية بالقدرة على توجيه القوى الحزبية ومختلف الاتجاهات السياسية، وكذا جماعات المصالح والقوى الأخرى لخدمة مصالح الأمة، أما الأمن السياسي الخارجي فيتحقق من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات ومصالح الدولة، وذلك دون الخضوع للضغوط الخارجية التي تمنحها قدرة وكفاءة جهازها الدبلوماسي، وقدرتها على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح، ونجاحها أيضا في اقامة علاقات وتحالفات اقليمية ودولية ناجحة .[1] وبالتالي فان الاستقرار السياسي والمؤسساتي للنظام ومدى فعاليته في الانفتاح على القاعدة الشعبية، وقدرته على اتاحة مجال أوسع لمشاركة المواطن بالأدوات والطرق السلمية في تسيير شؤونه، يحقق أمن مؤسسات الدولة والمواطنين معاً، وهو من أهم ركائز بناء الأمن السياسي الداخلي، أما قوة وقدرة الدولة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، فهي من أهم ركائز بناء الأمن السياسي الخارجي.

وهذا ما يصب أيضا في اطار تحقيق الأمن البشريّ عموماً، وذلك بمختلف مضامينه الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والتنموية ...، فهو مرتبط بمدى القدرة على تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان واستمرار حياته، وهذا ما يجعل الدولة بمفردها غير قادرة على تحقيقه في ظل التحديات العالمية الجديدة، ومنه ضرورة التعاون مع القوى الداخلية والخارجية لتحقيق الأمن البشري.[2]

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 123.

[2] – المقدم الياس ابو جودة ، مرجع سابق، ص ص 59 – 60 .

الأمن في بعده العسكري : هو البعد الذي يرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة، وهو مدى قدرة الدولة على مواجهة والتصدي للاعتداءات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية، فهي تتضمن قوّة الدولة العسكرية من خلال امتلاك الأسلحة المتطورة الكافية للردّ على أيّ عدوان خارجي محتمل، أو على الأقل تحجيم خطورته وردعه، فامتلاك الدولة لقدرات عسكرية مساوية أو متفوقة على قدرات جيرانها يعتبر تأمين وحماية لأمن اقليمها وسيادتها ومواطنيها ومصالحها القومية، غير أن بعض الدول توظف قدراتها العسكرية لأغراض عدوانية وتوسعية وليس دفاعية، وهذا ما يعتبر مصدر لعدم الثقة ودعم لسياسات السباق نحو التسلح، والذي يعمل على رفع درجات غياب الأمن الدولي وليس تحقيقه كما هو مفترض .

ومنه فان بناء القوّة العسكرية يعتبر من أهم المسائل الضرورية التي يفترض على الدولة انجازها لتوفير الحماية والأمن لمواطنيها، وقد أولى الاسلام أهمية كبيرة لتقوية المقدرات العسكرية المادية والمعنوية، فالأولى تتحقق من خلال تقوية ودعم المقدرات المادية وتوفير الأسباب المادية للقوة، والثانية من خلال تقوية وتعميق الايمان الذي يحمله المقاتلون في صدورهم، والمتمثل في سموّ الهدف ونبل الغايّة التي يقاتلون من أجلها .[1] وهي اعلاء كلمة التوحيد بالله تعالى وبرسالة نبيّه كغاية سامية، وحماية وصون النفس والعرض والمال من الانتهاك كغاية مكملة، وتتضح أهمية ذلك في قوله تعالى في الآية الستين من صورة الأنفال : "وَأَعِدُوا

[1] – هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق، ص 195 .

لَهُم مَا استَطعتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِبَاطِ الخَيلِ تُرهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُم وَآخَرُونَ مِن دُونِهُم لاَ تَعلَمُونَهُم اللهُ يَعلَمُهُم" .

الأمن في بعده الاقتصادي : هو من أهم أنواع الأمن البالغة الأهمية بالنسبة للمجتمعات البشرية منذ زمن بعيد، ويتعلق بمختلف الإجراءات والتدابير الاقتصادية، التي تحقق الضمان والحماية للإنسان في الحصول على احتياجاته الأساسية في الحدّ الأدنى للعيش، كالأكل والمسكن والشغل والملبس والعلاج، ويكون النظام الاقتصادي آمناً عندما يتيح امكانية وقدرة أفراد المجتمع الاستجابة لتحديات الحياة من جهة، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والأزمات الخارجية من جهة ثانية، وقدرته أيضا على تحقيق تنمية مستدامة لقدراته البشرية والمادية .

فالأمن الاقتصادي كضرورة غير ممكن دون النجاح في تحقيق التنمية المستدامة، فهي الكفيلة بتوفير مستوى معيشة أفضل لحياة الناس باستمرار، وتوفير فرص العمل وضمان المساواة في استحقاق هذه المناصب، وايجاد نظم فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، وتنمية مختلف مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر، ومنه خلق نظام اقتصادي أكثر أماناً واستقراراً .[1] ويعتبر الأمن الاقتصادي أهم دعامات الأمن البشري عموما، وذلك لما له من

[1] – فايز محمد الدويرى، مرجع سابق، ص 104 .

* النظام الدولي في ظل العولمة ليس نظاما اقتصاديا فقط ، كما تنظر اليه المؤسسات المالية كالمنظمة العالمية للتجارة أو صندوق النقد الدولي، باعتبارها ترابطا في المصالح الاقتصادية للدول اعتمادا على بعضها البعض من أجل توسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال وكذا نتيجة لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها، بل منظومة كاملة ومتكاملة يحضر فيها الجانب السياسي إلى جانب الاجتماعي والثقافي، فمثلما هي منظومة اقتصادية فإنها أيضا إيديولوجية واضحة المعالم يطغى عليها التوجه الأمريكي .

أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن بأي حال تحقيق التنمية البشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظل نظام اقتصادي قوي، وفي ظل النظام الدولي المعولم* وما طبعه من ارتفاع مستوى الترابط بين اقتصاديات الدول على جميع المستويات، أصبحت درجة التأثير والتأثر بين اقتصاديات هذه الدول كبيرة، وهذا ما يجعل أيّ خلل يصيب اقتصاد احدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على اقتصاديات الدول الأخرى، وتأكد ذلك مثلا نهاية التسعينات في شرق آسيا حين أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة الى أخرى تباعاً، فالأمن الاقتصادي أيضا يرتكز على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، ومنه ضرورة العمل على تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي .[1]

الأمن في بعده الاجتماعي : ينطلق من مفهوم المقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات، ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها ونموها، وتتضح أهم هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيّم الأخلاقية والعقيدية المشتركة، وكذا الكيان التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة بما يتيح تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة . ويعرفه **صامويل هنتجتون** بأنه " قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف

[1] – المقدم الياس أبو جودة ، مرجع سابق، ص 57 – 58 .

المتغيرة أو التطورات المقبولة ".[1] فالأمن المجتمعي عنده هو قدرة المجتمع في المحافظة على هويته وثقافته وأسلوب حياته .

ويعتبر الأمن الاجتماعي من بين أكثر أبعاد الأمن تأثراً بمختلف مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، حيث تشكل نسبة الكثافة الديمغرافية وطريقة التوزيع السكاني، وكذا مستوى التفاوت الطبقي والتعدد العرقي واللغوي والطائفي*، من أكثر عوامل التهديد الداخلية ، كما أن تأثير ثورة الاتصالات والصراع الايديولوجي والحضاري والعولمة تعتبر من أبرز عوامل التهديد الخارجي، ومنه فانه من الضروري لتحقيق الأمن المجتمعي في هذا الاطار الحفاظ على التوازن بين القيم الداخلية والمكتسبات الخارجية من جهة، والحفاظ أيضا على التوازن بين المقومات البشرية والمكتسبات السياسية والاقتصادية والثقافية .[2]

الأمن في بعده الثقافي : هو من أهم أبعاد الأمن التي طرحت اشكالات رئيسية في الفترة الأخيرة، وذلك نتاجا لما أفرزته التهديدات الجديدة لمفهوم الأمن الثقافي بفعل العولمة، حيث سمح التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال امكانية الاطلاع على الثقافات الأخرى، وقدية كبيرة في التأثير والتأثر على أعلى المستويات، وهذا ما جعل العديد من المجتمعات تتعرض بشكل قوّي لتهديدات اندثار قيمها الثقافية وتفكك منظوماتها القيميّة والايديولوجية، فمعظم الدول

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 101 .

* حسب عزمي بشارة ظاهرة الطائفية ظاهرة حديثة، أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، فهي تسعى الى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها، وتؤدي الى تهميش المصالح الوطنية والقومية . ورغم أنها تحمل مضمونا ايجابيا الا انها تهدد الأمن الداخلي والتماسك المجتمعي .

[2] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 102 .

الفقيرة والضعيفة أصبحت مهددة بفقدان أمنها الثقافي، في ظل التوهج والطوفان للثقافة الغربية التي تشهد دولها تطورا ماديا رهيبا شكل قاعدة داعمة لتصدير قيمها الثقافية لأنحاء العالم، دون أدنى اعتبار لخصوصيات هذه المجتمعات .

فالأمن الثقافي هو الوعاء المعبر عن هوية الأمة، بما يحتويه من شخصيتها ومميزاتها ووحدتها الحضارية وبالأحرى كيانها ووجودها، وقد أصبح هدفا حضاريا ينطوي على جوانب سياسية ووطنية وليس ثقافية فقط، وتأمينه مرتبط بمدى قدرة الأمة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية التي تسعى القوى المعادية لطمسها، وهذا لا يعني قطع كل علاقة مع الأطراف الأخرى وعدم التفاعل مع الثقافة الانسانية، وانما يجب ان تتم عن طريق العلاقة الواعية مع الثقافة الذاتية، والعمل على ايصالها بالطرق السليمة والعلمية الى جميع أبناء المجتمع، أي بناء قوّة الوجود الثقافي الذاتية التي بإمكانها المقاومة والصمود والقيام بفعل التأثير والاندماج، وأهم وسائل بناء هذه الثقافة الذاتية القوّية عاملان أساسيان، يتحقق الأول من خلال الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، ويتحقق الثاني من خلال الانفتاح والحوار مع الحضارات المعاصرة .[1]

الأمن في بعده البيئي : هذا البعد الأمني أخذ حيزا مهما في السنوات الأخيرة نظراً لتضاعف حجم التهديدات البيئية، ويتمحور أساسا حول مختلف الاجراءات الحمائية الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحدّ من خطورة التهديدات ذات الطابع الايكولوجي المهددة للمقومات الطبيعية والبيئية، فالأمن البيئي هو حماية المجتمعات والشعوب من الأخطار الناتجة عن النشاطات اليومية الغير عقلانية

[1] - نفس المرجع، ص ص 106-108 .

لهذه المجتمعات نفسها، أو هو عملية وضع اجراءات قانونية وقواعد تنظيمية لإعادة تقويم أو تأهيل البيئة المتدهورة نتيجة النشاط البشري في جانبه السلبي .

ومن أهم هذه الأخطار الاحتباس الحراري والتلوث الهوائي، والنفايات الصناعية الخطيرة وتناقص طبقة الأوزون، وتلوث البحار والأنهار والمياه، وزيادة ظاهرة التصحر، وتقلص الغطاء النباتي، وتدمير الغابات الاستوائية، وتلوث المناطق المكتظة بالسكان .[1] ومن الواضح عدم قدرة الدولة بمفردها على ايجاد حلول أو وضع سياسات تأمينية لمشاكل التدهور البيئي المعقدة، ومنه ضرورة التعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي، فمسألة أمن الكوكب مشكلة معقدة ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي والصناعي للدول المتطورة، وبالتالي فهي تتطلب جهود متظافرة في اطار تعاون دولي شامل .

الأمن في بعده الانساني : يرتكز مفهوم الأمن الانساني على مدى تلبية حاجيات الانسان المادية والمعنوية، المُحققةِ لكرامته وتحرُرِهِ من الحاجة والخوف، وهو ما لا يمكن تحقيقه الا في اطار السياسات التنموية الرشيدة خاصة في جانبها الاقتصادي، ومصدر وهدف هذا النوع من الأمن هو الفرد، حيث أن للفرد الدور الأساس في صناعة الأمن الانساني من خلال مشاركته الفعالة في انجاح السياسات التنموية، وبتحقيق أمن الفرد يتحقق أمن الدولة، فلا وجود للأمن الانساني في نظام سياسي آمن غير أن الفرد داخله لا يحس بالأمن، أو لا يتمتع بحاجياته وحرياته الأساسية .

[1] – المقدم الياس أبو جودة ، مرجع سابق، ص 58 .

فالأمن الانساني ينطلق من مستوى أدنى (الفرد) في مفهومه وبنائه، ليحقق الأمن على المستوى الأعلى (الدولة أو النظام الدولي)، فانعدام الأمن الانساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للفرد، أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، فهو بالأساس مرتبط بالحماية من خطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية، فهذا الأمن مهم بالنسبة لكل النّاس في جميع أنحاء العالم الأغنياء والفقراء على السواء، فبعض المخاطر كالمخدرات والبطالة والتلوث والجريمة وانتهاك حقوق الانسان غير مقتصرة على شعوب الدول الفقيرة فحسب، حتى وان اختلفت درجت حدّتها فهي تمسّ حتّى مجتمعات الدول المتطورة والديمقراطية، حيث جاء في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1999 بعنوان – **عولمة ذات وجه انساني** – أنه "على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات ... فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء"[1]، وحدد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الانساني هي : عدم الاستقرار المالي، غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل، غياب الأمان الصحي وغياب الأمان الثقافي وغياب الأمان الشخصي وغياب الأمان البيئي، وكذا غياب الأمان السياسي والمجتمعي، فتحقيق الأمن الانساني يتطلب بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الانسان العادي والحكومة، فيسهم

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 116 .

بصورة مباشرة في التنمية ويحدد الواجبات المنهجية للفرد تجاه نفسه ومجتمعه والدولة .[1]

المطلب الرابع : مستويات الأمن

الأمن على المستوى الفردي :

وينطلق أمن الأفراد من تحقيق جوانب الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في متطلباته الأساسية، كالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل والرفاهية الاقتصادية، وهذا ما يشير الى تغيير في أجندة الأمن وأولوياته، فتحقيق أمن الدولة أصبح غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد، وتلعب في ذلك جماعات حقوق الانسان والمنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما، من خلال مساهمتها في مكافحة الأمراض وتوفير الخدمات المجانية، والضغط على الحكومات للاهتمام باحتياجات مواطنيها، وذلك ما يجعل معظم ميزانيات الحكومات توجه نحو تطوير البنيّة التحتيّة للمجتمع، وتنمية عوامل رفاهية الفرد، عوض توجيهها الى زيادة التسلح ورفع حجم القدرات العسكرية، مما يؤثر على الأمن الدولي سلبا بارتفاع حجم التهديدات وتصاعد درجة الخوف والشعور باللا أمن .[2]

وهذا ما تترجمه التشريعات الدولية خاصة ميثاق الأمم المتحدة، في التأكيد والحماية للحقوق الأساسية للإنسان، التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1948، وكذا اتفاقيات منع وتجريم جريمة ابادة الجنس

[1] – نفس المرجع، ص ص 116-119 .

[2] – عامر مصباح ، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2013، ص 103 .

البشري، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 المتعلقة بحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، اضافة الى إدانة كل أشكال العنصرية والتمييز العرقي، والتأكيد على أن كل اعتداء على هذه الحقوق الأساسية يعتبر جريمة ضد النظام العالمي الدولي .[1]

الأمن على المستوى القومي/ الوطني :

أخذ الأمن القومي أو الوطني كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية أهمية كبيرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد النتائج الكارثية التي خلفتها طبيعة العلاقات الدولية الصراعية، فحاول العديد من الباحثين في هذا المجال توظيف نتائج البحث اعتمادا على الأمن القومي كمستوى لتحليل طبيعة وواقع العلاقات الدولية، بغرض تقديم تفسيرات علمية موضوعية لأسباب اللا أمن في النظام الدولي من جهة، وتقديم حلول توجيهية لسلوكيات الدول بغرض انهاء أو التقليل من حدّة الصراعات الدولية المؤدية لمضاعفة التهديدات الأمنية من جهة ثانية .

ورغم ظهور العديد من الفواعل الجديدة المؤثرة في النظام الدولي، كالمنظمات الدولية الاقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية، وكذا المؤسسات الاقتصادية المالية والبنوك، وفواعل أخرى مثل اللوبيات والجماعات الارهابية وغيرها . غير أن الدولة ظلت الوحدة الأساسية المؤثرة والمتأثرة بشكل كبير في أمن ولا أمن هذا النظام، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال دائما الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله بمفهوم الدفاع والأمن الوطني أو

[1] – لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 18 .

السيادة والمصلحة القومية، فهو المحور الرئيس للسياسة الخارجية لأي دولة وجوهر سياستها العليا وأهدافها الأساسية .

كما أن الأمن القومي هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن أي صياغة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى الى تحقيقه .[1] فرغم أن مضمون القضايا والمسائل الأمنية لم يبقى مقتصرا على الجانب العسكري البحت، واتساعه الى جوانب متعددة ومعقدة اقتصادية اجتماعية سياسية بيئية، وحتى وسائل وأساليب معالجتها لم تصبح ذات طابع أمني تقليدي متعلق بمفهوم الدفاع العسكري، بل تعدته الى مضامين ذات مفهوم تنموي شامل، غير أن طبيعة الفاعل المؤثر المتمثل في الدولة لم تتراجع قيمته وأهميته المحورية في كل ذلك، ومنه فمفهوم الأمن القومي اتسع من حيث طبيعة التهديدات وأساليب معالجتها، بيد أنه ظل المستوى الأهم المحوري والقاعدي في تحقيق الأمن الفردي كمستوى أدنى والدولي كمستوى أعلى، اعتبارا الى قيمة وضرورة التفاعل بين هذه المستويات .

الأمن على المستوى ما تحت الاقليمي :

هو مستوى فوق قومي وأدنى من الاقليمي، وهو تنظيم مركب من عدد محدود من الدول في اطار المصلحة المشتركة، والتي غالبا تكون مكملة وغير متعارضة مع الأمن الاقليمي، بل قد تقوم بدور مهم جدا في انجاح ودعم ركائز وأسس الأمن الاقليمي .

[1] – سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص 13 .

ويعنى هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن لهذه الدول سواء كان ذلك من خلال ترتيبات أمنية فقط أم تنظيم كامل، ومن الأمثلة على هذا النموذج مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الذي تم انشائه بعد نهاية حرب الخليج الأولى بغرض مواجهة الأخطار الأمنية العسكرية والاقتصادية والسياسية وحماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيه، كما أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كلها أعضاء في منظمة جامعة الدول العربية كمنظومة اقليمية أوسع، ويرى بعض الدارسين أن المنظمات دون الاقليمية المتفرعة من تنظيم اقليمي أوسع، تتيح خصوصية لأعضائها لتحقيق رؤى ومصالح أمنية خاصة بها، دون أن تتعارض مع أمن التجمع الأكبر .[1]

الأمن على المستوى الاقليمي : ينطلق مفهوم الأمن الاقليمي من قاعدة الرغبة في تأمين مجموعة من الدول من التهديدات الداخلية والخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار، وذلك بناءً على توافق مصالح وغايات هذه المجموعة وتماثل التحديات التي تواجهها، من خلال صياغة تدابير محددة وموحدة بينها ضمن نطاق اقليمي مشترك، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وانما بتوافق ارادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية لكل دولة، وصولا الى تحقيق مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي، أو بمفهوم أشمل هي مجموعة الخطوات المتدرجة التي تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف (دولة)، وصولا الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 74 .

* See , Barry Buzan and Ole Waever , **Regions and Powers : The Structure of International Security** Cambridge : Cambridge University press , 2003.

وسبل مواجهتها، وبالتالي فنظام الأمن الاقليمي قائم على اعتبارات الانخراط الطوعي للأعضاء وتوحيد اراداتها، وخلق منظومة مركبة ومنسجمة وتنمية قدراتها المشتركة بما يقوي تماسكها وحيويتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات بيئتها الداخلية والخارجية، وهو ما يطلق عليه باري بوزان مصطلح المجمَّع الأمني* Security Complex حيث اعتبره ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض .[1]

ونظرا للقيمة الوظيفية والحيوية لهذا الأسلوب التنظيمي في طابعه الدولي، خصوصا باعتبار موضوعه ذو الأولوية ضمن السياسات العليا لمختلف النظم السياسية، أضحى السمة البارزة التي تطبع النظام الدولي القائم، فتدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت بشكل لافت هذه التجمعات الاقليمية ذات الطابع الأمني، حتى أننا لا يمكن أن نجد منطقة في العالم لا توجد بها منظومة أمنية اقليمية، وذلك بغض النظر عن مدى قوتها أو ضعفها، وبالتالي أصبح نظام الأمن الاقليمي مستوى تحليلي أساسي في الدراسات الأمنية .

الأمن على المستوى الدولي :

اعتمادا على فكرتي المساواة والسيادة بين الدول، قامت فكرة نظام أمن الجماعة الدولية سعياً الى تحقيق السلم والأمن الدوليين، فوفق هذا الاتجاه يمكن تحقيق الأمن على المستويين الاقليمي والقومي انطلاقا من المستوى الكلّي، اعتبارا

[1] – سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق، ص ص 19 – 20 .

الى أن تهديد أمن أي دولة هو تهديد للنظام الدولي ككل، ومنه ضرورة تحرك أعضاء النظام ككل لمواجهة هذا التهديد .

فنظرية الأمن الدولي تقوم على فكرة مفادها أن أي اعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد اعتداء على الجماعة الدولية، ولا تقع مسؤولية ردّ الاعتداء على هذه الدولة وحدها، بل هي مسؤولية تضامنية على عاتق كل أعضاء هذه الجماعة، وانطلاقا من هذه الرؤية وتأسيسا عليها تضامن المجتمع الدولي لأول مرة في التاريخ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأنشأ منظمة للأمن الجماعي هي عصبة الأمم المتحدة، وفق آليات وقواعد ومبادئ متفق عليها لحل النزاعات بالطرق السلمية وانهاء حالة اللا أمن في النظام الدولي، غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة وتلاشت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ورغم ذلك لم يتراجع أعضاء المجتمع الدولي عن فكرة الأمن الجماعي التي تجسدت في هيئة جديدة، حاولوا فيها تجاوز نقائص الهيئة السابقة لتكون أكثر قوة وتأهيل وكفاءة، وذلك من خلال اقرار المشروع الأساسي ذو الطابع العالمي لمنظومة الأمم المتحدة كهيئة كونية راعية للأمن الجماعي .[1] وأضحت مسألة الأمن الجماعي أكثر أهمية في ظل امتلاك العديد من الدول لترسانات تسلح ضخمة ونوعيّة، مثل القنابل النوويّة والأسلحة الجرثومية والكيماوية، وهو ما يفرض على المجموعة الدولية وضع اجراءات فعالة، للتقليل من حدّة التوتر الدولي وتفادي الصراعات من خلال الأجهزة المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تفادي حروب الفناء الشامل .

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 75 .

لكن رغم وجود هذه المنظمة الفوقية بأجهزتها المتعددة الشاملة، ورغم توسعها في حجم العضوية، التي أصبحت تستوعب أغلبية أعضاء المجتمع الدولي، إلاّ أنّ نظام الأمن الجماعي لا يزال يعتريه ضعف الارادة، والذي يتضح من خلال عدم القدرة في العديد من الحالات على توقيع (تنفيذ) العقوبات ضد الدول التي تخترق المبادئ الدولية .[1]

المبحث الرابع : النظم الأمنية الاقليمية والتحول في مفهوم الأمن

المطلب الأول : الأنظمة والتكتلات الاقليمية

النظام الاقليمي أو التكتل الاقليمي هو فاعل أو كيان وظيفي مهم جدا في بنية النظام العالمي المعاصر، فهو وحدة وسطية تتموقع بين الدولة القومية كفاعل تقليدي والنظام الدولي، وهو تجمع بين مجموعة من الوحدات السياسية المحددة بإقليم جغرافي، تسعى من خلاله الى تحقيق قدر مهم من التعاون والانسجام وتنسيق السياسات والأهداف في مجالات مختلفة، وتتفاعل فيما بينها بحيث تكون كل وحدة جزء أساسي في هذا النظام تأثر وتتأثر به باستمرار في كل تفاعلاتها، ويعد النظام الاقليمي كفاعل جديد في العلاقات الدولية، وحدة تحليل أساسية أصبحت ذات أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية، وتحليل السياسة الخارجية وتحليل عملية صنع قرار السياسية الخارجية، ويعتبر العامل الاقتصادي الدافع الرئيسي لظهور وتطور سياسة بناء الأنظمة الاقليمية ذات الطابع الاقتصادي، نظرا لتطور

[1] – بلقاسم كرمني ، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب : مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن] ص ص 248-250 .

التجارة العالمية وسيطرة الفكر اللبرالي على العلاقات الاقتصادية، وأيضا تطور النظم الاقليمية الأمنية نظرا لزيادة حجم التهديدات الأمنية وتعقيدها .

والأقاليم هي هياكل سياسية صورية تتشكل من خلال هويات وصلات الدول المحلية، فهي شبيهة بالأمم، فنجد العديد من التسميات التي تدل على ذلك المعنى مثل الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى، برزت أكثر في الوقت الذي كانت تهيمن فيه الرؤية الامبريالية التي تأخذ بمركزية أوربا، إن تأسيس الأنظمة الاقليمية ودون الاقليمية والمجموعات والمنظمات الدولية والاعتراف بها، انما يعتمد على عوامل ثقافية وتاريخية اضافة الى مجموعة من التصورات الذاتية، بقدر اعتمادها على أي منطق موضوعي.[1] فالإقليمية عملية تتضمن نمو الارتباطات المشتقة من النشاط الاقتصادي، وأيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات، وتساهم الهوية والوعي الاقليميين – التقاليد الثقافية والاجتماعية والتاريخية – في الادراك المشترك للجماعة الاقليمية، كما يكون لحكومات الدول الأعضاء في هذه الجماعة الاقليمية دور مهم في التنسيق، بغية إدارة المشاكل المشتركة وتعزيز التماسك الاقليمي .[2] وفي نفس السياق ضرورة توظيف القدرة العسكرية في تحقيق الأمن وليس تهديده، وذلك باستخدام الوسائل العسكرية لأغراض غير عسكرية، وذلك بإخراجها من المهام التقليدية المرتبطة بالدفاع ودرء العدوان الى المهام السلمية، كما هو الحال باستخدام الوسائل العسكرية الأوربية لحلف الناتو في البوسنة لمنع حدوث المواجهة العسكرية والقتال بين الأطراف هناك،

[1] – حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص 324 .

[2] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 853 – 854 .

فالجهاز العسكري في النظام الاقليمي المتوسطي عموما ينبغي أن يستخدم فيما بين بلدان حوض المتوسط لأغراض سلمية وانسانية وليس عسكرية بحتة .[1]

ويرجع تطور دراسة النظم الاقليمية كوحدة تحليل أساسية لفهم العلاقات الدولية الى بحوث أنصار المدرسة السلوكية، من خلال تقديمهم لتفسيرات وتحليلات علمية لمختلف سلوكيات الفواعل في البيئة الدولية، وذلك بناءً على دراسة العناصر المكونة لبنية النظام الدولي والدور الوظيفي لكل فاعل داخل هذا النظام، وكان لنظرية الوظيفية الجديدة دور في ابراز اهمية مستوى التحليل الاقليمي، وأيضا أسهمت بعض الدراسات الاجتماعية والسياسية في تطوير هذا الحقل، من أهمها أفكار غبريال ألموند G.Almond وتالكوت بارسونز T.Paersons وكارل دوتش K.Deutsch ومورتن كابلان M.Kaplan .

وتزامنا مع ذلك عرفت البيئة الدولية انتشارا كبيرا لظاهرة الإقليمية في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث انتشرت عمليات الاندماج والتكامل الاقليمي بقوة، والتي فسرها كارل دوتش من خلال تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية، في حين ركز هاس E.Haas في المقابل على دور جماعات المصالح في تقريب الدول ودعم عمليات التكامل، وكلاهما يعتمدان على المجموعة الأوربية كنموذج لتأكيد وجهة نظرهما، فهما يعتبرانها أفضل نموذج للاندماج الاقليمي، وهما بذلك يخالفان وجهة نظر دافيد ميتراني David Mitrany الذي

[1] – غيدو لينزي، " **أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوربية** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، بتاريخ :09/ 11-02-1997 ببروكسل .

يرفض سياسات الاندماج الاقليمي، وذلك حسبه لإمكانية إنتاجها لسلوكيات مشابهة لسلوكيات الدولة بين هذه التكتلات الاقليمية .[1] فأصبحت ظاهرة النظم الاقليمية أو نشوء الكتل والتجمعات الاقليمية السمة البارزة في النظام الدولي، نتيجة متطلبات الواقع الدولي التي انعكست على هيكل هذا النظام، وكذا ضرورات الحفاظ على التوازن في بنيته، فظهرت العديد من التنظيمات الاقليمية سواء منها ذات الطابع الاقتصادي أو الأمني .

حيث قامت الدول الأوربية بإنشاء السوق الأوربية المشتركة، التي تطورت من التعاون في الجانب الاقتصادي الى الجانبين السياسي والأمني، باسم جديد – الاتحاد الأوربي UE، وجماعة دول شرق آسيا أو نظام الآسيان ASEAN، ومجلس التعاون الخليجي، ورابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية LAFTA، والسوق المشتركة للكاريبي CARICOM، وفي الجانب الأمني أيضا حلف الأطلسي NATO كمنظومة أمنية أمريكية أوربية، ومنظمة الدول الأمريكية OAS، ومنظمة جنوب شرقي آسيا SEATO، وحتى المنظومات الاقليمية ذات الطابع الثقافي والديني كمنظمة التعاون الاسلامي .

وذلك رغم الجدل الكبير ضد توجه النظام العالمي نحو الاقليمية، فقد ظهر ما يسمى تيار الإقليمية في مواجهة تيار العالمية Regionalism Versus Universalism، فأي نظام يمكن اتباعه لتنظيم التفاعلات الدولية وتحقيق السلم

[1] – كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013، ص 33 .

والأمن الدوليين .[1] وأثبت النشاط الميداني للتنظيمات الاقليمية نجاعته، فقد نجحت بعض المنظمات الاقليمية في تدخلاتها فيما لم تنجح فيه جهود منظمة الأمم المتحدة العالمية، فتطورت بعثات السلام المنفذة من طرف المنظمات الاقليمية من سنة 2002 الى سنة 2005 لتصل الى أعلى معدلاتها (37 بعثة) منذ نهاية الحرب الباردة، إضافة الى ذلك وبدءًا من تولي حلف الناتو NATO القوة الدولية للمساعدة الأمنية ISAF في أفغانستان عام 2003، ظهرت رغبة متنامية من جانب المنظمات الاقليمية للقيام بالعديد من العمليات خارج حدودها .[2]

وفي ظل تطور دور المنظمات الاقليمية في الشؤون الدولية، ظهر ما يعرف بالإقليمية الجديدة Neo Regionalism والتي تجاوزت الأسس التي تقوم عليها الإقليمية التقليدية، مثل ضرورة التجاور الجغرافي في بناء النظام الاقليمي، والتوافق الايديولوجي والثقافي والتركيز على انشاء مؤسسات ذات طابع حكومي وغيرها، فالإقليمية الجديدة تركز بدرجة أساسية على امكانية تبادل المصالح أو المصالح المشتركة، وتراهن على دور القطاع الخاص وتكثيف الاستثمار ودور المؤسسات البحثية، التي تعتبر كافية لإقامة تنظيم اقليمي فعال حتى ولو كانت وحداته متباعدة جغرافيا أو غير منسجمة ايديولوجيا .

ويرتبط بناء أي نظام اقليمي أمني غالبا بالعديد من الرهانات والارهاصات، يتطلب على الوحدات الأعضاء إرادة كبيرة لتجاوزها ومعالجتها

[1] – جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986، ص 23 .

[2] – حسن حسن وآخرون، مرجع سابق ، ص 273 .

بحلول موضوعية، فعلى سبيل المثال النظام الاقليمي المتوسطي الذي هو نموذج الدراسة التي نحن بصددها مرتبط بالعديد من الرهانات والمصاعب . ويرجع ذلك لدافعين على الأقل الأول يتعلق بالمتوسط وتبرره الكتل الجيو-سياسية للمتوسط، شمال افريقيا والشرق الأوسط واسرائيل وتركيا والبلقان وأوربا الغربية، إضافة الى تقسيم آخر من قبيل المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي أو شمال جنوب، وعالم مسيحي وعالم إسلامي وآخر يهودي، وإذا ما تمت مقاربة هذه العوامل من زاوية العمق التاريخي تتضح الرؤية أكثر حول المستقبل الأفضل والمستقبل الأسوأ لإقليم المتوسط .[1]

المطلب الثاني : الأنماط الجديدة للتعاون ضمن النظم الأمنية الاقليمية

لقد سادت نماذج عديدة للتعاون الأمني الاقليمي والعالمي قبل الأنماط الجديدة التي نحن بصددها، غير أن لها علاقة قوية واتصال مع النماذج الجديدة السائدة حاليا، من أهمها **نظام التحالفات الدولية** الذي يعتبر من أقدم صور التعاون الدولي، ويعرف بأنه تعاون عسكري وسياسي بين عدد من الدول لمواجهة تهديد او خصم مشترك من داخل التحالف أو خارجه، فأطراف التحالف يتعاهدون على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب، فوحدة المصلحة هي الرباط العضوي بين الدول والأفراد بهذا الصدد، فلا توجد صداقة دائمة أو عداوة دائمة في هذا النطاق بل مصلحة دائمة .[2] أما النظام الثاني فهو **نظام الأمن الجماعي** الذي جاء كرد فعل لسياسات التحالفات وتوازن القوى، ويهدف هذا النظام الى

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 36 .

[2] - بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص 232 .

احتواء ظاهرة الحروب والصراعات الدولية، وتجاوز عالم الواقعية الذي يتصف بالعون الذاتي، فسلوك الدول ليس بالضرورة نتاج لبنية النظام الدولي، بل يمكن أن يكون للأفكار دور مهم في تغيير هذا الواقع الدولي .[1] في حين النظام الثالث هو **نظام التعاون الأمني الاقليمي**، الذي تحدد فيه المعايير سلوك الدول التي غالبا تكون ذات طبيعة تعاونية وإيجابية، كما توفر سبلا لإتباع هذه المعايير ودعمها والتأكد من صحتها، وتضمن النظم الأمنية قطاعا عريضا من القواعد السلوكية، كعدم استخدام القوة واحترام حدود وسيادة الدول وقواعد استخدام الأسلحة والأنشطة العسكرية، ومن أبرز هذه النظم منظمة الأمن والتعاون في أوربا .[2]

وأخيرا **نظام المجتمع الأمني** فهو مجموعة من الدول، يوجد بينها تأكيد على أن أعضائها أو أعضاء هذا المجتمع الأمني لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون الى تسوية خلافاتهم بطرق أخرى، ويعتبر **كارل دوتش** أوربا مجتمع أمني يتألف من الدول الديمقراطية الصناعية، فهو يتضمن تفاعلا أكثر كثافة واستمرار وشمولية مقارنة بالنماذج السابقة، وينطلق في مرحلته الأولى بالقضاء على خطر نشوب نزاع داخل المجموعة .[3]

---

[1] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 430 – 431 .

[2] – حسن حسن وآخرون، مرجع سابق ، ص ص 326 – 327 .

[3] – نفس المرجع، ص 327 .

* وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع والجوانب العسكرية، فضلا عن إدارة الأزمات المدنية، وسياسة الأمن والدفاع المشترك هي من صلاحيات المجلس الأوروبي، أحد مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وقد اتبعت السياسة الأمنية الأوروبية عدة مسارات مختلفة خلال عقد التسعينات، وتطور في وقت واحد داخل الاتحاد الأوروبي الغربي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي نفسه .

تتمحور الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الاقليمي حول أربعة عناصر أساسية هي :

1/ **الحوار الأمني وادارة النزاعات الاقليمية** : إن المؤسسات التي تنشأ لتجسيد النظام الأمني الاقليمي، توفر أطرا وسبلا للتواصل والحوار وبناء الثقة بين الدول الأعضاء، سواء من خلال اجتماعات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات، أو من خلال اجتماعات مسؤولي القطاعات وقيادات الجيش، فهذه الأطر تساعد في حل الخلافات وتدعيم الوعي بالمصالح والهوية المشتركة، مثلما حدث في انهاء العداء التاريخي بين أعضاء الاتحاد الأوربي فرنسا وألمانيا، اضافة الى الأدوار الخارجية المتعلقة بالسلام وتقديم المساعدات لتفادي النزاعات، وبهذا الصدد تعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي من أهم الأمثلة تطورا على الهيكل الاقليمي، فقد شهد نموا منتظما في طموحه ونطاقه وتنوعه وفي سياسة الأمن والدفاع الأوربية*، فهو يتخطى حدود تحقيق السلام داخل الاتحاد الى استخدام أساليب عمل جماعية في الخارج، من خلال تقديم المساعدة في تجنب النزاعات التي تحدث خارج حدود الاتحاد، كتطوير بعثات شبه دائمة وتوظيف مبعوثين فوق العادة في العديد من مناطق النزاعات، ووصلت أهداف وطموحات الاتحاد الى جانب حلف الناتو بعد النجاح الكبير في مهامهما داخليا وخارجيا، الى الاسهام في ظهور مجتمع أمني في أوربا الغربية وصولا الى أوربا الشرقية، وتحاول نقل تجربتها أيضا الى دول البلقان الغربية، مثلما تحاول رابطة بلدان جنوب شرق آسيا تقليده، بعد تأسيس المنتدى الاقليمي لرابطة بلدان جنوب شرق آسيا سنة 1994، ونجاحها في الحوار مع دول الجوار الكبرى مثل الصين، الذي ترتب عنه

التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون معها في 2003، مما عزز الحوار مع دول الجوار للرابطة وتجاوز جزء مهم من الصراعات .[1]

2/ الأشكال الجديدة للتعاون العسكري الاقليمي : دأبت المجموعات الاقليمية تنفيذ تعاونها العسكري تركيزا على اتفاقيات الحد من التسلح الاقليمية أو إجراءات بناء الثقة الأمنية، مثلما كان مع منظمة الأمن والتعاون في أوربا حيث دعمت اجراءات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العديد من المناطق في العالم، وبعدها قامت كل من روسيا والصين وكازخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، بإبرام اتفاقيات للحد من نشر القوة العسكرية في مناطق الحدود المشتركة، غير أنه مع بداية التسعينات ظهرت أنماط وأشكال جديدة من التعاون العسكري، من أبرزها السياسة الأوربية المشتركة للأمن والدفاع ESDP التابعة للاتحاد الأوربي "التي تعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الاقليمية "[2] ، والشراكة من أجل السلام PFP التابعة لحلف الناتو، والسياسة الافريقية المشتركة للأمن والدفاع CADSP التابعة للاتحاد الافريقي، وتتميز هذه الهيئات أو الشراكات بأنها ذات توجه نحو العالميّات، فهي تشدد على الحوار والتعاون العسكريين لتجاوز طرق الامتناع والقيود الرسمية التقليدية للحد من التسلح، كما تتميز بالمرونة في معالجة القضايا والتحديات العسكرية، أو ما يمكن تسميته الدبلوماسية الدفاعية، وذلك كعمليات الاغاثة الانسانية وحفظ السلام واصلاح القوات المسلحة، وتقديم مساعدات

[1] – حسن حسن وآخرون، مرجع سابق ، ص ص 328-331 .

[2] – عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سابق، ص 310 .

للشركاء الذين يواجهون تحديات وصعوبات ملموسة، مثل العمل على تخفيض حجم القوات المسلحة أو تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية (دمقرطة الجيش)، وحسب ما أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI Yearbook، فإن كلا من حلف الناتو والاتحاد الأوربي من خلال سياسة الأمن والدفاع الأوربية، قد أصبحا منذ نهاية الحرب الباردة موردين لأشكال متنوعة من التدخل في الأزمات على مستوى العالم بأسره، وتمتلك كلتا المنظمتين الآليات التي تسمح للدول غير الأعضاء بالانضمام الى ائتلاف الدول الأعضاء المعد لكل عملية، وحتى الاتحاد الافريقي قام ببعض مهام حفظ السلام من خلال سياسة الدفاع والأمن الافريقية المشتركة بعد تأسسه لقوة تتكون من 20 ألف فرد من الجيش والشرطة، حيث ساهم في حفظ السلام في بورندي بين 2003-2004، ثم في اقليم دارفور بالسودان في 2004، وذلك رغم ما يعانيه الاتحاد من مشكلات واعتماده على الدعم الخارجي .[1]

3/ دعم أسس الديمقراطية وحقوق الانسان في النظام الاقليمي : لقد أصبحت مسائل الديمقراطية وحقوق الانسان جزءا من جدول الأعمال العسكري، وذلك لأن الاعتقاد الذي أصبح سائداً بعد نهاية الحرب الباردة أن الصراعات والحرب لا تحدث إلاّ نادرا بين الدول الديمقراطية، في حين نجد العديد من مظاهر الصراعات والعنف في الدول الغير ديمقراطية، فتكثر فيها عمليات التصفية العرقية والابادة الجماعية والتمييز العنصري ومختلف أشكال العنف الاجتماعي والسياسي فقد ظهرت مثلا على جانبي المتوسط خاصة على الساحل الأدرياتيكي العديد من

[1] - حسن حسن وآخرون ، مرجع سابق، ص ص 331-334 .

الصراعات الخطيرة، التي تستهدف التطهير العرقي لبعض الأجناس "مسلمي البوسنة من الارهاب الصربي ومسلمي غزة من الارهاب الاسرائيلي".[1] ولطبيعة نظام الحكم علاقة مباشرة أيضا بتحقيق الأمن، خاصة في ظل الاهتمام الواسع النطاق بتحقيق الأمن الانساني، فانتهاكات حقوق الانسان أصبحت تعتبر من الأخطار الكبيرة التي تهدد الأمن الدولي، فالمنظمات الاقليمية بإمكانها القيام بدورها في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحكم الرشيد، فقط في ظل الانتشار الواسع للنظم الديمقراطية، ويعتبر المجلس الأوربي أكثر النظم الاقليمية التي اهتمت بقضية دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، فهو يقوم برقابة صارمة للدول الأعضاء في مدى تطبيقها لمعايير احترام حقوق الانسان، وفي هذا الاطار يحاول الاتحاد الأوربي توسيع عضويته نحو أوربا الشرقية ودول البحر المتوسط، وذلك من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان خارج حدودها، رغم أن بعض الاجراءات التي اعتمدتها بعد أحداث 11 سبتمبر المتعلقة بمحاربة الارهاب، قدمت تبريرات جديدة للممارسات المنافية للديمقراطية سواء بجوار أوروبا أو بقية أنحاء العالم، كما ساهمت منظمة الدول الأمريكية ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان بدعم هذه القيم خاصة في غواتيمالا والبيرو.[2]

4/ التكامل الاقتصادي وتوسيع جدول الأعمال الأمني الاقليمي: معظم النظم الاقليمية القائمة أو المستحدثة في العالم اليوم هي ذات طابع اقتصادي، غير أن هذه

[1] – ابراهيم حماد، " **اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوربي {رؤية مستقبلية}** "، منشور في كتاب بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997، ص 174 .

[2] – حسن حسن وآخرون، مرجع سابق ، ص ص 334-339 .

الخصوصية لا تعني الاقتصار على الجانب الاقتصادي والتجاري في نشاطها وتأثيرها، فمعظم التجمعات والمنظومات التعاونية الاقتصادية لها دواعي وأهداف أمنية، كما أن توطيد التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يترتب عنه ارتباط وثيق للمصالح يعتبر حائلا أمام وقوع الصراعات والنزاعات بين أطراف هذه التجمعات، فكل طرف يرغب في الحفاظ على مصالحه، التي يقدر بأنها أعظّم من المصالح التي يحققها في حالة الدخول في النزاع أو الحرب، ولو رجعنا الى اهداف انطلاق عمليات التكامل في أوربا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد بأنها كانت عمليات تكامل في مجالات اقتصادية غير أن أهدافها الأساسية كانت أمنية وسياسية، فقد كانت محاولة لوضع قواعد وأسس لتجنيب القارة الأوربية حروب أخرى، وهذا ما تحقق بالفعل بعد عقود من تجربة التكامل الاقتصادي التي ألقت بظلالها على القطاع الأمني بنجاح كبير. ويمكن اعتبار العديد من التجارب الاقتصادية الاقليمية في الفترة الأخيرة كانت استجابات دفاعية – ذات معانٍ أمنية ضمنية – في مواجهة العولمة الاقتصادية، والمنظمات الاقليمية أيضا أحد أطر العمل المؤسسية التي تم فيها السعي وراء جدول أعمال أمني أشمل، فقد اعتمدت عدة منظمات مفاهيم الأمن الشامل بشكل مباشر وصريح، حيث تم في التسعينات تطوير مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوربا الى الأمن الشامل والمشترك، بقصد دمج المسائل الاقتصادية والبيئية مع مسائل الأمن العسكري والسياسي التقليدي

وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان .[1] فرغم أن ضرورات التكتل الاقليمي متعددة، اعتبارا الى المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، غير أنها في الأخير تهدف بشكل أساسي الى ربط المصالح وتكثيفها، الى درجة تقليص كل الفوارق التي يمكن أن تأدي الى النزاع والحرب، ومنه فان هدفها الرئيسي هو أمني وسياسي قبل أن يكون اقتصادي أو اجتماعي.

المطلب الثالث : التغيرات البنيوية في النظام الدولي وعولمة الأمن

نستشف من القراءة الموضوعية للبيئة الدولية الراهنة، جملة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في بنية النظام الدولي القائم، من خلال تعدد الفواعل فوق ودون الدولة، وظهور نظام اقتصادي عالمي يتجاوز الحدود السياسية والتحكمية والرقابية للدولة، وكذا تطور استثنائي لوسائل الاتصالات في ظل سيل طوفاني لثقافة مسيطرة *، مُحدِثةً صدامات حضارية من جهة وتهديداً وجوديا للثقافات الأخرى، مما خلق شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية المتخطية لحدود الدولة، فأضحى بذلك مصير أعضاء المجتمع الدولي مشتركا الى حد بعيد مقارنة بوقت سابق .

غير أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهيمنة عنصر القوة، ومنه فاطلاق تسمية نظام Ordre على النظام الدولي القائم حليا ليست دقيقة، فبنية النظام بنية رخوة يمكن أن تنطبق عليها عبارة نسق Systéme، وبالتالي فإننا نعيش في نسق

[1] – نفس المرجع، ص 341 .

* الثقافة الغربية تتصدر هذه الثقافة الانتاج المادي الأمريكي الغزير في جميع المجالات – السينما، وسائل الاعلام والاتصال، الأغذية والمشروبات ...الخ .

دولي أو مجتمع دولي تنسيقي بين القوى الدولية، نتطلع من خلاله الى مجتمع منتظم أو نظام دولي تتحكم في سيره ضوابط موضوعية منظمة للعلاقات بين أعضاء المجموعة الدولية .[1] واذا رجعنا الى بنية هذا النظام الفوضوي فنجد أن الدولة هي العنصر الأساسي لهذه التركيبة، فقد تعززت بدول جديدة حديثة الاستقلال في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، رغم أن معظم هذه الدول فقيرة وتعاني من مشاكل داخلية معقدة، أصبحت مشاكل أمنية يتجاوز تأثيرها حدود هذه الدول، وخير مثال على ذلك ما عاشته بعض الدول في سنوات التسعينات كالبوسنة والصومال ورواندا والجزائر واليمن .[2] هذه الأخيرة تضاعف جهودها من أجل إنجاح مسار التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تقابلها دول غنية تعيش الرفاهية وتستفيد من آليات النظام الاقتصادي العالمي القائم لنهب خيرات هذه الدول الفقيرة . أما الفواعل الجديدة الى جانب الدولة فهي المنظمات الدولية خاصة منها ذات الطابع الاقتصادي كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، وبالمقابل العديد من النظم الاقليمية كمجموعة الاتحاد الأوربي ونادي الثمانية الكبار أو الأغنياء في العالم والنافطا الأمريكية وغيرها، وكذا الشركات الاقتصادية والاستثمارية ذات الجنسيات المختلفة التي يتضاعف تأثيرها السلبي على الدول النامية، اضافة الى التنظيمات والجماعات الاجرامية المنظمة في تجارة الأسلحة والمخدرات والبشر وخاصة التنظيمات الارهابية .

[1] – بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص 46 .

[2] – جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، 440 .

أما أهم الخصائص المميزة لهذا النظام فتتضح من خلال المشاكل المعقدة التي لا حصر لها، ومن أبرزها مسألة الأمن الجماعي، والضغط الديمغرافي أو التزايد السكاني الكبير الغير متناسب مع الامكانيات والموارد الاقتصادية، ومشاكل الديمقراطية وحقوق الانسان، وانتشار الفقر والأمراض المعدية والمستعصية، ومشاكل البيئة كالتصحر والجفاف والتلوث، والمشاكل الاجتماعية كالهجرة والعنصرية والتطرف والارهاب .[1] رغم العديد من العناصر الايجابية أيضا، ككثافة الاتصالات التي من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب، وانتشار التجمعات الاقليمية ذات الأهداف السلمية والانسانية، وكثافة العلاقات الاقتصادية وترابطها الوثيق مما يخلق علاقات قوية ذات نفع متبادل قد تكون مانعا لحدوث الصراعات والحرب مستقبلا .[2]

فأصبح المفهوم أو الوصف السائد لهذا الواقع الدولي هو عولمة العالم، أو تجاوز مظاهر العولمة لكل الحدود الوطنية والتغلغل في أي مجتمع مهما كانت ثقافته، دون قدرة هذه المجتمعات على الرفض أو الانغلاق، فهناك نوع من التعبئة والتوحيد للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد، فالعولمة تطرح بل تفرض قيّماً وأفكارا ونماذجا على الدول مهما اختلفت أشكال حكمها وأطرها التنظيمية، فهي غير قادرة على مواجهتها، مثل قضايا حقوق الانسان والديمقراطية والثقافة العالمية، وذلك رغم القدرة النسبية لبعض المجتمعات في الحفاظ على بعض مقوماتها الثقافية الخاصة والتميز عن بعضها الآخر.

[1] – بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص ص 46-49 .

[2] – جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل الى الجيو اقتصاد**، ترجمة : محمود براهيم، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009، ص 08 .

وما يُعقِّد هذا الوضع أكثر هو سعي الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الى تكييف هذا الوضع لصالحها من خلال توظيف قوتها الاقتصادية والعسكرية ومكانتها في المنظمات العالمية لخدمة مصالحها وفرض توجهاتها على العالم، فاستطاعت فرض تصورها في مختلف القضايا الدولية، حيث أن القضايا التي تخدم مصالحا تعمل على جعلها قضايا عالمية، حتى وان كانت بالنسبة الى أغلب أعضاء المجتمع الدولي قضايا ثانوية وتتعارض مع مصالحها، ويمكن اعتبار ذلك عولمة للمصالح المحلية الأمريكية على حساب المصالح المشتركة لبقية دول العالم، حتى أصبح الأمن القومي الأمريكي يأخذ الأسبقية عن الأمن العالمي، مثلما حدث مع الحرب الاستباقية الأمريكية ضد الارهاب ومنابعه في العالم، وفي المقابل تجاهل ورفض القضايا العالمية الجوهرية التي تتنافى ومصالحها، كرفضها الانضمام الى اتفاقية حضر الألغام المضادة للأفراد، ورفض الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية، ورفض التوقيع على بروتوكول كيوتو لحماية البيئة من التلوث وغيرها . ان هذه السياسة الأمريكية الجائرة دفعت نحو تنامي وانتشار الحركات المتطرفة والراديكالية، وموجات كبيرة من المعارضة للسياسة الأمريكية، اتضح ذلك بوضوح في اعتداءات 11 سبتمبر 2001، هذه الحركات المتطرفة والارهابية اعتمدت سياسة ضرب المصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم بواسطة العنف المسلح، فأصبحت النشاطات الارهابية ظاهرة عالمية أو كما يعتبرها البعض عملية عولمة الارهاب، وقد حاولت في هذا الاطار الادارة الأمريكية تسويق عقيدتها على أن الارهاب العالمي هو أخطر تهديد يواجه المجتمع الدولي اليوم .

خلاصة واستنتاجات :

بناءً على هذا التحليل نستخلص مدى صعوبة تحديد مفهوم الظاهرة الارهابية، فهناك اختلافات كبيرة تطبع التعاريف المتداولة حلول مفهوم الارهاب، انعكس عنها اختلاف في معايير تصنيف الأعمال الارهابية من غيرها، مع عدم امكانية القيام بعملية توفيقية لجمع هذه المحاولات التعريفية للظاهرة في تعريف شامل وجامع، وذلك نظرا للاختلافات المفاهيمية الكبيرة التي تصل حدّ التناقض، بناءً على الاختلافات الايديولوجية والقيمية بين الثقافات المجتمعية، والتي يمكن اعتبارها المرجعية الأساسية لبناء مفهوم الارهاب، فهناك فوارق واضحة بين مفهوم الارهاب في الفكر والعقيدة الاسلامية، ومفهوم الارهاب في الفكر والعقيدة الغربية، وهذا ما يتضح من خلال مدلول معظم التعاريف الغربية للظاهرة الارهابية، وما تتضمنه من تناقض بخصوص التفريق بين الأعمال الارهابية وعمليات المقاومة الشرعية ضد عمليات الاحتلال والعدوان، وعلى نقيض ذلك فان عمليات التدخل لحماية ما يعرف بالمصالح الاقتصادية أو محاربة التطرف في السياسات الغربية، تعتبر من صميم العمل الارهابي عند المسلمين، وهي السياسات التي تنتهجها الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد المجتمعات المستضعفة في اطار السياسات الامبريالية، ومتطلبات التنافس الدولي من أجل التفوق.

وهكذا يعتبر الارهاب من أكبر التهديدات لأمن الأفراد والمجتمعات، خاصة في ظل التعقيد الشديد الذي يميز مفهوم الأمن أيضا، اعتبارا الى توسع مفهومه من الأبعاد ذات الطابع العسكري، الى الأبعاد المختلفة اقتصاديا وسياسيا

واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وانسانيا، وتعدد مستوياته من أمن الفرد الى أمن الدولة والمجتمع والنظام الدولي ككل، ويعتبر ذلك مبررا لتزايد عمليات التعاون الدولي والتكتل الاقليمي، في شكل منظومات أمنية اقليمية لمواجهة مختلف التهديدات الارهابية على المستويين المحلي والعالمي .

الفصل الثاني
الطروحات النظرية لدراسة الظاهرة الإرهابية وإشكالية الأمن

الفصل الثاني

الطروحات النظرية لدراسة الظاهرة الإرهابية وإشكالية الأمن

تمهيد

ان هذا الاختلاف الشديد في تحديد مفهوم موحد أو تعريف متفق عليه للإرهاب، يفرض علينا مناقشة أهم الاشكالات النظرية التي كانت سببا في هذا الاختلاف، كعملية تمهيدية منهجيا لتحليل الظاهرة الارهابية علمياً، ثم مناقشة أهم الطروحات النظرية لتفسير الظاهرة من مختلف أبعادها الايديولوجية والسوسيولوجية والسيكولوجية، ومنه محاولة تحديد طبيعة الأدوات النظرية والمنهجية العلمية المناسبة، التي يمكن توظيفها لتفسير السلوكيات الارهابية، وتقديم وصف موضوعي للظاهرة الارهابية عموما يساعدنا أيضا في فهمها من جهة، وكذا التنبؤ بمستقبل الظاهرة في ظل التغيرات المرتبطة بها في النظام الدولي القائم من جهة ثانية، وبالتالي سنحاول من خلال المبحث الأول تقديم تفسير علمي موضوعي للظاهرة الارهابية .

أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله تحليل وتفسير متغير الأمن، من خلال مناقشة مختلف الطروحات والمقاربات التفسيرية لإشكالية الأمن في اطار تطور الدراسات الأمنية، خاصة وأن مفهوم الأمن صار أكثر تعقيدا في العقود الأخيرة، نتيجة تداخل وترابط أبعاده وتعدد مستوياته، فلا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الاقتصادي دون السياسي والثقافي، كما لا يمكن أيضا تحقيق أمن الدولة دون تحقيق أمن الفرد، والاشكالية الأساسية المطروحة في هذا الاطار على

مستوى مختلف الاتجاهات النظرية، تتمثل في ماهي الوحدة الأساسية المرجعية التي يتم اعتمادها لدراسة القضايا الأمنية، هل هي الفرد أم الدولة أم المجتمع ؟

كما سنحاول أيضا مناقشة وتحليل دور الدولة كفاعل أساسي في وظيفة تحقيق الأمن ومحاربة الارهاب، اعتبارا الى أن الأمن هو وظيفة الدولة الأساسية ومبرر وجودها سلفا، وأن الارهاب صار خلال العقود الأخيرة أكبر تهديد أمني سواء بالنسبة للأفراد أو الدول أو النظام الدولي ككل، مع تزايد خطورة الظاهرة واتساع دائرة انتشارها بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ القديم والحديث، وبروز مؤشرات هشاشة الأنظمة الأمنية أمام مختلف التهديدات الارهابية، في ظل تعدد الوسائل والامكانيات المتطورة تكنولوجيا، التي أصبح يتم توظيفها لتنفيذ هجمات ارهابية أكثر تدميرا، فبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، اتضح بشكل جلي عجز الدولة بمفردها عن مواجهة الارهاب، حتى وان كانت أقوى دولة في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الأول : المقتربات النظرية لتحليل وتفسير الظاهرة الارهابية

المطلب الأول : الاشكالات النظرية في التوحيد المفاهيمي للإرهاب

رغم أن الظاهرة الارهابية أضحت تشكل عاملا مهما من عوامل الاضطراب في العلاقات الدولية ، وباعثا من بواعث عدم الاستقرار في النظام الدولي، غير أن أعضاء المجتمع الدولي لم يقدروا على تحديد مفهوم جامع للفعل الارهابي، ويرجع ذلك الى التعقيد الشديد الذي يميز هذه الظاهرة، ويتمحور بالأساس في صعوبة تحديد ماهيتها ودوافعها وأسباب انتشارها محليا ودوليا من

جهة، إضافة الى غياب الأطر النظرية المفسرة لهذه الظاهرة تفسيرا علميا دقيقا من جهة ثانية، ويمكن عرض هذه الصعوبات والاشكالات في النقاط التالية :

- إشكالية غياب نظرية علمية متكاملة تصف وتفسر هذه الظاهرة، أو غياب تأصيل نظري على مستوى النظرية العلمية المُحددة للإطار النظري التحليلي لها، وقد يرجع ذلك بدرجة كبيرة الى تسيس هذه الظاهرة وتباين الثقافات والايديولوجيات في المجتمعات، مما يشكل عائقا معرفيا أمام تأصيل المصطلح على المستوى النظري والمنهجي .

- إشكالية ديناميكية مفهوم الارهاب وتطوره السريع، فهو مفهوم دينامي (Dynamic) وليس ستاتيكي (Static) فتختلف صوره وأشكاله وأنماطه ودوافعه زمانيا ومكانيا، من دولة الى أخرى ومن مجتمع لآخر، فمكانيا يختلف من مكان لآخر في نفس الفترة الزمنية، وزمانيا يختلف من فترة زمانية لأخرى في نفس المكان، وذلك وفق تغير الموقف الأيديولوجي والسياسي .[1]

- إشكالية الطابع السوسيولوجي للظاهرة الارهابية كونها ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعقائدية والأخلاقية .

- إشكالية على المستوى المنهجي (Methodology) وذلك من خلال أن أغلب البحوث والدراسات حول هذه الظاهرة، يغلب عليها الطابع النظري في وصف

[1] - هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، مرجع سابق، ص 65 .

الظاهرة دون توظيف للمناهج العلمية لتحليلها وتفسيرها تحليلا علميا دقيقا (كاستخدام المنهج الكيفي والتفسيري النقدي) .[1]

- إشكالية الغموض أو الاختلاف الذي يميز وجهات نظر القوانين الوضعية للدول والقانون الدولي (القوانين الجنائية المحلية والقانون الجنائي الدولي)، والذي قد يصل الى التعارض والتناقض في بعض نصوصه .

- إشكالية التوظيف الدولي للإرهاب كوسيلة من وسائل الصراع السياسي، فالعديد من الدول تتورط في دعم جماعات الارهاب السياسي لتحقيق مصالحها في الضغط على الأطراف الأخرى في الصراع، مع اعتماد مواقف مناقضة لمواقف الدول الأخرى، تجاه هذه الجماعات في تجريمها أو كشف أهدافها واستراتيجياتها، مما يضاعف الغموض حول نشاط وعقيدة هذه الجماعات وبالتالي عدم القدرة على تصنيفها، ويقول في ذلك الدكتور عبد الغني عمار: " حين يتحول شعار مكافحة الارهاب الى أيديولوجيات يصبح تعريف الارهاب محاولة عبثية، بل يصبح بحدّ ذاته انعكاسا لتوازنات القوى السياسية على المسرح العالمي، وليس محصلة تحليلية لقراءة هادئة للعناصر للمولدة للعنف السياسي والعنف المضاد بشكل عام " .[2]

- إشكالية تعدد صور الجرائم الارهابية كالاغتيالات السياسية، والتفجيرات الانتحارية، واختطاف الطائرات وغيرها، ودرجة التداخل والتلامس بين مفهوم

[1] - علي بن عبد العزيز بن علي العميريني ، مرجع سابق، ص ص 151 - 152 .

[2] - حكيم غريب، مرجع سابق، ص 121 .

هذه الجرائم الارهابية مع غيرها من مفاهيم الجرائم الأخرى، كالعنف السياسي، والجريمة السياسية، والجريمة المنظمة.

- إشكالية غياب الموضوعية في تحليل الظاهرة الارهابية، فعناصر تحديد المفهوم مرتبطة بالذاتية المصلحية والايديولوجية والفكرية الثقافية، وهذا ما يبرر التفسيرات المتباينة حول هذه الظاهرة في اعتبار البعض للنضال ضد الاستعمار عملا إرهابيا، فما يعد إرهابا وفق أيديولوجية معينة يمثل عملا مشروعا حسب أيديولوجية أخرى، فتحليل هذه الظاهرة لا يجب أن يرتبط بعناصر ذاتية أو سياسية، فهو يتطلب تحديد منهج علمي (موضوعي) ومفهوم علمي نظري .[1]

- إشكالية ضمنية لمفهوم الارهاب، فهو ينطوي على الرفض والانكار للفعل في حدّ ذاته مسبقا وبالتالي وجود نوع من الأحكام القيمية المسبقة تجاه الفعل الاجرامي في الظاهرة الارهابية، مما ينعكس على ذاتية الباحث ونظرته التحليلية لموضوع البحث، فالأحكام القيمية المرتبطة بالذاتية تقلل نسبياً من نتائج الدراسة العلمية .[2]

- إشكالية قوّة الهيئة أو الجهة التي تتبنى تعريف الارهاب، ودرجة قدرتها على فرض الاجراءات المترتبة عن ذلك، فكل دولة أو منظمة دولية تبقى دائما رهينة مصالحها السياسية أو قيمها الايديولوجية، وغالبا تكون مختلفة أو متناقضة مع مصالح وقيم غيرها، وهي في النهاية ترفض التنازل ولو نسبيًّا عن هذه القيم

[1] - علي بن عبد العزيز بن علي العميريني ، مرجع سابق، ص 152 .

[2] - سفيان ريموش، **جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب الدولي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر (غير منشورة)، 2003/ 2004، ص 23 .

والمصالح من أجل التقارب فيما بينها، فهناك انقسام في المجتمع الدولي في النظر الى مفهوم الجريمة الارهابية، فالدول الغربية تنظر الى حملات الاحتلال والهيمنة والتدخل، على أنها عمليات لنشر السلام والديمقراطية وبناء الحضارة وحماية حقوق الانسان، في حين تنظر الى ذلك الدول الضعيفة على أنه أعمال استعمارية وعدوانية وإرهابية .

- إشكالية الربط بين محاولات تعريف وتصنيف الأعمال الارهابية، فتصنيف العمل على أنه مشروع أو غير مشروع، بناءً على الدوافع ومشروعية الأهداف، أصبح عائقا أمام عملية التحديد المفاهيمي الدقيق للظاهرة الارهابية، أو أمام عملية وضع تعريف محدد جامع ومانع ومتفق عليه دوليا، فيجب تعريف الارهاب بصفة مجردة عن تصنيفه، ليصبح بذلك مرجعية وأساس لتصنيف الأفعال الاجرامية على أنها ذات طابع ارهابي لاحقاً وليس مسبقاً .

المطلب الثاني : المقتربات النظرية الايديولوجية في تفسير السلوكيات الارهابية

أولا : المنظور الفوضوي Anarchism

تعود أصولها الفكرية الى القرن التاسع عشر، وهي مستوحاة من الفلسفة الاشتراكية، تغذت بشكل واضح من الأفكار الفلسفية لكل من "شوبنهاور ونيتشه"، أصبحت الفوضوية أيديولوجيا للعديد من الجماعات الارهابية في بعض الدول الاشتراكية سابقا، تركز بشكل كبير على حقوق الانسان المطلقة وإرادته المستقلة، وقدرته على صنع القرار وصنع مستقبله دون الحاجة الى وجود سلطة فوقية، تقوم مبادئها الأساسية على رفض ومناهضة سلطة الدولة، عن طريق

العنف والارهاب والاعتقاد بأن العنف والارهاب هو الوسيلة الوحيدة لهدم سلطة النظم السياسية التسلطية، ومحاولة القضاء على مؤسساتها ورموزها لتحرير المجتمع من تسلطها وقهرها، وذلك على اعتبار أن الأفراد قادرون على العيش في تنظيمات دون الحاجة لوجود السلطة القهرية للحكومات .[1]

فأصحاب هذا الفكر لا يؤمنون بالديمقراطية والتمثيل النيابي، لأن التنظيم حسبهم يحدّ من حريات الأفراد، وبما أن التنظيم مرتبط بوجود السلطة والاكراه، فانه يجب الغاء هذه السلطة التي تحدّ من حرية الأفراد وتخضعهم لقواعدها الملزمة، وهدف الفوضوية من وراء ذلك هو إعادة بناء نظام جديد يقوم على أساس الحرية المطلقة والتضامن الجماعي، من خلال منشآت تطوعية وتعاونية تقدم منافع ومساعدات مباشرة وغير مشروطة، ويعتبر العنف والارهاب الوسيلة الأنسب لتهديم النظم القهرية أياً كان شكلها، ومنه أصبح الفكر الفوضوي مرجعية ومصدر للعديد من الحركات الارهابية، التي تتبنى الارهاب كوسيلة ضد الحكومات والأنظمة السياسية، العنصر الجوهري فيها هو الفرد على حساب المجتمع والدولة .

ثانيا : المنظور الفاشي Fascism

على نقيض الفوضوية التي تقدم مكانة الفرد على المجتمع والدولة، فان جوهر الفاشية هو التأكيد على دور الدولة كوحدة كلية قبل الفرد، فالفرد لا يمكنه التمتع بحريته وحقوقه خارج نطاق التنظيم الاجتماعي للدولة بأحكامه وقواعده

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **الاهاب والصراع والعنف في النظم الغربية**، مرجع سابق، ص ص 38-41 .

الالزامية، فالإنسان كحيوان سياسي واجتماعي لا كيان له إلاّ من خلال المجتمع، الّذي يحدد له أهدافه ويشبع له حاجياته، فالدولة هي رمز الوحدة الروحية للمجتمع، فتجانس الوحدة المجتمعية في الدولة يسمو على الأشخاص كفرادى ، ويتحقق هذا التجانس من خلال الالتفاف حول الزعيم والقائد، الذي يجسد روح الشعب وإرادته وفضائله في المذهب الفاشي، والحفاظ على المقومات المشتركة لهذا الشعب كالأغاني الوطنية والزي الموحد، والحرية في الفكر الفاشي هي حرية الشعب كلّه، التي تتجسد في قبوله حراً مختاراً حكم الدولة، والتي جعلوا غايتها العليا هي المرشد لكل سلوكياتهم الحياتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو جوهر وهدف الفكر الفاشي .[1]

أمّا الأساليب الأساسية لتحيق ذلك فهي القوة والعنف، وذلك من خلال رفض الأساليب السلمية لإحداث التغيير السياسي الداخلي، والسيطرة على السلطة لا يمكن أن يكون إلا عن طريق القوّة المسلحة، وهنا يعتبر الارهاب وسيلة مهمة لتغيير نظام الحكم القائم، فالفاشية ترفض وجود أيّ قيم في المجتمع غير القيم الفاشية التي تعتنقها الدولة، ولا تقبل وجود أي تنظيمات أو فواعل غير سلطة الدولة كالأحزاب السياسية أو الجمعيات الثقافية أو الاتحادات الاقتصادية، وذلك لأنها تحاول فرض حقوق وحريات الأقلية على الأغلبية، وتتعارض مع المصلحة المشتركة والحقيقية للجميع .

أمّا على المستوى الخارجي فان الحرب هي السبيل الوحيد لنشر الفكر الفاشي، فلا وجود للسلم ونزع السلاح فالحرب تشعل طاقات الانسان الى

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، مرجع سابق، ص ص 44 – 45 .

مداها الأقصى، فالشعب كما يقول موسوليني: "ليس جنسّاً يوحده الدّم وإنما هو مجموعة من الأفراد توحدهم الفكرة" .[1] ومنه فالفاشية مذهب فكري أيديولوجي متطرف يناقض الفكر الديمقراطي، يعتمد على العنف والقوة والارهاب لانتشاره، يقوم على التمييز والعنصرية والعداء للفكر الاسلامي واللبرالي والماركسي، ظهر في إيطاليا نهاية القرن التاسع عشر بقيادة موسوليني، وانتشر بشكل كبير بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

ثالثا : المنظور الماركسي Marksism

يقوم التفسير الماركسي في تحليل ظاهرة العنف المجتمعي على الموائمة والاتحاد بين مجموعة من العناصر: منهجي التاريخ والمنطق/ المجرد والملموس / الذاتي والموضوعي، فالعنف الاجتماعي الذي يأخذ صفة القمع وجد قبل ظهور الدولة الحديثة، وسيبقى بشكل أو بآخر بعد زوالها حتى وإن فقد طابعه الطبقي، أمّا العنف السياسي فقد ظهر مع ظهور الدولة الرأسمالية، وتسعى من خلاله الطبقة الحاكمة الى إرغام الجماهير أو بقية الطبقات على الخضوع لسلطتها .[2] إن الدولة الرأسمالية تعتمد وسيلة العنف والارهاب ضد الجماهير -**إرهاب الدولة**، وذلك لحماية سلطتها القهرية والحفاظ على امتلاكها لوسائل القوّة المادية، وقد كان كارل ماكس في فكره الفلسفي يركز بشكل كبير على مشكلة العنف في الأنظمة الطبقيّة، ويعتبر بأن الدولة في الأساس قامت من أجل تحقيق مصالح طبقيّة، غير أنّ هذا الاستغلال والعنف من طرف السلطة الحاكمة ينتج عنه عنف

[1] - نفس المرجع، ص ص 45 - 46 .

[2] - شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص ص 20 – 21 .

جماهيري مضاد، وذلك من خلال استعمال الأفراد والجماعات للعنف والارهاب ضدّ الدولة، والذي يكون مبرراً حسب الماركسية من أجل إعادة توزيع الثروة وإنهاء الاستغلال، فهذا الصراع الاجتماعي يطبع كل الأنظمة الرأسمالية الاستغلالية .

ولا يرى الماركسيون أيّ وجود للعنف الاجتماعي خارج نطاق العلاقات الطبقيّة، فالعنف أحد الأدوات اللازمة والضرورية للقيام بالثورة ضدّ الطبقيّة والاستغلال، فالوصول الى السلطة من خلال الثورة والعنف هو بهدف تحطيم علاقات الانتاج الرأسمالية، فالصراع الطبقي والثورة والعصيان المسلح والحروب على مختلف أشكالها هي نتاج لظاهرة التناقضات المجتمعية، وقد تطورت وتيرة وشكل العنف مع تطور المجتمع الرأسمالي، فأصبح على درجة عالية من التنظيم بسبب استغلاله للثورة التقنية وتفوق النظام الرأسمالي .[1] وهذا التطور في الأنظمة الرأسمالية حسب الفكر الماركسي سيكون سببا في زيادة التناقض المجتمعي، ومنه زيادة وتوسع نطاق الصراع والعنف والارهاب المحلي والدولي .

المطلب الثالث : المقتربات النظرية السيكولوجية في تفسير السلوكيات الارهابية

أولا : مقترب تفسير الدوافع العدوانية

العديد من الدراسات النفسية للأفراد المتورطين في الأعمال الارهابية، خلصت الى أنهم يشتركون في بعض الخصائص النفسية الأساسية، دون النظر الى

[1] – نفس المرجع، ص 21 .

العوامل الدينية والسياسية المحيطة بهم، فأغلبهم من فئة المراحل السنيّة الحرجة المراهقة أو الرشد (15-22 سنة)، وهي مرحلة عمرية خطيرة من حيث تشكل شخصية الانسان ونضجه العقلي، وهم على درجة عالية من الحماس والاندفاع لذلك فيمكن تسميتهم ب **المُغرر بهم**، وهنا تلعب الكثير من الأفكار والتوجيهات المتطرفة سواء العقائدية أو الايديولوجية على استمالة هذه الفئة، حيث يحمل هؤلاء الشباب التواق بغريزته الى المغامرة في مخيلته أو عقله الباطن مفهوما هلاميّاً خفياً، مثل أنه مختار من قبل إرادة إلهيّة عليا وتم اصطفاؤه بهدف مهمة التغيير في المجتمع، وهذه الفئة من الشباب تبقى بالنسبة إليه شعائر التعبد كالصلاة غير كافية من حيث الاشباع النفسي لذوي الدوافع العدوانية، وتحمله رغبة المغامرة والحماسة المرتفعة، والتي تخالجه مع التدفق الكبير لمادة " الأدرينالين " وهرمونات أخرى تعمل على الاستثارة لمجرى العنف والدّم، وآلية وظيفة الدوافع هنا تظهر حين يتحرك الانسان وفقا لحوافزه ودوافعه التي تمد السلوك بالطاقة اللازمة، وتتعاون المثيرات الخارجية والداخلية في استثارة النشاط وتحديد الغرض من النشاط أو السلوك، والتنبؤ بالنتائج يكون بمنزلة تهيئة ظروف عمل الدوافع .[1]

فالعدوانية هي تحركات في النفس البشرية وهي سلوك يتوجه الى الغير غالباً ليضر به ، كما قد يلحق الشخص العدواني الضرر بنفسه، وهي أنواع عدّة يمكن قياس مستواها وتحديدها من أيّ نوع أو مستوى قبل القيام بعلاجها، من خلال العلاج السلوكي أو التحليل النفسي أو الحوار الديني المستنير، وقد صنفها العالم النفسي " جاشا " في اختباره الى عشر مستويات لملامح متلازم العدوانية

[1] - حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص ص 93 – 94 .

وهي: (ذاتية العدوانية العاطفية، ذاتية العدوانية الفيزيائية، عدائية نحو الآخرين، ميول عدائية غير إدراكية، عدوانية منتقلة، عدوانية غير مباشرة، عدوانية لفظية، عدوانية فيزيائية، التحكم بالسلوك العدائي، ميول للأعمال الانتقامية)، ويجد الشخص العدواني غالبا متنفسه في الاطلاع على بعض النصوص الدينية المحاكية لبطولات والشخصيات والأعلام، والتي تتجسد في مخيلته خاصة منها سير العنف التاريخي، فيميل الى تفسيرات النصوص البشرية حولها التي تدعو الى نشر مادة السلوك العُنفي وإراقة الدماء عن تلك التي تدعو الى قيّم التسامح والمحبّة، فيظّل يلازمه شعور بأن هناك نقصا يجب أن يشبع رغبته الملحة ذات الأصل الغريزي .[1] وقد تكون الدوافع العدوانية والعنيفة ناتجة عن التعصّب النفسّي والعنصرية أو كردة فعل عن الإحساس بالتمييز العنصري والاضطهاد، ويقول في ذلك الدكتور فؤاد زكريا : " فالتعصب ضد اليهود تعصب مضاد أو هو في معظم حالاته رد فعل، أما الفعل الأصلي والتعصب الأساسي فيرجع الى خرافات وأساطير استفزازية عنيدة ظلت على الدوام تكوّن جزء لا يتجزأ من التراث اليهودي " .[2]

ثانيا : مقترب تفسير الإحباط النفسي

الإحباط النفسي هو خلل نفسي ناتج عن إعاقة الفرد عن بلوغ هدف ما، سواء كان سعيه نحو الهدف واعياً أم غير واع، فتطلق لفظة الإحباط مجازاً على كل أنواع العراقيل التي تحول دون الوصول لتحقيق الأهداف المنشودة، ويلعب الاحباط النفسيّ دوراً أساسياً عند الرشد في إبراز السلوك الارهابي الى العلن،

[1] – حسنين المحمدي بوادي ، مرجع سابق، ص ص 91-95 .

[2] – هاني الجزار ، **في أسباب التعصب – نحو رؤية تكاملية**، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط1، 2005 ص 43 .

خاصة عندما تنعدم أو تكاد تنعدم القنوات الشرعية أو الديمقراطية للتعبير والمتنفس عن الرأيّ والفكر، أو في حالة الخضوع للقمع والشعور بالخوف، فالمتورطون في الأعمال الارهابية وبعض الأشكال المختلفة للعنف ضد النظام المجتمعي أو النظام السياسي من كبار السنّ، هم في الحقيقة من الذين تشربوا أثناء سن المراهقة بدوافع الاحباط النفسي.[1] كما أن درجة العدوان والعنف للأشخاص ترتفع خطورتها كلما ارتفعت درجة الاحساس بالإحباط، فالأفراد الأكثر إحباطاً غالبا ما يكونون أكثر تعصباً وعدواناً من الذين هم أقل إحباطاً، خاصة إذا توافق ذلك مع زيادة في ضغوط البيئة الخارجية .

ويرى " تيد روبرت جور " أن المغالاة في الاحباط قد يؤدي الى العنف، ويرجع ذلك الى وجود أو غياب العناصر التالية :[2]

- القمع الذي تمارسه الدولة الشرعية الحكومية .
- الاثباتات التي تقدمها الدولة أو الحكومة للأشخاص الذين يثبتون ولائهم.
- الاستخدام الناجح للعنف في الماضي.

درجة التماسك التنظيمي بين جماعات المعارضين.

ويعتبر مفهوم الكبّت محوريًا ضمن المخطط التحليلي لروبرت جور، فعدم إشباع حاجيات الأفراد وتحقيق رغباتهم وقلة الفرص السانحة التي يقدمها المجتمع

[1] – حسنين المحمدي بوادي ، مرجع سابق، ص ص 97 – 98 .

[2] – شعبان الطاهر الأسود ، ص 22 .

لتلبية تلك الرغبات، كل ذلك يزيد من احتمالات حدوث العنف الاجتماعي .[1] والشكل التالي يبين ذلك:

بعنوان : مبررات حدوث العنف الاجتماعي

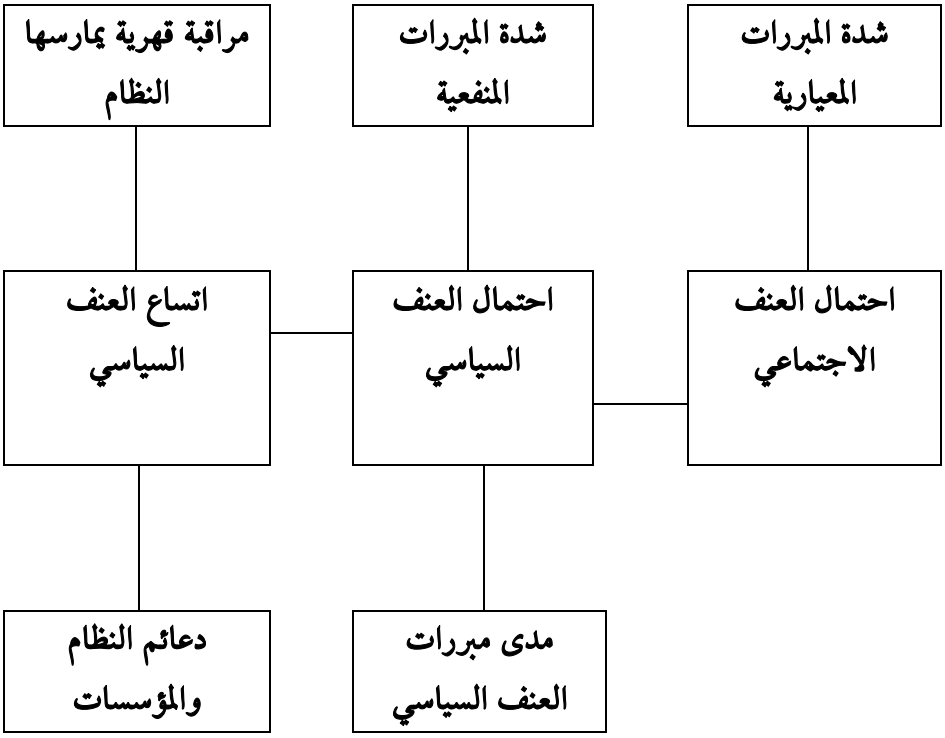

المصدر: شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي – قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001 ص 22 .

[1] – شعبان الطاهر الأسود ، مرجع سابق، ص 22 .

المطلب الرابع : المقتربات النظرية السوسيولوجية في تفسير السلوكيات الارهابية

أولا : مدخل الاشراط الاجرائي

وفق هذا الاتجاه فان تجذّر السلوك الارهابي وانتشاره في المجتمعات مرتبط بنتائجه، فكلما ترتب عن النشاطات الارهابية نتائج إيجابية كان ذلك دافعا داعما لتكرارها واتساع مجالها، وكلما كانت نتائجها سلبية كان ذلك سببا في تراجع القائمين بها عن تكرارها، فهناك تفاعل إيجابي أو سلبي بين الجماعات الارهابية والمجتمعات، ونتائج هذا التفاعل هي محدد رئيسي لانتشار الارهاب أو تراجع مجال انتشاره .

فنموذج الاشراط الاجرائي يقوم على أساس أن الأنماط السلوكية مرتبطة وظيفيا بتوابعها أو بنتائجها، فالسلوكيات تزداد احتمالات نسب حدوثها في المستقبل عندما تكون نتائجها إيجابية، وتقل احتمالات نسب حدوثها أو تكرارها عندما تكون نتائجها سلبية، وهذا ما يفسر ويؤكد التحليل النفسي للسلوك العدواني ، فعندما يقوم الانسان بالسلوك العدواني ويتعرض بعده مباشرة للعقاب، فإنه يتجنب القيام بمثل هذا السلوك مستقبلا، أمّا إذا حصل على مكافأة أو لقي دعما نفسيًّا أو معنوياً عن هذا السلوك فإنه يميل الى تكراره غالباً .[1]

ثانيا : مدخل الجماعة

تعود الأسباب الجوهرية للعنف والسلوك الارهابي حسب هذا الاتجاه النظري الى التعصب الزائد للفرد الى الجماعة التي ينتمي اليها، فدرجة الولاء

[1] – أحمد يوسف التل ، مرجع سابق ص ص 445 – 446 .

الكبيرة لهذه الجماعة والثقة الزائدة في قدرة قيادتها ورشادتهم فكريا، تجعل من المنتمين اليها ينظرون الى العالم الخارجي نظرة عدوانية، على أساس أنهم على حق والغير على باطل، وكل ما يصدر عن جماعتهم يجب أن يتبع، وكلما يصدر عن غيرهم من الجماعات يجب أن يحارب .

فهناك تقسيم للعالم حسب هذا الاتجاه التعصبي الى قسمين : **01/ نحن** (كل من ينتمي الى هذه الجماعة)، **02/ هم** (كل من هو خارج هذه الجماعة حتى وإن كان ينتمي الى جماعة أخرى) فالنظر الى من هم داخل الجماعة تكون إيجابية أما من هم خارجها فالنظرة اليهم سلبية، وقام هنري تاجفيل (رفقة زملائه) بمجموعة من الدراسات في هذا المجال، واستحدث مفهوم **الجماعات الدنيا Minimal groups** أي الجماعة التي لا يتوفر لها إلاّ حدّ أدنى من التفاعل، واتضح أن رؤية الفرد لنفسه كعضو في جماعة ما يخلق لديه نوعا من التحيّز لهذه الجماعة Ingroup bias فمجرد عضوية الفرد في الجماعة كاف لنشأة سلوك التحيّز للجماعة الداخلية، مقابل التعصّب والعدوان ضد الجماعة الخارجية حتّى ولو غاب التنافس الفعليّ بين الجماعتين أو بواعث الصراع والصدام، ويبدو هذا التحيز عند تقييم الفرد لأداء أشخاص من جماعته وأشخاص من جماعة أخرى يؤدون نفس المهام، حيث أظهرت الدراسات تحيزا مبالغا فيه في تقدير والاشادة بأداء الجماعة الداخلية مقارنة بأداء الجماعة الخارجية، إضافة الى التذكر الانتقائي للسلوكيات الايجابية لأعضاء الجماعة الداخلية والسلبي لسلوكات الجماعة

الخارجية، والنسيان الانتقائي للسلوك السلبي لأعضاء الجماعة الداخلية في حين النسيان للسلوك الايجابي للجماعة الخارجية .[1]

ويذهب في نفس الاتجاه تقريبا أصحاب نظرية الهوية الاجتماعية* Social Identity Theory فبما أن المجتمع يتكون أصلا من مجموعة من الجماعات، فإن الأفراد داخل الجماعة الواحدة يتقاسمون نفس الاحساس بالانتماء والشعور بالهوية المشتركة، فالهوية الاجتماعية تتحدد بالعضوية والانتماء للجماعة الداخلية وتتجسد في مصطلح مشترك (نحن)، ويتضاعف التحيز عندما ينخفض تقدير الذات ومنه يزداد التعصب ضد أعضاء الجماعات الخارجية، وذلك بموجب أن التحيز للجماعة دافعه الأساسي هو الحاجة الى دعم تقدير الذات، فالأفراد يسعون الى دعم تقديرهم لذواتهم وينجحون في ذلك بقدر إدراكهم لمدى تفوق جماعتهم مقارنة بالجماعات الأخرى، ولأن كل الأفراد لديهم نفس الميول، فالمحصلة النهائية أن كل جماعة تسعى الى رؤية نفسها بوصفها الأفضل بالنسبة الى منافسيها وخصومها، وينشأ التعصب بسبب تصادم هذه الادراكات الاجتماعية، أي بسبب تصادم إدراكات كل جماعة لنفسها على أنها الأفضل عن غيرها من الجماعات .[2]

---

[1] – هاني الجزار ، مرجع سابق، ص ص 47 – 48 .

* تطورت هذه النظرية بفضل جهود تاجفيل Tajfel وتورنر Turner سنة 1979، تقوم النظرية على الأصول النفسية بين الجماعات والاحساس بالهوية المشتركة والانتماء لأصل واحد داخل الجماعة .

[2] – هاني الجزار، مرجع سابق، ص ص 48–51 .

ثالثا : مدخل التعلم الاجتماعي

على عكس أنصار نزعة الدوافع النفسية والفطرية، يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن العنف غير متأصل في النفس البشرية، ولا يمكن أن يولد الانسان وهو يحمل كل هذه المقومات النفسية العدوانية ضد الآخرين، بل ظروف التنشئة الاجتماعية وطبيعة العوامل البيئية المحيطة به في طفولته، هي السبب الرئيسي في تغيّر سلوك البعض نحو العدوان والعنف، وذلك حسب درجة التأثر من شدة هذه العوامل الاجتماعية التي تحيط بهم .

فالسلوك الارهابي والعدواني مُتعلم في أغلبه من المجتمع الذي ينشأ فيه الفرد، فالأطفال يتعلمون هذه السلوكات العدوانية من خلال ملاحظة ومعايشة نماذج العدوان عند والديهم ومدرسيهم وأصدقائهم، أو من خلال تأثرهم بالبرامج والأفلام التلفزيونية والسينمائية والقصص التي يقرؤونها، ويمكن للطفل أن يتعلم هذا السلوك العدواني إذا لاحظ غيره –أخاه مثلا– يُكافأ من طرف والديه على قيامه بسلوك مماثل، أو إذا توقع بأن النتائج التي ستترتب على قيامه بهذا السلوك ستكون إيجابية ومشجعة، أما إذا كانت توقعاته العكس فسيكون احتمال قيامه بهذا السلوك ضعيفا .[1]

ومن أبرز العوامل والمشكلات الاجتماعية المؤثرة سلبا في التنشئة السليمة للفرد :

– التفكك الأسري كالطلاق والخلافات العائلية الدائمة، الناتجة عن العادات والتقاليد أو عدم التوافق وإهمال الرعاية في سن الطفولة، أو بالأحرى غياب دور

[1] – أحمد يوسف التل، مرجع سابق ص 446 .

الأسرة في التربية والمتابعة الارشادية والتوجيهية وتلبية الحاجات الضرورية وفق المراحل العمرية (الاشباع) .

- نقص المهارات الاجتماعية الضرورية التعاونية والتفاعلية مع الآخرين نتيجة الانطواء وعدم القدرة على الاختلاط والتفاعل .

- التعرض الى الاضطهاد والقهر والتمييز العنصري سواء كان ذلك على أساس ديني أو سياسي أو أيديولوجي أو عرقي ولغوي .

- المشاكل الاجتماعية المعقدة المتعلقة بالفقر ومستوى المعيشة المتدني والتفاوت الاجتماعي وانتشار البطالة والادمان على المخدرات والجنس والحرمان والاحباط واليأس.

- تأثير وسائل الاعلام عند غياب المتابعة والمراقبة، كمشاهدة الأفلام والبرامج التي تشيد بالعنف والارهاب وتصوره على أنه بطولات وانتصارات لأصحابه .

وهناك إشكال رئيسي بالنسبة للمهتمين بهذه الدراسات النظرية المتعلقة بالبحث في الأسباب الحقيقية للعنف المجتمعي، من منطلق أصولها العميقة بين تأثير العوامل البيولوجية أو المرضية النفسية، أو أنها من صميم الخصائص الطبيعة الغريزية للإنسان، وإمكانية إرجاعها من جانب آخر لعوامل معيشية مجتمعية (اقتصادية – اجتماعية – سياسية)، ورغم تعدد جهود المفكرين والفلاسفة لإيجاد تفسيرات علمية مقنعة، ووضع حلول موضوعية لمشاكل الصراعات والحروب ومختلف أشكال العنف، إلا أن درجة تأثير ثمار هذه الجهود ظلت محدودة في وضع أطر وقواعد عملية ملموسة يمكن أن تساهمت في تحجيم دائرة العنف، بل

على العكس فان تطور المجتمعات وتطور وسائل العنف التقنية، ساهم في زيادة حدته وخطورته وتعدد أشكاله واتساعه على نطاق أكبر .

المبحث الثاني : تطور الدراسات الأمنية والمقاربات التفسيرية للأمن

المطلب الأول : الطروحات التفسيرية الواقعية واللبرالية للأمن

أولا : الطروحات التفسيرية الواقعية للأمن

تنطلق القواعد والأصول التفسيرية لهذا الاتجاه النظري المعروف بتيار الواقعية السياسية، من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي المعاصر، الذي تسوده سياسة القوّة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظيف هذه القوّة ووسائلها لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، اعتمادا على سلوك حفظ الأمن والاستقرار ودعم الأطراف لقدراتهم الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية .

وتستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار **نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز**، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، والتي تنعكس بالضرورة على السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول . حيث يرى **مكيافيللي**: " أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم الى الوصول إليه، وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة اذا كانت هذه المصالح متناقضة وليست منسجمة ".[1] وهو ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، الذي يؤكد بأن الانسان

[1] – عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 2007، ص 138 .

يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (ومنه الدولة)، وتسعى الدولة في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي، وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي .[1]

فالواقعيون في تحليلهم لأمن العلاقات الدولية ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة، انطلاقا من حجج تدل عليها مؤشرات السلام منذ بداية القرن العشرين، حيث لم تتمكن القواعد والنصوص الدولية المعتمدة من ضبط الصراعات الدولية أو كبح جماح الدول القوية في اللجوء الى الحرب فقد شهد العالم حربين عالميتين، وهو ما يستدل به الواقعيون في حواراتهم مع انصار التيار المثالي، من أن الهيئات الدولية ووسائلها القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء حالة وحقيقة فوضوية النظام الدولي، فهي عاجزة عن تجسيد سلطة فوقية على سيادة الدول قادرة على اخضاعها أو تحجيمها، وذلك اعتبارا الى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون، ومنه فان استمرار سياسة القوّة يخيم على مسار العلاقات الدولية،

[1] - نفس المرجع، ص ص 138، 139 .

وهو عكس ما تنبأ به مفكري التيار المثالي – الأخلاقي .[1] فالواقعيون يركزون في تحليلاتهم على دراسة الأحداث الدولية ومجرى سياسة الدول، وفق منظور واقعي عقلاني بعيد عن التصورات القائمة على افتراضات ما يجب أن يتحقق في الواقع وليس ما هو محقق فعلا .

وأهم من ساهموا في تغذية هذا الاتجاه بأفكارهم مؤلف كتاب " السياسة بين الأمم – الصراع من أجل السلطان والسلام" **هانس مورغانثو*** Hans Morgenthau،الذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوّة كمفهوم أساسي في الصراع، من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي[2]، فالقوّة هي جوهر السياسة الداخلية والخارجية على حدّ سواء، ولفهم أي صراع يجب الانطلاق من دراسة هذا العنصر المُحَدِّد، الذي يرتبط حركيّا بالقوانين الموضوعية المحرّكة للأفراد والمجتمع سياسيا والمتمثلة في الدوافع المصلحية، التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية والقومية،

[1] – بلقاسم كرمني ، مرجع سابق، ص ص 65 – 66 .

* هانس مورغنثاو (1904–1980) من رواد دراسة السياسة الدولية في القرن العشرين، له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية ودراسة القانون الدولي، أهم مؤلفاته كتاب السياسة بين الأمم نشر عام 1948، طبعت منه العديد من النسخ كونه الكتاب الدراسي الأكثر تداولاً في هذا المجال في الجامعات الأمريكية لعقود عديدة، ونشر العديد من المقالات في المجالات الأكثر انتشارا ومقروئية، ورغم أنه شغل منصب مستشار في وزارة الخارجية الأمريكية، غير أنه كان ناقد أكاديمي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونه قائمًا على صياغتها، وعارض علانيةً التدخل الأمريكي في فيتنام .

[2]- Jean-Jacques Roche **, Théories Des Relations Internationales** , 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue , 2001 , pp 38 – 42 .

والذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية .[1] فالمصلحة القومية ملازمة لسلطان الدولة ومصدر لبقائها وحماية أمنها الاقليمي والمؤسسي والثقافي، وحماية هذه المصلحة أو تعظيمها يكون من خلال وسائل القوّة، وهو المبدأ الذي تتوافق فيه سياسات الدول الأخرى في النظام الدولي، مما يخلق التضارب والتعارض في المصالح الدولية، التي بدورها تنتج صراعات دولية وسيلتها الأساسية القوّة من أجل الحفاظ على هذه المصالح القومية .

فالمصلحة حسب **مورغانثو** معيار ثابت رغم تعدد وتنوع المتغيرات في البيئة الدولية، دون وجود أيّ اعتبار للقيم الأخلاقية، التي غالبا تتنافى مع المصالح القومية، ومنه يتم تحييدها عن سلوكيات الدول ذات السيادة، غير أن التوازن في مستوى القوى الدولية أو تحقق سياسة توازن القوى، كفيل بتحقيق استقرار بشكل مرحلي أو مؤقت، مستدلا على ذلك بأوضاع توازن القوى والتنافس الدولي التي سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل الحصول على مجالات النفوذ الاقتصادي والاستعماري .[2]

في حين يضفي الفرنسي **ريمون آرون** Raymond Aron على الواقعية السياسية مفهوما تطبعه السيسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، وذلك من منطلق التمايز بين السياسة الداخلية والخارجية، ففي حين النظام الداخلي تكاملي انضباطي على اعتبار احتكار أصحاب السلطة الشرعية

[1] - بلقاسم كرمني، مرجع سابق ، ص ص 67 – 68 .
[2] - نفس المرجع ، ص 68 – 69 .

لوسائل العنف والاكراه، يكون النظام الدولي ذو طابع فوضوي غير تكاملي أو غير منتظم في شكل حكومة عالمية أو دولة عالمية، وبالتالي وجود تعدد لمراكز القوّة، والتي تتجسد في العلاقات بين الدول المتنافسة في حالتي الحرب والسلم، وهذا ما يتوافق فيه **آرون** مع المفكر **كلوزفيتز** Clausewitz، الذي يعتبر الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، ومنه يعتبر أن علم العلاقات الدولية يَنبَنِي على خصوصية ديناميكية التقابل بين الدبلوماسية والاستراتيجية لنفس الأغراض والأهداف، فالعنف في عرف العلاقات الدولية أضحى أمرا عاديا، وتتجلى القوّة والعنف بوضوح عند عجز الوسائل الدبلوماسية عن حفظ السلم وتحقيق الأمن على مستوى الحيثيات الأخلاقية فتكون الضرورة مبررا للحرب .[1] اضافة الى عدم امكانية أو استحالة قيام علاقات تعاونية في هذا النظام، فيتفق الواقعيون أن سعي كل دولة لتحقيق مصالحها الذاتية يحول دون تجسيد التعاون بين الدول، وهو ما يضع حدودا صارمة حول امكانية حدوث التعاون في النظام الدولي .[2] ويذهب في نفس الاتجاه أيضا الأستاذ **ستانلي هوفمان** Stanly Hoffman حيث يعتبر بأن واقع العلاقات الدولية يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الداخلي للدولة، فلا وجود للسلطة المركزية في المجتمع الدولي المماثلة للسلطة على الجماعة المندمجة في الدولة، فالبيئة الدولية متعددة المراكز تشتمل على وحدات متمايزة الخصائص والظروف تجاه بعضها البعض، وهذه المعطيات هي التي تخول اللجوء الشرعي الى

[1] -، نفس المرجع، ص ص 70-72 .

[2] - Scott Burchill , **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** , London , A.T.D press , 1996 , p 70 .

العنف وتهديد حالة الاستقرار والأمن الدولي .[1] كما أن قضية الأمن بالنسبة لوحدات النظام الدولي من الأولويات، فالمسائل الأمنية ذات الطابع العسكري تتصدر الترتيب الهرمي لقضايا السياسة الدولية، فهي تندرج ضمن السياسة العليا للدولة على خلاف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المندرجة ضمن السياسة الدنيا .

فقد انطلقت الواقعية الكلاسيكية من مسلمات أساسية هي:[2]

- أنطولوجيا تجعل الدولة كمستوى ووحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد .
- منهجيا تعتمد على المقاربة التجريبية Empirical Approach .
- الفصل التام بين المبادئ الأخلاقية والنشاط السياسي .
- النظرية السياسية نتاج للتجارب التاريخية ودراسة التاريخ والممارسة السياسية .
- السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير رغم التغير المستمر للسلوكية .
- العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع نظرا للتناقض الدائم في المصالح.
- لا يمكن للدولة تقديم مواقف أخلاقية على حساب العمل السياسي الناجح .

[1] – بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص 72 .

[2] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 140 – 141 .

- الفوضى في النظام الدولي هي نتاج غياب سلطة مركزية تحتكر القوّة .

إن انعدام الأمن في النظام الفوضوي هو الدافع الأساسي الى سعي الدول للحصول على أكبر قدر ممكن من القوّة المرتبطة بالحاجة الماسة للأمن، على عكس ما يعتبره البعض من أنصار الواقعية الكلاسيكية نتاج للغريزة الطبيعية أو الحيوانية للبشر، غير أن هذا الوضع يترتب عنه حالة اللاّ أمن واللا استقرار، وبالتالي فان القوّة لا تولد الأمن والاستقرار وإنما تولد الصراع وعدم الاستقرار، ومنه فان مفهوم القوّة رئيسي في تفسير واستيعاب السلوكية الدولية، فهي كثيرا ما تستخدم للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية، أما ميزان القوى فهو الوسيلة الأنجع لتحقيق الاستقرار والسلام .[1] فالواقعيون يمثلون الاتجاه الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني أو القومي يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية .[2] فالدولة باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية ومحور أي سياسة أمنية، فهي تشعر بالأمن كلما تضاعف حجم قوتها وارتفعت قدراتها العسكرية، وهو ما يؤكده **ريمون أرون** Reymond

[1] - نفس المرجع ، ص ص 142-152 .

3 - Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 pp 90-91 .

Aron : " الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن، من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى " .[1] فالواقعيون يركزون مفهوم الأمن في عنصر الدولة والذي يتجسد من خلال قدرتها العسكرية، التي توظفها لحماية مصلحتها الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار التناقض الدائم في المصالح الوطنية الذي يميز الواقع الدولي، ومنه استمرار ظاهرة الصراع، فأمن الدول مرتبط بعلاقات الصراع والحرب بينها .

غير أن هذا الوضع القائم على رفع القدرات العسكرية للدولة بغرض تحقيق الأمن، أو اعتماد سياسة دعم اجراءات قدرتها الدفاعية لحماية أمنها من التهديدات الخارجية، يعتبر في حدّ ذاته تهديدا للدول المجاورة التي ترى فيه استعدادات هجومية أو تهديد أمني خارجي، وهو ما يجعلها أيضا تلجأ الى دعم قدرتها العسكرية لتفادي هذا التهديد الأمني، اعتبارا الى غياب عنصر الثقة بينها وعدم قدرتها على التيقّن بأن زيادة قدرات الدول الأخرى دفاعية وليست عدائية، ومنه دخول هذه الدول في سباق نحو التسلح وارتفاع درجة الخوف والشك في علاقاتها، خاصة في ظل غياب سلطة مركزية فوق الدولة بإمكانها تحجيم سلوكياتها العدائية، وهذا الوضع الدولي أصبح يعرف بالمعضلة الأمنية .

[1] – أحسن العايب ، **" الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006 "** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2008، ص 17 .

ولكن على خلاف الواقعيين الكلاسيكيين، يعتقد بعض أنصار الواقعية الجديدة/ البنيوية على رأسهم **كينيث ولتز** Kenneth Waltz، بأن الحل ولو نسبيًّا لهذه المعضلة الأمنية هو قيام علاقات التعاون الممكنة في تقليل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباط والالتزام باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها . ويذهب الى أبعد من ذلك **شارلز جلاسر** Charles Glaser في امكانية قيام علاقات تعاونية ايجابية، وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية .[1]

ثانيا : الطروحات التفسيرية اللبرالية كمقاربة معرفية للأمن

سادت قيّم الفكر اللبرالي بقوّة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، وانعكس تأثيرها الكبير على الرأي العام وعلى صناع القرار في العالم على حدّ سواء، ورغم التراجع النسبي لتأثيرها بعد قيام الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، انبعثت من جديد بعد نهاية هذه الأخيرة على أنها الأصلح لتفسير العلاقات الدولية حسب أنصارها، فقد حاول اللبراليون تجاوز ونفي كل التصورات التي تبني العلاقات الدولية على عنصري القوّة والصراع من جهة، والدعوة والتأكيد على امكانية وضرورة قيام علاقات سلمية تعاونية من جهة أخرى .

[1] – عامر مصباح ، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2009، ص 78 .

وتعود جذور التفكير اللبرالي الى القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومن أهم رواد هذا المذهب **ايمانويل كانط** Immanuel Kant **وجريمي بينثام** Jeremy Bentham حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحرب، كما ثار العديد من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى احلال السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** William Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75%) من المندوبين .[1] ليتضح أن جوهر الفكر اللبرالي هو محاولة وضع آليات تحدّ من قوّة الدولة، وخلق فواعل الى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها .

وركز اللبراليين على استراتيجيتين أساسيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين، الأولى تتمثل في العمل على زيادة وانتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة لبرالية اقتصادية، والثانية من خلال زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية أو ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول، فتحوُل هذه الدكتاتوريات الى دول ديمقراطية يجعلها لا تنتهج أسلوب الصراع والحرب، وتركز على تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى، على خلاف تطوير القدرات العسكرية، الذي يرفع من حجم الخوف

[1] – جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق، ص 317 .

والتوتر مع الدول المجاورة، كما أن عملية الربط بين الدول خاصة عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، يجعل من هذه الدول أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة .

إن قوّة هذه المؤسسات الدولية لا تظهر في شكل توجيه سلوكيات الدول، أو إجبارها للإذعان الى قواعدها ونصوصها القانونية باعتبارها كيانات سياسية تتموقع فوق الدول، ولكن هذه المؤسسات تعمل على تعزيز أُطُر التعاون والتنافس السلمي بين الدول، ودعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة . [1] غير أن هذا لا يعني أن هذه العلاقات تصبح مثاليّة أو خالية نهائيا من حالات الصراع أو الحرب، فحتى بين الدول الديمقراطية يبقى استعمال الوسائل العسكرية ممكناً، ولكن بدرجة أقل حدّة وكثافة، وذلك اعتبارا الى أن تعارض المصالح ملازم للعلاقات في السياسة الدولية .

ومنه فقد حاول أنصار اللبرالية المؤسساتية التأكيد بأن الأنظمة تحتاج الى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثم صاغوا نظريتهم بناءً على عدد من الأفكار النظرية التي طورت خارج العلاقات الدولية، وذلك سعيا لفهم أسباب عدم امكانية التعاون في ظل النظام الفوضوي والسبل والآليات الممكنة لتجاوز هذه العقبات، فرجعوا لدراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات

[1] - John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 , p p 16 - 17 .

السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا الى التماثل بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، فمثلا تَدخُل الدولة وقِيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية للتقليل من المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، ويعكس ذلك وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ، وهذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة غائبة في النظام الدولي، مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس، غير أن وجود المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية كفيل بحل هذه المشاكل، فالفوضى الدولية لا تمنع قيام علاقات التعاون حتى وان كانت تصعبها، حيث قال **دوجلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا في جوان 1992، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فالغرب طور مجموعة من المؤسسات الدولية برهنت على قيمتها في مواجهة المشاكل، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، مثل الاتحاد الأوربي EU وحلف الأطلسي NATO ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE، وحتى مؤسسات أخرى في العالم كمنظمة جنوب شرق آسيا ASEAN .[1]

فمجموعة التفاعلات في السياسة الدولية تغيرت تدريجيا بشكل واضح على مستوى طبيعة الفواعل وشكل العلاقات، خاصة بعد النجاح الكبير للعديد

[1] – عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، مرجع سابق، ص ص 92-97 .

من تجارب التكتلات الاقليمية والدولية على رأسها تجربة الاتحاد الأوربي، فتعدد الفواعل من غير الدولة أصبح أمرا واقعا حتى وان تباينت درجة تأثير هذه الفواعل على مسألة الأمن الدولي، كما توثقت العلاقات والروابط الاقتصادية والتجارية الى درجة أضحى مستعصيا التضحية بالمصالح الوطنية، التي أصبحت متصلة ومتنامية أكثر من أيّ وقت مضى، وهذا ما يفند نسبياً الطرح الواقعي بعدم وجود تأثير كبير للمؤسسات الدولية على سياسات الدول .

المطلب الثاني : التحليل الأمني الشامل والتصور الجديد للأمن الدولي

يعتبر المفكر **باري بوزان*** Barry Buzan من أكبر المختصين في الدراسات الأمنية، فقد أحدثت أفكاره نقلة نوعية في مفهوم الأمن، وتجاوزا للعديد من النقاط المفاهيمية المشوبة بالغموض والنقص أو التناقض، فلا يقتصر تحقيق الأمن عنده على أمن الدولة أو السلطة، كما أنه لا ينحصر في التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري، بل هو أشمل من ذلك للعديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي على حد سواء، رغم أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى مرتبطا بأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الرئيسية، وهو أيضا معقد في سُبل تحقيقه والحفاظ عليه اعتبارا الى أنه قيمة نسبية، ومن غير الممكن أيضا تحقيق الأمن بصفة مطلقة كما يعتقد البعض، كما لا يمكن أيضا تحديد طبيعة وحجم التهديدات بدقة، فلا توجد أدوات نظرية أو عملية لقياس درجة التهديدات قياساً دقيقاً، كما هو معروف في العلوم التجريبية، وبالتالي تبقى عملية توصيف حجم التهديدات تقريبية .

ويحدد بوزان خمسة أبعاد للأمن لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مرتبطة ارتباطا قوياً، وكل خلل أو تهديد يمس أحد هذه الأبعاد يكون له تأثير مباشر على الأبعاد الأخرى بالضرورة وهي[1] :

01/ **العسكري** : القدرات الدفاعية ومدركات نوايا الدول الأخرى ومستويات تفاعل أطراف الهجوم المسلح .

02/ **السياسي** : مستوى الاستقرار التنظيمي للدول ومصدر شرعية المنظومات الحكومية والايديولوجية .

03/ **الاقتصادي** : توفر الموارد المالية وضمان الأسواق للحفاظ على القوة الاقتصادية للدولة ورفاهية مواطنيها .

04/ **الاجتماعي** : قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، مع القدرة في نفس الوقت على توفير شروط موضوعية لتطويرها وسهولة تكيفها مع أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها .

* باري بوزان Barry Buzan أحد أكبر المنظرين للأمن في الفترة التي تلت الحرب الباردة، قدم اسهامات كبيرة في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية ، انخرط في البداية ضمن أنصار التيار الواقعي في محاولة لتحديث الواقعية الجديدة، ثم ساهم في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن في اطار أبحاثها في السلام، والتي أطلق عليها الواقعية ما بعد البنيوية، من أهم مؤلفاته كتاب People States and Fear : The National Security Problem in International Relation .

[1] - Barry Buzan , **People States and Fear** : An Agenda For International Security Studies in the Post- Cold War Era , 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne Rienner Publishers , 1991 , p p 19-20 .

05/ **البيئي** : القدرة على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الانساني .

فتحليل **بوزان** Buzan يوسم بأنه الأوسع والأشمل، وذلك اعتبارا الى أنه أخذ منحى عمودي وأفقي في نفس الوقت، عمودياً لأنه لم يهمل العناصر الأساسية والمحددات المرجعية للتحليل العلمي للظاهرة الأمنية، وهي الفرد والدولة والنظام الدولي مع التركيز على الدولة كفاعل رئيسي، وأفقياً لاعتماده المواضيع المتعددة المتعلقة بالقضايا الأمنية في جوانبها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايكولوجية. دون إغفال هنا تركيز بوزان على مدى قوة الدولة، والتي لا تتحقق من خلال القوّة المادية كما يرى **والتز** Waltz، وإنما اعتبارا الى مستوى استقرار مؤسساتها وقوة انسجام بنائها الاجتماعي والسياسي الداخلي .[1]

ولم يهمل **بوزان** البعد الاقليمي للأمن أو بناء النظام الأمني الاقليمي، اعتبارا الى القيمة الوظيفية لأمن الدولة الوطني/ القومي فيه، فمن غير الممكن عزل أمن الدولة عن الواقع الأمني للمجال الاقليمي الذي تنتمي اليه، فهو يعتبر الظاهرة الأمنية " **ظاهرة علائقية**" Phenomenon Relational، لأن المسألة الأمنية للدولة ليست فردانية وفق ما كان سائدا في المنظور التقليدي، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحيطها وبإمكانية التأثير والتأثر بالفواعل المحيطة بها، فمجال الاقليم

[1]- Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories des Relations Internationals – Contestations et Resistances** , Québec : Athena Editions , 2007 , p 362 .

يعتبر مستوى مهم ترتبط فيه الوحدات والفواعل مع بعضها البعض، الى الحدّ الذي لا يمكن دونه النظر الى أمن أحد فواعلها دون الأخرى، ويلعب في ذلك المجال الجيو-سياسي والايديولوجي دورا أساسيا في ترسيم حدود هذا الاقليم من ذاك، ويطلق عليه بوزان تسمية " المجمع الأمني الاقليمي" Regional Security Complex .

إجمالا حسب **بوزان** لم تعد التهديدات العسكرية مصدر أساسي لغياب الأمن، وهي بدورها غير قادرة على تحييد هذه التهديدات المعقدة، وذلك بشموليتها لجوانب متداخلة سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى وهوياتية وبيئية . فقد سمحت تحليلات باري بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية الى قطاعات جديدة، وادخال وحدات تحليل مثل : الفرد، الجماعة، المجتمع المحلي، الأمة، الاقليمي، والدولي، فقام بإدخال موضوعات مرجعية جديدة مع تعميقها.[1]

المطلب الثالث : الأطر الجديدة للتحليل واسهامات مدرسة كوبنهاغن

ركز أنصار هذا الاتجاه على تطوير الأمن في مفهومه الاجتماعي، ويعتمدون في ذلك على مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي، خاصة ما تعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطي للحدود السيادية للدولة في جميع المجالات على رأسها الجانب الثقافي، وكذا ظاهرة كثافة الهجرة في جميع أنحاء العالم وظهور الأقليات بقوّة في الدول الأوربية والغربية . فقد أكد أصحاب المدرسة

[1] – عبد النور بن عنتر ، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005 ص 58 .

الانجليزية (كوبنهاغن)*، أن العولمة المعاصرة أثرت بقوة على الهويات المجتمعية، التي وجدت نفسها مهددة بمجموعة من العوامل، خاصة تدفق الهجرات والغزو القسري للثقافات الأجنبية المختلفة .[1] فحاولوا توسيع دراساتهم الى قطاعات أبعاد مختلفة غير البعد العسكري، فركزوا بالأساس على الأمن الاجتماعي .

ورغم أن **باري بوزان** هو أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، غير أن أنصار مدرسة كوبنهاغن خاصة **وايفر** Waever ، هم الذين طوروا هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، والاستيراد والواسع للبضائع الثقافية الأجنبية وزيادة تدفقات الهجرة، ويرى **وايفر** أن تصاعد الخوف المرتبط بانعدام الأمن اليوم، هو مرتبط بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية، ومن الأمثلة على ذلك

* مدرسة كوبنهاغن أو معهد بحوث السلام لكوبنهاغن انشا سنة 1985 ببريطانيا Conpenhagen Peace Research Institute وترسم اطارا نظريا للدراسات الأمنية، ويمثل منبرا نظريا رائدا في دراسات شؤون الأمن والسلام انطلاقا من خلفية فكرية نقدية، واستضاف المعهد مجموعة مهمة من الباحثين والمفكرين ساهموا بشكل مهم في اثراء رصيده، من أهمهم باري بوزان barry buzan وأولي وايفر Ole Waever وويابد دي وايلد Jaap de Wilde ومورتن كيلستروب Morten Kelstrup وبيير ليميتر Pierre Lemaitre ويعتبر بوزان أهم من أثر في هذه المدرسة عندما كان مديرا لأحد المشروعات البحثية للمعهد بعنوان " السمات غير العسكرية للأمن الأوربي وتطوير مشروعين بحثيين مع أولي ويفر المعروفين ب01/ الأمن المجتمعي 02/ نظرية الأمننة .

[1] - Dario Battistella , **Théories des Relations Internationales** , 2nd éd Paris : Presses de S.P ,2006 , p 480 .

الاعتداءات العرقية على الأجانب في أوربا، والتطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، وعليه فان الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي .[1] فادراك التهديدات الأمنية المجتمعية أو مدى خطورة التهديد المحتمل ضد القيم الاجتماعية والثقافية والهوياتية، يكون بناءً على ارتفاع درجة احساس الجماعة أو أفراد المجتمع، بأن هويتها أصبحت مهددة في بقائها وتماسكها بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالآخر، ويكون هذا المجتمع آمنا عند ما تكون له القدرة في الحفاظ على خصائصه الاجتماعية والثقافية في وجه هذه التهديدات، مع تكيفه الايجابي أو التطوري مع البيئة الدولية المحيطة .

فأنصار هذا التيّار قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة الى المجتمع، ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية تقليديا، الى حماية الأمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليس الموضوعية .

المطلب الرابع : المقاربة النقدية للأمن وتصورات ما بعد الحداثة

يعتقد أنصار هذه المقاربة أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الأمنية، يرجع بالأساس الى الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية، فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عنه تحقيق أمن الأفراد دائما كما أن الدولة قد تكون في بعض الأحيان مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد في حدّ ذاتها، مثلما

[1] – عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص ص 58 – 59 .

هو شائع في العديد من النظم الشمولية، التي تتبنى سياسات القمع والاضطهاد السياسي كوسائل لحماية السلطة، ومنه ضرورة مراجعة وحدة أو مرجعية التحليل في الدراسات الأمنية، وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة، فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني .

فالمنطق التقليدي السائد والقائم على أمن الدولة، نجده في الحقيقة لا يتضمن بالضرورة أمن الفرد، غير أن أمن الفرد يترتب عنه أمن الدولة بالضرورة، وذلك لأن هدف الدولة الأساسي هو تحقيق أمن مواطنيها، وكلما نجحت في ذلك أصبحت دولة آمنة، كما أن أمن النظام الدولي يمكن تحقيقه من خلال تحقيق أمن الأفراد، وذلك لأن الفرد عنصر مشترك بين الدولة والنظام الدولي . ومن أهم رواد هذه المقاربة **ماكس هوركهايمر** Max Horkheimer **وروبرت كوكس** Robert Cox **وتيودور أدورنو** Theodor Adorno، فأصحاب هذه المقاربة النقدية يطالبون بضرورة تبني مرجعية جديدة وهي الفرد والتخلي عن المرجعية التقليدية أي الدولة، فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل الفقر والغذاء والصحة

والمرض والتعليم والمخدرات والارهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة البشر والأسلحة والتصحر وغيرها، وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا وعميقا، فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية، هي أمن الانسان أو التحرر الانساني Emancipation Human، وبالتالي فان هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الاعتبار الى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، ويتحقق التحرر الانساني – تحرر الأفراد والجماعات – بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تُعيقهم عن اختيار ما يريدونه .[1] فمسألة التحرر والانعتاق عند " **كين بوث**" Ken Booth هي قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم.[2]

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وانما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والارهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المدرسة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام

[1] – عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2011 ، ص ص 70 – 71 .

[2] - Ken Booth , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007 , P 110 .

أمن الأفراد من خلال السياسات التي تتبعها .[1] فقد انتشرت في العديد من الدول الافريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجز الدول على وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها .

إن طبيعة التهديدات هي التي تحدد طبيعة الوسائل وآليات المعالجة، ففي حين كانت التهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري تتطلب معالجتها تدخل الدولة بالوسائل العسكرية، ويكون التدخل قبليا من خلال زيادة القدرات لردع العدوان أو بعدية بالدفاع والتصدي للقوات المعتدية، فان التهديدات المتنوعة التي نحن بصددها من غير المجدي حلها بواسطة القوة المسلحة، فهي تتطلب تدخلا قبليًا من خلال وسائل متنوعة في مجالات مختلفة، فهذه الوسائل مرتبطة بالحياة اليومية للإنسان، كالتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية وغيرها من

[1] – عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق، ص 59 .

توفير شروط الحياة الكريمة، التي تجعل الانسان متحررا من الخوف والحاجة معاً حاضرا ومستقبلا .

ولا يمكن أيضا إغفال مسألة الخطاب المتعلق بتحديد طبيعة التهديدات ومدى خطورتها، فنوع الخطابات السياسية والايديولوجية تجاه قضايا معينة هو المحدد الرئيس لتصنيفها ضمن القضايا الأمنية من غيرها فحسب **دريدا** Derrida: " يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم ويستحيل التعبير عنه ".[1]

فتكرار الخطاب السياسي للنخبة أو الحكومة تجاه مسألة على أنها ذات طابع أمني وعلى انها تشكل تهديدا فعليا، يجعل المواطنين على اقتناع بذلك تكون قد صارت بذلك قضية أمنية يجب ادراجها ضمن السياسة العليا للدولة فحسب **وايفر** Waever : " يشكل الأمر مشكلة أمنية عندما تعلن النخب أنه كذلك ".[2] فالخطاب المهيمن اعتبارا الى قيم وايديولوجية ومصالح النخبة عنصر رئيس في تصنيف المسائل الأمنية أو أمننة المسائل الغير أمنية .

تحصيلا يمكن القول أن جُل الاتجاهات النظرية الحديثة، والمقاربات التحليلية والتفسيرية للظاهرة الأمنية تتأسس انطلاقا من النقد الموجه للتيار الواقعي، اعتبارا الى تركيزه على الدولة كفاعل وحيد ومرجعية في تحليل العلاقات الدولية، وعلى العامل العسكري كموضوع رئيسي ومحدد للقوة في السياسة الدولية وكقطاع للتحليل، واعتبار ذلك ضعف وقصور منهجي سببه الأساسي

[1] – عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق : دار الفكر، ط1، 2003، ص 89 .

[2] - Ole Waever , **" Securitization and Desecuritization "** , In Ronnie D. Lipschutz (ed) , On Security , New York : Colombia University Press , 1998 , p 06 .

التركيز على تحليل الواقع الدولي خلال فترة زمنية معينة من تاريخ العلاقات الدولية دون غيرها، مما جعل الدراسات الواقعية تتمحور حول عناصر محدودة الدولة/ القوة/ المصلحة/ توازن القوى، وهي بالفعل تعبر عن الحقبة التاريخية التي تطورت وسيطرت فيها الواقعية نظريا وأكاديميا من جهة وممارساتيا من جهة ثانية، وهو ما يمكن اعتباره الموجة الأولى في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات القائمة على بنى مفهومية تقليصية أو ضيقة للأمن لاختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري .

في حين الموجة الثانية تميزت بالتعددية والتوسعية أو تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، التعددية في التوجهات النظرية المختلفة نسبيّاً رغم أنها تتفق في النقد الشديد للواقعية، والتوسعية أو توسيع مفهوم الأمن عمودياً وأفقياً، عمودياً باتجاه المواضيع والوحدات الأفراد الجماعات المجتمع والنظام الدولي مع الدولة Referent Object، وأفقياً باتجاه القطاعات الاقتصادي السياسي الاجتماعي والايكولوجي مع العسكري، وتم تجاوز المفهوم التقليدي السائد بمسمى الأمن القومي/ الوطني، الى مفاهيم أكثر شمولا واتساعا كالأمن التعاوني والأمن المتبادل والشراكة الأمنية والأمن المتكامل، وتم تجاوز تسمية الدراسات الاستراتيجية بأجندتها المحدودة، الى مسمى الدراسات الأمنية أو دراسات الأمن الدولي بأجندات أكثر انفتاحا واتساعا، خاصة منها الدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies، ودراسات الأمن المجتمعي Social Security Studies.

المبحث الثالث : تأثير الارهاب على أمن النظام الدولي الراهن

المطلب الأول : الارهاب وتجاوز سيادة الدولة

لقد أسس النظام الوستفالي للقواعد والمبادئ الأساسية لما يعرف بنظام الدول (States–System)، وظهرت على أساس ذلك العلاقات فيما بين الدول أو العلاقات بين مكونات النظام الدولي وفق المفهوم الوستفالي، الذي وضع إطارا لنظم الحكم بمعنى أنه : " طرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها وتنفيذها ومراقبتها، وقد دعم هذا النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة والسيادة، فمفهوم الدولة من هذا المنظور يعني تقسيم العالم الى أجزاء إقليمية يخضع كل منها الى حكومة منفصلة مستقلة، وهذه الدولة الحديثة جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسميا يتمتع باحتكار قانوني لمنع العنف المسلح".[1] وأهم قواعد هذا النظام هو ممارسة السيادة الكاملة الغير مجزأة على الاقليم التابع لهذه السلطة قانونيا، وعدم التدخل في سيادة وأقاليم الدول الأخرى انطلاقا من مبدأ المساواة والاحترام، وارتبطت السيادة عموما بالإقليم الجغرافي والحدود السياسية للدولة والارادة الحرّة لشعبها (السيادة الشعبيّة)، فهذه المعاهدة كانت بمثابة نقطة تحول في مفهوم الدولة الحديثة والسيادة: " تعترف كل دولة بأحقية وجود غيرها من الدول، على أسس من القواعد الرسمية في المساواة ... من الواضح بأن الحكومة القومية يمكنها فقط أن تزدهر مع المشاركة الجماهيرية الفاعلة، سواء كان ذلك بطريقة الشمولية والاستبدادية أو

[1] – جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق، ص 42 .

المشاركة الديمقراطية، والمعنى الأكثر قبولا هو فيما يخص سيادة الشعب Sovereignty of the People وفي كلا الحالتين ستقوى استبدادية الرأي، كما يقول كل من توكفيل وستوارت ميل Alexis de Tocqueville و John Stuart Mell " .[1] فسيادة الدولة كعنصر أساسي ووحيد مُكوِّنٌ للنظام الدولي (The International System)، حينها أصبحت مقدسة من قبل الدول الأخرى .

إن عملية بناء الدولة الوطنية ذات السيادة قد وصلت الى مرحلة النضج التام، بعد المسار الطويل (ثلاثة قرون ونصف) انطلاقا من وستفاليا محطة النشأة الى النظام الدولي المعولم محطة الاختبار الحقيقي لقوّة هذا البناء، فخلال هذا المسار أثبتت الدولة هيبتها وقدرتها في الحفاظ على تماسكها وتأكيد سيادتها، ونجاحها في تجسيد فكرة المواطنة " Citizenship "، وذلك رغم ما طبع بعض الفترات التاريخية من نزاعات وصراعات إقليمية وعالمية، كان بإمكانها تقويض قواعد هذا الشكل من أشكال التنظيم الدولي . غير أن التحول الكبير في بنية النظام الدولي في العشريتين الأخيرتين سواء الذي حدث داخل الحدود السياسية للدولة أو التغيرات الفوقية، خاصة ما تعلق بتعدد الفواعل غير الدولة وتضاعف قوتها وتأثيرها حتى داخل حدود الدول ذات السيادة، طرحت من جديد مسألة جدوى السيادة والسلطة Sovereignty and Authority التي تتمتع بها الدول .

[1] – حسن البزاز ، **عولمة السيادة – حال الأمة العربية**، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002 ص 32 .

فالدولة لم تعد اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، ومنه لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة مثلما كانت سابقا[1] ، ولهذا حاولت بعض الاتجاهات الفكرية إعادة النظر في مفهوم السيادة، ليس من منطلق نفيها عن الدولة، وإنما لإبراز شكلها ووظيفتها الجديدة وآليات تكيّفها مع الواقع الدولي الجديد، بما يساعد على حل المشاكل المعقدة التي تجاوزت الحدود التقليدية للدولة، وعلى رأسها مشكلة الارهاب الدولي، فقد أضحت التنظيمات والجماعات الإرهابية من بين أبرز الفواعل التي أصبحت أطرافا في الصراعات والنزاعات الاقليمية، والمهدد الرئيسي للأمن الدولي والاقليمي على حدّ سواء.

لقد تجلى واقع تخطي الظاهرة الارهابية للحدود السياسية للدول في العقدين الأخيرين، حيث أخذ الارهاب طابعه الدولي، وأصبح يثير اضطرابا فعليا في العلاقات الدولية، وأصبحت له قدرة على إحداث ثورة عالمية لإحداث تغيير في الأدوار العالمية وفي بنية النظام الدولي، فالهجمات الارهابية المباشرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة بتاريخ :11/ 09/ 2001، هي نموذج كافي لشرح وتأكيد تجاوز الظاهرة الارهابية لظاهرة السيادة، وذلك فيما يتعلق بإرهاب التنظيمات والجماعات، كما أن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق بحجة محاربة الارهاب، عبر بدوره عن شكل جديد من أشكال الارهاب المتعدي لسيادة الدول، نفياً لمبدأ المساواة واحترام سيادة الدول الأخرى: "الارهاب الدولي بمعناه الصحيح هو قيام الدول الكبرى بالاعتداء على الدول

[1]- Thomas Quiggin , **Seeing the Invisible National Security Intelligence in an Uncertain Age** , London World Scientific Publishing , 2007 . p 13 .

الصغيرة الآمنة، بهدف إرهابها والسيطرة عليها، أو فرض نظام حكم معين عليها يكون وسيلة يحكم من ورائها الاستعماريون الجدد، لكي ينهبوا خيرات وثروات شعوب البلاد الصغيرة " .[1]

فالغايات والنتائج الأساسية لنشاطات التنظيمات والدول الارهابية، مرتبطة أو تنعكس مباشرة على المساس بسيادة الدول الأخرى، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية :

- إن تعرض الدولة لضربات إرهابية في مناطق استراتيجية، كالمباني الحكومية والمراكز الأمنية والسفارات وغيرها من منشآتها الحيوية ورموز سيادتها، هو ضرب مباشر لثقة الحكومة السياسية وعجز أجهزتها الأمنية على حماية رموز سيادة الدولة وقوتها وهيبتها .
- إن قدرة بعض التنظيمات الارهابية على تنفيذ هجمات إرهابية في الأماكن العمومية ووسائل النقل المكتظة بالمسافرين، هو تأكيد على عجز الدولة وأجهزتها الأمنية على حماية مواطنيها ومساس مباشر بسيادتها .
- تعرُض الدولة لضربات إرهابية قويّة اتجاه منشآتها الاقتصادية الحيويّة، كالمصانع والجسور العملاقة والسدود وخطوط السكك الحديدية، هو مساس بسيادة الدولة في مصالحها الاقتصادية وأمنها الاقتصادي .
- إن قيام بعض الحكومات بالتفاوض مع الجماعات الارهابية أو الرضوخ الى مطالبها، كدفع مبالغ مالية كفدية مقابل تحرير بعض الرهائن الأجانب أو

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب والصراع والعنف في النظم الغربية**، مرجع سابق ، ص ص 32، 33.

القيادات المختطفة من قبل هذه الجماعات، يعتبر إضعاف لموقف هذه الحكومات وإنقاص من هيبتها وشرعيتها، وبالمقابل تقوية هذه الجماعات ومنح المشروعية لمطالبها والاعتراف بها ولو ضمنيا .

- التأثير السلبي على العلاقات التعاونية والسلمية بين الدول، وذلك من خلال إتهام بعض الدول لدولة أو دول أخرى برعاية التنظيمات الارهابية أو دعمها على أراضيها[1]، وتنفيذ الهجمات الارهابية لهذه الجماعات على أراضي هذه الأخيرة، لكنها في المقابل غير قادرة على محاربتها نظرا لتواجدها خارج حدود سيادتها .
- إعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب بعد اعتداءات 11 سبتمبر، بما تضمنته هذه الاستراتيجية الجديدة من إرهاب ضد شعوب الأمم الأخرى، وانتهاك واضح لسيادة هذه الدول الضعيفة، أو بالأحرى محاربة الارهاب بإرهاب مضاد أشد منه تدميرا، حتى وإن تطلب ذلك محاربة الدول الرافضة لهذه السياسة الأمريكية الجديدة، حيث جاء في تقرير - استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية - : " إن الحرب ضد الإرهابيين الذين توصلوا إلى حالة عالمية، هو مبادرة دولية لا حدود لها وشاملة، وسوف تساعد الولايات المتحدة الأمم التي تحتاج إلى مساعدتنا في قتال الإرهاب، وسوف

[1] - منذ غزو الولايات المتحدة للعراق تضاعفت ظاهرة دعم التنظيمات الارهابية وتوظيفها من طرف الدول لتحقق مصالحها، وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول الداعمة للجماعات والتنظيمات الارهابية في العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الاطار ظهر الارهاب المضاد كنتيجة للإرهاب، فالأنظمة التسلطية في سياساتها الداخلية مثل الأنظمة العربية، أو الخارجية مثل الولايات المتحدة هي التي أنتجت الارهاب المضاد في اطار محاربتها للإرهاب .

تحاسب الولايات المتحدة الدول التي تقيم تسوية مع الإرهاب، بما يضمن تلك التي تأوي الإرهابيين، لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة، يجب أن لا تسمح الولايات المتحدة ولا الدول المتعاونة معنا للإرهابيين بتطوير قواعد أمنية للانطلاق، سوف نسعى معا لحرمانهم من الملاذ الآمن في كل حالة ومن كل حدب وصوب ".[1]

فحسب المفهوم الأمريكي فإن الارهاب الذي أصبح حالة عالمية، يتطلب بالضرورة مواجهة شاملة عالميا أو عولمة محاربة الارهاب، ومن خلال هذا المفهوم أيضا تقسيم العالم الى قسمين الأول موالي للإرهاب الأمريكي والغربي الامبريالي (إرهاب الدولة)، والثاني موالي لإرهاب الجماعات والتنظيمات المتطرفة (الاسلامية) عالميا خاصة في العراق وأفغانستان، بمعنى إما أن تكون مع الولايات المتحدة في سياستها العالمية في محاربة الارهاب، فإن لم تكن معها فإنك بالضرورة ضدها ومع التنظيمات الارهابية، وهي نفس السياسة تقريبا التي انتهجتها إسرائيل تجاه الدول العربية المجاورة .

المطلب الثاني : عولمة الارهاب والارهاب المعولم

إن ظاهرتي العولمة والارهاب من أبرز الظواهر التي طبعت النظام الدولي الراهن، ومن أهم المسائل الشائكة والمعقدة التي أخذت النصيب الأكبر من الدراسات العلمية والأكاديمية، وكذا اهتمام مختلف وسائل الاعلام المحلية

[1] – نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش الى الكونغرس بعنوان " **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية** " ، بتاريخ : 20 سبتمبر 2002، صادر عن مركز المعظيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق 2002 .

والدولية، فتزامن الظاهرتين وتداخلهما يثير العديد من الاشكالات النظرية على المستويين المفاهيمي والممارساتي، فرغم العمق التاريخي للظاهرة الارهابية وتزامنها مع مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الأنظمة السياسية والاجتماعية البشرية، إلاّ أنها لم تشهد هذا التحول الكبير الذي شهدته في واقع العولمة (كنتيجة)، سواء في كثافتها وخطورتها أو في مجال ومستوى ممارستها أو في أساليبها وأدواتها أو حتى في أهدافها ونتائجها، مما يفرض علينا في هذا الصدد محاولة تحليل وتفسير العلاقة العميقة بين الظاهرتين، وكشف الأسباب الحقيقية في هذا التحول الذي شهدته الظاهرة الارهابية .

وتعتبر تفجيرات مركزي التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكي في 11 سبتمبر 2001، إحدى أبرز صور التداخل بين ظاهرتي الارهاب والعولمة، وذلك بموجب أن هذا الاعتداء الارهابي عبّر وأكّد عن عالمية النشاط الارهابي ووصوله الى تهديد أعلى هرم القوّة العالمية، وعلى قدرته الفائقة في اختراق الحدود السيادية للدول العظمى وتجاوز القدرات التقنيّة والمعلوماتية لأجهزتها الأمنية، وفي نفس الوقت استهداف مراكز القوّة الاقتصادية والعسكرية التي تعتبر رموز العولمة ونتاج تطور ونجاح الفكر اللبرالي وسياسات الأنظمة السياسية التي تبنته من جهة، ومرجع لقيّم العولمة وقوانين السوق في النظام الرأسمالي من جهة ثانية، وكذا تأكيد على الآثار السلبية العكسية لمختلف السياسات الأمريكية لتصدير أو فرض هذا الفكر عالميا .

فإرهاب الدولة هو تجسيد للعولمة وانعكاس لها، أو هو أحد أدواتها الرئيسية مثلما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،

فالتدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق هي من أبرز صور العولمة سواء من خلال تصديرالديمقراطية ومبادئ الحرية وحقوق الانسان، أو من خلال الاستغلال القهري للموارد الطاقوية والمعدنية لأراضيها " الارهاب حسب التعريفات الرسمية هو ببساطة جزء من عمل الدولة الأمريكية، من عقيدتها الرسمية... ليس الارهاب كما يدعون غالبا –سلاح الضعيف ".[1] وسواء كان ذلك عن طريق الأمم المتحدة أو من دونها، مثلما عبر عنه نعوم تشومسكي : "الأجدر بنا أن نتذكر أن إدارة بوش الأحادية الجانب، كانت امتدادا لممارسة نمطية سابقة، في عام 1993 أبلغ كلينتون الأمم المتحدة بأن أمريكا ستتصرف –كما سبق- بشكل جماعي إذا أمكن، وبشكل أحادي عند الضرورة، وباشر في الحال تنفيذ ذلك، وكررت الموقف سفيرة أمريكا في الأمم المتحدة M.Albright، وفي عام 1999 كرره وزير الدفاع W.Cohen الذي أعلن أن أمريكا ملتزمة بأن تستخدم القوّة بشكل أحادي للدفاع عن مصالحها الحيوية، التي تتضمن الوصول الحُر للأسواق المهمة ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية، والى أيّ مكان تحدده أمريكا وتقول عنه إنه يدخل ضمن عنايتها ".[2]

أما إرهاب الجماعات والتنظيمات، فرغم أنه استفاد بشكل كبير من الانتاج العلمي والتكنولوجي المرتبط بالعولمة، فقد منح هذا النوع من الإرهاب الأدوات والآليات التي جعلت منه عالميا، إلا أنه في نشاطه وأهدافه يسعى الى

[1] – نعوم تشومسكي ، **الارهاب – حالة 11 سبتمبر 2001** –، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2003، ص 105 .

[2] – نفس المرجع، ص 105 .

القضاء على كل ما يرمز للعولمة، سواء ما تعلق بجانبها المادي أو بجانبها الفكري والقيمي، فالإرهاب أصبح حالة عالمية واضحة تبرز في اتجاهين أساسيين هما :

أولا : **عولمة إرهاب الجماعات والتنظيمات /** القاعدة ضد المصالح الأمريكية والغربية في أيّ مكان في العالم .

ثانيا : عولمة إرهاب الدولة / الحرب الأمريكية على الارهاب في أي منطقة في العالم (الحرب الاستباقية) .

ويقول الدكتور -أمير فرج يوسف- : "بقدر ما خلقت العولمة للإرهاب بُنيته المادية خطابا وممارسة، فالإرهاب بدوره فتح للعولمة سبل الانتشار والتوسع... العولمة هي التي أوصلت الارهاب الى أمثل صوره، تماما كما أوصلت الرأسمالية الامبريالية الى أقصى مراحل تطورها، والعولمة هي التي خلقت اليأس في وجه المستضعفين ودفعت بتطرفها لحد تطرفهم، واستثمرت فعلها في عدم استحضار رد فعلهم واستباحت أرضهم وثرواتهم " .[1]

ويشترك الارهاب والعولمة في أهم وسيلة لتحقيق الأهداف وهي العنف، وذلك رغم الاختلاف في نوع المكاسب المحققة، فتحقيق المكاسب الاقتصادية في السياسة الأمريكية كهرم للنظام الدولي المعولم، يعتمد على التدخلات العسكرية في العديد من مناطق العالم، وبالتالي فهي تعتمد على العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، كما أن تحقيق المكاسب والأهداف بالنسبة للتنظيمات الارهابية يكون أيضا من خلال اعتماد العنف كوسيلة أساسية، كالتفجيرات الانتحارية أو السيارات المفخخة أو اغتيال الشخصيات، فالفكر الرأسمالي الامبريالي الذي

[1] - أمير فرج يوسف ، مرجع سابق، ص ص 392- 394 .

أنتج العولمة أنتج بدوره الارهاب، أو يمكن اعتبار العولمة في مظاهرها ووسائلها إحدى الأسباب الأساسية المغذية لإرهاب التنظيمات والجماعات المتطرفة حالياً، ويصف الفيلسوف الفرنسي –**جون بودريار**– أن الارهاب الحالي هو صراع بين أصوليتين (أصولية بوش وأصولية ابن لادن) حيث يقول : " صراع قائم بين جذرية تفرض نفسها عبر التضحية، كما حصل مع العمليات الانتحارية ضد مركز التجارة العالمي، وبين جذرية تفرض نفسها عبر القوّة أو عبر العنف الأمريكي المؤسساتي، وكانت إحدى نتائج هذا النزاع بزوغ نوع من الاحتقان العالمي سوف يفرز بدوره إرهابا مزدوجا... طاقة العنف التي تغذي الرعب أكثر من أن تكون أيديولوجية مذهبية أو دينية "اسلامية" عند أسامة ابن لادن، " تطهيرية " عند جورج بوش " .[1]

المطلب الثالث : الارهاب وتوظيف التقنيات الحديثة وشبكات الاتصال

لقد شهدت العديد من الظواهر والمفاهيم تحولات جوهرية في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، ويرجع ذلك أساسا الى جملة التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية، خاصة على مستوى طبيعة الفاعلين من جهة، والأدوات والآليات التي يوظفها هؤلاء الفاعلون من جهة ثانية، فأصبحت هذه المرحلة تعرف بحقبة الثورة

[1] – أمير فرج يوسف، مرجع سابق، ص 400 .

* جوزيف ناي 1937 أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد، اسس مع روبرت كوهن مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، تولى مناصب رسمية كمساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني له الفضل في طرح مصطلح القوة الناعمة والقوة الذكية .

المعلوماتية، التي جاءت على أنقاض الثورة الصناعية وقبلها الثورة الزراعية، فبعد أن كانت معايير قياس قوّة الدول مرتبطة بالعناصر العسكرية والاقتصادية، أصبحت في هذه المرحلة الجديدة أكثر تركيزا على القدرة التكنولوجية والمعرفية، كما أكد ذلك جوزيف ناي* "Joseph S.Nye" عندما شرح مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية " حيث أصبح من عناصر قوة الدولة امتلاك التكنولوجيا والمعلومات، والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الاختراع والابداع ونشر الابداع أيضاً ... لم يعد بالإمكان حساب قوة الدولة اعتمادا على العناصر المادية سواء العسكرية أو الاقتصادية، نتيجة لظهور تهديدات أمنية جديدة مثل الإرهاب والجرائم الدولية ..."[1] فمن يمتلك المعرفة والمعلومات يحوز القدرة ووسائل القوّة والتأثير في النظام الدولي، سواء كان هذا الفاعل تقليديا كالدولة، أو من الفواعل الجديدة كالمنظمات والتنظيمات والجماعات، كما أن هذه الأدوات والوسائل التقنيّة التكنولوجية والثروة المعرفية (مصادر القوة الجديدة)، لم يعُد امتلاكها حكراً على الدول فقط، وهذا ما أتاح لبعض التنظيمات والجماعات الارهابية توظيفها لخدمة مصالحها الاجرامية، فضلا عن بعض الدول المتجاوزة للشرعية الدولية.

فقد شهدت العشريتين الأخيرتين نوعا جديدا من الجرائم الإرهابية، وبالأحرى تحولا نوعيا في أساليب وأدوات تنفيذ الجرائم الارهابية، على غرار خطف الطائرات المدنية وتفجيرها في مواقع حكومية وأمنية، تفجير السيارات

[1] – ريهام مقبل، " **مركب القوة – عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية** "، ملحق : مجلة السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47 أفريل 2012 ، ص 07 .

المفخخة بالمواد المتفجرة، استخدام الأحزمة الناسفة والعمليات الانتحارية، تخريب شبكات الاتصالات ومواقع الانترنيت الخاصة بالمصالح الأمنية وغيرها.

وأصبح لهذه الجماعات نشاط مكثف وفعال على شبكة الانترنيت، سواء في التواصل بين فروعها وخلاياها، أو في تنفيذ جرائم التخريب ضد المواقع الحكومية أو التجسس عليها، أو في تجنيد العناصر الجديدة في صفوفها ونقل رسائلها التهديدية، حيث نشرت قناة (DW) الألمانية في 15/ 10/ 2006 تقريراً على وجود 4500 موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية له نشاطات ذات طابع إرهابي، وتشير بعض الاحصائيات الأخرى الى وجود نفس الرقم (4500 موقع إلكتروني مشبوه) تعمل على تضليل العقول ونشر الفكر التكفيري والجهادي .[1]

فقد أصبح التواصل عبر الانترنيت وسيلة أساسية بالنسبة للتنظيمات الارهابية في التجنيد، وذلك من خلال بث الأفكار والخطابات المظللة بأساليب وطرق ذكية ومغرية، وتغليط الشباب المتحمس ببعض الفتاوى المحرضة وإثارة مشاعر الغيرة والتعصب للقيّم والمبادئ الدينية، واعتماد بعض الأساليب الخاطئة في نشر سيّر السلف الصالح خاصة ما تعلق منها بالجهاد وتأويلها بطرق مختلفة، وأيضا في المقابل استخدام أساليب تحريضية ضد الحكومات وسياساتها والدعوة الى الخروج عليها ومحاربتها بالوسائل العنيفة والارهابية، وذلك لعدم جدوى الوسائل السلمية للتغيير حسبهم، ويلجؤون حتى الى إثارة الفتن الطائفية أو التحالف مع القوى الخارجية بغرض إضعاف السلطة .

[1] – إبرهيم فؤاد عباس ، مرجع سابق، ص ص 170، 171 .

كما أن شبكة الاتصالات هذه أتاحت لهذه الجماعات الارهابية أسلوبا جديدا من التدريب النمطّي لأفرادها، فعوض اقامة معسكرات تدريب قابلة للاكتشاف من طرف الأجهزة الأمنيّة مما يعرضها للخطر، أصبحت تقوم باستغلال شبكة المعلومات في التدريب النوعّي للأفراد المنضمين الى صفوفها، حيث أن الاطلاع على هذه المواقع يؤكد الكم الهائل من المعلومات المتعلقة بكيفية عمل المتفجرات واستخدام مختلف أنواع الأسلحة، وطريقة صناعة المتفجرات الكيميائية، والتدريب على العديد من طرق القتل المتنوعة، وبعض المواقع الخاصة بالدعم المالي واللوجستي، وتتبع الأشخاص الراغبين في الدّعم دون تعرضهم للمتابعة والمسائلة القانونية .[1]

وقد أكدت العديد من الدراسات على القدرة الكبيرة للتنظيمات الارهابية، خلال العشريتين الأخيرتين، في توظيف التقنيات الحديثة والتحكم في الوسائل التكنولوجية، حتّى أصبح استخدام مصطلح " **الإرهاب التكنولوجي** " موضوعيا الى أبعد الحدود، كما توضح الدراسة التي نشرها– **مركز الأبحاث لدراسات الصراع والارهاب**– في لندن الصادرة سنة 1998 بعنوان : "**التكنولوجيا والارهاب: التهديد الجديد للألفية الجديدة** "، والتي كتبها كل من **ستيفن أرباورز وكمبرلي أركيز**، حيث أكدت هذه الدراسة أن التنظيمات الارهابية حالياً، أصبح بإمكانها فعلا الحصول على كل ما تريد من معلومات عبر الاستخدام المقنن للكمبيوتر، ومن خلال استغلال ثغرات شبكات المعلومات أو باللجوء الى عمليات القرصنة المعلوماتية، والدخول الى بنوك المعلومات

[1] – عدنان هاشم سلطان ، مرجع سابق، ص 131 .

العسكرية والأمنية للدول، واستغلالها في التخطيط للعمليات الارهابية، أو الدخول الى شبكات البورصة والأسواق المالية وتدميرها بقصد المساس بالقوّة الاقتصادية للدولة المستهدفة، فوسائل التخطيط للعمل الارهابي وتنفيذه أصبحت ذات طابع تقني وسرّي، مشابه ومنافس لما تعتمده الدول وقد يتفوق عليها أحياناً، فمثلا عندما تم زرع عبوة بلاستيكية ناسفة داخل جهاز راديو – تشويبا – في إحدى الحقائب، التي تم شحنها على متن الطائرة الأمريكية (ألبان أمريكا 103)، والتي انفجرت فوق اسكتلندا وراح ضحيتها 259 شخص، لم يتم اكتشافها رغم خضوعها للمراقبة الأمنية، وقد تطور الاهتمام والاستخدام الارهابي الى بعض الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي يصعب اكتشافها، حيث تمكنت جماعة "الحقيقة السامية" اليابانية، من استخدام الغازات الكيميائية السامة في مترو أنفاق طوكيو عام 1995 وكانت قد امتلكت كمية تكفي لصناعة ستة أطنان من غازات الأعصاب وعناصر التسمم الغذائي .[1]

فأصبحت التكنولوجيا من بين الأولويات في السياسة الدولية، سواء تعلق الأمر بالأنظمة الدفاعية الوقائية والهجومية للدول، أو الجهود والنوايا التخريبية والارهابية للأفراد والجماعات، وأهم من تمكن من تقديم تفسير واضح لدور المعرفة التكنولوجية كمصدر قوة حقيقي لدى الفواعل في العلاقات الدولية، هو **جوزيف ناي** حيث يعتبر بأن القوة الافتراضية كشكل جديد للقوّة مرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها، ويقسمها الى ثلاث أنواع :

[1] – خليل حسين ، **العلاقات الدولية : النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011 ص 862 .

النوع الأول/ الدولة التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات إلكترونية ومثال ذلك ما قامت به الحكومة الصينية سنة 2009، حيث قامت بحرمان 19 مليون من سكان منطقة شينجيانغ من خدمات المحمول والأنترنيت، أثناء أحداث الشغب التي اندلعت آنذاك، **النوع الثاني**/ الفاعلين غير الدول من الجماعات والتنظيمات في عمليات الهجوم غالبا على المواقع الالكترونية، وأنظمة الاتصال الدفاعية للدول Defense Communications System ، **والنوع الثالث**/ الأفراد الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية ولهم قدرة على توظيفها، كقدرة **جوليان أوسانج** على اختراق موقع وزارة الخارجية الأمريكية وتسريب برقيات دبلوماسية مهمة جداً من خلال موقع " ويكيليكس " .[1]

المطلب الرابع : الارهاب والأمن الدولي والاقليمي

لا يمكن بأي حال إدراك وفهم الأمن والسلم إدراكا نظرياً أو عملياً إلا من خلال الاستدلال بنواقضه، فمعرفة وإدراك قيمة الأمن لن تكون إلا من خلال فقدانه كلياً أو جزئياً، وفقدان الأمن يكون بفعل وجود أحد مهدداته كالصراع والحرب والارهاب وغيرها، وبالتالي نحن أمام علاقة جدلية وتلازم فوجود

[1] – ريهام مقبل ، مرجع سابق، ص 10 .

* معاهدة سلام تمت سنة 1648 بوستفاليا، جاءت بعد حرب الثلاثين عاماً، ووقعها مندوبون عن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند الثالث، ممالك فرنسا، إسبانيا والسويد، وجمهورية هولندا والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، يعتبر صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وقد أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول .

أحدهما ينفي الآخر بالضرورة، فلا يمكن تصور وجود بيئة آمنة في ظل قيام الحرب أو وجود النشاطات ذات الطبيعة الارهابية، كما لا يمكن أن يوجد النشاط الارهابي في دولة قوية أمنيا بالمفهوم الشامل للأمن . وبناءً على ذلك لا يمكن فهم الارهاب بشكل دقيق دون الاستدلال بإبراز ما يترتب عليه من مساس بأمن الأشخاص والجماعات، ولا يمكن أيضا فهم وإدراك قيمة الأمن دون الاستدلال بمختلف مسببات غياب الأمن أو نفيه كالحرب والارهاب، ويختلف مستوى تأثير هذه الفواعل على الأمن وفق حدود قوتها وانتشار نشاطها، فإذا كان النشاط الارهابي محدود داخل الدولة الواحدة فهو يهدد الأمن الداخلي لهذه الدولة، أما إذا كان هذا النشاط متجاوزا لحدود مجموعة من الدول فهو يهدد أمن منظومتها الاقليمية وعلاقاتها السلمية أو التعاونية فيما بينها، أما إذا كان هذا النشاط عالمياً فهو يهدد أمن المجتمع الدولي ككل .

أولا : الارهاب والأمن الداخلي للدولة

ظهر الاهتمام بفكرة الأمن الوطني أو الأمن الداخلي منذ زمن بعيد، فقد عرفت الحضارة المصرية وحضارة بلاد الرافدين وفي عصور قوّة الدولة الاسلامية، الاهتمام الكبير بتحقيق الأمن الوطني الذي كان يعرف بالأمن القومي أو الأمن القُطري (بمفهوم الدولة أو بمفهوم الدولة الأمة)، وأصبح هذا المصطلح أكثر شيوعا واستعمالا بعد معاهدة وستفاليا* 1648، التي كانت حدّاً لحرب استمرت ثلاثين سنة 1618-1648 بين الدول الموالية للكنيسة والمدافعة عن البقاء تحت سيطرتها، والدول الأخرى التي تنادي بالحرية الدينية والتحرّر والاستقلال عن

سلطة الكنيسة .[1] واكتسبت الدول على اثر ذلك الشرعية في زيادة قدراتها بغرض الدفاع على أمنها وحماية سيادتها ضدّ أيّ تهديد داخلي أو خارجي من طرف الدول أو الجماعات التخريبية.

وقد أصبح نشاط الجماعات والتنظيمات الارهابية، من أكبر مهددات الأمن الداخلي للعديد من الدول في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فالإرهاب باعتباره نشاطاً موجهاً وعنفاً منظّماً يهدف الى تحقيق مكاسب سياسية بالأساس، وذلك من خلال زعزعت استقرار السلطة السياسية وإسقاطها أو إجبارها على تغيير مواقفها وسياساتها تجاه قضايا معينة، أثبت هذا النوع من النشاط بأنه فاعل مهم في الصراع السياسي ومهدد حقيقي للأمن المجتمعي، له قدرة كبيرة في الإخلال بنظام النسق الاجتماعي، واستقرار الهيكل المؤسساتي والبناء الاقتصادي، فقد اعتبره البعض بديلا للحروب التقليدية.

ويقول في ذلك Clausewitz – كلاوزفيتز : " الحرب هي عمل من أعمال العنف المقصود، منه إجبار الخصم على تحقيق إرادتنا، فهي ليست عمل سياسي مجرد، ولكنها أداة سياسية حقيقية، ويمكن تنفيذ نفس الشيء بأدوات أخرى – Polotics by other means – فالإرهاب شأنه شأن الحرب يهدف الى تحقيق دبلوماسية الاكراه، فهو سياسة بأساليب أخرى " .[2] وبما أن وجود الأمن مرتبط بغياب التهديدات ضدّ القيّم المركزيّة في المجتمع، فان الارهاب أصبح من أكبر مهددات هذه القيم، المرتبطة ببقاء الدولة واستقلالها الوطني ووحدتها

[1] – فايز محمد الدويري ، مرجع سابق، ص 65 .

[2] - Jay Millan , **Terrorisme as a Military Weapon** , New York , facts on file , 1985 , p 86 .

الترابية، وحتى في مستوى رفاهها الاقتصادي وهويتها الثقافية،وتماسكها الاجتماعي وحريات أفرادها السياسية والاعلامية.

والأجهزة الأمنية للدولة مطالبة بحماية هذه القيّم ضد التنظيمات الارهابية، لذا فقد سعت العديد من الدول لتطوير هذه الأجهزة وزيادة قدراتها العسكرية، للردّ على الهجومات الارهابية الداخلية والخارجية على حدّ سواء، ويرى **ولتر ليبمان** – Walter Lippmann – أن الدولة تكون آمنة اذا لم تبلغ الحدّ الذي تضحي بقيّمها الأساسية ان أرادت أن تتجنب الحرب (الارهاب مرادف للحرب) .[1] وكذا القدرة على إزالة أية مخاوف على هذه القيّم من أيّ تهديد تتعرض له الدولة حاليا أو مستقبلاً... فالأمن الوطني أو القومي للدولة يرتبط بقدرتها على البقاء والمحافظة على قيمها وعلى الاستمرار والنّمو تحقيقا لأهدافها .[2] وإجمالاً هو قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة وعناصرها المصلحية ووحدتها الوظيفية من مختلف التهديدات الداخلية الخارجية .

وقد تجاوز في السنوات الأخيرة مضمون الأمن الوطني المفهوم العسكري في ظل التحديات الجديدة، وأضحى هذا المفهوم أكثر شمولاً واتساعاً للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وارتبط مفهوم الأمن الجديد بالتنمية في هذه الجوانب وقدرة الدولة شعبا وحكومة على حماية وتنمية قدراتها وامكانياتها على

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي ، **"مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** "، مقال نشر بالمجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص ص 13 – 14 .

[2] – محمد نصر مهنا ، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي**، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004 ص 11 .

كافة المستويات، من خلال كافة الوسائل والسياسات من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، وتطوير قوة الدولة باستراتيجية وطنية شاملة تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، فمفهوم الأمن الوطني متعدد الأبعاد " سياسي – اقتصادي – عسكري – اجتماعي – ثقافي – بيئي – انساني" .[1] وكل ما يهدد مسار ومستوى التنمية أو يقف عائقا في انطلاقها في هذه الجوانب، يصنف ضمن الأخطار المخلة بالأمن الوطني فلا يمكن أن يتحقق الأمن الوطني دون تقدم التنمية . والارهاب بخصوصياته التخريبية وما يتضمنه من عنف وتخريب يهدد بالضرورة نجاح جهود التنمية وتطور مسارها، ويمس بمستوى الرفاهية الاقتصادية والاستقرار والتماسك الاجتماعي، يمسّ حريات وحقوق الأشخاص في التنقل والتجمع وممارسة الحقوق السياسية في بيئة آمنة، ويهدد الاستقرار المؤسساتي وتعيقها على أداء دورها الوظيفي الاعتيادي، ويؤدي الى استنزاف موارد وطاقات الدولة مما ينعكس على قوتها ومكانتها وهيبتها في النظام الدولي .

ثانيا : الارهاب وأمن النظم الفرعية والاقليمية

للإرهاب أيضا تأثير مباشر على أمن النظام الاقليمي، فقد أصبح متعديا للحدود السيادية للدولة في ظلّ التطور الكبير لوسائل الاتصال والمواصلات، وبالتالي امكانية انتقال تهديد النشاط الإرهابي من دولة الى عدّة دول مجاورة، فهذه الدول بحاجة الى تطوير منظومتها الأمنية الاقليمية لمواجهة هذه التهديدات . ومنه فمفهوم الأمن الاقليمي مرتبط بمنطقة جغرافية محدودة، فهو مفهوم أكثر

[1] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 70 .

اتساعا من الأمن الوطني/القومي، وأقل اتساعا من مفهوم الأمن الدولي أو العالمي، فقد يرتبط بقارة معينة كما هو الحال بالنسبة الى الأمن الأوربي، أو يكون مرتبطا بمنطقة معينة تربط بينها روابط مميزة تاريخية أو حضارية كما هو الحال بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط، أو مرتبطة بعلاقات الجوار والمصالح والأهداف والمصير المشترك، كما هو الحال بالنسبة لأمن المنظومة الاقليمية العربية.[1] وقد أصبحت ظاهرة التكتل الاقليمي ضرورة ملحة في ظلّ توسع النشاط البشري، سواء في اطار التكتلات ذات الطابع الاقتصادي أو في اطار المنظومات الأمنية الاقليمية.

واذا كانت الدولة تعتمد اجراءات انفرادية لمواجهة التهديدات الارهابية على المستوى المحلي، فإنها مجبرة على عملية التنسيق التكاملي، أو التوحيد في هذه الاجراءات على النطاق الاقليمي كلما توسعت النشاطات الارهابية من حدودها الى داخل الدول المجاورة أو العكس، ويتضح ذلك خاصة بين الدول التي تربطها مصالح مشتركة وأهداف قومية موّحدة، لأن الهدف الأساسي للتنظيمات الارهابية هو عرقلة وتخريب هذه المصالح واضعاف قوّة الدولة اقتصاديا سياسيا وعسكريا، وحتى العمل على ادخال هذه الدول في نزاعات لتقويض قوتها الاقليمية .

[1] – حامد ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي – المتغيرات**، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1998 ص 203 .

ثالثا : الارهاب وأمن النظام الدولي

تأكد كل أعضاء المجتمع الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أن الظاهرة الارهابية أصبحت عالمية وامكانية تهديدها لكل الدول والمدن في العالم، وكذا عدم امكانية مواجهة تهديد هذه الظاهرة من طرف دولة أو مجموعة من الدول، بل تتطلب تظافر جهود أعضاء المجموعة الدولية دون استثناء . فقد اثبتت الجرائم الارهابية في الفترة الأخيرة أنها لا ترتبط بحدود معينة، فمرتكبوا هذه الجرائم يقومون بالإعداد والتحضير لهذه الجرائم في دولة ما، ثم يقومون بتنفيذها في دولة ثانية، وقد يفرون بعدها الى دولة ثالثة، وهذا ما يتطلب تعاوناً دولياً لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم الإرهابية، وأمام عجز الدولة بمفردها عن ذلك، فلا بد من بناء تحالف دولي واسع تشارك فيه جميع دول العالم .[1]

وهذا ما جعل مفهوم الأمن الجماعي يتعزز ويصبح موضع اهتمام جميع الدول والحكومات، فالمساس بسلامة دولة واحدة من أعضاء المجتمع الدولي هو مساس بسلامته ككل، ويقدم **هانس مورجانثو** Hans Morgenthau ثلاث فروض لكي يعمل نظام الأمن الجماعي بشكل صحيح، أولا : يجب على النظام الجماعي أن يكون قادرا في كل وقت على حشد قوّة كبيرة لاستخدامها ضدّ أيّ تهديد متوقع، بحيث يعجز كل تنظيم أو عدو من تحدي النظام المدعوم بالإرادة الجماعية، ثانيا : جميع هذه الدول المشتركة في نظام الأمن الجماعي يجب أن تحمل على الأقل نفس مفاهيم الأمن الجماعي التي يفترض أنها ستدافع عنها، ثالثا :

[1] – هبة الله أحمد خميس بسيوني، **الارهاب الدولي تعريفة – نشأته – أسبابه – أنواعه – أهدافه – علاجه**، مرجع سابق، ص 207 .

يجب ان تكون هذه الدول قادرة على اخضاع أو التنازل على ما قد يفصل بينها من مصالح سياسية متضاربة، لتحقيق الخير العام المحدد على صعيد الدفاع الجماعي لكافة الدول الأعضاء .[1] وفي نفس السياق يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، لأنه مرتبط ارتباطا قويا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي يعتبر مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل .[2]

خلاصة واستنتاجات :

رغم وجود العديد من المقاربات التفسيرية لنشوء ظاهرة الارهاب، سواء التي تنطلق من بواعث نفسية أو اجتماعية أو ايديولوجية، وقدرتها نظريا على تحليل الظاهرة وابراز الأسباب الأصلية لظهورها وتطورها، غير أن كلها تبدو قاصرة نسبيا على تفسير الظاهرة الارهابية في شكلها الذي ظهرت به في العقود الأخيرة، ومنه عجزها عن التطور نظريا وفق ما شهدته الظاهرة في تطورها عمليا، فهناك العديد من المتغيرات والخصائص الجديدة التي أصبحت تطبع الظاهرة، فالإرهاب اليوم يختلف كثيرا على الارهاب الذي عرفه التاريخ القديم، وحتى الارهاب الحديث الى غاية نهاية الحرب الباردة، خاصة ما يعرف بإرهاب الدولة، الذي توظف فيه الوسائل المشروعة بما فيها القانون الدولي والشرعية الدولية، فاذا كان ارهاب الأفراد والجماعات في حدوده الضيقة مرتبط ببواعث

[1] – حامد ربيع، مرجع سابق، ص 206 .

[2] – لخميسي شبيي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008** مصر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 28 .

نفسية واجتماعية، فان دائرة الارهاب الأوسع اليوم ترتبط ببواعث سياسية أكثر من غيرها، فشكل النظام الدولي القائم على الهيمنة والامبريالية والاستغلال، يعتبر من أكبر بواعث ومبررات الارهاب والارهاب المضاد الذي يشهد تصاعدا حادا في السنوات الأخيرة، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجوارها، ومنه فان المقتربات النظرية المعروفة غير قادرة على تقديم تفسير علمي كامل للإرهاب الذي يشهده العالم اليوم، سواء بالنسبة لإرهاب الدولة أو ارهاب الجماعات والتنظيمات الأصولية، وهذا ما ساهم بدوره في سهولة توظيف الارهاب من طرف الدول وتفسيره من منطلقات أيديولوجية ومصلحية ضيقة، وانعكس عنه اختلاف وتناقض في مفهومه وعدم توافق في وسائل محاربته .

أما مفهوم الأمن فرغم أنه بسيط في معناه على أساس أنه التحرر من الخوف والحاجة، فقد اتضح في الحقيقة أنه من أعقد المسائل والقضايا الانسانية، التي تطرح العديد من الاشكالات المرتبطة بها نظريا وعمليا، فالتحليل العلمي لهذه الاشكالية يتيح لنا معرفة جوانب الصعوبة والتعقيد، حيث تطبع مفهوم الأمن خاصية الديناميكية، فهو مفهوم متطور وفق تغير الزمان والمكان، ومرتبط بتطور المتغيرات في البيئة المحلية والعالمية، فما كان يشكل تهديدا أمنيا خطيرا قبل ثلاثة عقود لم يعد اليوم تهديدا أمنيا على الاطلاق، وما لم يكن تهديدا أمنيا من الدرجة الأولى صار اليوم من أكبر مصادر التهديد مثل ما هو الحال بالنسبة للإرهاب، كما تطبع أيضا مفهوم الأمن خاصية التركيب، فهو مفهوم مركب فلم يعد يتضمن البعد العسكري القائم على الدفاع والهجوم بواسطة القوات المسلحة، فهو يتضمن أيضا العديد من الأبعاد الأخرى، فأغلب التهديدات الأمنية التي

تواجه العالم اليوم ليست ذات طابع عسكري، بل هي متعلقة بجوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية وبيئية ومناخية وغيرها، إضافة الى أن مفهوم الأمن مفهوم نسبي فهو ليس قيمة مطلقة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن كليّاً فكل الجهود المبذولة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية تهدف الى تحجيمها وتقليصها الى أكبر قدر ممكن وليس إنهائها أو تحييدها كليّاً، وهذه الصعوبات النظرية والعملية التي تطبع اشكالية الأمن هي المبرر للتعدد المفاهيمي لها، واختلاف التيارات الفكرية في منطلقات أو مرجعيات ووحدات ومستويات تحليلها علميا .

فجُل الاتجاهات النظرية الحديثة، والمقاربات التحليلية والتفسيرية لإشكالية الأمن تتأسس انطلاقا من النقد الموجه للتيار الواقعي، اعتبارا الى تركيزه على الدولة كفاعل وحيد ومرجعية في تحليل العلاقات الدولية، وعلى العامل العسكري كموضوع رئيسي ومحدد للقوة في السياسة الدولية وكقطاع للتحليل، واعتبار ذلك ضعف وقصور منهجي سببه الأساسي التركيز على تحليل الواقع الدولي خلال فترة زمنية معينة من تاريخ العلاقات الدولية دون غيرها، مما جعل الدراسات الواقعية تتمحور حول عناصر محدودة الدولة/ القوة/ المصلحة/ توازن القوى، وهي بالفعل تعبر عن الحقبة التاريخية التي تطورت وسيطرت فيها الواقعية نظريا وأكاديميا من جهة وممارساتيا من جهة ثانية، وهو ما يمكن اعتباره الموجة الأولى في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات القائمة على بنى مفهومية تقليصية أو ضيقة للأمن لاختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري . في حين الموجة الثانية تميزت بالتعددية والتوسعية أو تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، التعددية في التوجهات النظرية المختلفة نسبيّاً رغم أنها تتفق في النقد الشديد

للواقعية، والتوسعية أو توسيع مفهوم الأمن عمودياً وأفقياً، عمودياً باتجاه المواضيع والوحدات الأفراد الجماعات المجتمع والنظام الدولي مع الدولة Referent Object، وأفقياً باتجاه القطاعات الاقتصادي السياسي الاجتماعي والايكولوجي مع العسكري، وتم تجاوز المفهوم التقليدي السائد بمسمى الأمن القومي/ الوطني، الى مفاهيم أكثر شمولا واتساعا كالأمن التعاوني والأمن المتبادل والشراكة الأمنية والأمن المتكامل، وتم تجاوز تسمية الدراسات الاستراتيجية بأجندتها المحدودة، الى مسمى الدراسات الأمنية أو دراسات الأمن الدولي بأجندات أكثر انفتاحا واتساعا، خاصة منها الدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies ودراسات الأمن المجتمعي Social Security Studies.

الفصل الثالث
تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

الفصل الثالث

تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر2001

تمهيد

أمام متغيرين متناقضين يرتبط أحدهما بدرجة الخطورة الكبيرة التي أصبحت تشكلها الظاهرة الارهابية على الأمن العالمي عموما والأمن المتوسطي خصوصا، وضرورة قيام علاقات تعاون دولي في المنطقة من أجل محاربتها، ويرتبط الثاني بالاختلاف الشديد حول مفهوم الارهاب في الفكر والعقيدة الغربية من جهة والفكر والعقيدة الاسلامية من جهة ثانية، وذلك لأن دول الضفة الشمالية للمتوسط تشترك تقريبا في نفس العقيدة، كما أن دول جنوب المتوسط وشرقه أيضا تشترك في نفس العقيدة باستثناء اسرائيل، ومنه سنحاول تحليل واقع الظاهرة الارهابية في منطقة المتوسط وجوارها في ظل هذا التناقض وضرورة التعاون، وكذا تحليل مضمون واتجاه الحوارات الأمنية بمختلف صيغها، ودرجة تأثير تزايد خطورة الارهاب في المتوسط على مضمون هذه الحوارات، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة والأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة قبل كل ذلك .

وسنحاول في هذا الاطار التحرر من اشكالية الارتباط أو التبعية لمنظومة فكرية معينة في عملية التحليل، وذلك لأنها تعتبر أكبر اشكالية يمكن أن يواجهها أي باحث في دراسة موضوع من هذا النوع ، حيث أن الانتاج الفكري الغربي المعتبر حول ظاهرة الارهاب، فرض وجهة النظر الغربية التي تركز على ارهاب التنظيمات الأصولية والاسلامية بالتحديد دون ارهاب الدولة، في بوتقة تحصر

الارهاب وتنسبه الى الاسلام وحده، حيث أصبح يبدو اعتبارا الى ذلك وكأنه صناعة اسلامية خالصة، مما أدى الى طغيان هذا الفكر على الساحة السياسية والأكاديمية، فبعض المفكرين المسلمين يقعون في هذا الفخ، ويعتمدون في تحليلاتهم ودراساتهم للإرهاب على نماذج ارهاب جماعات اسلامية متطرفة، دون الأخذ بعين الاعتبار الارهاب الذي تمارسه الدولة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، أو الارهاب الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، وبالتالي فان تحليل ظاهرة الارهاب تحليلا علميا وموضوعيا يتأتى بنجاح، كلما كانت هناك قدرة كبيرة على تجاوز هذه الاشكالية، وهو ما سنعمل قدر الامكان على التحلي به هنا.

المبحث الأول : النظام الاقليمي والبيئة الأمنية المتوسطية

المطلب الأول : ماهية النظام الاقليمي المتوسطي

أولا : قيمة الموقع الجيو سياسي للمتوسط :

البحر الأبيض المتوسط يتوسط القارات الثلاث افريقيا أوربا وآسيا وهذا مصدر تسميته، يشتق من كلمتين لاتينيتين Medius - المتوسط وTerra- الأرض، يعني يتوسط الأرض/ البحر المتوسط Mediterranean sea، يبلغ طوله حوالي 3540 كلم وعرضه حوالي 970 كلم، يكاد يكون مغلقا يتصل من الغرب بالمحيط الأطلنطي عبر مضيق جبل طارق، ويتصل من جهة الشمال الشرقي بالبحر الأسود عبر مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب

الشرقي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس .[1] فالبحر المتوسط أيضا منطقة حساسة جدا ومرغوب فيها، لأنها تتوفر على مخزون هائل من النفط ومختلف مصادر الطاقة في صحرائها الجنوبية، وهو ما جعلها جوهر الشأن الدولي والاستراتيجية الدولية .[2] ويعد البحر المتوسط أحد أهم الطرق البحرية التجارية في العالم، فمعظم الحضارات السابقة (المصرية الاغريقية الفينيقية الرومانية) تطورت من خلال استغلالها للتجارة فيه، كما تعرف المنطقة نشاطا زلزاليا وبركانيا كثيفا، ومناخا معتدلا جاف حار في الصيف ومعتدل ممطر في الشتاء، وتزخر المنطقة بالعديد من الأنهار المهمة كالنيل في مصر والرون في فرنسا والبو في ايطاليا.[3] وكل هذا جعل من منطقة المتوسط مناسبة جدا للنشاط البشري التجاري والسياحي والفلاحي والصناعي قديما وحديثا، فكانت منطقة نشطة وحيوية ومركز للتجارة العالمية منذ آلاف السنين. وأهم المفكرين الذين اهتموا بدراسة القيمة الجيو سياسية للمتوسط فرناند بروديل، الذي كتب تاريخا شاملا Total History للبحر الأبيض المتوسط في مفهومه الواسع، آخذا في اعتباره الجغرافيا الطبيعية والانسانية، والمناخ وأنماط التجارة ووسائل النقل والاتصالات، والمجتمعات والحضارات السائدة والأديان والأعراف، لقد مثلت أفكاره وكتاباته

[1] – اسامة مخيمر ، **التعاون المتوسطي**، القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1، 1998، ص ص 17-21 .

[2] – عبد الحق عزوزي، **التحديات والتحولات في العالم العربي**، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012 ص 04 .

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 ص ص 16-20 .

ثورة وثروة حقيقة للدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط، وأثرت بشكل واضح على الرؤى النظرية والمنهجية لأجيال عديدة من الباحثين، ويقول في كتاباته المؤرخ الكبير بول دوفر : " أنه لا يمكن لك بعد أن تقرأ كتاب بروديل أن تفكر في البحر الأبيض المتوسط كما كنت تفكر فيه من قبل، بل ان فهمك للتاريخ نفسه كفن وعلم سيختلف، لأنه قدم منهجا شاملا ومبتكرا لكتابته، يقوم على أساس المزج الدقيق بين مفاهيم ونظريات كل العلوم الاجتماعية، لكي يقدم تاريخا شاملا من شأنه أن يضيء موضوع البحث كما لم يحدث من قبل في الدراسات التاريخية ".[1]

ثانيا : الأسس التاريخية والحضارية للمتوسط :

لعبت منطقة البحر المتوسط دورا أساسيا في نشر الحضارات القديمة، المصرية واليونانية والفينيقية والرومانية والاسلامية، وحتى الكشوف الجغرافية للإسبانيين والبرتغاليين اعتمادا الى القوة البحرية، فهو يتوسط الحضارات مثلما يتوسط القارات مما يخلق وحدة متوسطية جغرافيا وتاريخيا وأنثروبولوجيا واجتماعيا، أو وحدة تفاعل حضاري تشترك فيها الدول المطلة عليه، وترتبط به مجموعة من الأحواض والمضايق والبحار الصغيرة، التي تعتبر أجزاء منه كبحر إيجة جنوب شبه الجزيرة الايطالية واليونان، والبحر الأدرياتيكي بين ايطاليا وألبانيا ويوغسلافيا سابقا، ولكلها قيمة تجارية اقتصادية وسياسية واستراتيجية معتبرة .[2] وهذا ما يبرر التنافس الكبير على المنطقة، فقد كانت على مر التاريخ ساحة للحروب والغزوات، سواء في عصر الامبراطوريات القديمة أو في زمن الدولة الحديثة .

[1] - Said Yasin , Op . Cit , p p 07-08

[2] - اسامة مخيمر، مرجع سابق ، ص ص 17-21 .

أما الجهة الجنوبية للمتوسط فقد عرفت حملات استعمارية على مر التاريخ، نظرا لموقعها الاستراتيجي ومواردها المعتبرة وضعف أنظمتها السياسية، سواء خلال الحملات القديمة اليونانية والرومانية، أو خلال الحروب الصليبية والاستعمار في العصر الحديث، فقد استعمرت من طرف الفرنسيين والاسبانيين والايطاليين والبريطانيين .[1] واستعبدوا شعوبها ونهبوا خيراتها وارتكبوا جرائم جماعية لا حصر لها، فهناك تراكم تاريخي وإرث ثقافي وبعد حضاري جعل ضفتي البحر المتوسط متقاربين ومتباعدين، بينهما علاقة محبة وعلاقة عداوة في نفس الوقت، فهذا الارث التاريخي الطويل والمتراكم في فكر وخيال الأجيال، لا يمكن أن يمحوه الزمن على المدى القريب على الأقل.

ثالثا : معايير تحديد الدولة المتوسطية :

تحديد الدولة المتوسطية يعتبر عملية معقدة وعسيرة جدا، ويرجع ذلك لاختلاف المعايير والمقاييس التي يتم من خلالها تصنيف الدولة التي تنتمي للمجال المتوسطي من غيرها، فلو رجعنا الى سياسة الاتحاد الأوربي سنوات السبعينات، فسنجدها تتبنى بالنسبة لدول جنوب المتوسط، فقط الدول المطلة عن البحر، أي التي لديها ساحل بحري مع المتوسط، غير أنها تجاوزت هذا المعطى بالنسبة للأردن الغير مطلة على المتوسط، وذلك لاعتبارات سياسية مرتبطة بالقضية الفلسطينية، وهو نفس ما تكرر مع مجموعة 5+5 حيث أن البرتغال وموريتانيا كأعضاء في هذا النظام الاقليمي غير مطلتين على المتوسط، لكن تم تصنيفهما كدولتين متوسطيتين، ومنه فتصنيف الدول المتوسطية وفق النظام الاقليمي الأورو متوسطي ليس اعتبارا

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص 11 – 12 .

الى المقياس الجغرافي فقط، بل هو مفهوم مرن يتغير ويتكيف حسب تغير الظروف التاريخية والمعطيات السياسية والمصالح الاقتصادية.

وعموما فان تحديد الدولة المتوسطية يعتبر مشكلة عويصة، بناءً على خصائص التنوع والتعدد الذي تعرفه دول المنطقة، فهي دول تنتمي جغرافيا الى ثلاث قارات (اوروبا آسيا افريقيا)، وتنتمي حضاريا ودينيا الى ثلاث ديانات (الاسلام المسيحية اليهودية)، وتنتمي ثقافيا ولغويا الى العديد من اللغات والثقافات (العربية الفرنسية الايطالية الاسبانية التركية اليونانية والعبرية)، إضافة الى دولتين عبارة عن جزر (قبرص مالطا)، وأيضا تأثير الدول الأعضاء في حلف الناتو من الدول الغير أوربية أو متوسطية، باعتبار منظومة حلف الناتو مؤثرة بشكل كبير على أمن منطقة المتوسط .

فاذا رجعنا الى المعيار الجغرافي فان كل دولة تمتلك مخرجا الى البحر المتوسط فهي دولة متوسطية، في حين المعيار الاستراتيجي يشير الى أن مجموعة المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة الدول المرتبطة بالمتوسط، أو هي مجموعة العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في مختلف المجالات خاصة الاقتصادي والسياسي، هي المحدد الرئيسي بغض النظر عن الارتباط الجغرافي، فقد يكون الارتباط سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا .[1] فدول الخليج العربي اعتبارا الى الأهمية الاقتصادية تعتبر سوقا غنية وقريبة وواسعة، ومن جهة أخرى الدول المطلة على البحر الأسود فهي قريبة من المتوسط وفي نفس الوقت تتصل به عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل، ويمكن اعتبار البحر الأسود تابع للمتوسط أو

[1] – اسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 26 .

جزء منه، أما الجمهوريات التي كانت تابعة ليوغسلافيا قبل انقسامها فهي تتصل بالبحر الأدرياتيكي الذي يعتبر ذراعا من البحر المتوسط (سلوفينيا كرواتيا البوسنة والهرسك ويوغسلافيا الفدرالية) .

- فاعتبارا الى **المعيار الجغرافي** الدول المتوسطية هي : مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية (صربيا والجبل الأسود)، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، اسرائيل، قبرص، مالطا .[1] (أنظر ملحق 1)

- واعتبارا الى **المعيار الاستراتيجي** تعتبر الأردن دولة متوسطية لأغراض سياسية بالنسبة للمجموعة الأوربية تجاه المنطقة، فالوضع في الضفة الغربية لم يحسم بعد، أما دول الخليج فهي ترتبط بالدول الأوربية بعلاقات اقتصادية قوية خاصة (السعودية، الامارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين) فهي تمتلك مخزونا من النفط والطاقة الأهم عالميا، ومن جهة أخرى موريتانيا التي تعتبر عضوا في اتحاد المغرب العربي، ودخلت طرفا في حوار 5+5 فلها علاقات قوية مع أعضاء كثر في المحيط المتوسطي، وأخيرا البرتغال نظرا لكونها عضوا مهما في الاتحاد الأوربي ومجموعة 5+5 جعلها طرفا استراتيجيا في العلاقات الأورو متوسطية .

---

[1] - نفس المرجع، ص 31 .

* وتضم المنظومة الأمنية لحلف الناتو ثمانية وعشرون دولة / ألبانيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدانمارك إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية .

ومنه فان المعيار الجغرافي أوضح وأدق من المعيار الاستراتيجي في تحديد الدول المتوسطية، غير أن المعيار الاستراتيجي يبقى ذو أهمية بالغة، فهو يعبر عن واقع هذه العلاقات ومدى تجاوزها لحدود المعيار الجغرافي فعليا لأسباب موضوعية في أغلبها مرتبطة بمصالح الدول الأوربية، ولكن ما يهمنا هنا في هذه الدراسة هو درجة الأهمية والتأثير في الجانب الأمني بغض النظر عن معيار التصنيف، وهذا ما يجعلنا مجبرين باعتبار أن موضوع الدراسة هو تأثير الارهاب على الحوارات الأمنية في المتوسط وليس العلاقات الأورو متوسطية، ادماج دول المنظومة الأمنية لحلف الناتو* في الدراسة، اعتبارا الى دور الحلف الكبير في أمن المنطقة، وأن معظم دوله أعضاء في الاتحاد الأوربي وأطراف في العلاقات الأورو متوسطية .

وهناك اشكالية أخرى مرتبطة بوجود العديد من الأقاليم الفرعية في منطقة المتوسط، ومنه فهل يتم بناء الحوارات والتعاون الأمني في المتوسط على اعتبار أن الفواعل هي الدول أم الأقاليم الفرعية، وهذا ما طرحه **ستيفن كاليا** Stephen C. Calleya في بحثه الذي نشره في 2004 وقدمه كورقة عمل ل"معهد الدراسات الأوروبية "، حيث ركز على أهمية تقسيم منطقة المتوسط الى أقاليم فرعية كأداة لبناء منطقة متميزة في اطار **التكامل المناطقي** Regional integration للشراكة الأوربية المتوسطية، ويقترح في هذا التقسيم من الضفة الجنوبية للمتوسط تقسيمه الى إقليمين فرعيين هما المغرب والمشرق، خاصة وأن

الفرصة مواتية، فقد ظهرت في العالم موجة لديناميكيات التكتل الاقليمي .[1]

المطلب الثاني : البيئة المتوسطية والتصورات المختلفة لتأمينها

أولا : التركيبة البنيوية للمنظومة الاقليمية المتوسطية

أضحى أمن المنطقة الاقليمية المتوسطية اليوم مرهونا بدور العديد من المنظومات والكتل الاقليمية الفرعية الموجودة في هذه المنطقة أو بالقرب منها، فهذه المنظومات أو الأقاليم السياسية الفرعية أصبحت الفواعل الرئيسية في التوجه الأمني للمنطقة، كما أن الدولة الواحدة هنا تتقاطع عضويتها في ترتيبات اقليمية متعددة، والتي يمكن تسميتها الجماعة الاقليمية الأمنية التي ستكون محور تنشيط الحوار الأمني المتوسطي، وذلك رغم أن بيئة الحوار هذه لا تشكل اطارا منسجما لهوية أمنية جماعية*. نظرا للاختلافات اللغوية والدينية والايديولوجية والثقافية التي أبرزناها سابقا، ومن جهة أخرى وجود اسرائيل في قلب المنطقة، على رأس هذه المنظومات والكتل حلف الناتو والنظام الأمني للاتحاد الأوربي مع تأثير نسبي لجامعة الدول العربية، ومنه يتطلب منا ابراز هذه التنظيمات والكتل قبل معالجة مسألة تأثير الارهاب على الحوارات الأمنية في المتوسط .

المنظومة الأوربية : تعتبر مجموعة الدول الأوربية النموذج الفعلي المُعبر عن خاصية الاقليمية كنظام مسيطر على الواقع الدولي الراهن، فقد تجاوزت الدول

[1] - Said Yasin , Op.Cit , p p 08-09 .

* المفترض في **الهوية الأمنية الجماعية** أو المشتركة كقاعدة لنجاح التكامل والحوار الأمني، هو توفر درجة من التقارب الثقافي والسياسي والاجتماعي عموما، فكارل دوتش يعتقد بأن تحقيق الجماعة الأمنية في المتوسط يبقى ممكنا رغم وجود عناصر التنافر وذلك بالنظر الى كثافة الروابط والتدفقات المختلفة (خاصة حركة السلع والأشخاص) .

الأوربية في تجاربها التكاملية حدود التنسيق والتعاون والشراكة، وأضحت نموذج في البناء الهوياتي للجماعة الأمنية، وما يهمنا هنا بدرجة أساسية مجموعة الدول التي تتقاطع عضويتها في ترتيبات اقليمية متعددة، أي الدول التي تتمتع بالعضوية في الاتحاد الأوربي ودونه منظمة الأمن والتعاون في أوربا من جهة، وفي حلف الناتو من جهة أخرى، كما تعتبر فواعل رئيسية في تحريك عجلة ومسار الحوارات مع دول منطقة المتوسط الأخرى، ومن أهم هذه الدول فرنسا وايطاليا والبرتغال واسبانيا واليونان من جهة، وتركيا رغم أنها ليست عضو في الاتحاد الأوربي غير أنها مؤثرة في توجه أمن المنطقة من خلال عضويتها في حلف الناتو .

وتحاول هذه المجموعة الأوربية بمشروعها المتوسطي الذي يشكل جزءا من الاستراتيجية الأوربية الشاملة، اعادت ترتيب النظام الأمني في المنطقة على أساس احتواء التهديدات الجديدة، التي مصدرها حسب تقديراتها هي دول الجنوب بدرجة أولى ومنطقة شرق أوربا والبلقان بدرجة ثانية، في نفس الاطار يعتبر المشروع المتوسطي الأوربي خطوة مهمة في منافسة المشاريع الاقليمية الفرعية، من أجل احتواء المنطقة وحمايتها من التدخل الخارجي خاصة الأمريكي كمشروع الشرق أوسطية، أو حتى المشاريع المحلية كمشروع الوحدة العربية . ومنه فالحديث عن المنظومة الأوربية في هذه الحوارات يتمحور بصفة عامة حول النظم الاقليمية الفرعية كالاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، وبصفة خاصة حول الدول الرائدة في سياسة هذه النظم الاقليمية .

وبالتالي فان الاستراتيجية الأوربية في تصور وادراك التهديديات الأمنية قد تغير نمطها عن الشكل الذي كان خلال مرحلة الحرب الباردة، حين كان مصدر

التهديد واضحا واستراتيجية التصدي له واضحة أيضا ألا وهو خطر المد الشيوعي، فطبيعة التهديدات كانت عسكرية مصدرها الدولة واستراتيجية مواجهتها عسكرية أيضا، فهي تهديدات مباشرة بمفهوم الأمن الصلب Hard Security أما التهديدات في هذه المرحلة الجديدة فهي في جزئها الأكبر غير عسكرية، وترجع بالأساس لأسباب اجتماعية نظرا للبنية الاجتماعية الهشة لدول جنوب المتوسط فهي بذلك تهديدات شاملة ومركبة، أما مصدرها فليس دول الجنوب بل مجتمعات دول الجنوب، حتى وان كان للعوامل السياسية دور كبير في ذلك، كمشاكل فشل قيام أنظمة ديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي التي بدورها تنعكس على الوضع الاجتماعي، كما أن استراتيجية مواجهة هذه التهديدات الشاملة والمركبة ليست ذات طابع عسكري، فهي تتطلب أيضا ترتيبات شاملة ومركبة في الجوانب السياسية والاجتماعية، فهي وقائية أكثر منها علاجية لأنها تهديدات غير مباشرة وغير عسكرية بمفهوم الأمن اللين Soft Security، ومن أبرز هذه التهديدات التطرف والأصولية والارهاب، الهجرة الغير شرعية وجماعات الجريمة المنظمة في تجارة الأسلحة والمخدرات والبشر، مشاكل الاستقرار السياسي والعنف السياسي .

وإذا كانت المنظومة الأوربية اليوم تعتبر الارهاب أكبر تهديد من بين هذه التهديدات، فان سياستها في مواجهة هذا التهديد تطرح إشكالا رئيسيا في مدى حقيقة الطرح الذي تقدمه، وذلك من خلال الترويج السياسي والاعلامي المغرض للظاهرة وكل ما يرتبط بها من عناصر، أو بالأحرى محاولة توظيفها لفرض سياساتها على دول الضفة الجنوبية، فتحاول فرض تصوراتها من خلال الخطاب

السياسي والأمني، والتعامل مع هذه الظاهرة في المنطقة وفق هذا الخطاب الذي يعكس نظرتها وسياساتها في مكافحة الارهاب. فقد عكست هذه السياسة خطابات الأمن المتعددة من طرف المؤسسات الحكومية الأوربية وأجهزتها الاعلامية والأمنية، والتي كانت سببا في خلق مناخ من الخوف حول الارهاب الذي ساهم في تجذر ثقافة الخوف " Culture of Fear " لدى المجتمع الأوروبي.[1]

المنظومة العربية : تتميز مجموعة الدول العربية كنظام اقليمي بالضبابية وعدم الوضوح، تتراوح بين التجزئة/ التنسيق والتعاون/ الوحدة، ويغلب عليها سلوك الانبهار أمام التغيرات في البيئة العالمية، تهدد بوضوح الصالح العربي لفائدة مصالح أطراف غير عربية (القوى الكبرى)، وبعض التهديدات التي واجهتها الأمة العربية، كانت ناتجة عن تصرفات دول عربية نفسها، حتى وان كانت غير مقصودة .[2] واتضح التخاذل العربي من خلال التواطؤ على غزو العراق والتدخل في لبنان وليبيا، فرغم أن الدول العربية تربطها عوامل قوية ثقافية لغوية دينية جغرافية تاريخية، غير أن ذلك لم ينعكس اطلاقا على سياساتها التكاملية كنظام اقليمي فرعي له مكانته في المتوسط .

[1] - Gabe Mythen , Sandra Walklate , " **Terrorism Risk and International Security** – the Perils of Asking What if ? " , Security Dialogue , VOL - 39 , N° - 23 , April 2008 , p 227 .

[2] – محمد محمود الامام، " **أهم التطورات العالمية والاقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية** " في المجلة العربية للعلوم السياسية بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13، 2008، ص 161 .

ويمكن الحديث هنا عن وجهتي نظر مختلفتين سائدتين في الفكر العربي بخصوص ثقافة الأمن، الأولى هي وجهة النظر القومية، التي تؤكد على أهمية الوحدة العربية لتحقيق الأمن والسلام والرخاء، والدفاع ضد أي عدوان خارجي، أما وجهة النظر الثانية فهي لا تتحمس كثيرا لفكرة أو هدف الوحدة القومية العربية، غير أنها تركز على القيمة الكبيرة لإقامة علاقات عربية عربية وثيقة في مجالات الاقتصاد والثقافة، فالفارق بين هذه الدول العربية أن السياسة قد يكون لها منطلقات مختلفة عن بعضها .[1] فتأثير الدول العربية كدول منفردة (22 دولة) أو كمنظومة اقليمية في اطار جامعة الدول العربية وأجهزتها في هذه الحوارات الأمنية تبقى ضعيفة، ويرجع ذلك الى التفكك السياسي العربي وضعف تنسيق السياسات الخارجية، حيث أن هذه السياسات متناقضة أو غير منسجمة على أقل تقدير بين الدول العربية المتجاورة، ولا توجد أي قيمة وظيفية حتى للنظم دون الاقليمية الفرعية العربية في هذا الاطار كاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، ويرجع تاريخ هذا التفكك بنسبة كبيرة الى الحروب العربية الاسرائيلية، التي انتهت بتوقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد، فأنهت بهذا التصرف المنفرد على روح القومية العربية، وعلى أسس مشروع الوحدة العربية الممكن .

المنظومة الأطلسية : والمقصود بها حلف شمال الأطلسي المعروف بحلف الناتو NATO، الذي يعتبر أقوى منظومة سياسية وأمنية فرعية في منطقة المتوسط، وجزء من أعضائه هم أعضاء أيضا في المنظومة الأوربية (أنظر ملحق 2)، تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي في 1945 من أجل حماية دول أوربا

[1] - Said Yasin , Op.Cit , p 15 .

الغربية من المد الشيوعي في اطار الحرب الباردة أو الصراع شرق غرب، غير أن دورها تغير أو تكيف مع الوضع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية، فأصبحت تهتم بالمسائل والقضايا الأمنية للدول الأعضاء بدرجة أولى، وللمشاكل الأمنية في العالم بدرجة ثانية . فمن أهم الأهداف التي ينادي بها الحلف الآن هي اقامة سلام عادل وشامل في أوربا مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الانسان والشرعية الدولية، ورفَعَ العديد من القضايا الراهنة لجدول أولوياته واهتماماته على رأسها قضية الارهاب، ويحاول بناء سياسة تعاونية مع العديد من المنظمات الأمنية في أوربا، خاصة منظمة الأمن والتعاون الأوربي والوحدة الأوربية والمجلس الأوربي، وهذا ما يبين رغبة وقدرة أوربا من خلال أنظمتها الأمنية الفرعية على إنشاء هوية أوربية موحدة في مجال الدفاع والأمن، والاستعداد الكامل للدفاع عن الأمن الأوربي وتوطيد التعاون عبر الأطلسي .[1]

واعتبارا الى النجاح الكبير الذي حققته سياسة الحلف، سواء في ثوبه التقليدي خلال مرحلة الصراع شرق غرب، أو في ثوبه الجديد الى حدّ الآن، فتبدو الضرورة جلية لاستمراره في التواجد، فلا توجد على الأقل مبررات موضوعية لإنهاء وجود الحلف، ويواجه الحلف اليوم العديد من التحديات على رأسها مشكلة الارهاب في المتوسط، خاصة وأن منطقة المتوسط تعتبر المجال العملياتي والحيوي لنشاط الحلف، وأيضا العديد من التهديدات الأخرى، كالنزاعات العرقية والقومية في شرق أوربا ومنطقة البلقان، وكذا المشاكل المتعلقة بالتحول

[1] – سيغرد بولينجر، " **مشروع النظام الأمني الأوربي وانعكاساته على الأمن العربي** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، نظم بتاريخ : 25/ 27- 01-1994، القاهرة : مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1994 ص ص 152 -153 .

الديمقراطي وحقوق الانسان في هذه المناطق، والمشاكل الأمنية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية خاصة وأنها تعتبر جزء مهم من المتوسط لها تأثير كبير على أمن الدول الأطلسية، اضافة الى استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (سياسة الاحتلال)، وتأثير الولايات المتحدة في سياسة الحلف تجاه اسرائيل باعتبارها حليف استراتيجي .

ويمكن حصر التغيرات الجوهرية الوظيفية والجغرافية لحلف الناتو، التي يمكن اعتبارها استراتيجية جديدة للحلف، بعد نهاية الحرب الباردة عموما، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خصوصا في النقاط التالية [1]:

01/ سياسة الحلف الجديدة في عملية إدارة الأزمات وعمليات إقرار وحفظ السلام، والتي تكون في البداية تحت رعاية الأمم المتحدة، ثم فيما بعد تتم باسم الحلف .

02/ تنفيذ مهام جديدة خارج نطاق المجال الجغرافي للدول الأعضاء في الحلف، أو تجاوز الدور الدفاعي التقليدي والمساهمة في تحقيق الأمن العالمي .

03/ تنفيذ برنامج هوية الأمن والدفاع الأوربية، أو دعم آليات الحلف من أجل زيادة دور وإمكانيات أعضاء الحلف الأوربيين في الحفاظ على أمن أوربا، الذي انعكس عنه تقارب بين الحلف والاتحاد الأوربي، ترتبت عنه عدة اتفاقيات في إطار تسهيل التعاون بينه وبين مشروع سياسة الأمن والدفاع الأوربي التابع للاتحاد الأوربي .

[1] – جينيقر ميدكالف، **حلف الناتو**، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق، مصر : دار الفاروق للإستثمارات الثقافية، ط1، 2009 ص ص 11-13 .

04/ تعزيز التعاون مع الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو (العدو السابق)، من خلال مبادرة مجلس تعاون شمال الأطلنطي، الذي حل محله فيما بعد مجلس الشراكة الأوربية الأطلنطية، وبرنامج الشراكة من أجل السلام، والاتفاقيات والبرامج التي اشتركت فيها الدول الجنوبية لحلف الناتو من خلال الحوار المتوسطي .

05/ اتباع استراتيجية توسعية في عضوية الحلف، حيث انضمت في 1999 الى الحلف جمهورية الشيك وبولندا والمجر، وبعد 2002 انضمت سبع دول من كبرى دول أوربا الشرقية والوسطى، وهي بلغاريا واستونيا ولتوانيا وسلوفانيا وسلوفاكيا ورومانيا ولاتفيا، حتى وصلت عضويته في مارس 2004 الى 26 عضوا .

06/ سياسة الحلف الجديدة تجاه التهديدات الجديدة، على رأسها الارهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، التي تزايدت بشكل رهيب بعد الاعتداءات الارهابية التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، أين قام الحلف بإعادة النظر في كل جانب من جوانب التغيير التي تمت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وهذا ما عكسته قمتي **"براغ واسطنبول"** أن الحلف سيواجه التحديات الجديدة الطارئة على الساحة السياسية الدولية، ويعد هذا التغيير أكثر أنشطة الحلف تأثيرا ووضوحا في الوقت الراهن .

الدور الأمريكي : يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية وحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وعمق استراتيجي لدفاعات حلف الأطلسي، لذلك شكل الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي وتنميته في

البحر المتوسط هدفا أساسيا في سياستها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .[1] ورغم أن الولايات المتحدة ليس لها امتداد جغرافي في منطقة المتوسط، غير أن لها مكانة مهمة ومؤثرة جدا في المنظومة الاقليمية المتوسطية، سواء من خلال عضويتها وثقلها في حلف الناتو، أو من خلال سياساتها المنفردة وتحالفاتها الاستراتيجية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، فهي تمتلك مجموعة من القواعد العسكرية في بعض الدول العربية*، كما أنها تحافظ على استمرار تواجد أسطولها السادس في عرض البحر الأبيض المتوسط منذ 1948، رغم معارضة الدول الأعضاء في حلف الناتو، فالولايات المتحدة تعتبر من جهة قوة مهيمنة في المنطقة ومؤثرة في التوجه الأمني لها، خاصة وأنها تمتلك حليفا استراتيجيا هو الكيان الاسرائيلي، ومن جهة ثانية منافس قوي للدول الأوربية في جعلها منطقة نفوذ تابعة لتعزيز مصالحها الاقتصادية .

---

[1] – أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 55 .

* تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القواعد العسكرية في بعص الدول العربية، كقاعدة بالاد في العراق ومعسكر الدوحة في الكويت، وقاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، وقاعدة القوات الأمريكية المسلحة في قطر، والأسطول البحري الأمريكي الخامس في البحرين، والقاعدة الجوية الأمريكية في مصر، والقاعدتين الجويتين الرويشد ووادي المربع بالأردن .

** الأفريكوم/ القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا USAFRICOM، هي وحدة مكونه من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية عدا مصر، تأسست في أكتوبر2007 خصصت ميزانية 500 مليون دولار لمدة ست سنوات لتمويل مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الأفريقية بتقديم مساعدات لدول مثل الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال ونيجيريا والمغرب لمواجهة أي تهديدات محتملة من تنظيم القاعدة .

وتنظر الدراسات الاستراتيجية الأمريكية الى شمال افريقيا والشرق الأوسط بخصوصية، حيث تفصلها عن مركز تفاعلها الحيوي مع دول أوربا وتركيا، وتنظر اليه ككتلة استراتيجية منفصلة عن اطارها المتوسطي، فتطلق عليها أحيانا الشرق الأوسط الكبير وأحيانا شمال افريقيا والشرق الأوسط، وهذا ما يخلق تنافسا مع أوربا، التي تعتبرها مجالا حيويا لها وتقسمها الى جنوب المتوسط وشرق المتوسط، ويزيد من التنافس والتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية، دورها في محاور أخرى تتقاطع أيضا مع المتوسط، ففي إفريقيا من خلال قاعدة الأفريكوم**، وفي الشرق الأوسط من خلال سياسات أمريكية منفردة، فهي تنظر الى البحر الأبيض المتوسط عموما من زاوية نظر الدراسات الجيوسياسية والجيوثقافية، وليس بشكل مرتبط مع الساحات المتصلة به جغرافيا فقط، فلم يسبق للولايات المتحدة أن عبرت عن المتوسط بدمج مجاليه البحري والبري، أو الربط بين ساحاته المختلفة، فهناك من يعتبر الاستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط خليط من السياسات الاقليمية، أي أنها تعتمد على أجزاء جيوسياسية فرعية، مثل شمال افريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وتركيا، فتنظر للمتوسط كجزء مندمج في الأمن الأوربي .[1]

وقد عملت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة توجيه حلف الناتو للتوفيق بين أمنها والأمن الأوربي، واعتبرت التوسيع في عضوية الحلف عبارة عن هندسة أمنية أوربية جديدة، مع رفضها لفكرة الاشراف الفرنسي للقيادة الجنوبية للحلف، سعيا منها الى غرس فكرة ضرورة أن يرتبط الأمن

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 355-357 .

الأوربي بالأمن الأمريكي، غير أن سياسة التوسع في عضوية الحلف وتوسيع وتطوير مهامه انعكست إيجابا على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن زيادة العضوية رفعت من حجم مبيعات المنتجات المدنية والعسكرية الأمريكية للأعضاء الجدد، مما يساهم في خفض عجز ميزانها التجاري وزيادة لقدرتها التنافسية مع الشركاء الأوربيين، كما أن دخول هذه الدول تحت لواء الناتو يجعلها تحت المراقبة الأمريكية المستمرة، من أجل تطبيق معايير البناء السياسي والاقتصادي اللبرالي القائم على التعددية السياسية واقتصاد السوق، والتخلص من بقايا وآثار النظام الاشتراكي السابق، اضافة الى أن هذه الدول ستصبح داعمة للسياسة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ سياسة التدخلات العسكرية، التي يصعب على الولايات المتحدة تنفيذها تحت المظلة الأممية نتيجة المعارضة الروسية أو الصينية والفرنسية، كما حصل في غزو العراق بعد رفض الأمم المتحدة فلجأت الى هذه الدول التي منحتها الشرعية الدولية .[1]

ومن جهة أخرى تعتبر العلاقات الأمريكية الأوربية بناء على مرجعية التنافس، سواء تعززت وتوطدت أو تراجعت وتوترت وسواء كانت في اطار حلف الناتو أو خارجه، مؤثرة بشكل واضح على أمن منطقة المتوسط عموما وعلى الدول العربية خصوصا، وعلى مكانة ودور اسرائيل في المنطقة وأهدافها في مشروع الشرق أوسط الجديد أيضا، ومنه فكلما حاولت المجموعة الأوربية ترتيب سياسية خارجية جديدة في حوارها الأوربي المتوسطي، وبناء مشروع اقليمي

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص ص 118-122 .

متكامل مع دول الجوار الاقليمي أو اعتماد سياسة أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الجديدة في المتوسط، قوبلت بسياسة أمريكية مضادة معرقلة لهذه الجهود، وقد كانت مبادرة الدول الأوربية الخمس فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا في احياء مبادرة شراكة 5+5 مع دول المغرب العربي، محاولة للتخلص من الثقل الأمريكي السياسي والعسكري في المتوسط .[1] فالولايات المتحدة الأمريكية هي أيضا تسعى من جانبها للسيطرة على المنطقة المتوسطية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فيها، وحماية مصالح حليفها الاستراتيجي الاسرائيلي .

اشكالية الكيان الاسرائيلي: إن التواجد الاسرائيلي ككيان استعماري في المتوسط يعتبر أكبر مشكلة أمنية في حدّ ذاته، فمعظم الحوارات ومبادرات التعاون العربية الأوربية كطرفين أساسيين في المتوسط، تعجز عن التقدم الى الأمام بسبب الاختلاف حول مشاركة هذا الطرف الدخيل في المشاورات، أو الخلاف حول المواقف المتعلقة بسياساته من رفض الطرف العربي الى الدعم أو غض الطرف بالنسبة الى الطرف الأوربي، اعتبارا الى تفادي الصدام مع الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية . في المقابل تسعى اسرائيل جاهدة الى فرض تصورها الاقليمي للمنطقة، حيث طرحت بدعم أمريكي مشروعات إقليمية مشبوهة بهدف استمرار تطويق المنطقة العربية وتشتيتها واستمرار نهب خيراتها وثرواتها، والرغبة في السيطرة عليها لتحقيق مصالحها التي لا حدود لها، تلك المصالح التي تتعارض

[1] - نفس المرجع، ص ص 441 – 444 .

مع المصالح الوطنية والقومية للعرب تعارضا كليا .[1] ومن أهم هذه المشروعات مشروع الشرق أوسط الجديد، الذي يدعم ويقوي أمن اسرائيل في المنطقة ويضعف أمن الدول العربية، وبالتالي فهي تقف حاجزا قويا ضد الاستقرار في وجه المنظومة الاقليمية العربية ومنه أمام استقرار المتوسط .

فإسرائيل استطاعت من خلال الدعم الأمريكي أن تفرض نفسها كقوة عسكرية مهمة جدا في منطقة المتوسط، ويشكل تصورها لمصادر التهديد الأساس النظري لأهدافها الاستراتيجية، فهي تنظر الى المحيط الاستراتيجي الاقليمي على أنه يظل مفعماً بمصادر التهديد، بالرغم من كل ما أحدثته فيه في السنوات الأخيرة من تغييرات تصب في مصلحتها، خاصة من خلال اتفاقيات السلام مع الدول العربية على رأسها مصر والأردن، وتضع من خلال تصورها هذا شروطا من أجل الموافقة على الدخول في اطار مستقبلي متبادل في الحدّ من التسلح، وصولا الى اطار مشترك للأمن الاقليمي في المنطقة، وهذه الشروط يمكن تلخيصها في النقاط التالية [2]:

- ثبات واستمرار السلام لسنوات عديدة بحيث يصبح حقيقة واقعية .
- قيام سوريا بتخفيضات ملموسة لقواتها المسلحة وانفاقها العسكري .

---

[1] – دمنير الحمش، **" التحدي الصهيوني وتحدي المشروعات الاقليمية المشبوهة "**، في مجلة الفكر السياسي، دمشق : اتحاد كتاب العرب العدد 06، 1999، ص 99 .

[2] – طلعت مسلم، **" قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين "**، في ندوة فكرية بعنوان **" التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي "** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2000، ص ص 273-275 .

- تكريس التعايش السلمي بين اسرائيل من جهة وكل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين كما هو الحال مع مصر .
- التأكد من تخلي إيران وليبيا والعراق وغيرها من السعي لامتلاك الصواريخ الكيمياوية والنووية ومن أنها لم تعد تشكل تهديدا لجيرانها.
- التأكد من استقرار الأوضاع السياسية العربية وخلوه من عناصر واحتمالات التفجير المفاجئة.

فمن غير توفر هذه الشروط ترفض اسرائيل رفضا مطلقا، التخلي عن التفوق العسكري النوعي (النووي) والكمي (العددي) لقواتها، أو التخلي عن نظامها الدفاعي الاقليمي الشامل (بري بحري جوي صاروخي) .

وكان الموقف الأوربي في هذا الاتجاه إيجابيا لإنهاء أكبر مشكلة أمنية خلقتها إسرائيل في المنطقة، من أجل تجاوز أكبر عقبة في إطار بناء النظام الأمني الاقليمي المتوسطي، وذلك من خلال موقفها الرافض لتغيير حدود 1967، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني إنشاء دولته المستقلة وتكون القدس عاصمة لها، وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أصدر مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي في 08/ 12/ 2009 بيانا يتضمن العديد من العناصر الايجابية، حيث تؤكد على أن التوجه الأوربي يعتبر مدينة القدس الشرقية محتلة من طرف إسرائيل ولا تعترف بضمها، والمطالبة بالوقف الكامل لعملية بناء المستوطنات، والانصياع للقرارات الدولية في الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أراضيها في الضفة والقطاع، وعدم

الاعتراف بأي تغيير أحادي على حدود ما قبل 1967 والتأكيد على مبادرة السلام العربية ضمن مرجعيات حل النزاع العربي الاسرائيلي .[1]

ثانيا : تصورات أطراف المنظومة المتوسطية لأمن المنطقة

التصور الأوربي لأمن المتوسط : يقوم التصور الأوربي لأمن منطقة المتوسط على أساس أن أمن أوروبا مرتبط بأمن المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوروبا آمنة في ظل عدم الاستقرار وتعدد التهديدات الأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنه ضرورة احتواء هذه التهديدات المتعددة والمعقدة، والتي تعتبرها غير تقليدية في معظمها فهي ليس عسكرية بنسبة كبيرة، أما مصدرها فهو البيئة الغير مستقرة لدول جنوب المتوسط، التي اعتباراً الى ضعف البنية المؤسساتية والسياسية وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تفرز مشاكل أمنية تنعكس سلباً على أمنها وأمن جيرانها في المتوسط. ومن أهم هذه المشاكل المهددة للأمن الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، تنامي الظاهرة الارهابية ونشاط وقوة الحركات الاسلامية المسلحة، التي تعتبرها العدو الأول والهاجس الأمني المقلق، اضافة الى مظاهر عدم الاستقرار السياسي والنزاعات العرقية والطائفية، التي تشكل بيئة مواتية للهجرة السرية نحو أراضيها، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها .

ومن هذا المنطلق قامت فلسفة مسار برشلونة على أساس ارتباط الأمن بالأبعاد الاقليمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، معتبرة قوة التعاون

[1] – جمعة بن علي بن جمعة، **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2010، ص ص 454 – 455 .

الاقتصادي والروابط الاقتصادية الحقيقية هي وسائل للاستقرار الأمني، وهي منبثقة من الرؤية اللبرالية القائمة على مرتكزات أهمية ودور التجارة والاعتماد المتبادل في تحقيق السلام والأمن. وترتكز هذه المقاربات الأمنية على اعتماد أوجه مختلفة، كتمتين الروابط الاقتصادية لتفادي النزاعات، أو تمتين الروابط الثقافية والبشرية كجزء من استراتيجية التقارب الأمني الاقليمي، وهذا ما حاولت أوروبا تبنيه تجاه المتوسط في تجديدها لسياستها في اطار السياسة الأوربية للجوار، التي تقوم على تقديم المساعدات من طرف الدول الأوربية، فهي تهتم كثيرا بالقيم والمعايير في رؤيتها لتأمين العلاقات عبر البحر المتوسط، باعتبارها الوسائل الاستراتيجية الناجعة لجعل دول الجوار الأوربي أصدقاء لا يمكن أن يُعادُوا الاتحاد الأوربي، فكلما تقدم الشريك في تطبيق هذه المعايير وادماجها، وأحسن تطبيق خطط العمل المتفق عليها حصل على مكانة ودعم أكبر كشريك للاتحاد الأوربي.[1]

ويمكن تصنيف هذه السياسات التي تستبعد تحقيق الأمن من خلال المفهوم العسكري التقليدي، نوعا من الأمن الناعم أو اللين Soft Security، وهو مفهوم أصبح شائعا في تفسير السياسات الاقليمية الدولية .[2] رغم أن **كينيث والتز** Kenneth Waltz من الناحية النظرية يعتبر ذلك غير مؤكد، فالاعتماد المتبادل لا يمنع الصراعات والحروب بين الدول غالبا .[3] كما أن البعد الاجتماعي صار أيضا مجال رئيسي للأمن في أي منطقة في العالم، فان أمن الاتحاد الأوربي

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 54-56 .

[2] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 50 .

[3] - Raymond Aron , **Paix et Guerre entre les Nations** , paris : fayard , 1984 , p 82 .

أصبح يتوقف على كيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية، حيث يقول **دانييل كولار** Daniel Colard أن أوروبا ما بعد الشيوعية هي أوروبا الشكوك، المستقبل المجهول اللاّ استقرار وخاصة الأمن .[1]

فقد أصبحت المجموعة الأوربية تبحث عن أمنها خارج حدودها أكثر من الداخل، وذلك لأن حجم التهديدات الخارجية أكبر من حجم التهديدات الداخلية، وتعتبر الضفة الجنوبية للمتوسط البيئة الرئيسية لمختلف التهديدات الأمنية المحتملة حسب تصورها، رغم أن جزء آخر من التهديدات يأتيها من أوروبا الشرقية لكنه أقل خطورة، هذا ما جعل المجموعة الأوربية تعتبر نفسها مسؤولة على الأمن والاستقرار في أوروبا وفي جوار أوروبا، خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما تعتبره مبررا للتدخل العسكري وغير العسكري في المنطقة، وتسعى بالشراكة مع منظومات اقليمية على رأسها حلف الناتو لفرض رقابة دائمة على هذه المنطقة، ومن جهة أخرى أيضا محاولة اشراك دول الجنوب/ شمال افريقيا والشرق الأوسط، لمساعدتها في التصدي لهذه التهديدات من خلال عدة مبادرات للشراكة والتعاون، غير أنها تعمل على أن تكون حسب تصورها وليس حسب توافقها مع متطلبات دول جنوب المتوسط .

وهذا ما حملته بعض المقترحات لإنشاء منظمة اقليمية، تكون شبيهة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على مستوى المتوسط، والتي كان قد عرضها مسؤول ايطالي في عام 1972، يدعى **ألدو مورو** Aldo Moro غير أنها رفضت، وقامت

[1] – شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009 ص 606 .

فرنسا بعرض نفس هذا المشروع سنتي 1990 و1992، غير أن اسبانيا وايطاليا عارضتا المشروع من جديد .[1]

التصور العربي لأمن المتوسط : يرتبط التصور العربي لأمن المتوسط بعنصرين اساسيين، الأول يتعلق بالتواجد الاسرائيلي واعتباره خطرا دائما على الدول العربية، خاصة أمام امتلاكها لقدرات عسكرية حديثة ومتطورة، تتفوق نوعيًّا على القدرات العسكرية للدول العربية مجتمعة، والثاني يتعلق بمختلف المشاكل الداخلية، خاصة الارهاب والصراعات الطائفية والعنف السياسي والجريمة المنظمة والبطالة والفقر وغيرها، فهي مشاكل متعلقة بضعف التماسك الاجتماعي وتردي الوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، وما زاد الأمر سوءًا عجز الدول العربية في سياستها الخارجية عن تحقيق التكامل والتعاون الاقليمي، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا لتجاوز هذه المشاكل، مثلما هو الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي .

فمن ناحية التهديدات ذات الطابع العسكري أو القوى الاقليمية، التي تعتبرها المجموعة العربية كمصادر تهديد لأمنها عسكريا، هي اسرائيل وايران بدرجة كبيرة واثيوبيا بدرجة أقل وهو ما يمكن تسميته بمثلث العداء للإقليم العربي، فإيران التي انطلقت دائما من سياقات عدائية متأصلة للأمة العربية، لن تتخلى عن أطماعها في الضفة الغربية للخليج العربي وامتداداته الجيوبوليتيكية،

[1] - Hayéte Chérigui , **" La Politique Méditerranéenne de la France – Un Instrument de Leadership Dans L'espace Régionale "** , In Politiques Méditerranéennes entre Logique et Espace Civil : Une Réflexion Franco Allemande , Jean Robert Henry & Gérard Groc , Karthala – Iremam , 2000 , p 149 .

فقد حاول على مر التاريخ صناع القرار الايرانيين فرض الهيمنة على العراق والخليج الغربي، فهي تعتبرها مجالها الحيوي الذي تسعى باستمرار لفرض السيطرة عليه.[1] أما اسرائيل العدو الأكبر فتصنف كخطر حقيقي دائم، نظرا لتفوقها العسكري واستراتيجيتها التوسعية، وتموقعها في وسط المجموعة العربية وقلب الشرق الأوسط، فهي تعتبر الدول العربية مجالها الحيوي (مشروع اسرائيل الكبرى من نهر النيل الى الفرات)، فالعقيدة الاسرائيلية مبنية على أسس ثابتة لا تتغير، فهي تعتمد القوّة لضم أكبر قدر من الأراضي التي لن تتنازل عنها فيما بعد .[2] وتقوم بتكثيف الهجرة لتحقيق التفوق البشري، وتسعى دائما لتطوير جيشها بحيث يكون أقوى من جميع الجيوش العربية ولو توحدت، وتعرقل كل محاولات للتكامل أو الوحدة العربية، وتعمل على تشتيت وتفكيك الدول العربية الى دويلات صغيرة من خلال تنفيذ مشروع **"بلقنة المنطقة"** *، وبالتالي فان كل سياساتها

[1] – محمد يوسف العملة، **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الاسرائيلي**، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1، 2014، ص ص 46 – 47 .

[2] – حامد ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي – المتغيرات**، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1979 ص 283 .

* مشروع يندرج ضمن سياسة الشرق الأوسط الكبير الذي قامت اسرائيل بصياغته، ويتم تنفيذه تحت الرعاية الأمريكية، ويهدف الى تفكيك الدول العربية الى دويلات صغيرة مثلما حدث سابقا لدول البلقان، وهذا يسهل على اسرائيل مشروع التوسع والسيطرة على المنطقة من نهر النيل الى الفرات، ويتوافق هذا المشروع مع النظرية التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون والمعروفة بنظرية الفوضى الخلاقة، من خلال اثارة الحروب والانقسام والفوضى الأمنية داخل دول الشرق الأوسط، لإعادة ترتيب مصالحها من جديد .

وعقيدتها تتنافى والأمن القومي العربي، وتؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والأمن في المتوسط .

حاولت الدول العربية توحيد أهدافها وسياساتها من خلال جامعة الدول العربية، للتصدي لمختلف التهديدات في الاقليم العربي خاصة السياسة العدوانية الاسرائيلية، غير أن ضعف ارادة الدول الأعضاء وعدم استقلاليتها في اتخاذ القرار السياسي، المرتبط بمصالح القوى الاقليمية الكبرى خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، أدى الى فشل هذه المنظومة الاقليمية في تحقيق أدنى آمال شعوبها، وانحصر دورها في الاجتماعات الدورية الشكلية واصدرا اللوائح والقرارات الغير ملزمة سواء بالنسبة لأعضائها أو للأطراف المعنية بهذه القرارات خارجيا .

أما التهديدات الأمنية ذات الطابع الاجتماعي المعقدة، والتي تشترك فيها معظم الدول العربية، فكل دولة تعمل منفردة لتحجيم خطورتها، والكثير منها تتلقى مساعدات مالية وتقنية من الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال سياسات التعاون المنفردة أو التي تصب في اطار التعاون الأورو متوسطي، خاصة سياستي محاربة الارهاب الدولي والهجرة الغير شرعية، فهي عموما تتمثل في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اضافة الى اجراءات أمنية ذات طابع عسكري .

التصور الأطلسي لأمن المتوسط : تغير التصور الأطلسي وفق تغير التهديدات في البيئة الدولية وتماشيا مع الدور الجديد للحلف، فإضافة الى توسع عضوية الحلف توسعت معها مهامه وتصوراته لأمن أوروبا وأطرافها أو التكفل بمهمة تأمين الجوار الأوربي، فانتقل الحلف الأطلسي من حماية الدول الأعضاء من

التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، الى حماية المصالح الاقتصادية والأمنية لأعضائه خارج حدود الحلف الجغرافية، من خلال مهام حفظ السلام وإدارة الأزمات . واتضح ذلك من خلال التدخل لحفظ السلام في العديد من الأزمات الجانبية كالبوسنة والهرسك وكوسوفو، وتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من طرف روسيا، فانعكس تغيير استراتيجية الحلف نحو مهام جديدة على تعزيز الأمن أوروبي وتدعيم التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأمنية الأوربية وبالمقابل تحجيم دور روسيا شرق أوروبا، أما على مستوى المتوسط فقد تضمنت الاستراتيجية الجديدة للحلف اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية وحيوية بالنسبة للحلف، واعتبار إسرائيل حليف استراتيجي اقليمي في المنطقة .[1]

وتوجه اهتمام الحلف بشكل مكثف اتجاه منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وذلك بعد قمة قادة دول الحلف في روما عام 1991، حيث تمت التوصية بإقرار صيغة استراتيجية جديدة للحلف، جاء في سياقها أن الناتو يولي السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوربية أهمية خاصة، وأكدّ أن الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا مهم جدا لأمن الحلف، ثم جاء في الاجتماع الوزاري للحلف في بروكسل عام 1994، أن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في مجمل الأمن الأوربي ككل، ثم جاء في قمة واشنطن عام

[1] – محمد حسون،" **الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي** "، دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص ص 338-340 .

1999، أن أمن دول الحلف يتعرض لمخاطر مباشرة وغير مباشرة، تتمثل في تفجير أزمات إقليمية في المناطق المحيطة، تنجم عن الارهاب والتخريب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والنزاعات العرقية والجريمة المنظمة وغيرها، وهي تنبع من منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، وهذه المنطقة هي من أولويات التدخل المنتظر للحلف، والتي تمتد من شواطئ المغرب غرباً حتى العراق شرقاً ومن سواحل البحر المتوسط شمالا حتى أواسط إفريقيا جنوبا، وعليه فان المنطقة العربية تكون قد وقعت تحت المظلة الأمنية والمجال الحيوي والسياسة العسكرية لحلف الناتو، وذلك بحكم مصالحه السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية فيها.[1] وتأكدت سياسة وتصورات الحلف تجاه المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تمخض عنها التدخل في العراق، رغم أن بعض دول الحلف عارضت ذلك في البداية (فرنسا ألمانيا بلجيكا لكسمبورغ)، لكن فيما بعد قام الحلف بالتدخل الجزئي وتقديم الدعم للولايات المتحدة الأمريكية المنفذة لهذا التدخل .

المطلب الثالث : التهديدات الأمنية المتوسطية وسبل إدراكها

أولا : التهديدات الأمنية والتحديات الاقليمية لأطراف المتوسط :

إن أهم التهديدات والتحديات التي تواجهها **المجموعة الأوربية** لها جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهي مرتبطة بالجهة الجنوبية للمتوسط، والقوّة العسكرية وحدها غير كافية لضمان الأمن الأوربي أمامها، ومنه ضرورة وضع

[1] - نفس المرجع، ص ص 349-352 .

سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب .[1] وأهم هذه التهديدات موجة التطرف والتعصب والارهاب المتنامية في السنوات الأخيرة، والمرتبطة بنشاط التيارات والحركات الاسلامية المتشددة وامكانية وصولها الى السلطة في الدول الاسلامية المتوسطية، ثم الهجرة الغير شرعية باتجاه سواحلها الجنوبية والقادمة من دول افريقيا الوسطى ودول شمال افريقيا، وكذا مشاكل النمو الديمغرافي الكبير في دول الضفة الجنوبية للمتوسط وما يمكن أن يسببه من تفوق بشري استراتيجي على دول الضفة الشمالية، اضافة الى تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل في المتوسط والمناطق المحاذية له، وأهم الدول التي تثير نشاطاتها قلقا لأوروبا هي : سوريا وايران والعراق سابقا وبدرجة أقل اسرائيل (باعتبارها حليف لأوروبا) .

من جهته **حلف الأطلسي** كفاعل رئيسي في الأمن الاقليمي المتوسطي يواجه العديد من التحديات يمكن تلخيصها في [2]:

- عدم وجود مفهوم مشترك وواضح المعالم لدور الحلف في أمن المتوسط، وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد لأمن المتوسط وما يهدده من أخطار وتحديات .
- اقتصار الحوارات الأمنية الأولية على عدد من الدول دون غيرها، فهذه الحوارات لم تشمل سوريا ولبنان وغيرها من دول المنطقة .
- تعتبر معظم دول جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور قد يقوم به حلف الناتو، يكون موجها لاحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية

[1] – مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 121 .

[2] – محمد حسون، مرجع سابق، ص 353 .

ضد إسرائيل، في حين يتغاضى الحلف عما لدى اسرائيل من ترسانة نووية وأسلحة تقليدية هائلة .

إضافة الى تنامي ظاهرة الارهاب الدولي، وانتشار مساعي العديد من الدول في المنطقة لامتلاك أسلحة دمار شامل، وتزايد النزاعات الداخلية ذات الطابع العرقي والديني والطائفي .

أما **المجموعة العربية** فهي تواجه مجموعة من التحديات هي الأكبر والأعقد في منطقة المتوسط، مقارنة بشركائها في الضفة الشمالية، حيث أن الضغط الذي تتعرض له في مجال التسلح والرقابة على انتشار الأسلحة النووية من طرف اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية، يقابله تسامح وتساهل كبير بالنسبة لإسرائيل التي أصبحت قوة نووية وتمتلك تكنولوجيا متطورة في نظام ضبط الصواريخ، دون أي مضايقات أو عمليات تفتيش من المنظمات الدولية والولايات المتحدة، ويعتبر هذا أكبر تحدي للمجموعة العربية، كما أن التواجد العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية يعتبر تحديا اضافيا، حيث أن القواعد العسكرية البرية والبحرية (الأمريكية) والتسهيلات الممنوحة لها نتيجة اتفاقيات أمنية دفاعية، هي في حقيقتها تشكل مراكز للتجسس والرقابة الدائمة على الجيوش العربية ومشاريعها في تطوير قدراتها، وافشال كل محاولات التعاون الدفاعي العربي أو محاولات تحقيق التوازن العسكري بينها وبين القوى الاقليمية المجاورة (اسرائيل) .[1]

[1] - طلعت مسلّم ، مرجع سابق، ص ص 263-266 .

اضافة الى معاناة معظم الدول العربية من ظاهرتي التعصب والتطرف الديني والارهاب، ومشاكل متعلقة باختلالات في البناء الهيكلي للأنظمة السياسية ومشاكلها المؤسساتية، وما تخلفه من مشاكل اجتماعية، كالبطالة وغياب العدالة والتفاوت الغير مبرر في امتلاك الثروة، كما تعاني أيضا معظم الدول العربية من اختلالات هيكلية اقتصادية، وعجز في التنمية، وتبعية رهيبة للخارج خاصة في الغذاء (الجزائر مصر ليبيا...)، في حين دول عربية أخرى تعاني من الفوائض المالية الكبيرة، التي تقوم باستثمارها أو ادخارها في أوروبا والولايات المتحدة، وحتى في بنوك يمتلكها يهود أمريكيو الجنسية، وفي المقابل الدول العربية الأخرى بحاجة ماسة لهذه الأموال لدفع عجلة التنمية .

وكل ذلك يشكل تهديداً واقعياً على الدول العربية، يعرقل كل محاولات التقدم العلمي والتقني العسكري وغير العسكري، ويجرها الى صراعات مع قوى خارج الاقليم ونزاعات داخلية لاستنزاف مواردها وقدراتها، وابقائها تابعة في سياساتها لمصالح الدول الكبرى، ومشتتة غير قادرة على بناء منظومة إقليمية عربية منسجمة لمواجهة هذه التحديات .

وتواجه المنظومة العربية أيضا مجموعة من التحديات في سياساتها الخارجية ترهن مستقبلها الأمني من أهمها [1]:

---

[1] – خير الدين حسيب ، **" التحديات الداخلية "**، في ندوة فكرية بعنوان : **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي**_، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر، ط2، 2000، ص 07 .

* مثل الصراع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية المستمر منذ عقود، وهو يستنفذ قدرات البلدين بسبب زيادة النفقات العسكرية والسباق نحو التسلح تخوفا من الطرف الآخر .

- عدم صياغة أهداف موحدة لجميع الدول العربية، مما يجعلها تتبع سياسات مختلفة وغالبا متناقضة، ومنه فأكبر تحدي للعرب هو صياغة سياسات مشتركة (أمنية دفاعية، اقتصادية).
- عدم الاتفاق على مواجهة التحديات الموجهة الى الأقطار العربية، وهي التحديات التي تفرضها السياسة التنافسية الأمريكية الأوربية من جهة، وتفرضها شروط الدخول في النظام الاقتصادي العالمي – اقتصاد السوق من جهة ثانية .
- الاجهاد الناتج عن الخلافات والصراعات الاقليمية الفرعية.*
- سياسة القوى الكبرى لتهميش المجموعة العربية في ظل النظام الدولي الجديد .
- تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية تحت ذرائع مختلفة كحماية الأقليات وحقوق الانسان وغيرها .

ومنه فإن عدد التحديات التي تواجه المنظومة العربية يتعسر علينا إحصائها وحصرها نظرا لكثرتها وتعقيدها، سواء ما تعلق بواقعها الأمني والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، الذي يشكل تهديدات أمنية بالنسبة إليها وبالنسبة الى شركائها في المتوسط، أو المشاكل التي تتعلق بطبيعة علاقاتها مع هؤلاء الشركاء خاصة الأوربيين نظرا لاختلاف وجهات النظر وتباين زوايا الادراك، فالتهديدات الأمنية بالنسبة للدول العربية ليست هي نفسها التهديدات الأمنية بالنسبة للمجموعة الأوربية والأطلسية، رغم وجود توافق كبير بين النظرة الأوربية والأطلسية، ومنه فهناك اختلافات كبيرة في ادراك التهديدات الأمنية بين أطراف الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط .

ثانيا : ادراك التهديدات الأمنية في المتوسط :

إن عملية ادراك التهديد محورية في اعداد السياسة الأمنية، سواء كانت هذه السياسة اجراءات أمنية صادرة انفراديا من طرف دولة واحدة، أو كانت في اطار منظومة أمنية ذات طابع اقليمي، كما أن عملية ادراك التهديد مرتبطة ارتباطا وظيفيا بالخطاب السياسي والاعلامي، فحتى يصير هذا التهديد قضية أمنية يجب أن يحدث وقعاً في الرأي العام ويشعره بمدى خطورته عليه، فعندما يحس المجتمع بالخطر يتوجب على الحكومات اعتماد اجراءات دفاعية أو وقائية ضد هذا الخطر لتأمين مواطنيها، ومن ضمنها عمليات التعاون والتكامل الاقليمي في اطار بناء منظومة أمنية مشتركة، وتختلف أشكال هذه التهديدات فقد يمس التهديد بالأفراد أو الجماعات أو الهيكل المؤسساتي للنظام السياسي أو استقرار النظام الاقليمي، وقد يكون شكل التهديدات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية أو بيئية .

وكثفت دول الضفة الشمالية الأوربية الأطلسية خلال السنوات الأخيرة، خطاباتها الأمنية المتعلقة بالتهديدات القادمة من الجنوب، خاصة بخصوص التهديدات الارهابية والهجرة السرية نحو أراضيها ومشاكل الاضطرابات السياسية، ورغم أن هذه التهديدات موجودة بصفة موضوعية فعليا، غير أن عملية ادراكها وتصنيف درجة خطورتها تختلف بين المنظورين الأوربي والأطلسي من جهة، وبقية دول المنظومة المتوسطية من جهة أخرى، ومنه فهناك فارق بين القراءة الموضوعية لطبيعة التهديدات وسبل ادراكها وتصنيفها، وبين عملية رسم وصياغة هذه التهديدات وفق صور مختلفة مبنية على أهداف مصلحية أو عقائد ايديولوجية

وثقافية ودينية، كما هو الحال بالنسبة للتصورات الأطلسية للأمن في الخليج العربي، "إن التصورات الأطلسية بخصوص تحقيق الأمن في الخليج العربي، نابعة من إدراكها أن التهديدات التي تواجه الدول في هذه المنطقة، تأتي من دول إقليمية مجاورة، في إشارة الى العراق وإيران".[1] غير أن هذه التصورات في حقيقتها مرتبطة بمصالح اقتصادية، وهي السيطرة على المناطق الغنية بالنفط في الخليج، والتدخل في هذه المنطقة بذريعة حمايتها من الأخطار الخارجية المحتملة (العراق وايران)، ومنه فان عملية ادراك التهديد ليست واحدة أو مشتركة دائما بالنسبة لجميع الأطراف وليست بريئة دائما لبعض الأطراف .

إضافة الى أنه حين تمثل السياسة والوجود الاسرائيلي بالنسبة للدول العربية ادراكا أمنيا وخطرا عسكريا من الدرجة الأولى، تنظر أوروبا ودول حلف الناتو باستثناء تركيا الى هذه المسألة بأنها قضية نزاع سياسي تتطلب تسوية سياسية، ولا تشكل تهديدا محدقا بأمن دول المنطقة المتوسطية، رغم أنها تدرك بأن التواجد الاسرائيلي في قلب المنظومة العربية من جهة، كان سببا في زيادة عدد الحركات الاسلامية الأصولية المعادية لها، خاصة بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران، وانتشار الحركات السلفية والاخوانية المعادية لمصالحا في العديد من الدول العربية، ومنه فان الاختلاف في الادراكات يثير اشكالا جوهريا، هل في ظل الاختلاف الحاصل في ادراك التهديدات الأمنية بين أطراف المتوسط يمكن أن تقوم علاقات تعاون وحوارات أمنية بناءة ؟ أم تنجح في الجوانب المتفق فيها وتفشل في المختلف فيها ؟ هذا ما سنحاول تحليله مناقشته وتأكيده أو نفيه .

[1] - محمد حسون، مرجع سابق، ص 355 .

المبحث الثاني : الحوارات الأمنية في المتوسط قبل نهاية الحرب الباردة

يجب الاشارة هنا الى أن العلاقات التاريخية بين أطراف منطقة المتوسط لها امتداد عميق في التاريخ، وفي سياسات الدول والحضارات التي قامت في المنطقة قبل آلاف السنين، فهي المنطقة الأقدم على وجه المعمورة التي عاش فيها البشر وأقام حضارات على ضفاف هذا البحر، كالحضارة الفرعونية والرومانية والاغريقية والاسلامية، وحتى الحضارات التي لم تقم على ضفافه كان بالنسبة لها هدفا استراتيجيا نظرا للقيمة الجغرافية والتجارية له، كما عرفت المنطقة أيضا حروبا طاحنة من أجل السيطرة على الممرات البحرية التجارية بها، وبذلك أحتلت مسألة الأمن والسلام والاستقرار في المتوسط أهمية كبيرة منذ فترة طويلة، حيث كانت هناك العديد من معاهدات السلام والهدنة بين الأطراف المتنازعة خاصة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، غير أننا هنا لن نناقش هذه العلاقات الأمنية التاريخية، بل سنركز على الحوارات الأمنية في شكلها الحديث بعد نهاية الحقبة الاستعمارية وقيام دول مستقلة في شمال افريقيا والشرق الأوسط، وبالأخص خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي عرفت زيادة كبيرة في حجم التهديدات التي تشكلها الظاهرة الارهابية على دول المنطقة، من خلال ظهور العديد من الحركات الارهابية في الدول العربية والاسلامية تحارب الوجود الاسرائيلي والأمريكي في المنطقة، والتي كان للتواجد الاسرائيلي في المنطقة دورا كبيرا في انتشارها، اعتبارا الى أن الكيان الاسرائيلي هو أيضا يجسد هذه الظاهرة في شكل ارهاب الدولة، ومنه فان طبيعة السياسة الارهابية

الاسرائيلية كانت سبب في ظهور أول محاور الحوارات الأمنية في المتوسط بين الدول العربية والأوربية .

المطلب الأول : الحوار الأمني العربي – الأوربي في اطار الصراع العربي الاسرائيلي

لقد شكل التواجد الاسرائيلي في المنطقة منذ اعلان قيام دولة اسرائيل في 1948، أكبر تهديد أمني لمستقبل المتوسط، خاصة أنه كان سببا في تدهور العلاقات السياسية والأمنية مع الدول الأوربية، إثر دعمها المباشر وغير المباشر لإسرائيل، حيث قطعت الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا بعد قيامهما بالعدوان على مصر الى جانب إسرائيل في حرب 1956، إضافة الى دعمهما لعدوان اسرائيل في 1967، كما حاولت التدخل في المنطقة من خلال صياغة مشروع أو وثيقة "**شومان**"* سنة 1971، الذي تضمن مشروع تعديلات على الحدود الفاصلة بين اسرائيل والدول العربية بعد الاجتياح الاسرائيلي للأراضي العربية في حرب 67، وتصب هذه التعديلات طبعا لصالح اسرائيل، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك، ورفضت كل تحرك أو مساعي أوربية في المنطقة خارج الرعاية الأمريكية.

غير أن المجموعة الأوربية راجعت سياستها تجاه المجموعة العربية بعد حرب 1973، حيث تسبب لها هذا الموقف الداعم لإسرائيل بأضرار اقتصادية كبيرة، بعد الحظر الذي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط على صادراتها تجاه هذه الدول الأوربية من جهة، ومن جهة أخرى رفض الدول الأوربية للسياسة

الأمريكية المنفردة تجاه المنطقة، والتي تؤثر بشكل مباشر على مصالحها في المنطقة، واتضح هذا التغيير الواضح في السياسة الأوربية الأمنية تجاه الدول العربية بصفة خاصة ومنطقة جنوب المتوسط بصفة عامة، من خلال ما يمكن اعتباره عملة وضع أسس جديدة للتقارب والحوار الأوربي العربي (إصدار المجموعة الأوربية لبيان بتاريخ 13 أكتوبر 1973 أسقطت فيه مبدأين مهمين من مبادئها السابقة) ويمكن تلخيصها في النقاط التالية [1]:

- دعوة المجموعة الأوربية لضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة .
- اقرار مبدا عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة ، ومنه التراجع عن مشروع شومان الذي اقترحته في السابق .
- تغيير النظرة الأوربية للصراع واقرارها بوجوب أخذ الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة .

* نسبة الى موريس شومان وزير الخارجية الفرنسي في عهد جورج بومبيدو، وهي وثيقة تضمنت موقف المجموعة الأوروبية من الصراع في الشرق الأوسط سنة 1971، وتضمنت الوثيقة أو المشروع اقتراحات لإنهاء الصراع، كدعم القرار 242، وخلق مناطق منزوعة الحدود على جانبي حدود اسرائيل، وتدويل القدس وعودة اللاجئين، وهي في مجملها تصب في صالح اسرائيل لتجاهلها حق تقرير المصير أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

[1] – عثمان كامل، **أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، [د.س.ن]، ص ص 12 – 13 .

وكانت انطلاقة الحوار العربي – الأوربي في **"مؤتمر كوبنهاغن"** المنعقد في ديسمبر 1973 من طرف المجموعة الأوربية .[1] الذي وجهت الدعوة فيه لمشاركة أربعة وزراء خارجية عرب، حيث تبنى المؤتمر قرار تأييد القرار الأممي رقم 242 بجميع بنوده، والمتضمن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب 1967، وهو ما يؤكد استمرار ثبات الموقف الأوربي فعلياً، ومن جهة أخرى تبني الاقتراح الفرنسي بشأن بدء الحوار الفعلي العربي – الأوربي، الذي يهدف الى توحيد العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية للمجموعة الأوربية مع الدول العربية، رغم أن هذا الاتجاه يتعارض مع السياسة الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة .[2] وبدأ الحوار العربي الأوربي على صعيد الخبراء في 1975، من خلال ثلاث اجتماعات عقدت في القاهرة وروما وأبوظبي، ثم تلاه حوار على مستوى لجنة عامة لسفراء الدول في 1976، حيث استكمل الحوار اطاره التنفيذي وتبلور مفهومه الشامل كحوار حضاري متكامل، كما ترتب عنه أيضا انشاء أجهزة رسمية ومؤسسية معترف بها من قبل الطرفين لتجسيد هذا الحوار، تتمثل في اللجنة العامة وهي الهيئة العليا للحوار، تضم كل سفراء الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية وجامعة الدول العربية، وسبع لجان عمل متخصصة في مجالات التعاون ولجنة تنسيق، تتضمن هذه اللجان خبراء الدول الأعضاء،

[1] – أسامة الباز، **" الحوار السياسي العربي – الأوربي : نشأته .. حاضره .. مستقبله "** ، أعمال المؤتمر الدولي الخامس بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997، ص 59 .

[2] – عثمان كامل، مرجع سابق، ص ص 13، 14 .

ومجموعات متخصصة منبثقة عن لجان العمل، تقوم بإعداد الدراسات التفصيلية للمشروعات تتضمن خبراء في كافة مجالات تخصص الحوار.[1]

غير أن أوربا تعاملت مع الدول العربية **بسياسة تجزيئية** وفق ثلاثة أجزاء منفصلة، الجزء المغاربي (دول المغرب العربي) والجزء المشرقي (دول المشرق العربي) والجزء الخليجي (دول الخليج العربي)، وهذا يتضمن تجزئة الحوار ومنه اضعاف الموقف العربي، اذ تتعامل المجموعة الأوربي ككتلة في حوارات مع الدول العربية كل دولة على حدى، أما الحوار العربي الأوربي الشامل فيحضره طرفان رسميان، هما الطرف العربي ممثل بجامعة الدول العربية والطرف الأوربي ممثل بالاتحاد الأوربي، إلا أن جوهر المسألة مختلف من حيث تكوين المنظمتين ومدى الزاميتهما للدول الأعضاء، حيث أن جامعة الدول العربية تعمل بالمعنى التقليدي للعبارة، فهي جهاز لا يتخطى الحدود الوطنية وبنيتها لا تسمح لها بالتصرف على هذا الأساس مما ينعكس على قراراتها، التي لا تلزم جميع الأطراف الا اذا كانت بالإجماع، أما القرارات التي تتخذ بالأغلبية فهي تلزم فقط الأعضاء المصوتين عليها دون بقية الأعضاء، في حين المنظومة الأوربية المنسجمة فأجهزتها تتمتع بسلطات فوق الحدود الاقليمية وتلزم قراراتها جميع الأطراف .[2]

---

[1] – جمال الشلبي، **" العرب وأوروبا من الحوار العربي – الأوربي الى الشراكة المتوسطية وجهة نظر عربية "**، منشور في كتاب بعنوان : **العرب والغرب صور متقابلة** ، المملكة الهاشمية الأردنية : [د.د.ن]، 2005، ص 32 .

[2] – سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2003 ص 183 .

وشهد الحوار عدة موجات من المد والجزر وأحيانا الخفوت والجمود، نظرا للعديد من العوامل خاصة الضغوط الأمريكية الكبيرة على الدول الأوربية لتحجيم دورها في المنطقة، والتي توجت بإصدار الدول الأوربية في اجتماعها ب"جيمنسن" بألمانيا في أفريل 1974 لقرار بالإجماع يتضمن ضرورة اشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مشاورات التعاون الأوربي، ومن جهة أخرى التغير الذي شهدته السياسة المصرية تجاه الصراع مع اسرائيل نحو الحلول السلمية، التي اتضحت فيما بعد وتوجت باتفاقيات السلام " كامب ديفيد "، وهذا ما انعكس عنه أيضا تشتت للموقف العربي في حواراته مع المجموعة الأوربية حيث أصبحت أكثر صعوبة، حتى أن أمين الوفد الأوربي حين انتقاده عن سبب رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية قال : " انني على يقين من أنكم سوف تدركون أن الجماعة الأوربية، لا يمكن أن تسمح للآخرين أن يحددوا لها ما يجب أن تكون عليه علاقات المجموعة بإسرائيل، وأن اتخاذ الجماعة لموقف موحد في الصراع يستلزم أن توحد الدول العربية موقفها، وأن يطور الفلسطينيون أنفسهم لملائمة الأوضاع الجديدة على الصعيد الدولي" .[1] رغم أن المجموعة الأوربية فيما بعد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وطلبت اشراكها في مفاوضات الشرق الأوسط .

وأمام تغير هذه الظروف في المجموعة العربية سلبا نحو التفكك والخلاف، تراجعت من جهتها المجموعة الأوربية عن سعيها الحثيث في الحوار السياسي والأمني، خاصة بعد المحاولات الفاشلة للعودة من جديد لدفع العلاقات نحو

[1] - نفس المرجع، ص ص 16 – 17 .

الأحسن في بداية الثمانينات، وأصبحت تتطلع فقط للتعاون في الجانب الاقتصادي حفاظا على مصالحها التجارية، خاصة ما يتعلق بإمدادات النفط وسياسات الاستثمار .

واستمرت العلاقات العربية - الأوربية في حالة فتور الى غاية، أكتوبر 1989 حين قام الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي بزيارة رسمية الى باريس، وطلب من خلالها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران باعتباره حينها رئيس للمجموعة الأوربي، بضرورة القيام بمبادرة من أجل تحريك عجلة الحوار من جديد، وأعلن الرئيس ميتران في 25 أكتوبر 1989 أمام اجتماع المجلس الأوربي في ستراسبورغ مبادرته المتضمنة تنظيم لقاء بين المجموعة الأوربية وممثلين عن عدد من الدول العربية، التي توجت بمؤتمر باريس في 21و22 ديسمبر 1989، أين عقد الاجتماع الوزاري الأول في ظل بوادر التغيرات الجوهرية في النظام الدولي، حيث ظهرت ملامح تفكك الاتحاد السوفياتي، فلقيت المبادرة رفضا شديدا من طرف ليبيا التي ردت على الدعوة الفرنسية بطلب رفع العقوبات الأوربية عليها وعلى دمشق، والتي كانت قد سلطت عليهما في الفترة من 1986 و1987 بعد اتهامهما بالقيام بعمليات ارهابية ضد المصالح الأوربية، غير أنها استجابت للوساطة التي قامت بها بعض الدول العربية، وما ميز هذا الحوار الجديد هو استمرار تركيز الجانب الأوربي على الحوار في الجانبين الاقتصادي والثقافي، في حين يطالب الطرف العربي بالتركيز على الجانب السياسي والأمني .[1] مع أنه لا

[1] - عثمان كامل، مرجع سابق، ص ص 19 – 22 .

يجب اغفال أن هناك قناعة لدى الدول العربية بأن أوروبا ترغب في ممارسة دور أكبر في عملة السلام، لكن هناك قيودا خاصة أوربية ودولية تحيط بإمكانية تحول هذه الرغبة الأوربية الى واقع عملي فعال .[1]

فقد حاولت المجموعة الأوربية التحكم في اتجاه الحوار العربي – الأوربي حسب منظورها الخاص، وذلك بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مرتبطة بظروف البيئة الاقليمية والدولية، حيث سعت الى انهاء حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة بسبب الصراع العربي الاسرائيلي، فحاولت دفع عجلة التسوية السلمية، من خلال مواقفها الوسطية عموما في بعض المراحل والمنحازة الى اسرائيل في مراحل أخرى، كما سعت الى العمل على احتواء المنطقة من التهديد والمد الشيوعي في اطار الحرب الباردة، فقد عملت كل ما بوسعها الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمنع كل تواجد شيوعي أو انتشاره في المنطقة .

ومن جهة ثالثة عملت المجموعة الأوربية جاهدة لتركيز الحوار العربي – الأوربي على المجال الاقتصادي، من أجل حماية وتعزيز مصالحها المرتبطة بتدفق مواد الطاقة خاصة النفط . فمنذ الأربعينات يمثل النفط خاصة في منطقة الخليج العربي، ركنا أساسيا في السياسة الأوربية والغربية تجاه المنطقة، وطبقا لبعض التقديرات فان أهمية النفط العربي لن تتناقص بل ستزداد في المستقبل، خاصة أمام قوة الاحتياطي العربي مقابل التراجع المحتمل في احتياطيات بحر الشمال، ومن ثمة فان ضمان امدادات مستقرة ومنتظمة بسعر مقبول هو المصلحة الأساسية لأوروبا

[1] – مفيد شهاب، **" دور أوروبا في مسيرة السلام العربي – الأوروبي "**، أعمال المؤتمر الدولي الخامس بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997، ص 103 .

في هذا الحوار .[1] وأيضا توسيع حجم الاستثمارات في الاقتصاد العربي لحماية السوق لصالحها من المنافسة الخارجية، في حين أن مشكلة الارهاب لم تكن خلال هذه الفترة من بين القضايا بالغة الأهمية بالنسبة لها، فرغم أنها تعترف بأن التهديد الارهابي موجود، غير أنها لم تدرجه بعد ضمن القضايا بالغة الأهمية ضمن أجندتها الأمنية .

المطلب الثاني : الحوار العربي – العربي في اطار التعاون الأمني ومحاولات الوحدة العربية

يعتبر النظام العربي الأكثر هشاشة وتفككا في النظام الدولي الحالي، وهذا ما انعكس على الواقع السياسي والأمني لشعوبه وموقعه في خارطة هذا النظام الدولي، في حين استطاعت معظم النظم الأمنية الاقليمية في العالم تحقيق مستوى مهم من التماسك والصلابة، تبقى الدول العربية تبحث عن رؤيتها السياسية والأمنية المشتركة، ومشروعها الحضاري الموحد ونظامها الاقليمي المتماسك والقوي، حتى تصبح قادرة على التأثير والتفاعل مع الفواعل الأخرى في النظام الدولي والمساهمة بشكل افضل في معالجة مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بها من جهة، والتعامل الواضح والفعال مع المنظومات الاقليمية الشريكة في أمن منطقة المتوسط من جهة أخرى، وهذا طبعا غير ممكن قبل تحقيق حوار عربي – عربي لتجسيد مشروع الكتلة الاقليمية المنسجمة والمتماسكة .

[1] – سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 181 .

* الأقباط في مصر، المسيحيون في لبنان، الأكراد في العراق، الأمازيغ في الجزائر ...الخ.

وأمام هذا التفكك تعددت وتفاقمت المشاكل الأمنية، وأضحت تحديات معقدة تقف رهانا في طريق مشروع الوحدة المرتقب، حيث لا تزال اسرائيل تسيطر على أجزاء من أراضي الدول العربية كجنوب لبنان، وسيمتد الأثر السلبي للتدخل العسكري الأمريكي في العراق الى عقود قادمة، فهي تعيش حالة شبيهة بالحرب الأهلية، من خلال التفجيرات اليومية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتفاقم مشكلة **الأقليات***، اضافة الى التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لمعظم الدول العربية خاصة في دول الخليج، والتدخل الفرنسي في المغرب العربي خاصة الجزائر، وتفاقم مشكلة المياه في الشرق الأوسط، والأهم من كل ذلك اتساع دائرة التطرف والارهاب في العقود الأخيرة حيث امتد نشاط تنظيم القاعدة من منطقة آسيا الى شمال افريقيا ودول الساحل، مما يجعل الدول العربية تقع في وسط أكبر قاعدتين للتنظيمات الارهابية، الأولى في أفغانستان وباكستان والعراق والثانية في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر وليبيا، في حين يرتكز نشاطها بقوّة اتجاه المصالح الغربية خاصة الأمريكية في الدول العربية، الى جانب الارهاب الاسرائيلي في قلب المنطقة العربية .

وانطلق الحوار العربي في اطار محاولة بناء منظومة اقليمية عربية شاملة، من خلال مشروع الجامعة العربية الذي تجسد في ميثاق 1945، غير أنه لم يكن يتمتع بالقوة المطلوبة في نظامه التشريعي والقانوني من جهة، والهيكلي المتعلق الأجهزة والوسائل اللازمة للتدخل الميداني من جهة ثانية، حيث أن الميثاق رغم أنه عالج مبدأ المساعدة المتبادلة لدفع أي عدوان يقع على دولة عضو، وأكد على أن صيانة استقلال الدول العربية وسيادتها هدف أساسي، غير أنه لم ينص على

تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ولم يفرض على الدول الأعضاء الالتزامات التي يجب أن يقوموا بها للدفاع المشترك بينها، بل اكتفى الميثاق بمبادئ عامة بعيدة عن الفاعلية العملية، مثل شعارات صيانة استقلال الدول الأعضاء، والمحافظة على السلام والأمن العربيين، وقمع العدوان .[1]

فظلت الجامعة العربية كمؤسسة قومية أو جهاز لأمن الأمة العربية، غير قادرة على تجاوز التخطيط للتطبيق أو الانتقال من التفكير للعمل، فهي كجهاز أمني يدور حول نفسه بعيدا عن ميدان العمل الأمني الجماعي، وهو ما طبع النظام الاقليمي العربي، اذ تراوحت قوته بين القدرة على الفعل والتأثير نادرا وغياب أو ضعف تلك القدرة غالبا في معظم الأزمات والنزاعات .[2]

وبعد نكبة 1948 في فلسطين وفشل تجربة الجيش العربي للإنقاذ، أصبح من الضروري على العرب اعادة التفكير في سياسة جديدة للتعاون العسكري، وهو ما عكسته **معاهدة الدفاع المشترك** التي وقعت سنة 1950 ودخلت حيز التنفيذ في 22/ 08/ 1952، بموجبها تنازلت الجامعة العربية عن بعض مظاهر السيادة والتجزئة، والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الاجماع الوارد في الميثاق، وألحق بهذه المعاهدة وثيقتان : الملحق العسكري والبروتوكول الاضافي، مع اقامة ثلاث أجهزة يضاف اليها " **مجلس الجامعة** "، وجهاز " **مؤتمر القمة** " و"**مجلس الدفاع المشترك** " والذي يضم(اجتماع وزراء الخارجية والدفاع)، و**الهيئة**

---

[1] – هيثم الكيلاني ، " **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، بيروت : دار بلال، ط2، 1998 ص ص 188 – 189 .

[2] – نفس المرجع، ص (188) .

الاستشارية العسكرية التي تضم رؤساء الأركان، و**اللجنة العسكرية الدائمة** التي تضم ممثلو هيئات الأركان، وتضمنت في إجمالها المبادئ والوسائل والأحكام التالية[1]:

- اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أيّ دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الجامعة العربية أو على قواتها اعتداء عليها جميعا .
- توحيد الخطط والمساعي في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية، التي يقتضيها التهديد الموجه الى دولة عضو .
- التعاون لدعم المقومات العسكرية وتعزيزها، والتشارك في تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة ايّ اعتداء مسلح .

غير أن هذه المعاهدة يتعذر علينا الحكم عليها بموجب أنها منذ انشائها لم توضع في موضع الاختبار الحقيقي، وبقيت هياكلها وأجهزتها بدون روح أو أثر ملموس على الواقع العربي، حتى أن البعض لا يعتبرها موجودة أصلا وان وجدت فهو لا يعترف بها، فلم يكن لها أي تأثير مثلا على العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر سنة 1956 .

وحدث تحول ايجابي عام 1964 بالنسبة لمسار الحوار العربي، بعقد مؤتمر قمة عربي طلبه الرئيس جمال عبد الناصر، بعد محاولة اسرائيل القيام بتحويل مجرى نهر الأردن، حيث ترتب عن هذا المؤتمر عدة نقاط مهمة، على رأسها قرار انشاء قيادة عسكرية موحدة وتمويل عملية انشائها، وتشكيل جيش تحرير فلسطيني جاء بعده اعلان الاتفاق عن ضرورة تحرير فلسطين نهائياً، على أن تضع القيادة العامة

[1] - نفس المرجع، ص ص 189 - 190 .

الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف مع تحديد ما يلزمه من قوات ومعدات وأموال ووقت، وكذا دعم ومساندة قيام منظمة تحرير فلسطينية ومباشرتها لعملها، ومن جهة أخرى اقرار مشروع عربي لتحويل روافد نهر الأردن، والانطلاق في تنفيذه تحت الحماية التي تأمنها القوة العربية الموحدة، وهو ما أحدث هلعا لدى اسرائيل التي باشرت بضرب منشآت التحويل العربية لنهر الأردن، مما أدى الى توقف اتمام هذا المشروع .[1] غير أن هذه الوحدة الغير المسبوقة لم تستمر أكثر من سنة، بعد تغير عدد من مواقف الدول العربية نتيجة تأثير أطراف خارجية على مواقفها، بتفضيل الحّل السياسي السلمي مع اسرائيل عوض المواجهة العسكرية .

هذا ما جعل اسرائيل تقوم بتوسيع نظرتها الأمنية وطموحاتها التوسعية، فقامت بالتوسع على حساب الدول العربية المجاورة لفلسطين في حرب 1967، حيث سيطرت على مساحة جديدة تساوي الثلثين من مساحتها التي كانت تحتلها من قبل، وذلك على حساب سيناء المصرية والضفة الغربية الأردنية وهضبة الجولان السورية .[2] فلجأت الدول العربية المتضررة الى الحوارات الثنائية بدل مؤتمرات القمة التي لم تثبت فاعليتها، فقررت سوريا ومصر عقد اتفاقية دفاع ثنائية بينهما عام 1969 تجسدت في انشاء قيادة عسكرية واحدة للقوات المسلحة للبلدين، تقوم بالتخطيط والتحضير والاشراف وادارة الحرب . وهي التي كانت قاعدة لاجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك سنة 1971 والاعداد لحرب 1973

[1] – رزق الياس ، **" المكوّن العسكري للأمن القومي العربي "**، مقال منشور في كتاب بعنوان : **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001**، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط2، 2003 ، ص ص 277 – 278 .

[2] – نفس المرجع، ص ص 278، 279 .

على اسرائيل من ثلاث جبهات، شرق مصر وغرب الأردن وجنوب سوريا، وهي اول مرة يتوحد فيها العرب بشكل منظم في حروبهم ضد اسرائيل، رغم أن الانتصار لم يتحقق كلياً، نظرا لعدم قدرة الجيش العربي على تحرير كل الأجزاء المحتلة من طرف الجيش الاسرائيلي، فبقيت اسرائيل تسيطر على جزء مهم من صحراء سيناء .

وفي الوقت الذي ظهرت بوادر عودة الحوارات العربية بقوّة، في اتجاه اعادة ترميم النظام الأمني العربي، ليصير أكثر تماسكا ونضجا، بعد التفوق الاستراتيجي على الجيش الاسرائيلي، الذي كانت تعتقد اسرائيل بأنه جيش لا يقهر، خرجت مصر عن التيار الذي تسير فيه كل الدول العربية ووقعت اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل عامي 1978 و1979 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وهي المعروفة بكامب ديفيد، في موقف حير الشعوب العربية وعصف بكل أحلامها في الوحدة، وهو ما كان سببا في مقاطعة الدول العربية لها، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس، وفي نفس الوقت كانت هذه الاتفاقية اعلانا لنهاية الالتحام العربي حول القضية الفلسطينية .

ورغم ذلك ظهرت بوادر من نوع جديد للتكامل العربية بوضوح مع نهاية الثمانينات، من خلال اعلان تأسيس مجموعة من المنظومات الاقليمية الفرعية التي تعتبر الحجر الأساس للنظام العربي الشامل، حيث أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي ثم مجلس التعاون العربي في بداية 1989، غير أنها ظهرت مباشرة بعدها مجموعة من المشاكل الأمنية بددت كل هذه الجهود والأهداف، اذ اشتعلت أزمة الخليج الثانية في الجهة الشرقية وقسمت مواقف الدول العربية

وتحالفاتها مع القوى الخارجية، وانهار الاتحاد السوفياتي الحليف الاستراتيجي للعرب خاصة في التمويل بالأسلحة، ثم اندلعت أزمة لوكيربي بين ليبيا والدول الغربية (الولايات المتحدة فرنسا وبريطانيا) ونظرا لعدم معارضة الدول المغاربية للعقوبات الدولية التي فرضت عليها، قامت ليبيا بمقاطعة كل اجتماعات اتحاد المغرب العربي، احتجاجا على السكوت تجاه هذه العقوبات، كما ظهرت موازاة مع ذلك أزمة العنف السياسي في الجزائر، بعد الغاء نتائج الانتخابات، التي كان قد فاز بها حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وتسببت عملية الغاء المسار الانتخابي في ظهور أكبر موجة ارهاب عرفتها المنطقة .

ورغم ذلك حاولت بعض الدول تجاوز كل هذه العراقيل، من خلال التوقيع على "إعلان دمشق" في مارس 1991 بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، كمحاولة جديدة لبدء حوار جديد وبناء نظام اقليمي جديد، تعهدت بموجب هذا الاعلان الدول الأعضاء بتنمية التعاون العسكري فيما بينها، بما يتوافق مع ميثاق جامعة الدول العربية بشأن الدفاع المشترك، غير أن هذا النظام فشل في انشاء قوة أمنية عربية، قادرة على وضع حل لغزو العراق للكويت، أمام الضغط الغربي الكبير ورغبة العديد من الدول العربية المتعودة على الاستنجاد بالقوى الغربية لحل مشاكلها الداخلية، فأصيبت هذه المحاولات بالفشل كالعادة .[1]

[1] – جان لويس ديفور ، **" العلاقات العربية – العربية في ظل المتغيرات الاقليمية "**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، بيروت : دار بلال، ط2، 1998، ص ص 91 – 92 .

ان الدراسة الموضوعية للنظام الاقليمي العربي القائم حاليا تكشف تناقضا غريبا، بحيث تستنتج كما لو أنها موجودة في نظام غير النظام العالمي الذي هو قائم، أو في زمان وظروف ومعطيات غير تلك القائمة أمامنا، ففي حين أن كل دول العالم تبذل كل جهودها للانخراط في تكتلات اقليمية، ودعماها بكل السبل للإنهاء كل دواعي التجزئة والاختلاف مما يضاعف قوتها ومكانتها في هذا النظام، نجد على العكس الدول العربية وحدها تذهب في الاتجاه المعاكس، نحو التفكك أكثر وتوسيع دائرة الخلاف والصراع والقضاء على كل ما يمكن أن يكون عنصرا أساسيا من عناصر الوحدة العربية مستقبلا، طبعا باستثناء الهوية والقيّم الدينية المشتركة الراسخة في نفوس شعوبها، ويمكن تلخيص الواقع العربي وأسباب تفككه في العناصر التالية :

- غياب الارادة السياسية الفعلية، التي تعكس أولوية المصالح المشتركة على المصالح القطرية الضيقة، وهذا غالبا يشكل نمط صنع قرار السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية، فالنخب العسكرية والسياسية فيها تفضل مصالحها الشخصية على مصالح شعوبها، وبالتالي فمصالح الشعوب العربية القائمة على التعاون والتوحد مرهونة بمصالح حكامها المتناقضة مع مصالحها، والمتوافقة مع مصالح الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات الأمريكية المتحدة وفرنسا، وبالتالي تعددت وتباينت سياسات الأمن القطري العربي وتوجهت وارتبطت بالقوى الخارجية، وهذا ما انعكس على الاختلاف والتناقض في ادراك الأخطار والتهديدات الأمنية .

- زيادة التبعية الرهيبة للخارج عسكريا واقتصاديا، حيث أن كل الدول العربية لا تستورد التجهيزات العسكرية والأسلحة والذخيرة من داخل الاقليم العربي، رغم وجود بعض الدول العربية التي تنتج الذخيرة والتجهيزات العسكرية، فصفقات السلاح بمبالغ رهيبة تعقد مع الولايات المتحدة أو روسيا أو فرنسا وغيرها من الدول الغربية، وتعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للأسلحة، ومن جهة أخرى تبعية اقتصادية حيث أن معظم الدول العربية غير منتجة وغير مصنعة، وتعاني من فقدان أمنها الغذائي، وذلك نظرا للتبعية الغذائية الكبيرة خاصة الجزائر ومصر، وهي بدورها أكبر مشكلة أمنية تعاني منها معظم الدول العربية .
- غياب استراتيجية مشتركة وواضحة، تهدف الى وضع إجراءات واقعية وموضوعية لمتطلبات واحتياجات الأمة العربية، وصيانة الأمن العربي سواء للشعوب أو الأنظمة السياسية، وما يترجم ذلك غياب قوّة عسكرية مشتركة، يمكن أن تهدد أمن اسرائيل أو تخلق توازن عسكري معها، أو وجود تعاون عسكري تقني أو تكنولوجي في مشاريع صناعة الأسلحة، أو مشاريع تنموية لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية، تتضمن تهديدات أمنية مشتركة وغيرها من سبل التعاون .
- عدم استغلال الموارد والامكانيات الضخمة التي تمتلكها الدول العربية، فهي من أغنى مناطق العالم من حيث امتلاك مصادر الطاقة والأراضي الزراعية والمياه والقدرة البشرية، غير أنها تفتقد لسياسات عقلانية وخطط ميدانية

لاستغلال هذه الطاقات الكامنة، ومنه فالدول العربية تهمل القوة الذاتية وتعتمد على التبعية من خلال الاستثمار الخارجي والاستيراد .

المطلب الثالث : الحوار الأوربي للأمن والسلام في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي CSCE

لقد شكلت مسألة تحقيق الأمن الأوربي الانشغال الأكبر لجميع الدول الأوربية، التي لا ترغب في تكرار الأخطاء التاريخية السابقة، فهي تحاول تفادي كل سبل الخلاف والصراع التقليدية التي سببت لها حروب كادت تفنيها على آخرها، فعملت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على وضع اسس لنظام أمن جماعي قوي يضمن الأمن والاستقرار لأوروبا، ودعم هذا النظام الاقليمي الجماعي بعلاقات تعاون وشراكة مع الأنظمة الاقليمية المجاورة، أو توسيع هذا النظام لدول الجوار الأوربي بالقدر الذي يحفظ أمنها من كل الجوانب حاضرا ومستقبلا .

وعلى أساس ذلك شكلت السياسة الأوربية المتوسطية اقدم مبادرة للتعاون بين دول المتوسط، اذ تعود لتاريخ 25 مارس 1957 في اتفاقية روما، والتي كانت من جهة أخرى أساس أيضا لبناء الاتحاد الأوربي، وتطورت الفكرة تدريجيا في مجموعة من المواقف والاتجاهات، وتوجهت هذه السياسة الأوربية تجاه عدد محدود من دول المتوسط خاصة في جزئه الجنوبي الغربي، فقد ركز مؤتمر روما على كل من تونس وليبيا والجزائر والمغرب باعتبارها تابعة للدول الأوربية (مستعمرات)، واستفادت الجزائر باعتبارها أحد الأقاليم الفرنسية من مشروع صندوق التنمية الأوربية، وكانت تونس وليبيا والمغرب موضوعا لأحد اعلانات النوايا المتعلقة بانتسابها (تطبيق سياسة الانتساب)* للجماعة الأوربية، وموضوعا

أيضا لأحد البروتوكولات الملحقة بمعاهدة روما، والتي تعطيها بعض الامتيازات في نظام الرسوم المطبقة على صادراتها لدول المجموعة، فعكست هذه الحركة المتوسطية المنظمة لدول الجماعة تكريس مدى نفوذها ومكانتها وهيبتها خارج نطاقها الجغرافي .[1]

وفي اطار آخر ومن أجل نفس الهدف، ظهرت أيضا فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة المتوسط، من طرف رئيس وزراء ايطاليا " ألدو مورو " عام 1972، أثناء مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، وذلك في اطار البحث عن طرق لتأمين أوروبا والمتوسط من خلال التعاون مع المجموعات الاقليمية المجاورة، وتجسد ذلك في مؤتمر هلسنكي 1975، من خلال الإعلان الرسمي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربا . حيث أعلنت الدول المشاركة في المؤتمر أن أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في المتوسط وفي منطقة الشرق الأوسط، وأن تكثيف وتقوية التعاون الأمني في أوروبا، سوف يؤدي الى خطوات عملية مماثلة في مناطق أخرى

* **الانتساب للجماعة الأوربية** : هي السياسة التي طبقتها المجموعة الأوربية في هذه المرحلة تجاه الدول الغير أوربية في الضفة الجنوبية خاصة، وتستفيد هذه الدول اعتبارا الى انتسابها من مجموعة من الميزات كما جاء في المادة 131 من معاهدة روما " تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية على تقديم ضمانات واقعية لتنقية وتطوير الدول التي سوف تنتسب مستقبلا الى الجماعة الأوربية ... هدف الانتساب هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والأقاليم الافريقية، واقامة العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين تلك المناطق والجماعة الأوربية فنظام الانتساب يؤكد في المقام الأول على مصالح السكان في تلك البلاد وتلك الأقاليم ويضمن لهم الرخاء ويكفل لهم مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يطمحون اليها " .

[1] - أسامة مخيمر ، مرجع سابق، ص ص 82 – 85 .

من العالم خاصة الشرق الأوسط، وهذا من شأنه المساهمة في ترسيخ وتثبيت السلام والأمن والاستقرار والعدل على الصعيد الدولي، وبعد التغيرات الجوهرية في النظام الدولي نهاية الثمانينات والتغيرات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط (حرب الخليج، الانتفاضة الفلسطينية الأولى، مؤتمر مدريد)، عاد المؤتمر من جديد في وثيقته الصادرة عن مؤتمر هلسنكي الثاني 1992، الى الاهتمام بشكل أكبر بالتعاون الأمني مع دول الشرق الأوسط، نظرا لتأثير التوتر الأمني هناك على أمن أوروبا ومصالحا الاقتصادية بالمنطقة، لذلك فقد قرر المؤتمر أن يعزز علاقاته مع دول منطقة الشرق الأوسط خاصة في مجال تبادل المعلومات، كما تقرر دعوة هذه الدول لحضور اجتماعات المؤتمر المستقبلية والمشاركة فيها فيما يتعلق بالأمن والتعاون في المنطقة، كما تقرر أن ينظم المؤتمر ندوات شرق أوسطية حول مواضيع أخرى في مجالات مختلفة كالاقتصاد والبيئة والواقع الديمغرافي .[1]

ويعتبر مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي منبر ومكان التلاقي الوحيد الذي جمع بين دول أوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية، وحمل معه مهام صعبة ومعقدة تنطلق من التشديد على انجاح الاصلاحات السياسية والاقتصادية لدول أوروبا الشرقية، وتوطيد السلام الأوربي الجديد والبنية الأمنية بحيث أنهي الانقسامات التقليدية ودعم التواصل والثقة بين أطرافه، خاصة مهمة توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية، وكذا دعم أسس النظم الديمقراطية الرئيسية كحرية الفرد والانتخابات الحرة، إضافة الى تحدي الخيارات السوفياتية التي كانت تحاول توجيه الحلف نحو أهداف مغايرة وتراهن عليه للانتصار على المبادئ اللبرالية الغربية، غير أن مؤتمر

[1] - سيغرد بولينجر، مرجع سابق، ص ص 156 – 157 .

هلسنكي أكد وحدة أوروبا وقوة الأفكار اللبرالية كحقوق الانسان وحرية الفرد، وتعززت هذه المبادئ بقوة عند انعقاد مؤتمر فيينا من 1986 حتى 1989، وهو ما كان سببا في سقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين وزوال حلف وارسو وانهيار الشيوعية .[1] ويعتبر توحيد ألمانيا أكبر رهان أمني تم تحقيقه، وهذا ما سينعكس بشكل ايجابي واضح على مستقبل أوربا في دعم السلام والاستقرار، اعتبارا الى أن ألمانيا دولة محورية في معظم السياسات الأمنية الأوربية .

كما أن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي هو المنظمة الأمنية الوحيدة، التي استطاعت في فترة حساسة خلال الحرب الباردة أن تجمع في مؤتمرها الأساسي هلسنكي خمسة وثلاثون دولة، ونجحت في الاهتمام بجوانب أخرى فوق المجال العسكري خاصة من النواحي العلمية والاقتصادية والثقافية، اضافة الى نجاحها الكبير في تخفيف حدة التوتر على مستوى أوروبا خاصة الجزء الشرقي منه، وكذا تدعيم أسس السلام والاستقرار والتعاون وحقوق الانسان والحريات الديمقراطية، التي كانت قاعدة للتغيرات التي عرفتها دول أوروبا الشرقية نحو النهج الديمقراطي الغربي بعد انهيار جدار برلين .

واستمرت سياسة المؤتمر في التوسع والتكيف بعد هذا التغير الجوهري في شكل النظام الدولي وفي الواقع الأمني الأوربي على وجه الخصوص، وأكد ذلك ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة عام 1990، ثم أكده من جديد مؤتمر هلسنكي الثاني في 1992، الذي صدرت عنه وثيقة بعنوان "**تحديات التغيير**" لتعطي دفعا جديدا لدور المؤتمر في الأمن الأوربي، وتخلق آليات جديدة للتعامل

[1] - نفس المرجع، ص ص 148 – 149 .

والتكيف مع مختلف التغيرات في أوروبا، خاصة مع ظهور العديد من المخاطر والمشاكل الأمنية في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، والتي تهدد الأمن الأوربي وتهدد توجه الأنظمة نحو الديمقراطية السياسية واللبرالية الاقتصادية، كما ظهرت بوادر عودة القومية في أوروبا الشرقية والوسطى، وظهور عدد من النزاعات ذات الطابع العرقي والوطني، وكذا النزاعات الحدودية خاصة في يوغسلافيا وجورجيا، وأهم تغيير قام به المؤتمر لتحقيق هذا التكيف نحو الدور الجديد هو تأسيس **مفوضية عالية تعنى بشؤون الأقليات الوطنية**، للوقوف في وجه التوتر العرقي الذي قد يتعقد ليصبح خلاف حاد يهدد الاستقرار والأمن، وقد أثبت المؤتمر فاعليته ونجاحه فعليا في حل عدد كبير من النزاعات بالطرق السياسية السلمية، واهمها مشاركته في انهاء التوتر بين روسيا واستونيا بواسطة المساعي الحميدة، التي قامت بها اللجنة العليا لشؤون الأقليات التابعة له .[1]

كما واصل مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي اهتمامه بالأمن في المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط كامتداد لأمن أعضاءه، حيث أكد من جديد في اجتماع روما في ديسمبر 1993 على ضرورة تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط، وحاولوا تجسيد مشروع رئيس الوزراء الايطالي **ألدو مورو**، الذي تطور في شكل اقتراح ايطالي – اسباني، في محاولة نقل تجربة المؤتمر الى دول الشرق الأوسط، حيث أن بناء منظومة أمنية بمنطقة الشرق الأوسط شبيهة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، واقامة حوار شبيه بحواره، سيحول المنطقة من حالة المواجهة الى حالة التعاون، ويمكن تسميته **مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط** (CSCM) . ولهذه

[1] - نفس المرجع، ص ص 151 – 152 .

المبادرة أهداف متعددة، كما جاءت تتمحور في اقتراح ثلاث سلات لتطوير سياسات التعاون في منطقة بحر المتوسط، كالسلة الاقتصادية والسلة الانسانية والسلة الأمنية (Security basket)، والتي تهدف الى بناء الثقة المتبادلة في نواحي مختلفة، خاصة في النواحي العسكرية من خلال اجراءات بناء الثقة Confidence Building Measures (CBMs)، وتوفير المعلومات عن الجانبين، والشفافية كآلية للتوفيق بين رغبات الأطراف، وفي مرحلة متقدمة ستأتي اجراءات منع انتشار التسلح .[1]

ويشمل هذا المؤتمر كل دول المنطقة، ويدرس كل مشاكلها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة ما يتعلق بوضع اجراءات للحد من استعمال أسلحة الدمار الشامل، واتفاقيات الحد من التسلح وبناء اجراءات توطيد الثقة، من خلال اظهار الشفافية العسكرية لكل دولة من دول الحلف، مثلما حصل في أوروبا مع مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، اضافة الى اقامة حوار دائم بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة على جميع الأصعدة، يهدف الى ازالة الخلافات وتوطيد الاحترام المتبادل وقيم التسامح كقاعدة لسلام وأمن دائمين في المنطقة، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات بين الجامعات واللجان الوطنية .[2] غير أن هذا التصور للشرق الأوسط غير واقعي ومختلف عن الوضع الأوربي بالنسبة للمؤتمر الأوربي، في ظل وجود اسرائيل واستمرار سياساتها المتناقضة تماما مع التوجهات الأمنية للدول المحيطة بها، حتى وان كان غير

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص ص 97 - 98 .

[2] - سيغرد بولينجر، مرجع سابق، ص ص 157 - 158 .

مستحيل، هذا من جهة ومن جهة ثانية الرفض الأمريكي المطلق لهذا المشروع، الذي تعتبره تدخلا في منطقة نفوذها، اعتبارا الى أن المشروع سيضم 42 دولة منها دول الخليج، وأنه سيرتبط برسم توجه ومستقبل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي تعتبر نفسها أيضا القوة الوحيدة المسؤولة عن انهائه وفق منظورها الخاص .

وتعتبر الآليات التي اعتمدها مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي مهمة جدا لنجاحه في مهامه المرسومة، اعتمد بشكل كبير في معالجته لمختلف المشاكل الأمنية والنزاعات الداخلية على الوسائل الدبلوماسية والسياسية السلمية، واعتمد في عضويته سياسة الانفتاح حيث ضم كل دول أوروبا بما فيها روسيا والدول الشيوعية المنفصلة عنها، كما ضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من شمال القارة الأمريكية، وعدد مهم من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وهذا ما جعل عضويته تحتوي على عدد كبير من الدول المحايدة للنجاح في سياسة الوساطة، كما أن المؤتمر طور سياسته نحو التعاون مع مختلف المنظومات الأمنية الاقليمية في أوروبا، مثل حلف شمال الأطلسي والوحدة الأوربية الغربية وغيرها.

حيث طالب في هذا الاطار حلف شمال الأطلسي أن تعطى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي كل الامكانيات التي تمكنه، من الحفاظ على احترام مبادئ قرار هلسنكي الصادر عام 1975، ومبادئ شرعية ميثاق باريس التي تم وضعها عام 1990، وأجمع أيضا وزراء خارجية حلف الأطلسي في أوسلو 1991، أن المهام التي يقوم بها الحلف في حل الأزمات وهيكلتها العسكرية الفعالة، هي عبارة عن مساهمة في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها المؤتمر، وأن دول الحلف أكدت أنها مستعدة لتضع كل امكانياتها وخبراتها تحت تصرف مؤتمر الأمن والتعاون

الأوربي، خاصة بعد أن أعطى المؤتمر لنفسه صفة مؤسسة اقليمية طبقا للفصل الثاني لشرعية الأمم المتحدة، من جهتها أيضا اعتبرت منظمة الأمم المتحدة مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي كشريك طبيعي في خطوتها التي اتخذتها في التعامل مع المؤسسات والمنظمات الاقليمية .[1] فقد تطورت بشكل كبير عملية التنسيق والتعاون الأمني بين حلف الأطلسي والمؤتمر، خاصة خلال بداية التسعينات مما انعكس ايجابا على ادارة وحل العديد من الأزمات خاصة على مستوى دول أوروبا الشرقية .

المبحث الثالث : النشاط الارهابي في المتوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

يذهب كثير من المفكرين الى الاعتقاد بأن الارهاب في منطقة المتوسط مرتبط فقط بالحركات الاسلامية المتطرفة، وذلك حتى بالنسبة للمفكرين العرب والمسلمين، وهذا في الحقيقة توصيف قاصر ومتأثر بشكل كبير بالفكر الغربي المدعوم بالترسانة الاعلامية الكبيرة، فخلال الثلاثة عقود الأخيرة قادت الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حملة واسعة ضد المسلمين بصفة عامة وضد الحركات الاسلامية بصفة خاصة، وقامت بتسخير وسائلها الاعلامية لتشويه صورة الحركات الاسلامية والصاق تهمة الارهاب بها وحدها، وذلك دون التفريق بين الحركات الاسلامية المعتدلة والمتطرفة أو بين حركات المقاومة الشرعية والحركات المتطرفة والارهابية، فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نقل الصراع من صراع ايديولوجي شرق غرب، الى

[1] - نفس المرجع، ص ص 153 – 155 .

صراع حضاري بين الحضارة المادية الغربية والحضارة الروحية الاسلامية، كغطاء للتدخل في المنطقة وفرض سياساتها بما يخدم مصالحها الاقتصادية وما يضمن الحماية لحليفتها اسرائيل .

إن السياسات الغربية التي تركز على إلصاق تهمة الارهاب بالإسلام والمسلمين، هي سياسة هجومية غرضها تحقيق اهداف دفاعية، فحقيقة الارهاب أنه حقيقة ملازمة لكل الحضارات غير أنه عند الحضارة الغربية، ظهر بأبشع صوره التي لم يعرفها التاريخ قبل وبعد . كما يقول البريطاني المسلم محمد مارمادوك : " لقد اعتاد الكتاب في الغرب أن يلصقوا بالإسلام تهمة التعصب، أفلا يتذكر هؤلاء أنه لم يترك مسلم واحد حيًّا في اسبانيا وفي صقلية وفي أيوليا ؟ ".[1] كما أنه أيضا لم يترك مسلم واحد حيّاً، ولا مسجد واحد قائما في اليونان في أعقاب الانقلاب الذي وقع عام 1821 حيث قتل من المسلمين 300.000 (ثلاثمئة ألف)، بمن فيهم الشيوخ والنساء والأطفال، هل نسي هؤلاء أن المسلمين كانوا أغلبية في دول البلقان (خاصة البوسنة)، ثم تحولوا بعد ذلك الى أقلية بسبب التعذيب والارهاب والقتل ؟ .[2]

إن توصيف الأفعال بانها ارهابية على الأساس العلمي لتعريف الفعل الارهابي، هو المقياس الأساسي لتصنيف التنظيمات والجماعات أو الدول بأنها ارهابية أو غير ارهابية، مع الأخذ بعين الاعتبار موقف الشرع رجوعا الى الكتاب

[1] – عبد الودود شلبي، **" عقبات في طريق الحوار بين الاسلام والغرب "**، مقال منشور في كتاب بعنوان : **الاسلام والغرب في مواجهة الحملة الاعلامية الغربية ضد الاسلام والمسلمين**، ليبيا [د . د . ن]، ط2، 2000، ص 193 .

[2] – نفس المرجع، ص 193 .

والسنة، كما ناقشنا هذا في بداية هذه الدراسة، واعتبارا الى ذلك فالإرهاب في منطقة المتوسط يمكن تصنيفه حسب درجة الخطورة الى **ثلاث أنواع كبرى** هي:

أولا – ارهاب الدولة: والذي يتجسد في الدولة الاسرائيلية، منذ اعلان قيامها سنة 1948 الى يومنا هذا، فهي تقع في قلب منطقة المتوسط، وترهن أمنها من خلال السياسة الارهابية التي تنتهجها ضد الفلسطينيين والعرب .

ثانيا – ارهاب الجماعات: والذي يتمثل في الجماعات الاسلامية المسلحة المتطرفة، والتي تضاعف تأثيرها وانتشارها في منطقة المتوسط بعد تأسيس تنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان، وامتداد تأثيرها على الحركات السلفية والجهادية، التي تفتقد لمرجعيات دينية يمكن أن تقوّم نشاطها خاصة في الجزائر .

ثالثا – الحركات الارهابية: التي كان تأثيرها الارهابي في المتوسط أقل بكثير من النوعين السابقين، وتتمثل في الحركات ذات الطابع الانفصالي، كحركة ايتا في اسبانيا .

المطلب الأول : ارهاب الكيان الاسرائيلي وتأثيره على أمن المتوسط

يتميز ارهاب الدولة الاسرائيلية بأنه فريد من نوعه، فهو ارهاب منهجي ويومي وبكل أنواعه وأساليبه، من الارهاب العسكري المسلح الى الارهاب العنصري والفكري الى الارهاب الاجتماعي والاقتصادي، فالدولة الاسرائيلية ككل هي منظمة ارهابية مهيكلة خلقت من رحم الارهاب، حيث يقول مناحيم بيغين نفسه عن سياسة بلاده : " لقد كنا مقتنعين بالشرعية المطلقة لأعمالنا غير

الشرعية" .[1] ومن المهم أن تقلد المسؤوليات السامية في اسرائيل لن يحظى به الا من كان قد أثبت بأنه ارهابي ناجح، من خلال عدد ونوع الجرائم الارهابية التي بإمكانه ارتكابها ضد المسلمين، فالإسرائيليون يدرسون في عقيدتهم العسكرية أن أيّ حياة لإنسان عربي فلسطيني عندما تنتزع منه، معناه أنهم منحوا حياة لإنسان اسرائيلي، حيث يقول في ذلك " مالنكي " الذي شارك في مذبحة كفر قاسم عام 1956 أن : " الموت لأي عربي في اسرائيل معناه الحياة لأي اسرائيلي، والموت لأي عربي خارج اسرائيل معناه الحياة لإسرائيل كلها، فالعمل الذي قمت به واجب ديني ووطني " .[2] فالإرهاب بالنسبة لدولة اسرائيل خاصية بنيوية ملازمة لنشأتها وتطورها، ووسيلة وعقيدة أساسية لتحقيق اهدافها الحاضرة المستقبلية .

ان السياسة الاسرائيلية منذ اعلان قيام دولة اسرائيل تسعى الى تحقيق مبادئ الفكر الصهيوني والأسطورة اليهودية، والمتمثلة في تهويد القدس وانهاء كل معالم الاسلام فيها، ومحاربة وتهديم كل المقدسات الاسلامية في الخليل وبيت لحم وغيرها من المدن الفلسطينية، ولذلك تنتهج أسلوب القتل والارهاب اليومي ومصادرة الأملاك والأراضي والسيطرة على المياه والمعابر، والحصار الاقتصادي والتهجير الى الدول المجاورة وغيرها من الأساليب، ومن جهة أخرى تعتمد سياسة التطهير العرقي من أجل انهاء تواجد المسلمين في فلسطين . فقد قتلت خلال الانتفاضة الأولى التي انطلقت في 08 ديسمبر 1987 أكثر من 1000 (ألف) قتيل و90.000 (تسعون ألف) جريح، وفي الانتفاضة الثانية التي انطلقت في 28

[1] – عدنان هاشم سلطان، مرجع سابق، ص 166 .

[2] – نفس المرجع، ص 170 .

سبتمبر 2000 حوالي 1500 (ألف وخمسمئة) قتيل أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ وجرح حوالي 40.000 (أربعين ألفا) .[1] وبالمقابل ترسم اسرائيل نفسها على أنها قلعة من الديمقراطية وانها ضحية الارهاب العربي، حتى تستمر في الحصول على الدعم السياسي والمالي والاعلامي والسلاح من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .[2] وكذا من خلال المجازر الجماعية والمذابح الارهابية.

وأكبر المذابح الارهابية الجماعية التي نفذتها اسرائيل منذ اعلان قيام دولة اسرائيل هي [3]:

- مذبحة قرية الشيخ في 31 ديسمبر 1947 قتل فيها ستون 60 فلسطينيا.
- مذبحة دير ياسين في 09 أفريل 1948 ذبح فيها 250 فلسطينيا.
- مذبحة اللد في 11 جويلية 1948 قتل فيها 426 فلسطينيا.
- مذبحة قلقيلية في 10 أكتوبر 1948 قتل فيها 70 فلسطينيا.
- مذبحة قبية في 14 أكتوبر 1953 والتي قتل فيها 67 فلسطينيا.
- مذبحة كفر قاسم في 28 أكتوبر 1956 وقتل فيها 57 فلسطينيا.

[1] – اسماعيل أحمد ياغي، **الارهاب والعنف في الفكر الصهيوني** ، الرياض : مكتبة العبيكان، ط1، 2003، ص ص 173 – 177 .

[2] – محمد قبيسي، رنا أبو ظهر الرفاعي، **الارهاب الصهيوني والسلام العربي بين الشهادة والابادة**، بيروت : مؤسسة الرحاب الحديثة ط1، 2003، ص87 .

[3] – عدنان هاشم سلطان، مرجع سابق، ص ص 174 – 177 .

- مذابح المخيمات في 03 و12 نوفمبر 1956 قتل فيها 250 ثم 275 ثم 100 فلسطيني لاجئ.
- مذبحة صابرا وشاتيلا يومي 18 و19 سبتمبر 1982 وقتل فيها 3500 شهيد أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ ونفذها " آرييل شارون " رئيس الوزراء السابق .
- مذبحة الحرم الابراهيمي يوم 25 فيفري 1994 قتل 50 فلسطينيا أثناء الصلاة .
- مذبحة قانا في 18 أفريل 1996 قتل فيها 160 مدنيا في جنوب لبنان معظمهم نساء وأطفال .
- مذبحة النفق في 25 و27 سبتمبر 1996 قتل فيها 70 فلسطينيا .

ومؤخرا مذبحة غزة (الشجاعية) في جويلية 2014 وقتل فيها أكثر من 2147 فلسطيني أغلبهم أطفال ونساء .

المطلب الثاني : ارهاب التنظيمات الاسلامية المتطرفة وأمن المتوسط

ظهرت موجة التطرف الاسلامية الحالية منذ عام 1970، على مستوى مثلث أفغانستان باكستان السودان، ويعتبر فكر سيد قطب المرجع الأساسي للقواعد الأيديولوجية التي قامت عليها هذه الحركات الاسلامية، وليس كما يعتقد البعض أفكار محمد بن عبد الوهاب وتقي الدين ابن تيمية، وعرف هذا التنظيم بتنظيم القاعدة الذي تضاعفت قوته بتحالفه مع حركة طالبان في أفغانستان، ومن مؤسسيها عزام وابن لادن والظواهري، حيث استطاعوا التأثير في عدد كبير من

الشباب الذين لديهم حماس كبير وعلم قليل (معرفة دينية محدودة)، تجمعوا في أفغانستان قادمين من مختلف الدول الاسلامية لنيل شرف الجهاد ضد السوفياتية الشيوعية القادمة من الشرق، وبعد انتهاء هذه الحرب انتشرت هذه الحركات الاسلامية المتطرفة في معظم الدول المحيطة بالمتوسط من الدول العربية والاسلامية، وذلك بعد انهيار الشيوعية وعودة هؤلاء الشباب لبلدانهم الأصلية، ليساهموا في نشر أفكارهم وتأطير شباب أوطانهم في حركات مسلحة، يعتقدون بأنها وسيلة اقامة الدولة الاسلامية (الجزائر، تونس، سوريا، اليمن، السودان...)، في ظل سيطرت نخب سياسية على السلطة متبعة لنهج الحكامة الغربية، وساهم نجاح الثورة الاسلامية في ايران سنة 1979 في اعطاء سند معنوي قوّي لها.

وساهم في قوة ونجاح الحركة الارهابية الأم (القاعدة اليوم)، عدة عوامل أهمها الدعم الأمريكي لها، بغرض استخدامها للتصدي للمدّ الشيوعي الزاحف في أفغانستان، لحماية بقية دول الخليج والشرق الأوسط منه، حين كانت التفاعلات الدولية تتمحور بين القطبين الأمريكي/ السوفياتي . الا أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي فقدت هذه الحركة الارهابية كغيرها من المنظمات الارهابية اليسارية قوتها وتأثيرها وفاعليتها، وخلت الساحة تقريبا من المنظمات اليمينية المتطرفة خاصة المنظمات الدينية، التي كانت تلقى تشجيعا ودعما في السابق من طرف بعض الدول والقوى العالمية، لكي تواجه المد الشيوعي في المنطقة، الا أن تلك الحركات الدينية لم تعد لها ضرورة بعد انهيار الشيوعية، ومن ثم ونتيجة هذه الظروف التراكمية تحولت الى الصدام مع نظمها الوطنية الداخلية، رافضة السياسات التي تتبعها، وساعية لتغييرها أو ارغامها على ترك السلطة، وتغيرت

التحالفات والمعايير الخاصة بعد أن دخلت تلك المنظمات والحركات الدينية في استخدام العنف غير المبرر في كثير من الأحيان، وتجاوزت كل الحدود والمبادئ والتعاليم الدينية التي تتستر وراءها .[1] وتتصف هذه الحركات الاسلامية المتطرفة بالجمع بين بعدين متداخلين الأصولي والسياسي، فتمرد وثورة القاعدة سياسي أكثر من كونه دينيا، وذلك لأنه لا يمكن فهم وقراءة سلوك هذه الحركات بمعزل عن سلوك المحيط الغربي.[2] فالتدخل الغربي خاصة الأمريكي في المنطقة العربية والاسلامية، هو المرآة العاكسة لسلوك هذه الجماعات ولبنائها الفكري، فهي تمزج بين مكونات أصولية ذات طابع ديني وأسباب وأهداف سياسية متعلقة بعلاقة الأنظمة العربية بالأنظمة الغربية، ووجود قوات هذه الأنظمة الغربية على الأراضي العربية .

أما من اختاروا رفع السلاح للدفاع عن الاسلام كما يضنون باسم الجهاد في سبيل الله، باسم الحركات الجهادية الاسلامية لنصرة الاسلام وغيرها من التسميات المختلفة، فلينظروا من حولهم ويتمعنوا ويدققوا الامعان، هل هم أكثر معرفة بالإسلام من الألباني والغزالي وغيرهم من علماء الأمة الأجلاء في عصرهم ممن ملئ نور علمهم الدنيا، أم هم أكثر ايمانا بالله منهم، أم أن هؤلاء العلماء غرتهم الدنيا فلم يصبروا على ملذاتها، في حين لم تتمكن الدنيا من قلوب

---

[1] – أحمد جلال عزالدين، **" الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والارهاب في المنطقة العربية "**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، بيروت : دار بلال، ط2، 1998، ص 294 .

[2] – فرانسوا بورغا، **الاسلام السياسي في زمن القاعدة إعادة أسلمة، تحديث، راديكالية**، ترجمة : د.سحر سعيد، دمشق : قدمس للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص ص 119 – 120 .

هؤلاء لقوة ايمانهم وعلمهم، أم أن الحقيقة المؤلمة أن هؤلاء أخذوا من الدين ظاهره وعجزوا عن فهم جوهره نظرا لضعف عقولهم، فليسألوا أنفسهم لماذا لم يقم علماء الأمة مثل الألباني والغزالي وغيرهم من انشاء تنظيمات مسلحة مثلما فعلوا هم ويقوموا بقتل الناس مسلمين وغير مسلمين لأسباب متعددة ؟!! أو يتساءلوا لماذا جاء الأنبياء والرسل بما فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالدعوّة وليس بالقوّة ؟!

ويشكل ارهاب الحركات والجماعات الاسلامية المتطرفة خطرا كبيرا على منطقة المتوسط، وذلك نظرا للاعتبارات التالية [1]:

- المنطقة العربية والمتوسطية ظلت على مدى التاريخ مركزا للصراع، باعتبارها تقع في قلب جزيرة العالم القديم، وكونها أكبر مصدر للطاقة مما ربط بها مصالح القوى الدولية التي تتصارع على ضمان مصالحها في المنطقة .
- أن بعض القوى الدولية المعادية للمسلمين والعرب تقترن بالعنف والعدوان .
- أن الارهاب يمثل مشكلة أمنية كبيرة في العالم العربي، حيث تشير الاحصائيات في عقد الثمانينات أن ربع مجموع عمليات الارهاب في العالم وقعت في العالم العربي، كما أن جزء من العمليات الارهابية التي تقع في أوروبا الغربية على وجه الخصوص، هي مرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط .

ولم تستطع دول حوض المتوسط في السنوات الأولى لانتشار هذه الظاهرة الارهابية، القيام بتنسيق سياساتها أو وضع اجراءات مشتركة للتصدي لها، فبقيت مواقفها وسياساتها مشتتة في التعامل معها . فهناك مجموعة من الدول التي تعلن

[1] - أحمد جلال عزالدين، مرجع سابق، ص ص 279 - 280 .

استراتيجية مفادها أنه لا تنازل للمطالب الارهابية، وعدم الاستجابة لشروطها وطلب الفدية مهما كانت المخاطر التي قد تنجم عن العمليات الارهابية، وهناك دول أخرى تتبع دائما التفاوض مع المجموعات الارهابية أو القبول بمطالبها والاستجابة لها، والتي غالبا تتمثل في دفع فدية أو اطلاق سراح مسجونين ارهابيين أو اذاعة بيان سياسي يصب في مصلحة الارهابيين، وهناك أيضا دول أخرى ليس لها سياسة معلنة سلفا وتتعامل مع كل عملية على حدة، حيث ترفض مطالب الارهابيين اذا كان الخطر الناجم عن الرفض أقل من مساوئ قبوله، وهو ما يعرف بالردع عن طريق السلب أو الانكار Deterrence by Denial وتستجيب اذا كان هذا الخطر كبيرا، ومن ثمة فهو لا يدخل في حسابها وضع سياسة ثابتة للتعامل مع الارهاب .[1] بل تعتمد على الأمر الواقع وقياس المكاسب والخسائر الممكنة لبناء مواقفها، غير أن الاستجابة لمطالب الجماعات الارهابية سيوسع من نشاطها وقوتها، وهذا ما حدث في شمال افريقيا عندما استجابت بعض الدول الأوربية، كبريطانيا وفرنسا، ودفعت الفدية للجماعات الارهابية المختطفة لرعاياها، ساهمت في انتشار ظاهرة خطف السياح الأوربيين بقوّة في صحراء شمال افريقيا، فالمجموعات الارهابية أصبحت بناء على ذلك، تمتلك قدرة في فرض منطقها عند المفاوضة وأن قدرتها على الابتزاز صارت كبيرة ومؤثرة.

[1] - نفس المرجع، ص ص 296 – 297 .

المطلب الثالث : ارهاب الحركات الانفصالية وأمن المتوسط

يختلف الارهاب في أوروبا عن سابقه في العالم العربي والاسلامي، رغم أن كليهما مرتبط بحوض المتوسط، فاذا كان ارهاب الجماعات الاسلامية مرتبط بعوامل دينية وسياسية، فان ارهاب الحركات والتنظيمات الانفصالية في أوروبا مرتبط بالصراع السياسي والعرقي في غالبه وببعض جوانب التطرف الأخرى، وبالتالي فهذه الحركات الارهابية تأخذ شكل الارهاب السياسي . وظهر هذا النوع في فرنسا بوضوح من خلال حركة الشباب العالمي عام 1968، في شكل ثورة غير مفهومة الأسباب، لتمتد عدواها في توافق ذهني الى أغلب دول أوروبا، فظهرت العديد من الحركات الارهابية المتطرفة، أخذت أساليب الصراع السياسي كبديل للحروب التقليدية وحرب العصابات بدل المواجهة العسكرية المباشرة .[1]

مع أن أخطر أنواع الارهاب ظهرت في دول البلقان، من خلال حركات ارهابية مارست عمليات التصفيات العرقية، خاصة من طرف الصرب ضد البوسنيين المسلمين، كما عرفت معظم دول أوروبا الشرقية والبلقان مثل هذه العمليات الارهابية ولو بدرجات أقل . ومرجع ذلك التقسيمات الجائرة بعد الحرب العالمية الأولى، التي ترتب عنها تقسيم العرقيات المختلفة على دول متعددة مما خلق كثرة الأقليات، خاصة دول تشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمجر ويوغسلافيا، حيث تقدر نسبة الصرب المتواجدين بالبوسنة 31% وبكرواتيا 12%، وتمثل الأقلية الألبانية بمقدونيا 24% وبصربيا 17%، والأتراك ببلغاريا 10%،

[1] - نفس المرجع ، ص 284 .

والسلوفاك في تشيكيا 04%، والأوكرانيين في بولونيا 03%، واليونانيين بألبانيا 03%، والكروات بسلوفينيا 03%، وترتب عن هذا التشتت تدني نسبة القومية الرئيسية داخل كل دولة من هذه الدول، حيث تقدر ب88 % في سلوفينيا و85% في الجبل الأسود، و78 % في كرواتيا و66% في صربيا و62% في مقدونيا، و44% في البوسنة والهرسك، ويخلق هذا التشتت وضعف القومية خوفا رهيبا لدى الأوربيين على أمن المنطقة، نظرا لانتشار عمليات الارهاب وعمليات التصفية العرقية، وهناك من يعتبر النتائج تفوق مجازر الحرب بهذه الدول الوليدة (الجديدة)، حيث يقول الفرنسي جاك جيليار Jacques Julliard في ذلك: "تولد على بعد خطوتين منا بربرية جديدة، انها بربرية القرن الحادي والعشرين، التي تمزج بين منابع وحشية الدولة البدائية ... والدولة الوليدة ".[1]

فإرهاب الحركات الانفصالية والارهاب في أوروبا الغربية عموما، شكل في العقود الأخيرة موجة ارهاب كبيرة في كل من اسبانيا وإيطاليا وتركيا وألمانيا وفرنسا وإيرلندا، وما يهمنا هنا الدول المتوسطية على وجه التحديد، فقد عانت اسبانيا من إرهاب حركة إيتا ETA الباسكية، التي تسعى من خلال عملياتها الارهابية ضد الحكومة الاسبانية ومؤسساتها وحتى المدنيين، الى فرض استقلال اقليم الباسك عن الدولة الأم اسبانيا، حيث اغتالت سنة 2000 فقط عشرون شخصا .[2] أما إيطاليا فقد عرفت إرهاب منظمة الألوية الحمراء، هذه المنظمة التي

[1] - شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009 ص ص 600 – 602 .

[2] - نفس المرجع، ص 603 .

تستمد أفكارها من مبادئ وتعاليم الثورة الشيوعية، واستهوت أفكارها الارهابية طائفتي الطلاب والعمال خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مست ايطاليا، وكانت تهدف الى اسقاط نظام الحكم وإقامة نظام شيوعي، وكادت تنجح في ذلك بعد اغتيال رئيس الوزراء الايطالي " ألدو مورو " سنة 1978، في حين عرفت تركيا ارهاب منظمة الجيش السرّي الأرمني التي انشأت عام 1970، كان عملها الارهابي مركز على اغتيال الدبلوماسيين الأتراك وتخريب المنشآت التركية في كل مكان بأوروبا، ويعتقد أعضاء هذه المنظمة بأنهم يثأرون للمذبحة التي نفذها الجيش التركي ضد الأرمن التي راح ضحيتها الآلاف، ومن جهة أخرى تسعى الى اقامة دولة مستقلة عن تركيا من جهة الشرق .[1]

كما شهدت ألمانيا موجة عنيفة من الارهاب، حيث شهدت نهاية الثمانينات اغتيال الأستاذ الجامعي والأخصائي في الفيزياء النووية بيكورت Beckurts، ثم مدير وزارة الخارجية الألمانية جيرالد براونمول، واغتيال الرعية الأنغولية أمادو أنطونيو، كما تم تفجير مركز أبحاث شركة أي بي أم (IBM) ومكاتب لفتانزة Lufthanza، وفي سنوات التسعينات تضاعفت عمليات الاعتداءات الارهابية العنصرية ضد الأجانب خاصة اليهود والأتراك، حيث قام شباب ألمان بحرق منزل لعائلة تركية احترق جميع أفراد العائلة داخله، وهذا ما اعترفت به الحكومة الألمانية من خلال وزير خارجيتها أوتو شيلي Otto Schilly

[1] – منتصر سعيد حمودة، مرجع سابق، ص ص 23 – 25 .

بأن الاعتداءات ضد الأجانب في ألمانيا قد ارتفعت سنة 2000 بنسبة 85.9% .[1] ومن هذه المنظمات الارهابية في ألمانيا منظمة " باردماينهوف " .

ومن جهة أخرى امتد ارهاب الجماعات الاسلامية المتطرفة من الشرق الأوسط والدول العربية الى دول أوروبا، خاصة سنوات التسعينات بفعل تصاعد وتيرة الارهاب في الجزائر وقربها من أوروبا، وذلك في ظل وجود أقلية مسلمة معتبرة في فرنسا وايطاليا واسبانيا، وامكانية تجنيدها من طرف هذه الحركات الارهابية، حيث كانت حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية في الجزائر سنة 1994، مؤشر واضح لاستهداف المصالح الفرنسية في الجزائر، اضافة الى عدد من الاغتيالات التي حدثت على الأراضي الفرنسية لبعض الشخصيات، مما يؤكد أن الارهاب في المتوسط أصبح ارهاب دولي يمس أمن منطقة المتوسط ككل، ويتطلب اجراءات مشتركة لمواجهته .

المبحث الرابع : الحوارات الأمنية في المتوسط بعد الحرب الباردة (1990-2001)

إن نتائج الحوار العربي الأوربي الذي استمر من 1973 الى نهاية الثمانينات، عبر مسار غير منتظم وغير بنّاء بالشكل المنتظر، لم يحقق في الأخير طموحات وأهداف الطرفين وكانت معظم فتراته غير واضحة وغير منسجمة، نتيجة عدة عوامل قد ذكرناها فيما سبق، والتي من أهمها تشتت الموقف العربي وعدم وضوحه. غير أن المنطقة العربية تظل بالنسبة لأوروبا في غاية الأهمية،

[1] – شمامة خير الدين، مرجع سابق، ص 603 .

وترى بأنها يجب أن تجد الصيغ المناسبة لاحتوائها، أو رسم شكل جديد من العلاقات يمكنها من احتواء التهديدات الأمنية القادمة من هذه الدول حسب تصورها من جهة، وضمان استمرار تدفق موارد الطاقة بانتظام من جهة ثانية، بعد أن صارت تشكل هي الأخرى تهديد أمني للمجتمعات الأوربية، ففي حالة عدم وصول هذه الموارد بالشكل الكافي فان ذلك سينعكس سلبا على الاقتصاد الأوربي، فيما يتمثل في توفير الحاجات الضرورية من السلع الاستهلاكية، ومناصب الشغل ورفاهية المواطن الأوربي بصفة عامة، وبالتالي فان استمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية المستقرة للمجتمعات الأوربية هو مرتبط كليا بالنفط القادم من الخليج العربي وشمال افريقيا، فقد أصبح تراجع امدادات الطاقة خاصة النفط يعتبر من أكبر التهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا .

فالدول العربية هي المزود الرئيسي بالنفط والغاز للدول الأوربية، ولا بديل لها عنه في المستقبل القريب على الأقل، ففي فترة السبعينات كانت الدول الأوربية تستورد 63% من مصادر الطاقة من العالم العربي، وفي عام 1993 كان انتاج أوروبا الغربية من النفط 4.7 مليون برميل يوميا في حين كانت تستورد 8.9 مليون برميل، مع العلم أن احتياطيات الدول العربية النفطية تشكل 60% من الاحتياطيات العالمية، وفي المقابل الأهمية المتزايدة للغاز والنفط العربي بالنسبة لأوروبا، ومنه فان حاجة أوروبا الى تأمين امدادات النفط العربي مهمة جدا .[1]

ففي عام 1993 استوردت الولايات المتحدة 23% من حاجياتها النفطية من منطقة الخليج العربي، واستوردت أوروبا 50% واليابان 68%، وهو ما يبرز

[1] – جمال الشلبي، مرجع سابق، ص 32 .

القيمة الاستراتيجية والحيوية للنفط العربي بالنسبة للقوى الكبرى عامة وأوروبا خاصة.[1] ولن يتأتى تأمين هذه الامدادات الأوربية للنفط العربي دون تطوير الحوار العربي الأوربي أو في سياقه الجديد الذي تطرحه الدول الأوربية الحوار الأورو- متوسطي من جهة، والأورو مغاربي من جهة ثانية، ومن جهتها الدول العربية الغير قادرة على الاستفادة الفعالة من العائدات الكبيرة لتصدير هذه الطاقة، فهي لم تنجح بعد في مسار التنمية الذي انطلقت فيه منذ عقود، وبالتالي هي أيضا بحاجة ماسة للخبرة والتقنية الأوربية، ومنه حاجتها الى دعم الحوارات الجديدة لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع – التنمية الشاملة، وهنا الصيغة غير مهمة بقدر ما يهم نجاح الحوار مهما كان شكله أوربي-عربي أو أورو-متوسطي أو أورو-مغاربي أو غيره، فهو في الأخير يصب في نفس الأهداف الاستراتيجية لأطرافه، ومنه فالحوارات الأوروبية العربية والمتوسطية ليست اقتصادية أو أمنية بحتة وإنما تتداخل فيها الدوافع الاقتصادية مع الدوافع السياسية والأمنية بحيث لا يمكن الفصل بينها .

وتجدر الاشارة هنا الى أن مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية، طرح معه العديد من المشاريع والاقتراحات والصياغات المتعلقة بنوع وطبيعة هذه العلاقات، وبدرجة أساسية بخصوص الأطراف الذين سينتمون إليها وعلى أي أساس يتم تحديدهم، فمشروع الشراكة الأوربية المتوسطية كمشروع كبير تجسد في فكرة أقطار. وتلك الفكرة كان قد طرحها كل من الرئيس الفرنسي السابق

[1] – محمد صالح المسفر، " **الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997.، ص 128 .

فرانسوا متيران وكلود شيسون، حيث تضمنت هذه الفكرة مشروع 5+5 الذي ظهر عام 1989، المتكون من خمسة اقطار أوربية (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، مالطا)، وفي الجهة المقابلة أقطار اتحاد المغرب العربي الخمسة .[1] اضافة الى مشاريع قطرية أخرى سنناقشها في هذه الدراسة .

المطلب الأول : الحوار الأمني الأورو متوسطي في اطار مسار برشلونة

شكلت نهاية الحرب الباردة حدّا للتأثير السوفياتي في منطقة المتوسط، خاصة بالنسبة للدول العربية فالدول الأوربية لم تعد تخشى تهديد المدّ الشيوعي للمنطقة التي ترتبط بها مصالحها، غير أن الواقع الدولي الجديد في ظل الأحادية القطبية وظهور مفهوم النظام الدولي الجديد، وما يتضمنه من هيمنة أمريكية شبه مطلقة على العالم، شكل من جديد تهديدا للمصالح الأمنية والاقتصادية الأوربية في المتوسط، حيث تضاعف حجم الهيمنة الأمريكية على المنطقة بشكل واضح، وأصبحت المنطقة العربية في المقابل ساحة جديدة للصراع والتنافس والتقسيم، من خلال العديد من المشاريع الأمنية والشراكات الاقتصادية، التي تشترك في قاسم مشترك واحد يتمثل في اعادة صياغة المعادلة الاقليمية، الهادفة الى فرض نمط آخر من العلاقات بين النظام الاقليمي العربي والجوار الجغرافي في الضفة الشمالية من المتوسط، وتحديد جديد لمفاهيم قديمة تنسجم مع الوضع الدولي الجديد ومتغيراته.[2] كما كانت بداية التسعينات مرحلة جديدة تميزت باتضاح معالم النظام

[1] - جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 45 - 46 .

[2] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 194 .

الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز عدد من التهديدات الأمنية تزايدت خطورتها بشكل كبير، كمشكلة التطرف والارهاب وانتشار الأسلحة غير التقليدية، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة والدولية كالمخدرات، وتجارة الأسلحة وتبييض الأموال، والهجرة الغير شرعية، وفشل مجهودات التنمية في دول الجنوب مما انعكس عنه عدم استقرار اجتماعي وسياسي له تأثير مباشر على أمن الدول الأوربية، وكذا فشل عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

هذا الواقع الجديد والمعقد دوليا وإقليميا، خاصة فيما يتعلق بتزايد الأطماع والهيمنة الأمريكية في المتوسط عموما وبضفته الجنوبية خصوصا، فرض على الدول الأوربية الاسراع في طرح أجندتها الأمنية الجديدة للتعامل مع دول هذه المنطقة . فأوروبا بحاجة الى فضاء تؤكد من خلاله موقعها ووزنها الدولي الفاعل والمؤثر في هندسة السياسات الاقليمية، من أجل ضمان السلام والاستقرار في منطقة حيوية مثل المتوسط، فالتصور الأوربي يبقى خاضعا دائما للهاجس الأمني حيث يعاني الأوربيون دائما من ضغط مخاطر عدم الاستقرار في الفضاء المتوسطي.[1] وظهر ذلك من خلال طرح مفهوم جديد وهو اطلاق مصطلح "المتوسطية "، الذي يحتوي ضمنيا مفهوم أن البحر المتوسط كان وسيظل مجال حيوي أوربي وليس أمريكي، ومن جهة ثانية محاولة فرض تقسيمات اقليمية فرعية جديدة مثل الاقليم المغاربي وجهة المشرق والاقليم الخليجي، وذلك بغرض تسهيل التعامل معها، وتفادي العقبات السابقة التي عرفتها في الحوار العربي

[1] – نفس المرجع، ص 171 .

الأوربي قبل نهاية الحرب الباردة، فعزلت من هذا التقسيم الجديد كل من ليبيا والعراق وضمت في النظام الاقليمي الفرعي الذي تطلق عليه المشرق (الشرق الأوسط) كل من اسرائيل وتركيا .

وبالتالي فان الدول الأوربية من خلال هذا الطرح الجديد لمفهوم المتوسطية، تحاول بناء علاقات للشراكة المتوسطية من نوع جديد، وتحاول تجاوز كل العقبات مع دول جنوب المتوسط. واتضحت جليا في إخفاق المساعي التي بذلت في العقود السابقة لبناء تعاون عربي أوربي منظم وقوي، فقد عجز التعاون العربي الأوربي في معالجة الكثير من المشاكل الأمنية المشتركة، كإدارة عملية انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان، رغم الرغبة الأوربية وخاصة الفرنسية للقيام بدور فاعل في هذا الانسحاب، كما لم تحظى المجموعة الأوربية بالقيام بأيّ دور جدّي في اتفاقيات مدريد للسلام باعتبارها مهمة جدًا بالنسبة لها، ويتوقف عليها الأمن في الشرق الأوسط بأكمله .[1] كما أن دورها كان ضعيفا في التحكم أو التنبؤ بالكثير من التغيرات المهمة في المنطقة، خاصة التغيرات والتحولات السياسية في بعض الأنظمة العربية، وبالتالي فقد حاولت من خلال هذا الطرح الجديد صياغة برامج وخطط جديدة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع .

وهذا ما عكسته نتائج اجتماع المجلس الأوربي في لشبونة في 1992، حيث أكد بأن الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط ومثلها الشرق

[1] – برهان غليون، **" مستقبل العلاقات العربية الأوربية "**، مقال منشور في كتاب بعنوان : **العرب والعالم**، عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 2001 ، ص ص 60 – 61 .

الأوسط، هي مناطق جغرافية للاتحاد فيها مصالح قوّية من حيث الأمن والاستقرار الاجتماعي، ثم بدأت معالم الشراكة المتوسطية تظهر بوضوح خلال القمّة الأوربية المنعقدة في **برشلونة** 1994، والّتي تمّ من خلالها رسم معالم استراتيجية جديدة وطرح تصور شامل للتعاون العربي المتوسطي، وتمّ تأكيد ذلك ايضا في قمّة **أكسن** بألمانيا في نفس السنة .[1] كما دعا المجلس الوزاري الأوربي في اجتماعه بمدينة **كورفورو** باليونان في جويلية 1994، الى اعداد ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوربية – متوسطية، تضمنت تصورا أوربيا لتطوير علاقات الاتحاد الأوربي بالدول المجاورة في المنطقة المتوسطية، من خلال اقرار حوار سياسي يهدف الى تحقيق السلام والاستقرار .[2] وتجسد المشروع في مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة من 27 الى 28 نوفمبر 1995، استنادا الى منطق معاهدة "**ماستريخت**" * وتوازن علاقة أوروبا مع المتوسط وأوروبا الشرقية، حيث ضمّ المؤتمر 27 دولة، خمسة عشر دولة تمثل دول الاتحاد الأوربي، واثنا عشر دولة من حوض المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، مصر الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تركيا، مالطا، قبرص، والكيان الصهيوني) .

[1] – جمال الشلبي، مرجع سابق، ص 44 .

[2] – لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 266 .

* تعتبر محطة أو **معاهدة ماستريخت** أهم المحطات في البناء والاندماج السياسي الأوربي، وتعد عملا تاريخيا توحدت فيه كل الارادات السياسية والقانونية والأمنية والعسكرية، احتوت على 300 صفحة تضمنت وجهات نظر متعددة، غير أنها أرست في الأخير اطارا أمنيا وعسكريا لأوروبا الغير متجانسة والموحدة .

ورسم هذا المؤتمر مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، في المجالات الثقافية والسياسية والأمنية والاقتصادية، وكان المرجو في المجال الاقتصادي الوصول الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين بعد خمسة عشر سنة أي بحلول سنة 2010، أما في الجانب الأمني فقد كانت الأهداف تتمحور حول توطيد الأمن والسلام والاستقرار في المتوسط، اضافة الى دفع جهود التنمية في الضفة الجنوبية باعتبارها أصل المشاكل والتهديدات الأمنية الغير عسكرية، وذلك من خلال النقاط التالية [1]:

- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الارهاب ومكافحته بكل الوسائل، ومحاولة التوصل الى خطوط ارشادية للتعاون الاقليمي في مجال منع الارهاب ومكافحته .
- القضاء على الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات .
- اتخاذ الخطوات الايجابية اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، والالتزام بالاتفاقيات الخاصة بالحدّ من الأسلحة التقليدية ونزع التسلح، سواء منها الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية، وبذل الجهود لجعل منطقة المتوسط خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، مع الالتزام باتخاذ اجراءات وتدابير عملية، للقدرة على الرقابة على التجميع المفرط للأسلحة التقليدية، وتجنب امتلاك قدرات عسكرية تتجاوز الحاجة المشروعة للدفاع .
- الامتناع عن التهديد أو استخدام القوّة ضد سيادة واستقلال أيّ عضو شريك، والتخلي عن كل الأساليب التي لا تتوافق مع ميثاق منظمة الأمم

[1] - جمال الشلبي، مرجع سابق، ص 47 – 53 .

المتحدة، ومحاولة صياغة خطوط أساسية لميثاق استقرار في المتوسط، مع بحث وضع ترتيبات لمنع النزاعات في اقليم المتوسط وحل النزاعات سلميا وسياسيا.

- تحديث البنيّة الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط، واعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص .
- مواصلة الحوار لحل مشكلة الديون التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية باعتبارها العائق الأساسي أمام جهود التنمية، فمعظم دول الضفة الجنوبية تعاني من معدل الديون الكبير 153 مليار دولار سنة 1992، اضافة الى المبالغ المدفوعة خدمة للديون (الفوائد) التي وصلت الى 16.2 مليار دولار في نفس السنة، ومنه اعادة تكييف هذه الديون أو الغاء الجزء الذي حظي بضمان دول الاتحاد الأوربي (باعتبارها أكبر دائن لهذه الدول 50%)، وتحويل أجزاء أخرى لدعم المشاريع الصناعية والسياحية .
- تخصيص الدول الأوربية لمساعدات مناسبة لتنفيذ مشروعات دول الجنوب، ومساعدتها في تطوير بنيتها الاقتصادية، وايجاد حلول وقائية لظاهرة الهجرة السرية نحو أوروبا من دول الضفة الجنوبية، المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة (وقد خصص مشروع مساعدات برنامج ميدا 1 قدرها 3.435 مليار دولار لخمسة أعام، وبرنامج ميدا 2 قدرها 5.350 مليار دولار لسبعة أعوام).

ومن بين أهم هذه القضايا التي يصر المؤتمر على ايجاد معالجة نهائية لها، قضية التسلح في منطقة المتوسط والذي لخصته المبادرة الفرنسية في مشروع "قواعد

السلوك"، أو الميثاق الأوربي المتوسطي الذي يتضمن التزام الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة بقواعد عدم استخدام العنف، وحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار، والالتزام بقواعد مستوى التسلح لتحقيق الاكتفاء الأمني الذاتي (الدفاعي وليس الهجومي)، مع الشفافية الدائمة لمستوى التسلح ولطبيعة العلاقات الأمنية خاصة استراد وتصدير الأسلحة، وذلك من خلال ارسال تقارير الى دائرة الأمم المتحدة لتسجيل الأسلحة التقليدية، ودعوة واستقبال المراقبين الدوليين لمراقبة مخازن الأسلحة، وكذا الاعلان المسبق لكل أشكال التعاون العسكري كالمناورات والتدريبات العسكرية .[1] وكذا قضية السلام في الشرق الأوسط، فالأمن المشترك لكافة الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط مرتبط بهذه القضية، فالدول العربية الثمانية الأعضاء في هذا المؤتمر ترى بأن الأمن المشترك في هذا الاطار مرتبط بهذه القضية، حيث أنه يتطلب على الدول الأوروبية تحمل مسؤوليتها تجاه اسرائيل، وضرورة لعب دور ايجابي في تحقيق السلام، فتحقيق الأمن والسلام في المتوسط غير ممكن دون التوصل الى سلام شامل وعادل في المنطقة بين اسرائيل والدول العربية .[2] وتعتبر أيضا قضية التعاون في مجال محاربة الأصولية والتطرف والارهاب، من أهم القضايا المطروحة بين أطراف المتوسط، فقد أصبحت تثير مخاوف كبيرة على مستوى الدول المتوسطية خاصة في الجزائر، حيث أصبح انتشار بعض الحركات الأصولية الارهابية المنشقة عن حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، يخلق رعبا لدى الدول الأوربية الجنوبية

[1] - توفيق المديني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي** ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، ط1 2004، ص 152 .

[2] - جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 47 – 48 .

خاصة فرنسا بعد اختطاف طائرتها من مطار الجزائر سنة 1994، وفي ظل وجود جالية مسلمة بأعداد كبيرة أيضا في هذه الدول الأوربية، مما يشكل تهديدا فعليا لهذه الدول على أراضيها، في حين يشكل الاختلاف في تحديد مفهوم متفق عليه للإرهاب، العائق الأساسي للتعاون بين طرفي شمال وجنوب المتوسط .

ومنه فقد أقر مؤتمر برشلونة ضرورة مقاومة ما أسماه "**الارهاب الأصولي**"، وبأن المؤتمر يقدم كل أشكال الدّعم الأمنية والعسكرية والمالية لبلدان جنوب وشرق المتوسط، وذلك بهدف مواجهة خطر الحركات الأصولية الاسلامية، على اعتبار أن الاسلاميين غير ديمقراطيين على الاطلاق، فأوروبا مستعدة لاستخدام الوسائل العسكرية لمحاربة التصاعد الأصولي في المغرب والمشرق، وهو ما أكدّ عليه المستشار الألماني " **هلموت كول** " خلال الاجتماع الذي جمعه مع مخططي الاستراتيجية العسكرية الألمانية بتاريخ : 29/ 01/ 1994، الى أن أوروبا وحوض المتوسط بحاجة الى إعادة النظر على ضوء ما يحدث في الجزائر ومصر وتونس والمغرب، في احتمال حصول المسلمين المتطرفين (كما وصفهم) على صواريخ متوسطة المدى، أين يمكنها ضرب أهداف على بعد 1000 كلم، مما يعني أن الأمن الأوربي سيواجه جراء ذلك تهديدا بالغ الخطورة، وأشار في هذا السياق وجود تعاون وتبادل المعلومات بين العاصمتين الألمانية والفرنسية في متابعة أنشطة الاسلاميين، خوفا من وصولهم الى السلطة في الجزائر، وما يعني ذلك بالنسبة لأمن فرنسا بالدرجة الأولى .[1] وفي هذا الاطار جاء في مؤتمر شتوتغارت في 15 و16 افريل 1999، من أجل وضع الخطوط العامة

[1] - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 149 .

لميثاق الاستقرار في المتوسط، ضرورة مكافحة جذور الارهاب .[1] فقد أدركت الدول الأوربية أن مكافحة الارهاب غير مقتصرة على المواجهة العسكرية فحسب، بل يجب ان تنطلق من ايجاد حلول لجذوره وأسبابه الرئيسية .

وتتميز الشراكة الأوربية – المتوسطية عن اتفاقيات التعاون، بأنها اطار شامل متعدد الأطراف، فاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد والدول المتوسطية المشاركة تعتبر احدى الأدوات الرئيسية لتطبيق الشراكة من أجل مواجهة التحديات المشتركة المعترضة بأسلوب شمولي .[2] ونظرا للرغبة الكبيرة للدول الأعضاء في استمرار الحوارات بشكل دائم، عقد وزراء خارجية هذه الدول مؤتمرهم الثاني بعد برشلونة، وذلك في فاليتا عاصمة مالطا شهر افريل 1997، لتقويم مسيرة الشراكة والانجازات السابقة منذ نوفمبر 1995، والتأكيد على الاستمرار في تنفيذ قرارات برشلونة خاصة فيما تعلق ببعدها الأمني .

وقد رفضت الدول العربية في مؤتمر فاليتا الوضع الاستراتيجي المختل أمنيا، وذلك على أساس التفوق النوعي والتقني العسكري الاسرائيلي، والذي قابلته الدول الأوربية بالدعوة لضرورة عقد اجراءات بناء الثقة بين أطراف الشراكة الأورو- متوسطية، على أساس ضرورة التطبيع مع اسرائيل، وهو المنحى الذي ترفضه رفضا مطلقا سوريا ولبنان، أما نقطة الخلاف الثانية في هذا المؤتمر فتتعلق بمسألة التفريق بين المقاومة والارهاب، وهو ما عطل اصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر، أما مؤتمر باليرمو الذي عقد في جوان 1998 فقد وضع الأسس الأولى

[1] – لخميسي شبيي، مرجع سابق، ص ص 268 – 269 .

[2] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص 143 .

لانطلاق مناقشة مشروع " **ميثاق الاستقرار في المتوسط** "، ونظرا لتباين وجهات النظر تمت مناقشته من جديد في مؤتمر شتوتغارد أفريل 1999، حيث وضع هذا المؤتمر الخطوط العامة لميثاق أوربي متوسطي للسلام والاستقرار، وقعت عليه سبعة وعشرون دولة تحت رئاسة ألمانيا، وتمير بحضور ليبيا لأول مرة بعد مقاطعتها المؤتمرات السابقة، وقد أكد من جهة أخرى هذا المؤتمر على مكافحة الجذور المسببة للإرهاب، واحترام حقوق الانسان والديمقراطية، والحل السلمي للنزاعات وتعميق الحوار السياسي بين الأطراف المشاركة .[1]

ان الأحداث التي شهدتها سنة 2000، قد عطلت استمرار العمل على هذا الميثاق في مؤتمر مرسيليا 2000، حيث اندلعت الانتفاضة الثانية بعد دخول شارون الى القدس واستفزاز الفلسطينيين، وتوقفت مفاوضات السلام، كما قاطعت سوريا ولبنان هذا المؤتمر رفضا للسياسة القمعية الاسرائيلية، أما مؤتمر بروكسل الذي انعقد في نوفمبر 2001 فقد تزامن مع هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها محور النقاش حيث ناقش هذا المؤتمر الارهاب وسياسة مكافحته، كما أدان المؤتمر هذه الاعتداءات الارهابية على الولايات المتحدة، وتبنى بموجب ذلك القرار الأممي رقم 1373/ 2001 أساسا لمكافحة الارهاب، أما المؤتمر التقييمي الموافق للذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة والذي عقد في نوفمبر 2005 بحضور 35 دولة، فقد أكد عدم امكانية قيام منطقة التجارة الحرّة مع دول المنطقة سنة 2010 كما كان متوقعا، فكشف هذا المؤتمر أن

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 180 – 182 .

الشراكة الأورو – متوسطية بعد مرور عشر سنوات، لم تحقق الهدف الرئيس منها الذي تمثل في ايجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر المتوسط، أي أن النتائج الايجابية كانت أقل بكثير من ما كان متوقعا .[1]

ومن جهة أخرى تسعى الدول الأوربية الى الاحتواء الأمني للمنطقة، بمنع نشوء قوة عسكرية عربية سواء كان ذلك عن طريق منع أي تكتل عربي خارج عن اشرافها وضمانتها، أو اجهاض أي عملية تقدم تقني وعلمي يمكن أن يحصل ويهدد باستغلاله في ميادين عسكرية حساسة، أو أيضا عن طريق تبني سياسة السعي لمنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية ونزع ما وجد منها في أيدي بعض البلدان العربية .[2] وأيضا جعل الاتحاد الأوربي هو محور أي سياسة متوسطية، فالدول الأوربية تحاول توجيه الشراكة الأوربية المتوسطية في جانبها الأمني، نحو اندماج الكيان الصهيوني في التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكتلة الاقليمية العربية، من خلال تكثيف اتفاقيات السلام مع كل الدول العربية، وانهاء مشكلة عدم الاستقرار والصراع الدائم بين العرب واسرائيل، مع الحفاظ على التفوق العسكري الاسرائيلي للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وفي اطار آخر حماية حدودها الجنوبية من مختلف التهديدات، التي هي في تزايد مستمر مع ارتفاع النمو الديمغرافي لدول الجنوب المتوسطي، وما يصاحب هذا النمو الغير متحكم فيه من مشاكل أمنية خطيرة على أمن أوروبا .

[1] – نفس المرجع، ص ص 182 – 184 .

[2] – برهان غليون، مرجع سابق ص 67 .

وهذا ما يجعل الشراكة الأوربية – المتوسطية من المنظّور الأوربي، في الجانب الأهم منها مجرد " **اتفاق دفاع** " وحماية للاتحاد الأوربي، ضدّ مختلف الإفرازات السلبية للأوضاع التنموية المتردية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لبلدان الجهة الجنوبية للمتوسط، في انتظار التغييرات والاصلاحات الضرورية التي يتطلب على هذه البلدان القيام بها على المستويين المتوسط والبعيد، باعتبارها يجب أن تكون اصلاحات جذريّة تنطلق من صميم البنيّة التحتية اقتصاديا وسياسيا . والتي ترى أوروبا أنها غير مسؤولة عنها، مع أنها مستعدة لتقديم المساعدات حماية لمصالحها في المنطقة، اضافة ضرورة دعم المؤسسات الاقليمية الراكدة وتفعيل دورها، كقاعدة وآلية لتنشيط الحوار خاصة في جانبه السياسي والأمني، فجامعة الدول العربية والاتحاد المغاربي غير قادرة على القيام بدورها المفترض كمنظومات فرعية اقليمية شبيهة بنظيراتها في الجانب الشمالي .

ومنه فهناك عدم توافق وانسجام في طبيعة التهديدات الأمنية بالنسبة للطرفين، أو بالأحرى اختلاف في الأولويات الأمنية خاصة بين الأوربيين والعرب، فالأوربيون يركزون على ما يعرف بقضايا الأمن اللين Soft Security وهي قضايا مجتمعية واقليمية مختلفة، في حين مازال التركيز العربي بشكل كبير يقوم على أولوية قضايا الأمن الصلب Hard Security أو النزاعات التقليدية القائمة (حتى وان اعتبرت قضية الارهاب منذ منتصف التسعينات تقريبا محور اتفاق)، فقد ركز الطرف الأوربي على انشاء ميثاق للسلام والاستقرار في المتوسط، من خلال بلورة أنماط وقيم سياسية مشتركة، تشكل قاعدة لإنشاء ما

يعرف بالجماعة الأمنية Security community بالمفهوم الشامل للأمن .[1] غير أن هذا يعتبر بعيد جداً عن معطيات الواقع الأمني العربي، المرتبط أساسا في هذا المسعى بتعقيد الصراع العربي الاسرائيلي .

عموما لم تحقق الحوارات الأورو- متوسطية في اطار مسار برشلونة، جزءا كبيرا من أهدافها في مختلف المجالات على حدّ سواء، وهذا ما يشير بالتأكيد الى وجود خلل على مستوى هذه العلاقات، والتي نستخلصها بناء على تحليلنا لمسار هذه الحوارات في النقاط التالية :

أولا : الفشل في بناء عناصر الثقة : ان عدم اعطاء قيمة كبيرة لعناصر الاشتراك والتلاقي في البحر المتوسط والمتمثلة في المقومات الثقافية والحضارية، وذلك على حساب الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، انعكس على ضعف الأرضية والقاعدة الثقافية والحضارية التي تجمع شعوب المتوسط وتبلور هويتهم الحضارية القائمة على أساس الثقة والاحساس بالمصير المشترك، وتمكن من تجاوز كل عناصر الخلاف والصراع والعداء العرقي والديني واللغوي .

ثانيا : العنصرية والعداء الحضاري : ان الفشل في دعم المقومات الثقافية والحضارية، انعكس عنه اتساع دائرة العداء والعنصرية بين شعوب حوض المتوسط، حيث أن الأقليات المسلمة في أوربا أضحت تتعرض لكل أنواع العنصرية والاقصاء، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو ما ينعكس حتى على المستوى الرسمي، في غياب اطار مشترك وواضح للأمن والاستقرار في المنطقة .

---

[1] - ناصف حتي، " **العلاقات العربية الأوربية حاضرا ومستقبلا** "، منشور في كتاب بعنوان : **النظام العربي والعولمة**، عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2004، ص 232 .

ثالثا : القطرية والتجزئة : اعتماد الدول الأوربية على سياسة التجزئة والقطرية في التعامل مع دول الجنوب، بغرض اضعافها في الاتفاقيات المبرمة بينها، حيث تتعامل كتكتل اقليمي قوّي مع كل دولة على حدى .

رابعا : السياسة الانتقائية الأوربية : تقوم الدول الأوربية ببناء علاقاتها مع دول جنوب المتوسط على أساس انتقائي، حيث تقوم باستبعاد بعض الدول من الحوارات الأورو متوسطية، رغم أنها تنتمي الى المتوسط انتماءً جغرافيا، وفي المقابل تقوم بالتركيز على دول أخرى تقع في الجوار المتوسطي، مثلما هو الحال في استبعاد ليبيا من الحوارات واستدعاء الأردن .

خامسا : التركيز الاقتصادي : تقوم السياسة الاقتصادية الأوربية تجاه الجنوب على اللا توازن، حيث تركز على الشراكة الاقتصادية على حساب الجوانب الأخرى، الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تصر الدول الأوربية في الجانب الاقتصادي على اقامة منطقة تجارة حرة، غير أنها تستثني المنتجات الزراعية للدول المغاربية الموجهة الى أسواقها، فتعتمد اجراءات رفع أو تخفيض التعريفة الجمركية على السلع التي لا تنافس منتجاتها، وتبقي عليها بالنسبة الى المنتجات التي تهدد اقتصادها بالمنافسة، مثلما هو الحال للبعض المنتجات الزراعية التي تنتجها تونس والمغرب بجودة كبيرة، وهو ما يعتبر تهديد أمني يعيق مسار التنمية في الجنوب .

سادسا : الصراع في الشرق الأوسط : حاولت الدول الأوربية التهرب من مسؤولياتها خلال هذه الحوارات بخصوص الصراع في الشرق الأوسط، فلم تلعب الدور الذي كان منتظرا منها، خاصة بالمنظور العربي، الذي كان يعتبر الدور

الأوربي مهم جدا في خلق توازن أمام الانحياز الأمريكي الكبير لإسرائيل، وهو ما اعتبرته الدول العربية تهرب لأوروبا من مسؤوليتها تجاه صراع هو الأهم في اطار بناء نظام الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، مقابل التركيز الأوربي على مصالحها في الجانب الاقتصادي .

المطلب الثاني : الحوار الأمني لغرب المتوسط في اطار مجموعة 5+5

لقد ركزت بعض دول أوربا الغربية على تكثيف الحوارات الجزئية مع دول المتوسط، في شكل أقطار داخل الاطار العام للشراكة الأورو متوسطية، وهو ما يمكن اعتباره محاولة خلق منظومات اقليمية فرعية للتعاون ضمن الاطار الكلي للحوارات الأمنية في المتوسط، وذلك بغرض تقوية دورها في المنطقة ومواجهة الهيمنة الأمريكية من جهة، وتركيز هذه الحوارات على المجالات التي تحقق مصالحها الأساسية بالدرجة الأولى من جهة ثانية، ويعتبر هنا الحوار الذي قامت به الدول الأوربية الواقعة جنوب غرب أوروبا خير دليل على ذلك في اطار ما يعرف بحوار 5+5 .

ظهرت بوادر هذه العلاقة في 1983 حين طرح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران " في مؤتمر مراكش بالمغرب، فكرة عقد مؤتمر حول التعاون في منطقة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، يضم مجموعة دول أوروبا الغربية : اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال ومالطا.[1] من جهة مع دول شمال غرب افريقيا: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، من جهة ثانية، غير أن هذا المشروع لم

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 105 .

يتجسد على أرض الواقع خلال فترة الثمانينات، نظرا لنقص الارادة وقوة الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية .

تم احياء المبادرة الفرنسية من جديد ولو بشكل غير رسمي في فيفري 1988، من خلال الاجتماع الذي جمع بين مجموعة من الدبلوماسيين ورجال الأعمال، حضره ممثلي دول كل من ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال والجزائر والمغرب وتونس، ثم عقد اجتماع ثاني في طنجة بالمغرب في ماي 1989، تزامن مع اعلان قيام اتحاد المغرب العربي بين كل من (الجزائر المغرب تونس ليبيا وموريتانيا) في شهر فيفري 1989، وخلص هذا الاجتماع الى ضرورة التعاون في مختلف المجالات وليس اقتصار التعاون على المجال الاقتصادي فقط، وتجسد فيما بعد كل ذلك في اجتماع روما المنعقد في 10 أكتوبر 1990، باجتماع رسمي للدول العشرة مع أن دولة مالطا شاركت كعضو مراقب قبل أن تنظم فيما بعد رسميا لمجموعة 5+5، وصدر عن هذا الاجتماع بيان شامل للتعاون في كافة المجالات، بالخصوص سبل التعاون لتحقيق أمن البحر المتوسط، حيث جاء في البيان بأن أمن المتوسط كل لا يتجزأ، وأنها مسألة ترتبط بأمن أوروبا، والاطار الأوسع لها هو الأمن الدولي، مع التركيز على أهم خصائص جهة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وابراز قيمتها بغرض جعلها منطقة " **سلام – تعاون – استقرار** ". وكذا التعاون في مجال الطاقة ونقل التكنولوجيا، وحل مشاكل المديونية والتنمية والهجرة والتلوث البيئي، فهذه المشاكل المتعلقة بالأمن البيئي كالتلوث والتصحر والكوارث الطبيعية والأخطار على الموارد السمكية، أصبحت أيضا

مشاكل أمنية تتطلب التدخل لمقاومة هذه الأخطار المحدقة بها .[1] وقد كانت الدول المغاربية مهتمة ومتجاوبة جداً مع التعاون في المجال الأمني، خاصة في ظل الظروف السياسية المعقدة التي تعيشها منذ بداية التسعينات، بالانتشار المتزايد للحركات الأصولية الاسلامية وظاهرة التطرف والارهاب، والخوف من وصول هذه الحركات للسلطة، لذلك أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المغاربية وبلدان الاتحاد الأوربي الغربية .[2] ومنه فقد ظهر في هذا الحوار رغبة الطرفين في الاتحاد ضد ظاهرة الأصولية الاسلامية والارهاب، خاصة وأن النخبة المسيطرة على السلطة في الدول المغاربية تؤمن بالفكر الرأسمالي اللبرالي كنظام للحكم، وترتبط فكريا وايديولوجيا ولغويا ومصلحياً بالدول الأوربية خاصة بفرنسا، وترفض رفضا مطلقا وصول الاسلاميين الى الحكم حتى بالنسبة للأحزاب والحركات الاسلامية الغير متطرفة .

لقد استغلت النخب السياسية الحاكمة في الدول المغاربية هذه الظروف السياسية، المرتبطة بالحراك الاجتماعي في شكل حركات اسلامية متطرفة أو غير متطرفة لتغيير أنظمة الحكم، في محاولة اقناع شركائها الأوروبيين على مدى خطورة هذه الأوضاع على أمنها، ومنه تمرير توجهاتها التي تخدمها في بقاء الدولة التسلطية . فقد قدمت الحكومات المغاربية خاصة الجزائر وتونس الاسلام السياسي لأوروبا، على أنه عدوّ للمجتمع المدني والديمقراطية، ويستخدم الطرق العنيفة والارهابية فقط، كما أنه يرتبط بصلات مع قوى خارجية معادية، وبالتالي

[1] - نفس المرجع، ص ص 106 – 107 .

[2] - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 148 .

فهو يمثل تهديدا فعليا للنظم الديمقراطية القائمة في المتوسط، ولذا يجب اقصاء الأحزاب الاسلامية من الممارسة السياسية .[1]

ان التغيرات التي حدثت في المنطقة في هذه الفترة أثرت بشكل مباشر على استمرار الحوار في الطريق الصحيح، حيث اندلعت أزمة الخليج الثانية بغزو العراق للكويت في أوت 1990، وكانت ليبيا أيضا في وضع بداية الخضوع للعقوبات الأمريكية الفرسية، بعد اتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية **"أزمة لوكيربي"*** سنة 1988 ثم الطائرة الفرنسية سنة 1989، وهو ما أدى الى الغاء اجتماع طرابلس الذي كان مزمع عقده في نهاية 1990 . أما اجتماع الجزائر الذي جاء في 26 و27 أكتوبر 1991 فلم يترتب عنه أي قرارات مهمة، باستثناء الاشارة الى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، واعراب الحاضرين عن أملهم في ايجاد تسوية نهائية وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط من خلال هذا المؤتمر .

ان تفاقم أزمة لوكيربي كان له دور كبير في عرقلة استمرار الحوار، حيث أنه بتاريخ 21 جانفي 1992 صدر قرار مجلس الأمن، الذي طالب ليبيا بتسليم المتهمين في تفجير الطائرتين قبل تنفيذ العقوبات، وأمام الاصرار الأمريكي الفرنسي والرفض الليبي لتسليم هؤلاء المطلوبين، تم تنفيذ العقوبات بتاريخ 15

[1] - نفس المرجع، ص 148 - 149 .

افريل 1992 والتي كانت عبارة عن مقاطعة (جوية – عسكرية – دبلوماسية) وباعتبار أن ليبيا وفرنسا عضوان في مجموعة 5+5 فان الحوار أصبح غير ممكنا .[1]

كما أثرت من جهة أخرى في صعوبة استمرار الحوار أيضا أزمة العنف السياسي في الجزائر، حيث قامت السلطة العسكرية في الجزائر بإلغاء الانتخابات التي فاز بها حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، والقيام بقمع المظاهرات والمسيرات المساندة للديمقراطية، مما أدى الى اندلاع موجة العنف بين الجيش والحركات الأصولية والمتطرفة، التي انفصلت عن حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وتفاقمت موجة العنف خلال منتصف التسعينات لتصبح تهديد حقيقي للدول الأوربية خاصة فرنسا، اتضحت من خلال اختطاف الطائرة الفرنسية، والقيام بعدة عمليات ارهابية ضد المصالح الفرنسية واختطاف رعاياها في المنطقة، كما توترت وتعقدت العلاقات الجزائرية المغربية سنة 1994 بعد غلق الحدود البرية بين البلدين**، وما ترتب عنها من اتهامات متبادلة في قضايا الارهاب والنزاع حول

* انفجرت طائرة بوينغ 747 تابعة لشركة "بان أمريكان" أثناء تحليقها فوق قرية "لوكربي" الواقعة في مدينة دمفريز الأسكتلندية، هذا الحادث خلف مقتل 259 شخصاً، وبعد التحقيقات الأمريكية، أتهم ليبيون بتفجير هذه الطائرة في عمل ارهابي، واتهام الرئيس الليبي معمر القذافي بأنه أعطى الأمر لهؤلاء الارهابيون، وهو ما وضع ليبيا تحت طائلة العقوبات الأمريكية من خلال فرض الحصار الدولي بعد اصدار قرار أممي يدينها .

[1] – أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 109 .

** أعلنت الجزائر من جانب واحد غلق الحدود البرية مع المغرب، وذلك كرد فعل على قيام المغرب بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين على اثر الهجوم الارهابي على فندق أطلس آسني بمدينة مراكش، والذي اتهمت فيه المغرب المخابرات الجزائرية بتنفيذ هذا الهجوم .

الصحراء الغربية، وكل هذه المشاكل رهنت استمرار وتطور الحوار المغاربي الأوربي في اطار مجموعة 5+5 .

المطلب الثالث : الحوار الأمني المتوسطي في اطار الاتحادات البرلمانية

أولا : حوار الاتحاد البرلماني العربي المتوسطي

لأول مرة يبادر اتحاد البرلمان العربي بمحاولة اجراء حوار مع أطراف في المتوسط، كان ذلك في بداية عام 1988، عندما قام وفد برلماني من الاتحاد البرلماني العربي بزيارة الى بروكسل، لإجراء مباحثات رسمية مع برلمانيين من البرلمان الأوربي، وفي اطار هذه المباحثات قام رئيس فريق العمل المكلف بالحوار المتوسطي على مستوى البرلمان الأوربي، بعرض فكرة أو مشروع اقامة حوار برلماني متوسطي، ثم طرح هذا المشروع من جديد في المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوربي، المنعقد في الرباط بالمغرب في أكتوبر 1989، حيث دعا المؤتمر البرلمانيين من الطرفين العربي والأوربي الى العمل على تعزيز ودعم الاتصال والتعاون بين دول حوض البحر المتوسط، سعيا لجعل المنطقة منطقة سلام وأمن واستقرار ورخاء اقتصادي واجتماعي، كما تم اقتراح توسيع الحوار، من خلال تنظيم لقاء لممثلي برلمانات الدول الأعضاء في هذا الحوار مع غير الأعضاء من دول المتوسط الأخرى، وذلك بهدف تأسيس مجلس برلماني مشترك يتكون من عدد متساو من الأعضاء لجميع الأطراف .[1]

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 112 .

ومنه فان مؤتمر الرباط كان المرجع الأساسي لإنشاء الحوار المتوسطي على الصعيد البرلماني، وبدأت الانطلاقة الفعلية من مؤتمر الرباط في اطار القيام بعدة أنشطة ومبادرات، كان من أهمها مبادرة فريق العمل داخل البرلمان الأوربي، من خلال دعوته لعقد اجتماع بين سفراء البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوربية، توجت بلقاء بروكسل في 06 و07 افريل 1989 الذي شارك فيه ممثلون لخمسة عشر هيئة : مجلس وزراء المجموعة الأوربية، نائب فريق العمل للبرلمان الأوربي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الأوربية، الاتحاد البرلماني العربي، البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوربي، مجلس النواب المغربي، البرلمان القبرصي، البرلمان اليوغسلافي (قبل التقسيم)، مجلس الشعب المصري، وتم الاتفاق خلال هذا المؤتمر على تشكيل مكتب مؤقت، يقوم بوضع تصورات لإنشاء مجلس متوسطي للتعاون، وتنظيم عمليات التشاور بين برلمانات الدول المطلة على المتوسط في ضفته الشمالية، مع شركائهم من برلمانات الدول المطلة على المتوسط في ضفته الجنوبية، في شكل حوار وتشاور اقليمي .[1] غير أن اتجاهات الخلاف بيقت متشابهة، مثلما هو الحال بالنسبة للحوارات الأخرى على المستوى الحكومي، حيث أن الجانب العربي يسعى دائما لجعل الحوار يرتكز على الجانب السياسي والأمني كأولوية، في حين الجانب الأوربي يركز دائما على الجانب الاقتصادي والتجاري، متجاهلا الوضع السياسي في الشرق الأوسط، وموقفه اتجاه اسرائيل وسياستها في المنطقة على رأسها رفع ترسانتها وقدراتها العسكرية بما فيها النووية، وانتهاكاتها اليومية لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة .

[1] - نفس المرجع ، ص ص 112 – 113 .

ثانيا : الحوار المتوسطي مع اتحاد البرلمان الدولي

كانت انطلاقة حوار اتحاد البرلمان الدولي مع الاقليم المتوسطي، بعد مؤتمر قبرص للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في أفريل 1990، حيث أصدر هذا المؤتمر توصية بضرورة تعزيز السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاتجاه بالعلاقات في هذه المنطقة الى التعاون بدلا من الصراع، وذلك في ضوء التطورات الايجابية الجارية على المستوى الأوربي في تلك الفترة (انهيار جدار برلين وتوحد أوروبا) والعالمية (انهيار الشيوعية)، ومنه جاءت توصية مهمة لهذا المؤتمر تتضمن الدعوة لعقد مؤتمر للبرلمانيين في جميع دول البحر الأبيض المتوسط تحت رعاية اتحاد البرلمان الدولي، بهدف دراسة التدابير الكفيلة بتعزيز السلم والأمن في منطقة المتوسط، وتعزيز التعاون بين شعوبه في كافة المجالات، وبذلت في هذا الصدد اللجنة الخاصة * بتدعيم الحوار والتعاون المتوسطي جهودا كبيرة، تمخض عنها انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي الأول للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط في ملقا " Malaga " بإسبانيا شهر جوان 1992 .[1] تبلورت نتائج مؤتمر ملقا في تشكيل ثلاث سلات أو قضايا رئيسية، الأولى متعلقة بالاستقرار الاقليمي لحوض المتوسط، والثانية متعلقة بمسألة التنمية والمشتركة ومجالاتها، والثالثة متعلقة بحوار الحضارات وحقوق الانسان وسبل حمايتها .

* لجنة خاصة تتشكل من مجموعة من الدول هي تونس مصر فرنسا اسبانيا، وذلك باعتبارها أعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، كلفت هذه اللجنة الخاصة بتدعيم وتسهيل وتنظيم الحوار والتعاون البرلماني المتوسطي .

[1] - نفس المرجع ، ص 113 .

وتضمنت القضية الأساسية المتعلقة بالاستقرار في المتوسط، اهم المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء، والسبل والآليات المعتمدة للتسوية السلمية للنزاعات وادارة الأزمات في منطقة المتوسط، وكذا اجراءات دراسات بخصوص سبل بناء الثقة بين دول حوض المتوسط، ودراسات وأبحاث حول الحدّ من التسلح قائمة على مبدأ عدم امكانية تجزئة الأمن في المتوسط، وعدم امكانية الفصل بين أمن المتوسط وأمن أوربا، وتركز هذه الدراسات على ضرورة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقليص الأساطيل العسكرية في مياه البحر المتوسط اضافة الى رفع السريّة على صفقات استراد وتصدير الأسلحة .[1] ولمتابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر والاستمرار في دعم الاتصال والتعاون، تلى مؤتمر ملقا مجموعة من الاجتماعات للمتابعة من جهة وللتحضير للمؤتمر الثاني من جهة أخرى، وعقد الاجتماع الأول في كالجاري بإيطاليا في شهر جوان 1994، والاجتماع الثاني عقد بأزمير في تركيا في شهر نوفمبر 1994، والاجتماع الثالث عقد بالإسكندرية في مصر في شهر جوان 1995 .

استمرت جهود التعاون البرلماني الدولي مع المتوسط، من خلال عقد المؤتمر الثاني حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط، بمركز المؤتمرات المتوسطية

[1] - نفس المرجع، ص ص 114 – 115 .

* الفكرة التي طرحها وزير الخارجية الايطالي – **ألدو مورو** – سنة 1972 على **مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي**، بضرورة التعاون مع دول المتوسط ، وانشاء **مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط** شبيه بنظيره الأوربي يعنى بمسألة الحفاظ على الأمن في المتوسط ويدعم سبل الحوار وآليات حل النزاعات في المنطقة بالطرق الدبلوماسية [حل النزاعات على المدى البعيد من خلال خلق تعاون منسجم وشامل وآليات التخفيف من حدة الصراعات] .

بمدينة فاليتا بجزيرة مالطا الفترة ما بين 01 و04 نوفمبر 1995، شارك في المؤتمر 144 عضوا منهم 101 برلماني من 30 دولة، وقد ركز المؤتمر على التعاون في المتوسط وفق تقسيم القضايا التي وضعها في مؤتمره الأول المنعقد في ملقا 1992، حيث عالج القضايا الخاصة بالتنمية المشتركة وحوار الحضارات وحقوق الانسان من جهة، والتركيز على قضايا الأمن والاستقرار في حوض المتوسط من جهة ثانية، وذلك من خلال مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط * ويمكن اجمال وتلخيص أهم القضايا التي عالجها على المستوى السياسي والأمني في النقاط التالية [1]:

- عملية مؤتمر الأمن والتعاون في بحر المتوسط ليست آلية لمعالجة النزاعات بصورة مباشرة أو جهاز طوارئ، وانما هي عملية أو آلية وقائية أكثر منها علاجية، تهدف الى خلق تعاون منسجم وشامل، وآليات قادرة على تقديم حلول عادلة للنزاعات والأزمات والتخفيف من حدتها .
- أكد المشاركون في المؤتمر أن الارهاب أصبح خطراً جديداً على أمن دول وشعوب البحر المتوسط، فالإرهاب وتزايد الحركات الأصولية في منطقة المتوسط أصبحت تغذيه التوترات السياسية والتباينات الاقتصادية والاجتماعية، وتستخدمه جماعات غالبا ما تمتد مصالحها وشبكاتها خارج الحدود الوطنية، وأن ظاهرة الارهاب أصبحت انعكاساتها كبيرة على أمن واستقرار دول المتوسط، فهي تعرض تنميتها الاقتصادية للخطر وتحدث خلال في توازنها وانسجامها الاجتماعي، وأن التعاون في مجال مكافحة الارهاب

[1] - نفس المرجع، ص ص 122 – 125 .

يجب أن يشتمل على مساعدات أمنية وقضائية متبادلة، لوضع حدّ أمام مرتكبي الأعمال الارهابية على توسيع أعمالهم الارهابية من دولة الى أخرى في المتوسط .

- يشجع المؤتمر عملية السلام التي شهدت تطورا ملموسا بين الفلسطينيين والاسرائيليين في مؤتمر مدريد 1991 من جهة، واتفاقيات السلام بين اسرائيل والأردن في وادي عربة عام 1994 من جهة أخرى، انطلاقا من قرارات مجلس الأمن الدولي، مع المطالبة بتعزيز المفاوضات بين سوريا واسرائيل لعقد اتفاقيات سلام، مبنية على انسحاب اسرائيل من هضبة الجولان المحتلة، اضافة الى تطبيق القرار الأممي رقم 425، الذي سيضمن وحدة الأراضي اللبنانية وهذا ما يعني في الأخير تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، تمكن من احلال الاستقرار والسلام والتعاون في البحر المتوسط .
- ضرورة اقامة علاقات الشراكة المتوسطية على أرضية خاصة، مع وجوب الالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالقواعد الدولية، المتعلقة بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استخدامها، والالتزام بالحل السلمي للمنازعات والمشكلات، مع احترام سيادة وحدود وأراضي الدول الأخرى، واحترام حقوق الانسان .
- ضرورة اقامة نظام اقليمي للأمن والاستقرار، يتيح للدول المتوسطية التعاون بشكل سلمي واضح ومحدد، كما ينبغي وضع اجراءات لبناء الثقة، اعتمادا بالأساس على الشفافية في الأنشطة العسكرية الروتينية، مع ضرورة خفض

التسلح، وعبر المؤتمرون من جهة أخرى على قلقهم حيال رفض اسرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وعدم اخضاع منشآتها العسكرية للرقابة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

- تشجيع التعاون بين الدول المتوسطية في مجال انتهاكات قواعد القانون الدولي والانساني في النزاعات المسلحة في المنطقة، والمعاقبة عليها، مع ضمان المساعدات الانسانية لضحايا هذه النزاعات .
- العمل على تنفيذ كل هذه التوصيات السابقة، من خلال حث حكوماتهم على الموافقة على هذه النتائج والتوصيات، وتشجيعها لإضفاء صفة المؤسساتية على عملية الأمن والتعاون في المتوسط، مع الحرص على اعطاء هذه العملية بعدا برلمانيا، وكذا الرغبة في ايصال هذه التوصيات الى المشاركين في مؤتمر برشلونة الأوروبي – المتوسطي .

المطلب الرابع : الحوار الأمني الأطلسي - الأوروبي والأطلسي-المتوسطي

أولا : الحوار الأمني الأطلسي – الأوروبي

مثلما شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول استراتيجية للعديد من المنظومات الاقليمية وسياساتها وأدوارها، كانت ايضا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي الذي أوجدته ظروف الحرب الباردة أساسا، وهذا ما جعل البعض يطالب بضرورة زوال الحلف مع زوال أسباب وجوده، غير أن الأطراف الفاعلة داخل الحلف خاصة (رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بقاء الحلف) استطاعت تكييف دور الحلف مع الوضع الدولي الجديد، وتمكنت من تجديد وتوسيع أدواره

وأهدافه وخلق أجندة أمنية جديدة، ترسم وتوجه سياسة الحلف في هذه المرحلة الجديدة، وهو ما أقنع الكثير من الأوروبيين المعارضين لبقاء الحلف في قبول بقاء الحلف، رغم بعض الاختلافات في طبيعة وأولويات هذه الأدوار التي يقوم بها الحلف .

وذلك رغم السباق والتنافس الضمني الذي ميز السياسات الأطلسية والأوروبية للسيطرة على منطقة المتوسط والشؤون الأمنية الأوروبية، خاصة بعد اطلاق الحلف لسياسته الجديدة في الحوار مع دول جنوب المتوسط، تزامنا مع اعلان فرنسا عن مشروع الشراكة الأورو – متوسطية، فباريس تسعى الى قيادة السياسة الحوارية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط في اطار الشراكة الأورو متوسطية، كما تتطلع من جهة أخرى الى التربع على قمة القيادة الجنوبية لحلف الأطلسي لتقليص الهيمنة الأمريكية .[1] فرغم أن أوروبا حاولت صنع سياسة أمنية مستقلة عن الحلف لرعاية الأمن والسلم في أوروبا بشقيها الغربي والشرقي، غير أنها بقيت عاجزة عن معالجة العديد من القضايا خارج اطار الحلف، ومنه فقد عجز الأوروبيين عن توفير الأمن والاستقرار الأوروبي دون الاستعانة بقدرات الحلف، وتبدو أزمة البوسنة والهرسك في بداية التسعينات خير مثال على ذلك .[2]

حيث كان للحلف دور أساسي في تنفيذ القرارات الأممية، فعقب مجازر التصفية العرقية التي تعرض لها مسلمي البوسنة في سرايفو بتاريخ : 28 ماي

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 198 .

[2] - See : Zeev Maoz , Emily B.Landau , Tamar Malz , **Building Regional Security In The Middle East– International Regional And Domestic Influences** , London , Frank Cass Publishers , 2004 , pp 50 – 74

1992، أصدر مجلس الأمن القرارات رقم (713 و757 و787)، القاضية على التوالي بمنع ايصال أي معدات عسكرية أو أسلحة الى كل يوغسلافيا، وفرض عقوبات شاملة عليها، واجراءات إيقاف وتفتيش السفن أو تحويل مجراها، فقد قرر الحلف بالاشتراك مع اتحاد غرب أوروبا مراقبة مدى تنفيذ هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، من خلال عملية المراقب البحري Maritime Monitor، التي تطورت فيما بعد الى عملية الحارس البحري Maritime Guard، ثم تطور دور الحلف بعد صدور القرارين رقم (781 و816) الخاصين بتنظيم الطيران العسكري فوق البوسنة والهرسك، الى المراقبة الجوية على اقليم البوسنة ومنع التحليق للطيران العسكري، باستثناء الطيران التابع لقوات الأمم المتحدة للحماية UNPRO FOR من أجل تحييد التفوق الحربي الجوي، حيث قامت طائرتان أمريكيتان تابعتين للحلف باعتراض طائرات حربية حاولت خرق منطقة الحظر الجوي، وكان ذلك أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10 و11 أفريل 1994 .[1] ومنه فقد تحول دور الحلف من مجرد دور دفاعي الى دور مشارك أكثر فاعلية يستجيب لتعليمات هيئة الأمم المتحدة .[2] فالحلف كان له دور مهم في اعادة الأمن والاستقرار في يوغسلافيا الفدرالية، التي أصبحت مقسمة الى خمسة دول، وبالتالي فان الحلف نجح تحت المظلة الأممية في اعادة السلام الى أهم المناطق المشاطئة للبحر

[1] – لخميسي شبيي، مرجع سابق، ص ص 130 – 131 .

[2] – جينيفر ميدكالف، **حلف الناتو**، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة : دار الفاروق للإستثمارات الثقافية، ط1، 2009 ص 51 .

الأبيض المتوسط، وأثبت بأنه متفوق على كل الآليات والأجهزة التابعة للاتحاد الأوروبي، سواء على نطاق الأراضي الأوروبية أو الأقاليم المجاورة لها خاصة في البحر المتوسط وشرق أوروبا، مع الأخذ بعين الاعتبار السيطرة شبه المطلقة للولايات المتحدة على سياسة الحلف، مما يعني تبعية أمن أوروبا في هذه المرحلة لها.

لقد أثارت مسالة تزايد قوّة وتأثير حلف الأطلسي مخاوف كبيرة للدول الأوروبية، حيث أن ذلك قد يؤثر بشكل مباشر على نظام الأمن الجماعي الأوروبي، وفي توجه ومعالجة مختلف القضايا الأمنية في أوروبا والمتوسط، خاصة بعد نجاح الحلف في المشاركة الايجابية مع الأمم المتحدة في انهاء الصراع في يوغسلافيا . وهذا ما دفع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الى تطوير وتفعيل دوره وتوسيع عضويته في ديسمبر 1994 الى 53 دولة من أوروبا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، اضافة تغيير تسميته في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي .[1] وكذا قيام دول غرب أوروبا بإنشاء قوات أمنية مشتركة، حيث شكلت بموجب اتفاقية لشبونة في 15 ماي 1995 قوات اليوروفور EURO FOR، وهي وحدات برية متعددة الجنسيات (اسبانية ايطالية فرنسية برتغالية) دائمة، وقوات اليورومارفور EUROMA FOR وهي قوات بحرية متعددة الجنسيات غير دائمة اضافة الى جهاز CORPS الأوروبي للقوات البرية، الذي أنشئ عام 1992 والمجموعة الحيوية الأوروبية الفرنسية – البريطانية، التي يمكن

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 67 – 68 .

وضعها تحت تصرف منظمة اتحاد أوروبا الغربية " Western European Union" عند الحاجة، وقد سادت بموجب ذلك خلافات أوروبية عميقة حول اشكالية علاقة هذه القوات مع حلف الأطلسي وانقسم على اثرها الأوروبيون الى ثلاث اتجاهات [1]:

- يرى هذا الاتجاه الأول الذي تتزعمه بريطانيا، ضرورة عدم تجاوز المفهوم الأطلسي للأمن الجماعي، وضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الأمنية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ابعاد هذه الأخيرة عن قضايا الأمن الأوروبي قد يؤدي الى انهيار الحلف .
- على خلاف الاتجاه الأول ترى فرنسا أنه يجب استقلال الأمن الأوروبي، وأن تتكفل الدول الأوروبية بمهام وأعباء الأمن والدفاع الأوروبي، واقترحت تقسيم المسؤوليات بين الحلف والاتحاد الأوروبي على أساس المسؤولية الدفاعية الجماعية والمسؤولية السياسية، وأن اعتماد سياسة للأمن والدفاع الأوروبي بشكل متماسك سيكون دعما للتحالف عبر الأطلسي، كما يساهم في التحرر من التكاليف المرتفعة التي تتحملها الولايات المتحدة في اطار الحلف مما يرهن الأمن الأوروبي بالتمويل الأمريكي لعمليات الحلف .
- تحاول ألمانيا التوفيق بين الاتجاهين استفادة من تجربة الحلف في حرب البوسنة، حيث بلورة رؤية قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهو ما اسفر عنه انشاء الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESD)، خلال اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي ببروكسل في جانفي 1994، كما أعطى الاتحاد

[1] – لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 145 – 150 .

الأوروبي دورا متزايدا، اضافة الى أن موافقة الولايات المتحدة في اجتماع مجلس وزراء خارجية حلف الأطلسي في جوان 1996 على تشكيل عناصر عسكرية أوروبية مميزة داخل الحلف، مع الموافقة على امكانية قيام قوات الحلف بعمليات عسكرية تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا .

فقد تكرست الهوية الأمنية الدفاعية الأوروبية بشكل واضح ونوعي بعد سنة 1995، وهذا ما أكده اجتماع مجلس وزراء حلف الأطلسي في مؤتمر برلين في جوان 1996، حيث ثمن انشاء القوات الأمنية الأوروبية المتعددة الجنسيات مع تحديد وتوضيح دورها ومهامها، وكذا تفاعلها وتعاونها مع الحلف من خلال استخدام وسائل الحلف وتجهيزاته في العمليات الانسانية، وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها، وهو ما يخلق توافق واضح وانسجام وتنسيق بشأن القضايا الأمنية بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي .

ومنه فقد دشنت أوروبا مسارا جديدا ليس في بناء وحدتها على أساس " ماستريخت "، بل على أساس بناء واعلان ميثاق الأمن الأوربي للقرن الواحد والعشرين، الذي أقرته قمة " اسطنبول " في 18 نوفمبر 1999 بمناسبة الاحتفال بخمسين سنة من تأسيس حلف شمال الأطلسي، وتحديد المهمات والأدوار الجديدة له .[1]

ثانيا : الحوار الأمني الأطلسي – المتوسطي

لقد أعطى حلف الأطلسي أهمية كبيرة لمنطقة المتوسط كمجال حيوي لنشاطه ومصالح أعضائه الأمنية والاقتصادية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 68 .

وتبنيه لسياسة الأمن الجماعي، واتضح ذلك من خلال رغبة الحلف في التقرب من دول جنوب حوض المتوسط، التي انعكست في انطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي عام 1994 من خلال قمة بروكسل . فقد توجه الحلف نحو جنوب المتوسط في سياساته الاستراتيجية، من أجل تجاوز وتبديد المخاوف التي تنظر بها هذه الدول تجاه الحلف، والعمل معها على بناء عناصر الثقة على المستوى الاقليمي في المنطقة المتوسطية، من خلال اشراكها في نشاطاته .[1] خاصة وأن قاعدة الحلف الاستراتيجية تتواجد في نابولي الايطالية بقلب الحوض المتوسط، وتمثل الذراع العسكري الأساسي لبسط هيمنة الحلف على المنطقة، في ظل تواجد الأسطول السادس الأمريكي، والقواعد الصاروخية والنووية في كوميسو " Comiso " في جزيرة صقلية الايطالية .[2] حيث أعتبر هذا الحوار اطارا للتعاطي الأمني للحلف مع دول جنوب وشرق المتوسط، ومحاولة ربطها بالرؤية الأطلسية للمشكلات الأمنية والسياسية الأمنية في منطقة المتوسط، فقد انطلق حوار الحلف سنة 1994 مع كل من المغرب وتونس ومصر واسرائيل وموريتانيا، ثم انضمت للحوار كل من الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000 .

وتقوم هذه السياسية على مجموعة من الأهداف، لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz في تعميق الحوار السياسي، ومكافحة الارهاب، واصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل وفتح

[1] - Jette Nordan , " The Mediterranean Dilogue – Dispelling Misconceptions and Building Confidence " NATO Review – BRUSSELS , Vol 45 / N°04 , 07-08/1997 , p 35 .

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 197 .

المراكز لأفراد الجيش في مراكز الحلف المهمة، وكلية الحلف في روما بإيطاليا، وأبيرمارغار Oberammergair بألمانيا، وستارارجير Starrarger بالنرويج .[1]

كما حاول الحلف من خلال هذه السياسة، ضم كل الدول العربية الفاعلة في ميزان القوى في الشرق الأوسط، وعزلها عن خط المواجهة مع اسرائيل، باعتبار هذه الأخيرة المستفيد الأكبر من كل خطط الحلف في المنطقة .

لقد أخذ حوار المتوسط مع حلف الأطلسي طابعا عسكريا وأمنيا بحتا، وهذا ما جعله يكون بطيئا مقارنة بالحوار الاورو متوسطي في اطار مسار برشلونة، وذلك في ظل تضمن الحوار للصراع في الشرق الأوسط كأهم قضية وعقبة تواجهه، رغم ان انطلاقته كانت أسبق زمانيا من الحوار الأورو متوسطي، كما أن انضوائه تحت لواء السياسة الأمنية الأمريكية جعله أكثر صعوبة وحساسية، لما يطرحه من تصورات وأفكار مرتبطة بأهداف الاحتواء العسكري لدول هذه المنطقة تحت خيمة حلف الناتو، إضافة الى أن أي تعاون عسكري وأمني مع هذه المنظمة، قد يصب في اطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف الاستراتيجي لإسرائيل)، رغم أن مؤتمر بروكسل والقمم التي تلته قد حاولت ايجاد الصيغ والاطار المؤسسي لهذا الحوار، حيث أكد خافيير سولانا "أن حوار المتوسط مع المغرب تونس موريتانيا مصر الأردن وإسرائيل، يمثل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، مضيفا أنه من غير الممكن أن تعيش أوروبا بأمن دائم، من دون ارساء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط وفق التصورات الأطلسية"[2]، ومنه فقد

[1] – كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 83 .

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 197 .

حاول الحلف تقديم تصوراته لهذه الدول لصياغة هذا الحوار على أساسها، حيث تضمنت رصد للفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول المتوسطية للضفة الجنوبية، وعلى رأسها مواجهة الأصولية التي تشكل تهديدا كبيرا، لا يقل خطورة عما كان يمثله التهديد الشيوعي سابقا .[1] وقد ترتب عن ذلك تزويد هذه الدول بمعدات ووسائل عسكرية تقنية حديثة، ونقل الخبرات العسكرية من خلال اجراء العديد من المناورات البحرية والجوية المشتركة الجماعية والثنائية، خاصة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في اطار التعاون في مكافحة الارهاب، والتعاون الاستعلاماتي سواء في اطار الحلف أو خارجه .

عموما يمكن اعتبار التواجد والثقل الذي شكله حلف الناتو على المتوسط كبيراً جداً، مقارنة بدوره وتواجده على مستوى الاقليم الجغرافي لأعضائه، خاصة في ظل تغير سياسة الحلف بعد نهاية الحرب الباردة ودعم هذه السياسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد أصبحت سياسة الحلف تقوم على أساس تطبيق مفهوم الأمن الجماعي عوض الدفاع الجماعي، ومنه التدخل في كل منطقة تتضمن تهديدات لمصالح وأمن أحد أطرافه .

وهنا يمكن تأكيد هذه السياسة من خلال نقاط التدخل التي نفذها الحلف تطبيقا لنظام الأمن الجماعي، حيث كان معظمها خارج منطقته وتتمحور اما في المتوسط أو في المناطق المجاورة للمتوسط، ومن أهمها :[2]

[1] – نفس المرجع، ص ص 200 – 201 .

[2] – كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 82 .

- منطقة المتوسط الشمالي والمتمثلة في التدخل على مستوى البوسنة وكوسوفو، حيث لعب فيها الأسطول السادس والقيادة الأوروبية المركزية للناتو دورا مركزيا .
- تدخل الحلف في العراق من خلال دوره المساعد للولايات المتحدة الأمريكية تقنيا، وهي منطقة جوار المتوسط الشرقي ومرتبطة بالمصالح الأوروبية الأمريكية .
- التدخل في دارفور جوار المتوسط الجنوبي، حيث كان الحلف مساعدا لقوات الاتحاد الافريقي .
- تدخل الحلف في ليبيا أو المتوسط الجنوبي، من خلال ادارة الأزمة وحماية مصالح فرنسا.

وبقي الحوار الأطلسي المتوسطي محدودا اذ واجه مجموعة من الصعوبات حالت دون نجاحه بالشكل المنتظر، فقد رافق نشاط الناتو في هذه المنطقة العديد من الارهاصات المتعلقة باختلاف المقاربات الأمنية التي تتسم بالطابع العسكري بالنسبة لأطراف الحوار الجنوبية، وبالطابع التعددي بالنسبة لطرف الحوار الشمالي، وغياب تجربة فعالة اقليميا كقاعدة لتسهيل وتطوير هذا الحوار، اضافة الى الرؤية الاستراتيجية لمستقبل الناتو وعلاقته الغير منسجمة وحتى العدائية بالأقطاب الاسلامية من جهة، والعراقيل المرتبطة بشكل الأنظمة السياسية في جنوب المتوسط وما تتميز به من سيطرة المؤسسة العسكرية على قراراتها السياسية بما فيها اسرائيل، خاصة وأن معظم هذه الدول تعاني من عدم استقرار ومشاكل

أمنية داخلية قد تتحول الى نزاعات اقليمية .[1] ويمكن استخلاص الطابع البراغماتي الذي يطغى على سياسية الحلف تجاه دول المتوسط، حيث أنه لا يقدم هندسة استراتيجية واضحة ومتعلقة بتصورات تتضمن حلول للمشاكل المعقدة في المتوسط، خاصة قضية الصراع العربي الاسرائيلي وقيام دولة فلسطين ذات السيادة، بقدر ما تعبر عن سياسة انتقائية وغير عميقة، محورها الأساسي المصالح الاقتصادية لأعضاء الحلف المرتبطة خاصة بالنفط .

خلاصة واستنتاجات :

نستنتج أن القيمة الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، جعلت منه محورا للنشاط التجاري والاقتصادي العالمي، ومركزا للتنافس والصراع بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على المنطقة وثرواتها، وهذا ما كان له ارتباط كبير بتزايد النشاط الارهابي في المنطقة، حيث استطاعت بريطانيا والولايات المتحدة تمكين اسرائيل من اقامة دولة يهودية، أصبحت تجسد في النهاية ما يعرف بإرهاب الدولة في منطقة المتوسط، والذي تصاعدت شدته تدريجيا ليصبح ارهابا ممنهجا، وفي نفس الاطار كانت سياسة الولايات المتحدة في اطار الصراع الايديولوجي شرق غرب، قد ساهت بشكل كبير في دعم ارهاب التنظيمات في منطقة جوار المتوسط، من خلال دعم التنظيمات الاسلامية في أفغانستان وباكستان لمحاربة المّد الشيوعي في المنطقة، ونتاجا لهذه السياسات أصبحت منطقة المتوسط أكبر منطقة لنشاط ارهاب الدولة من جهة، وارهاب التنظيمات من جهة ثانية .

[1] - نفس المرجع، ص ص 84 – 85 .

ومع نهاية الحرب الباردة وفي ظل العديد من التغيرات المهمة في المتوسط، حيث أصبح الارهاب من أكبر التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، خاصة بعد الغاء المسار الانتخابي في الجزائر، أين أصبحت مصالح العديد من الدول الأوروبية مهددة في شمال افريقيا والشرق الأوسط، وامتدت النشاطات الارهابية أيضا الى الأراضي الأوروبية، كل ذلك كان دافعا في التأثير على مختلف مسارات التعاون والشراكة بين أطراف المتوسط بصيغها المتعددة، وساهم بالفعل في تغيير مضمون هذه الحوارات الأمنية، من خلال اعطاء أهمية أكبر لدراسة ظاهرة الارهاب وآليات مواجهتها، ووضع سبل مشتركة تكون كفيلة بتحجيمها أو القضاء عليها، رغم أن هذا التأثير كان محدودا ولم يصل الى طموحات دول جنوب المتوسط، بموجب التركيز الكبير للدول الأوروبية على الجوانب الاقتصادية والتجارية أكثر من التركيز على الجوانب الأمنية عموما ومشكلة الارهاب خصوصا، ورغم ذلك فان خطورة الظاهرة الارهابية في الفترة من نهاية الحرب الباردة الى أحداث 11 سبتمبر، ساهمت في تغيير مضمون الحوارات الأمنية في المتوسط ولو بشكل محدود ونسبي .

الفصل الرابع
الحوارات الأمنية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وآفاقها في ظل تفاقم الظاهرة الإرهابية

الفصل الرابع

الحوارات الأمنية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وآفاقها في ظل تفاقم الظاهرة الإرهابية

تمهيد

بعد نهاية الحرب الباردة بعقد من الزمن جاءت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 الارهابية، لتعيد طرح اشكالات جوهرية على الساحة السياسية الدولية، تتعلق بدرجة الخطورة التي أصبحت تشكلها الظاهرة الارهابية على أمن النظام الدولي، وهل أن الظاهرة تجاوزت بالفعل الحدود المحلية والاقليمية لتصل الى مستوى العالمية، وكذا بمدى تأثيرها على شكل ومضمون الحوارات الأمنية سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، ومنه سنحاول في هذا الفصل ابراز درجة تأثير اعتداءات 11 سبتمبر على مسار تطور الظاهرة الارهابية، وعلى دوجة التغيير الذي أحدثته في شكل النظام الدولي القائم، من خلال تحليل ومناقشة تأثير هذه الاعتداءات على تغيير الخطاب الأمريكي تجاه الارهاب، وتغيير سياساته تجاه منطقة المتوسط وتجاه العالم الاسلامي، وعلاقة هذه السياسات وهذا الخطاب بالصراع الحضاري بين الحضارتين الاسلامية والغربية واتهام الاسلام بالإرهاب، وذلك لأنه لا يمكن فهم الأمن الاقليمي في منطقة المتوسط، بمعزل عن فهم مدى ارتباط الأمن الأوروبي بالدور الأمريكي خاصة من خلال حلف الناتو، وأيضا وزن الولايات المتحدة ككل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

ثم ابراز ومناقشة مدى تغير العقيدة الأمنية الأوربية بفعل التحول الحاصل في أمن النظام الدولي اثر اعتداءات 11 سبتمبر، وكيفية تأثير عامل الارهاب على ضوء اعتداءات 11 سبتمبر في العقيدة الأمنية الأوروبية، وتغيير نظرتها تجاه مفهوم الارهاب وحقيقة خطورته، ومنه تأثيره في النهاية على تغير مضمون الحوارات الأمنية بين أطراف المتوسط، وماهي الوسائل والآليات الجديدة المعتمدة في هذه الحوارات اعتبارا الى التغير في مضمونها، والى أي مدى ساهمت في تحجيم خطورة الظاهرة الارهابية، خاصة بعد ظهور موجة الثورات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية منذ سنة 2010، وفي الأخير محاولة استشراف مستقبل الحوارات الأمنية ومستقبل الظاهرة الارهابية في المتوسط، في ظل استمرار تصاعد النشاط الارهابي الذي أفرزه انهيار بعض الأنظمة التسلطية العربية .

المبحث الأول : تأثير أحداث 11 سبتمبر على توجه الحوارات الأمنية في المتوسط

المطلب الأول : أحداث 11 سبتمبر 2001 حقبة جديدة في أمن المتوسط

أكدت التحريات والمعلومات التي حصلت عليها أجهزة الأمن أن 19 ارهابيا تابعون لتنظيم القاعدة، هم من قاموا بتنفيذ هجمات 11 سبتمبر 2001، فقد أعلن السكرتير العام لحلف الناتو "**روبرتسون**" أن التحقيقات قد أظهرت بالدليل القاطع أن تنظيم القاعدة تحت قيادة "أسامة بن لادن" الذي تحميه حركة طالبان في أفغانستان، هو المسؤول عن هذه الهجمات الارهابية، وذلك باختطاف

أربع طائرات من مطارات نيويورك وبوسطن ودوليس، قامت طائرتان منهما باختراق مركزي التجارة العالمي بنيويورك مما تسبب في انهيار البرجين كليّاً، وقامت الطائرة الثالثة باختراق مبنى وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاجون) بواشنطن مما تسبب في انهيار جزئي له، واصطدمت الطائرة الرابعة بمبنى ببنسلفانيا قبل وصولها الى هدفها الرابع المحتمل وهو اما مبنى البيت الأبيض أو الكونغرس .[1] في مشهد سريع وغريب أحدث رعبا كبيرا لدى الأمريكيين، أثار معه العديد من الاشكاليات المرتبطة بمدى قوّة وفاعلية الأنظمة الأمنية والاستخباراتية الأمريكية من جهة، ومدى قدرة وتحكم الجماعات الارهابية في تنفيذ هجمات ارهابية في أي منطقة في العالم بدقة وفاعلية من جهة ثانية .[2]

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر تاريخا مفصليا مهما في تاريخ العلاقات الدولية، وأحدثت تحولا واضحا في السياسة الدولية، أو كما يصفها البعض إن ما حصل بتاريخ 11 سبتمبر 2001 قد أعلن عن **عصر تاريخي جديد** في تاريخ العلاقات الدولية، حيث ظهرت على اثر ذلك مباشرة سياسة القوة المنفردة وغير المحدودة خارج اطار الشرعية الدولية والمنظمات العالمية، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القرارات والقوانين، لها تأثير مباشر وقوي في الساحة الدولية أكثر من القرارات الدولية، الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . كما ترتب عن ذلك تغير المفهوم الاستراتيجي للعدو، أو

[1] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص ص 51 – 53 .

[2]- See : Tom Pyszczynski , Sheldon Solomon and Jeff Greenberg , **In The Wake of 9/11 The Psychology of Terror** , Washington DC , American Psychological Association , pp 03 – 09 .

كما وصفه كل من "زبغنيو برزنسكي Zbigniew Brzezinski وبرنت سكوكروفت Brent Scowcroft" الوجه الجديد للعدو، بحيث لا يمكن حصره في دولة أو جيش تقليدي أو قوة ظاهرة على موقع جغرافي- إنه الارهاب .[1] اضافة الى التغير الجوهري من حيث الفواعل في البيئة الدولية، والذي أكدته هذه الأحداث بالدليل القاطع، حيث أن تهديد هذه التنظيمات والجماعات الارهابية أو ما يعرف بالعدو المجهول، أصبحت فواعل جديدة لها تأثير بالغ الأهمية على طابع وشكل العلاقات الدولية، وهذا التأثير قد يتجاوز في كثير من الأحيان تأثير وقدرة الدول وحتى المنظومات الاقليمية، فالعدوان الذي نفذه هذا التنظيم الارهابي المعروف بالقاعدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، تعجز الدول على تنفيذه بهذه الدقة والقوة، خاصة وأنه كان على رموز القوة العالمية لأكبر قوة كونية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وذلك ما جعل تأثيره يتجاوز الحدود الأمريكية ليشمل العالم ككل، فقد مس التغيير المترتب عن ذلك شكل النظام الدولي وواقع السياسة الدولية، ومنه فقد شكل أيضا حقبة جديدة في أمن منطقة المتوسط ومناطق جوارها، باعتبار أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، ستتوجه الى هذه المنطقة التي تعتبرها منبع ومركز نشاط هذه التنظيمات الارهابية .

ومنه فان اعتداءات 11 سبتمبر 2001، شكلت نقطة انعطاف وتحول بارزة في البيئة الأمنية الدولية، فبإضعافها لكبرياء أكبر القوى العالمية عسكريا

[1] - فؤاد نهرا، " **متغيرات السياسة الأمريكية تجاه العرب** "، مجلة شؤون الأوسط، عدد 105، 2002، ص 68 .

واقتصاديا وتكنولوجيا، فرضت على العالم والدول الغربية خصوصا، اعادة النظر العاجلة في التدابير الأمنية الضرورية لتفادي مثل هذه الهجمات الارهابية مستقبلا، فأعادت معظم الدول الأوربية بناء استراتيجيات أمنها القومي على أساس هذه التهديدات الجديدة، فقد أصبحت مصادر التهديد تختلف كليا عن مرحلة الحرب الباردة، فلم تعد الدول تشكل ذلك الخطر الذي تشكله هذه الجماعات والتنظيمات الارهابية، فهي تعتبر عدوا مجهولا من حيث الامكانيات التي تمتلكها، ومكان نشاطها بالتحديد، وتوقيت تنفيذها لمثل هذه الاعتداءات، ومنه فان خطورتها تتجاوز حدود الحروب التقليدية .

وقد ارتفعت جراء ذلك ميزانيات الدفاع والنفقات العسكرية للولايات المتحدة، التي أنشأت وزارة للأمن الداخلي للوقاية من هجمات مستقبلية مشابهة على أراضيها[1]، واعتمدت بدرجة مرتفعة الوسائل العسكرية لمحاربة الارهاب، وارتفع أيضا بالمقابل الانفاق العسكري العالمي بسرعة كبيرة جدا خاصة من سنة 2001 الى سنة 2005، حيث قفز بنسبة 25%، وتأتي الولايات المتحدة على رأس القائمة بنسبة 48%، في حين انتهجت دول الاتحاد الأوربي ومجموعات ودول اقليمية أخرى سياسات مغايرة نسبيا، حيث اعتبرت أن أفضل دفاع ضد الارهاب يتم بوسائل غير عسكرية، في ظل التشكل الجديد لمفهوم الأمن الذي يشمل التحديات المتداخلة، خاصة وأن الفقر الناتج عن فشل التنمية يعتبر أكبر مصادر الارهاب الدولي، وفي هذا الاطار كانت قد بادرت الدول الأوربية الصناعية في وضع برنامج للمساعدات للدول النامية، من خلال النظام

[1] - Poul Rogers , **Global Security and the War on Terror** , London , Routledge Taylor & francis Group 2008 , pp 153 – 169.

الاصلاحي الذي وضعته لجنة منظمة التعاون OECD لمساعدة التنمية، مقابل استعداد الدول المتلقية لهذه المساعدات أيضا لدعم الحرب العالمية على الارهاب.[1] فقد سمح المفهوم الجديد للأمن في اطاره الواسع والشامل، في اعطاء تفاعل وحركية مختلفة عن أوجه التعاون التي كانت سائدة خلال عقود من الزمن في المجال الأمني، حيث كان يطغى عليها الطابع العسكري .

المطلب الثاني : تحول الخطاب السياسي الأمريكي تجاه الارهاب الدولي

لقد تزامنت كل الظروف في حقبة زمنية واحدة لتسمح بظهور الخطاب الأمريكي المرتبط بسياسة المصلحة والهيمنة الأمريكية على العالم، حيث أن تزامن الاعتداءات الارهابية 11 سبتمبر مع فترة رئاسة جورج بوش الابن، مع الرغبة المصلحية الأمريكية في فرض سيطرتها على مناطق مهمة في العالم، خاصة منها الغنية بالمواد الطاقوية الضرورية لتموين اقتصادها، جعلها تستغل هذه الاعتداءات الارهابية لفرض أجندتها الأمنية على العالم، بما يتوافق مع مصالحها القومية والاستراتيجية، وذلك انطلاقا من صياغتها المنفردة لتعريف الارهاب، ثم محاولة فرضه على العالم . ويقول في ذلك **"السيد ياسين"** أن الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت بعد أحداث 11 ايلول من الدولة العظمى الوحيدة الى الامبراطورية الكونية التي تمارس الهيمنة المقننة على كل العالم، بموجب قراري مجلس الأمن

[1] – وويي أوميتوغن، اليزابيث سكونز، **بيانات الانفاق العسكري نظرة أفق على 40 عاما،** الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص 441 – 445 .

1368 و1373/ 2001.[1] فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تصدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373، واعادة صياغة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وتفسيرها بالشكل الذي يخولها لشن الحرب على الارهاب وفق الاعلان الذي سوقه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بمسمى "الحرب الاستباقية".[2] حيث عبر عنه الرئيس بوش بحرب الخير ضدّ الشّر وقال: "إمّا أن تكون دول العالم مع أمريكا أو أن تكون مع الارهاب"، ولم يفصل هذا المفهوم بين التنظيمات الارهابية والدول الارهابية، فكل دولة حسب هذا المفهوم الأمريكي الجديد للإرهاب، لا تتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب العالمية التي أطلقتها ضد الارهاب، فهي بالضرورة ضدها ومع الارهاب، وهو ما فرض على العديد من الدول العربية والاسلامية مساندة هذه السياسية، حتى وان كانت تتعارض في أغلبها مع مصالحها من جهة، وتتعارض مع مفهوم الارهاب الذي تعتمده في تشريعاتها ودساتيرها من جهة ثانية، ومنه فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية معايير تعريف الارهاب، وكذا معايير تحديد مصادر التهديد التي تصنف كنشاطات ارهابية على انفراد، وحددت أيضا كيفيات وآليات التصدي والمواجهة لهذه التهديدات الارهابية.

ان السياسة الخارجية الأمريكية التي اتضحت من خلال الخطاب الجديد في سياق الأمن القومي الأمريكي بعد اعتداءات 11 سبتمبر، أصبحت تتجاوز الشرعية الدولية وفي كثير من الأحيان تتعارض معها، فاذا كان حق الدفاع عن

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 251 .

[2] – نفس المرجع، ص 77 .

النفس مشروطا بأحكام المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، فان الولايات المتحدة قد اعتمدت سياستها الجديدة في الحرب على الارهاب الدولي على أساس أنها دفاع عن النفس دون تفويض مجلس الأمن، حيث أبلغته عما قامت به ضمن هذه السياسة الجديدة، وعن كل ما يمكن أن تقوم به في المستقبل في هذا الاتجاه، دون أي اعتبار للموافقة المسبقة له، ومنه فقد حددت المعايير المحددة للإرهاب ومصادر التهديد الارهابية من دون تبليغ مجلس الأمن، وحددت أيضا كيفية الدفاع عن النفس أو السيادة بصياغة منفردة للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة .[1] فالدفاع عن النفس في ميثاق الأمم المتحدة مرتبط بوجود هجوم مسلح من طرف دولة ما أو أي عدو خارجي، والحرب الأمريكية المعلنة على أفغانستان والعراق يناقض هذا المفهوم، فكلا الدولتين لم تقوما بالعدوان العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية .

فالخطاب الأمريكي تجاه الظاهرة الارهابية قد عرف تغيرا جوهريا، حيث كان الارهاب بتفكير تاريخ 10 سبتمبر يعد شكلا من أشكال الجريمة، وتحول بتفكير تاريخ 12 سبتمبر الى نمط جديد من أنماط الحرب .[2] ومنه فقد شكل تاريخ 11 سبتمبر حداً فاصلا بين اتجاهين متباعدين كليّاً في التفكير والخطاب والممارسة الأمريكية تجاه الإرهاب، وهو ما ينعكس بالضرورة على السياسة الأمريكية والأوروبية كما يبينه الجدول التالي :

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 258 .

[2] – رونالد كريلينستن، **مكافحة الارهاب**، ترجمة : أحمد التيجاني وآخرون، أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011، ص ص 15 – 16 .

بعنوان / **مقارنة بين تفكير 10 سبتمبر وتفكير 12 سبتمبر**

	تفكير قبل 11 سبتمبر	**تفكير بعد 11 سبتمبر**
تصور التهديد الارهابي	➢ التهديد الارهابي متنوع (داخلي عابر للقوميات دولي) التهديد الارهابي آخذ في التطور الارهاب جريمة في الأساس	التهديد الارهابي نظامي وعالمي بشكل أساسي (سلفي-جهادي) التهديد الارهابي جديد الارهاب شكل جديد من الحرب
استخدام الارهابيون لأسلحة الدمار الشامل / الكيماوية / البيولوجية / النووية	غير مرجح (مستبعد)	مرجح (غير مستبعد)
أهمية الدول الراعية (للإرهاب)	ليس مجال تركيز أساسي	مجال تركيز أساسي (محور الشر)
أهمية الأسباب الجذرية	مجال تركيز رئيسي	ليس مجال تركيز رئيسي
المقاربة المفضلة لمكافحة الارهاب	أنموذج العدالة الجنائية	أنموذج الحرب
الموقف من حكم القانون، قانون حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي	مركزي الأهمية ويجب احترامه	ترف في أفضل الحالات، عائق في أسوأ الحالات، يمكن الالتفاف حوله أو التنازل عنه لمصلحة مكافحة

		الارهاب الفعالة
الموقف من استخدام التعذيب في الاستجواب	غير مقبول، الأدلة القائمة على التعذيب غير مقبولة في المحاكم	مقبول في ظروف معينة تحت السيطرة، الأدلة القائمة على التعذيب مقبولة في المحاكم
مكانة الخيار العسكري في الاستراتيجية الكلية لمكافحة الارهاب	ملاذ أخير لمساعدة السلطة المدنية فقط	دور مركزي وأولي، القوة المدنية ثانوية
نوع القوة المفضلة في التعامل مع الدول الراعية	القوة الناعمة، الدبلوماسية والمفاوضات	القوة الصلبة، التهديدات والعقوبات والهجمات العسكرية
الاستراتيجية الدولية المفضلة	الردع والاحتواء	الاستباق بما في ذلك الدفاع الصاروخي (الحرب)
الموقف من التعاون والتحالف الدولي	التعاون الدولي شيء أساسي يفضل تعددية الأطراف	التعاون الدولي مرغوب فيه/ ولكنه ليس أساسيا الأحادية (الانفرادية)

المصدر : رونالد كريلينستن، **مكافحة الارهاب**، ترجمة : أحمد التيجاني وآخرون، أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011، ص 20 .

وقد استطاعت الولايات المتحدة من خلال هذا الخطاب حشد تحالف دولي كبير، فظهر ما يعرف بالتكتل العالمي ضد الارهاب الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما استطاعت اقناع العالم بأن كل ما يقف ضد هذه السياسة الأمريكية، التي تعتمد على الاستخدام المفرط للقوة هو يهدد الأمن والسلام الدوليين، فكل ما يحقق السلم والأمن الأمريكي حسب هذه السياسة هو يحقق السلم والأمن العالمي بمعنى " **أمركة العالم** " .

ومن أجل ترسيخ هذا المفهوم الجديد نشر المحافظون الجدد مجموعة المبادئ المعروفة ب " القرن الأمريكي الجديد "، والتي تتضمن مجموعة من المبادئ من خلالها تحكم الولايات المتحدة الأمريكية العالم، أولا حرمان القوى الكبرى من ممارسة أيّ دور اقليمي أو دولي، ثانيا تجاوز المؤسسات الدولية في حال وقوفها عائقا أمام تحقيق الطموحات الأمريكية، ثالثا احكام السيطرة على العالم وتصدير القيّم الأمريكية له .[1] ويتأتى ذلك من خلال أمننة قضية الارهاب وعولمتها على أسس أيديولوجية، فمن أكثر أمثلة الأمننة في العالم الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر وما قبل الحرب على العراق، حيث كان هذا الخطاب يجمع بين الدول المارقة أو المنبوذة مع الخطر المتزايد للإرهاب وامكانية حصوله على أسلحة الدمار الشامل، غير أن دوافع هذا الخطاب مرتبطة في الحقيقة بتبرير العقيدة الجديدة للدفاع الإستباقي، التي تحل محل العقيدة التقليدية القائمة على الردع والاحتواء .[2] كما قام المحافظون الجدد بنشر أفكار صراع الحضارات والدعاية لانتشار موجة

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 105 .

[2] – رونالد كريلينستن، مرجع سابق، ص ص 40 – 41 .

العداء للحضارة الديمقراطية الأمريكية، من طرف بعض الشعوب التي تصفها بالمتطرفة والحاقدة على حياة الرفاهية والحريات .

ومن أبرز من وضعوا أطر التنظير السياسي والايديولوجي الأمريكي، كتابات وأفكار صموئيل هنتنغتون وفوكوياما ومارتن فلدستين وجوديث ميلر وبرنارد لويس، وقد نفذت هذه الأفكار على يد مجموعة من السياسيين الأمريكيين من المحافظين الجدد في محيط العلاقات الدولية (خاصة من خلال التدخل في افغانستان والعراق)، أمثال ديك تشيني وريتشارد بيرل وجورج بوش الابن وبول وولفوويتز وجورج تنيث .[1]

هذه الأيديولوجية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، شكلت ثقلا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي، فقد كلفت الخزينة الأمريكية ميزانيات ضخمة، تطلبت سنويا مخصصات تكميلية طارئة خارج الميزانيات الأساسية . حيث ان الميزانية الأساسية المخصصة لمكافحة الارهاب خارج ميزانية وزارة الدفاع لسنة 2008 مثلا، قد قدرت ب 141.8 مليار دولار، تطلبت بدورها مخصصات تكميلية طارئة نهاية نفس السنة بقيمة 47.2 مليار دولار، ويقدر تقرير مصلحة الأبحاث مجموع المخصصات الأمريكية من أجل الحرب على الارهاب في الفترة

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 113 .

الممتدة من 2001 - 2008 الى 805.1 مليار دولار .[1] كما يوضح الجدول التالي :

بعنوان / المخصصات الأمريكية لميزانية وزارة الدفاع الأساسية والحرب العالمية على الارهاب 2001-2008

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزانية الأساسية	302	328	375	377	403	421	438	481
ميزانية الحرب العالمية على الارهاب	17	14	69	66	103	115	169	189
مجموع مخصصات وزارة الدفاع	319	342	444	443	506	536	607	670

المصدر : بيتر ستالنهايم، وآخرون، **الانفاق العسكري**، الكتاب السنوي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص 294 .

[1] - بيتر ستالنهايم، وآخرون، **الانفاق العسكري**، الكتاب السنوي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008 ، ص ص 293 – 294 .

ان الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في سنة 2008 كان لها تأثير بالغ على استمرار الانفاق على الحرب العالمية على الارهاب، وهو ما دفع الكونغرس الأمريكي سنة 2011 لإصدار تشريع لخفض الانفاق العسكري في السنوات العشر القادمة (2011-2021)، وذلك بعد الأثار السلبية التي ترتبت عن الارتفاع السنوي في السنوات العشر السابقة منذ 2001 بنسبة مرتفعة جدا بلغت 48% من خلال اعتماد الحرب العالمية على الارهاب، والتدخل بموجب ذلك في أفغانستان والعراق، وقد انخفضت نتيجة هذا التشريع الجديد موازنة العمليات الطارئة في الخارج (الحرب على الارهاب) سنة 2012، بقيمة 41.5 مليار دولار عن سنة 2011 .[1] وهو ما يعني بداية التراجع النسبي عن السياسة العالمية ضد الارهاب، التي أعلنتها الولايات المتحدة منذ سنة 2001، وبداية الانسحاب من العراق نتيجة الارتفاع الكبير في التكاليف والخسائر، رغم أن النشاط الارهابي من سنة 2012 الى 2015 قد تضاعف بشكل رهيب في العراق بعد اشتداد الصراع في دول الجوار خاصة سوريا، حيث تقوت بعض الجماعات الارهابية في ظل هذه الظروف الاستثنائية خاصة ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) .

[1] - إليزابيث سوكونز، وآخرون، **الانفاق العسكري الأمريكي وأزمة موازنة سنة 2011**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص ص 225 – 226 .

المطلب الثالث : انتقال الحركة الارهابية من الاقليمية الى العالمية

ان العودة القريبة زمانيا لتاريخ الحركة الارهابية، التي كانت سببا في تغيير مجرى التاريخ من خلال تفجيرات 11 سبتمبر، سيطلعنا على معطيات قد يتعذر في وقتها التنبؤ بهذا التأثير البالغ لها في السياسة الدولية، حيث لا تعود جذورها الى قرون بل مجرد عقد أو عقدين من الزمن كأكبر تقدير، فحركة طالبان التي نشأت على طول الحدود الباكستانية مع أفغانستان، وتمكنت من الوصول الى السلطة الأفغانية سنة 1996، ومثلت قاعدة لتوسع وقوة نشاط تنظيم القاعدة الذي تكوّن في مثلث باكستان السودان أفغانستان، هذا التحالف بين الحركة الأصولية الاسلامية المعروفة بالقاعدة مع نظام طالبان، يعتبر نقطة التحول من الاقليمية الى العالمية، بعد القوة العسكرية والمادية التي اكتسبها والقاعدة البشرية التي قام بتدريبها . حيث تجاوزت أهدافها الحدود السياسية والاقليمية وتطورت وسائلها لأحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة، فعصر العولمة نقل الظاهرة الارهابية من حدود الدول الى آفاق الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية المفتوحة، والتي يسهل من خلالها انتقال الأفراد والأموال والبضائع .[1] فقد صارت طموحات هذا التنظيم تنفيذ هجمات ارهابية ضد القوى الامبريالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبرها مستعمرة لأراضي المسلمين من

[1] - Kostas Ifantis , **Understanding International Politics After the 11 September Terrorist Attacks** : A Note on the New Security Paradigm , Perception Journal of International Affairs , Turkey , vol 7 march- may 2002 , p 04 .

خلال القواعد العسكرية التي تقيمها في بعض الدول الاسلامية، والدعم اللامحدود الذي تقدمه للاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية .

امتد نشاط تنظيم القاعدة بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 الى العديد من المناطق في العالم بما فيها أراضي الدول الأوربية، من خلال بعض الأقليات الاسلامية المتشددة، كما انضوت تحت لواء هذا التنظيم الذي اكتسب قوة كبيرة بعد تمكنه من تنفيذ هجمات ضد أقوى قوة في العالم بعض التنظيمات الارهابية الصغيرة، سعيا منها للاستفادة من قوة هذا التنظيم ومكانته التي أصبح يتمتع بها في الاعلام الدولي، ويعتبر التنظيم الارهابي الناشط في صحراء الجزائر من أبرز هذه التنظيمات التي انضوت تحت لواء القاعدة، وذلك تحت تسمية القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، واتخذت من شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر وموريتانيا وليبيا وحتى تونس مجال نشاط لها، ومنه فقد أضحت التهديدات الارهابية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والساحل التحدي الأمني الأبرز لدول جنوب حوض المتوسط .

حيث ارتفع مستوى التهديد الارهابي تصاعديا في السنوات الأخيرة خاصة في صحراء الجزائر ومالي، فقد ارتفع مثلا عدد الهجمات الارهابية من 20 هجوما سنة 2001 الى 120 هجوما في سنة 2006 ثم الى 185 هجوما سنة 2009، وهو ما فرض على الجزائر ضرورة التعاون الأمني الاقليمي مع دول الجوار، للحدّ من خطورة تهديدات تنظيم القاعدة في صحراء المغرب العربي والساحل، وهو ما أثمر اقامة تدريبات عسكرية وتعاونا وأحلافا جديدة وعمليات مشتركة لمحاربة الارهاب في المنطقة مع دول الساحل، فعلى سبيل المثال أقامت كل

من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر سنة 2010، مركز قيادة مشترك لتنسيق تنفيذ عمليات مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات.[1] ومنه فقد أصبحت منطقة المغرب العربي خاصة بعد سقوط نظام القذافي الى جانب منطقة صحراء الساحل، ثاني أكبر منطقة من حيث كثافة النشاط الارهابي وخطورته بعد منطقة وسط أسيا على محور باكستان أفغانستان العراق، أين ينشط تنظيم القاعدة الأم الذي غير انتشاره من جبال " تورا بورا " في أفغانستان بعد الضربات الأمريكية سنة 2001 الى المناطق المجاورة .

ان تنفيذ اعتداءات ارهابية بتلك الدقة والقوّة على أكبر قوّة في العالم، طرح وأكد للعالم مدى خطورة الظاهرة الارهابية عموما وتنظيم القاعدة خصوصا، التي أصبح تجاوزها لحدود الدول أمرا واقعا لا شك فيه، هذا من جهة ومن جهة ثانية مدى قدرة دولة واحدة بمفردها على التصدي لخطورة هذه الظاهرة، خاصة في ظل توسع شبكاتها ومصادر تمويلها .

وطرحت معها العديد من المخاوف المعقدة حول مستقبل هذه الظاهرة وتأثيرها على الأمن الاقليمي والدولي ويمكن تلخيص هذه المخاوف في :[2]

- امكانية استعانة المنظمات الارهابية بعصابات الجريمة المنظمة للحصول على الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية واستخدامها .

[1] – أولاويل اسماعيل، سام بيرلو فريمان، **الانفاق العسكري في أفريقيا**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص 232 .

[2] – ابراهيم حماد، مرجع سابق، ص 179 .

- احتمالات التعاون والتحالف بين جماعات الاجرام المنظم والمنظمات الارهابية في مجال الاستخبارات والاستخبارات المضادة، والاعداد والتخطيط المنسق بينهما للعمليات الارهابية وتنفيذها على نطاق واسع .
- لجوء المنظمات الارهابية الى تنفيذ العمليات الاجرامية كمصدر بديل للتمويل، بعد اتجاه الدول التي ترعى الارهاب الى محاولة نفي الترابط بينها وبين النشاطات الارهابية .
- امكانية التنسيق بين المنظمات الارهابية والجماعات الاجرامية في ايواء العناصر الارهابية عند التخطيط للعمليات وتنفيذها، والحصول على الوثائق المزورة ووسائل الاتصال ومختلف المساعدات اللوجستية .

المطلب الرابع : بوادر الصراع الحضاري في اطار اتهام الاسلام بالإرهاب

أعلنت الدول الغربية تحويل صراعها من الشرق اتجاه الجنوب، وذلك على أساس التصورات التي تشترك فيها ضفتي الأطلسي، اذ تعتبر الدول الأوربية ونظيرتها الأطلسية في الضفة المقابلة أن مصدر التهديد والتحديات التي تواجه العالم الديمقراطي الحّر هي دول الجنوب الاسلامية . ولا يمكن هنا اغفال البعد التاريخي لهذا الصراع، فهذا الصراع بين الشرق والغرب له صدى حضاري تاريخي وصدى سياسي معاصر .[1] ويعتبر الكاتب الأمريكي " صاموئيل هينتنغتون" أهم من عبر عن هذا النوع من الصراع، حيث وصفه بصراع الحضارات وبأنه "

[1] – عزة عزت، **صورة العرب والمسلمين في العالم**، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ط2، 2003، ص 213 .

المرحلة الأخيرة في تطور الصراعات في العالم ".[1] اضافة الى العديد من الدراسات الغربيّة والأفكار المتطرفة والمعادية للإسلام، التي غذت هذا الصراع الجديد، بمفهوم صراع الحضارة الغربية في مواجهة الحضارة الاسلامية، فشكلت هاجسا أمنيًّا وعداءً وهميًّا بالنسبة للشعوب الأوربية والغربية عموما . وتزايدت الكراهية والتمييز العنصري ضد المسلمين خاصة في أوروبا، مثلما أكدته الدراسة التي أجراها اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الانسان، على مستوى احدى عشر دولة أوروبية فيها أقليات مسلمة .[2] وطغت هذه العقيدة حتّى على المستوى السياسي والدبلوماسي، حيث جاء في تصريح الأمين العام السابق لحلف الأطلسي " ويلي كلاس " في اطار تحديده للعدو الجديد للغرب قوله : " **إنّ الاسلام هو عدّو الغرب**" .[3] كما تغير الخطاب الأمريكي في هذا الاتجاه، فقد تحول من خطاب سياسي براغماتي تطبعه الهيمنة، الى خطاب سياسي مشحون بالحقد والكراهية والعداء للعرب والمسلمين، حيث ظهرت في العديد من خطابات الرئيس بوش ملامح العداء والصراع الحضاري، فقد وصفها بعدة أوصاف عنصرية "حرب الخير ضد الشر، حرب العالم الحّر والتطرف الارهابي، حرب الحضارة والهمجية".

وساهمت الدبلوماسية الأمريكية في اعطاء هذا الصراع صبغة تاريخية، حيث وصفها الرئيس الأمريكي بالحرب الصليبية الجديدة، مذكرا العالم المسيحي

---

[1] – باسكال بونيفاس، **التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة النظر الأوروبية** ، بيروت، دار بلال ، ط1، 1998، ص ص 66 – 67 .

[2] – سعيد اللاوندي، **الاسلام فوبيا – لماذا يخاف الغرب من الاسلام**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط3، 2008، ص ص 104 – 105 .

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 195 – 196 .

بالعداء التاريخي للعالم الاسلامي، كما وضع حق الشعب الفلسطيني في المقاومة ومفهوم الارهاب في نفس الدرجة، واعتبر بأن اسرائيل والولايات المتحدة تخوضان حربا واحدة وفي خندق واحد ضد الارهاب، وأن الانتفاضة الفلسطينية ومنظمتي حماس والجهاد الاسلامي أصبحت مصنع لإنتاج الارهابيين، وهو ما أسند النظرية التي جاء بها المفكر الأمريكي صموئيل هانتنغتون من قبل وأكد أطروحته .[1] حيث تم التركيز على هوية الارهابي أكثر من التركيز على الفعل الارهابي ودوافعه في التعريفات التي طرحتها الولايات المتحدة وأوروبا للإرهاب، مما أسند الطروحات الايديولوجية والسياسية أكثر من العلمية الواقعية، وحصر الارهاب في نشاطات هذه التنظيمات والجماعات، وتجاهل الإرهاب الذي يكون ناتجا عن نشاطات وسياسات الدول، مثلما هو الحال بالنسبة للسياسات الأمريكية في بعض المناطق من العالم والانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين .

وساهمت وسائل الاعلام الغربية في نشر هذا الصراع والكراهية تجاه المسلمين، حيث قامت العديد من المجلات والصحف في أوروبا بعد 11 سبتمبر 2001، بنشر مقالات تتضمن العنصرية والاساءة والتحريف للعديد من الوقائع والأحداث، فقد نشرت المجلات الفرنسية والألمانية (جين أفريك إشترن، دير شبيجل) عددا كبيرا من المقالات والتقارير، التي تعتبر السعوديون والفلسطينيين عنصريين وإرهابيين، فمثلا نشرت مجلة إشترن تحقيقا من اعداد " برن دورلر" بعنوان :" مدرسة الارهاب"، يدعي فيه أن الطفل الفلسطيني يلقن مشاعر الكراهية منذ الصغر، ويتم تدريب الأطفال في المخيمات اللبنانية ثقافة حرب

[1] - نفس المرجع، ص ص 263 – 264 .

العصابات والعمليات الفدائية .[1] ولا يمكن عزل ذلك عن موجة الصعود المتسارع والمثير **لليمين المتطرف** *، المعروف بعدائه ومواقفه العنصرية ورفضه للمسلمين في أوروبا .[2] ويتضمن مجال العداء والصراع كل الأقاليم التي تنتشر فيها شعوب تدين بالإسلام، والتي يمكن تسميتها مجال امتداد الحضارة الاسلامية أو منبع الارهاب حسب دعاة الصراع الحضاري، حيث تعتبر هذه الأقاليم مصدر الخطر الأكبر بالنسبة للحضارة الغربية . التي تمتد معالمها الجغرافية من شمال افريقيا والشرق الأوسط باستثناء اسرائيل، والخليج العربي والعراق في شرق آسيا، ونسبيًّا تركيا في أوروبا، ويخترق هذا المجال ايران وباكستان شمالا، ويحتوي الدول الاسلامية الوليدة في آسيا الوسطى ويصل الى حدود الصين، حيث القواسم المشتركة التي أساسها الاحساس الموحد بالاقتصاص من الغرب .[3] ويعني ذلك اشتراك هذه الشعوب الاسلامية في شعور رغبة الانتقام من الغرب، بسبب سياساته الدولية ومقوماتها الفكرية الديمقراطية واللبرالية، واعتبارا الى أن معظم

---

[1] - عزة عزت، **صورة العرب والمسلمين في العالم**، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ط2، 2003، ص ص 88 – 98 .

* حصول العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في هذه الفترة على مقاعد مهمة في البرلمانات والسيطرة على الحكومة في بعضها – دخول الحزب الديمقراطي في السويد للبرلمان لأول مرة – حزب رابطة الشمال في ايطاليا وتحالف برلسكوني مع الفاشيين – فوز يرغ هايدر في النمسا – لوبان في فرنسا – ثم كل من هولندا وبلجيكا والدانمارك وبلغاريا وسلوفاكيا ولاتفيا .....

[2] - آسيا العتروس، " **سرطان الاسلاموفوبيا ومسؤوليتنا عنه** "، مجلة دراسات دولية، عدد 116، أكتوبر 2010، ص 99 .

[3] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 196 .

هذه الدول الاسلامية تقع في منطقة المتوسط أو بجوارها، فان البحر المتوسط أصبح مسرحا لهذا الصراع الحضاري بين الحضارتين الغربية والاسلامية كما يريده دعاة الصراع من الغربيين .

ومنه فأحداث 11 سبتمبر كما يعبر عنها الدكتور عبد الخالق عبد الله، قد أحدثت قطيعة في علاقات الغرب بالعرب المسلمين على كل المستويات، وزادت من الفجوة بين العرب كأمة وحضارة والغرب الحضاري السياسي، ففي يوم واحد وعمل ارهابي واحد تحطمت جسور التواصل التي شيدت على امتداد قرون بين المسلمين والغرب .[1] وهنا أيضا يستشهد المفكر **فرنسيس فوكوياما** في مقاله المعنون ب " هدفهم : العالم المعاصر "، حيث يعتبر أن مجريات السياسة الدولية قد غيرت اتجاهاتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ففي الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بشن الحرب ضد القاعدة وطالبان، تقوم أعداد كبيرة من المسلمين بالتعبئة ضد الولايات المتحدة، والمسلمون قد عبروا بذلك عن صراعهم مع أمريكا، ومنه فإننا نشاهد بداية صراع الحضارات، الذي سيستمر عقودا طويلة يقف فيه الغرب ضد الاسلام، وهو صراع ينطلق بعنف من المستنقع الأفغاني ليغمر مناطق عديدة من العالم، ويقول أيضا في هذا المقال : " العدو الحقيقي : أصبح المسلمون المتطرفون المتعصبون لكل خلاف وشقاق، هم فاشست يومنا

[1] – عبد الخالق عبد الله، " **دور الاعلام في اقامة التواصل الثقافي العربي الغربي** "، في وقائع ندوة دور الاعلام في التواصل الثقافي العربي الغربي بتاريخ : 17-18 مارس 2004 بباريس بعنوان " الاعلام والتواصل الثقافي بين العرب والغرب "، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004، ص 24 .

الحالي، وهذا ما نقاتل ضده " .[1] لدرجة أن الكثير من الأمريكيين والأوربيين أصبحوا لا يعرفون عن الاسلام إلاّ أنه أسامة بن لادن ورجال طالبان، وفي مقابل هذا العداء للإسلام اتسعت دائرة العداء للولايات المتحدة وسياساتها، حيث أن الحرب الأمريكية على العراق أعطت العديد من التنظيمات الارهابية دعماً لدى بعض الشعوب الاسلامية، كما اتسع مجال نشاط تنظيم القاعدة الى أكثر من 60 دولة وبلغ عدد أتباعها حوالي 18.000 عنصر متشدد عبر العالم .[2] وارتفع مستوى الهجمات الارهابية من 175 هجوما على المستوى العالمي سنة 2003 الى 655 هجوما على الأقل سنة 2004، كما تغيرت هذه الهجمات في نوعيتها وأسلوبها، حيث أن 81% من الهجمات الانتحارية التي حدثت منذ سنة 1986 كانت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .[3] وهو ما يبرر بدرجة كبيرة انعكاسات السياسات الأمريكية في محاربة الارهاب عن طريق القوة الصلبة أو الحرب الاستباقية .

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، نفس المرجع، ص 269 .

[2] – ابراهيم فؤاد عباس، مرجع سابق، ص ص 75 – 76 .

[3] – نيل ملفين، **الاسلام والصراع والارهاب**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 2006، ص ص 225 –233 .

المبحث الثاني : جهود تفعيل الحوارات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول : تغير العقيدة الأمنية الأوروبية والأطلسية

أولا : تغير العقيدة الأمنية الأوربية

قامت الدول الأوربية بتقديم دعم ومساندة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، في اطار الحرب التي تشنها ضد الارهاب ومنابعه في العالم، ظهرت في أشكال عديدة من التعاون المخابراتي والعسكري والمالي، ووضع قائمة بأسماء الأفراد والجماعات التي لها علاقة بالإرهاب، وتضييق الخناق على مصادر تمويل الارهابيين خاصة على الأراضي الأوربية، باتخاذ اجراءات وقائية مثل تجميد أرصدة بعض العناصر الارهابية مما صعب عليها ممارسة نشاطها من داخل الاتحاد الأوربي، وكذا اصدار رخصة الاعتقال المشترك في اطار التعاون القضائي لمحاربة الارهاب، حيث يكون معترفا بأوامر الاعتقال التي تصدرها الدول الأخرى داخل الاتحاد تجاه المتورطين في قضايا ارهابية .[1] كما قامت الدول الأوربية بتدعيم جيوشها وتحديث امكانياتها، حيث أن الدول الأوربية الكبرى اتفقت بتاريخ 27 ماي 2003 على برنامج مشترك للتجهيز العسكري، من خلال طلب 200 طائرة نقل كبيرة الحجم وطائرات الارباص أ400.م لتجهيز الجيوش الأوربية، وتقوم هذه الطائرات بتدعيم قوات التدخل السريع المعتمدة في اطار سياسة الدفاع

[1] – حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص ص 83 – 87 .

الأوربية المشتركة .[1] مع الاشارة الى تأكيد مساعيها السابقة مع شركائها المتوسطيين " في دراسة جدوى انشاء قوة مشتركة لحفظ السلم "[2]، أما من الناحية القانونية والجنائية فقد تجاوزت الدول الأوروبية تصنيف الأعمال الارهابية على أنها جريمة عادية، مثلما حدده سابقا مجلس الوزراء الأوربي في الاتفاقية الأوربية لمنع وقمع الارهاب European Convention on the Supperssion of Terrorism المبرمة عام 1976 .

ورغم نجاح التنظيمات الارهابية في تنفيذ هجومين ارهابيين كبيرين، الأول في مدريد عاصمة اسبانيا في شهر مارس 2004، والثاني في لندن عاصمة بريطانيا شهر جوان 2005، إلاّ أن السياسة الأوربية الجديدة في التعاون ومكافحة الارهاب قد تمكنت من احباط عدد من الهجمات سنة 2007، رغم الاعلان عن وجود مشاكل لا تزال قائمة في تنسيق النشاطات وعدم كفاية القدرات، وبموجب ذلك شمل الاجراء التصحيحي المتخذ في 2007 اتفاق المجلس الأوربي على نظام معلومات التأشيرات، المتعلق بمراقبة تنقل وحركة الأشخاص المسافرين .[3] كما قام الاتحاد الأوربي بتكثيف نشاطاته في مجال ارسال بعثات عمليات السلام ومحاربة الارهاب في مناطق الجوار الأوربي، حيث أطلق في أوائل 2008 بعثة شرطية (يوبول أفغانستان)، وبعثة شرطية الى كوسوفو (يولكس كوسوفو)،

[1] – محمد بغدادي، مرجع سابق، ص 348 .

[2] - Jannis Sakellariou , " Evaluation du Processus de Barcelone " , LE PROCESSUS DE BARCELONE : BILAN ET PERSPECTIVES , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2003, p 09 .

[3] – جان ايف هين، وآخرون، مرجع سابق، ص 80 .

وأرسلت مفرزة من الدرك بتعداد 140 دركيا الى سراييفو في البوسنة والهرسك وأرسلت بعثتان الى الشرق الأوسط لتسهيل عقبات الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني، الأولى تسعى للمساهمة في الأعمال الشرطية المستدامة والفعالة تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية، والثانية للمساهمة الحدودية في معبر رفح (يوبام رفح)، غير أن الأولى اصطدمت بتعنت الطرف الاسرائيلي لمنح التفويض لها، والثانية لم تستطيع مواصلة مهامها المطلوبة بسبب غلق معبر رفح .[1] (أنظر ملحق 3-5)

لقد تغيرت العقيدة الأوربية والغربية عموما حتى بالنسبة للأقليات العربية والمسلمة على أراضيها، فأصبحت تعتبر الجالية المسلمة مصدر تهديد أمني، في ظل احتمال انتشار الحركات الأصولية الاسلامية على أراضيها، أو ارتباطها بتنظيمات كبيرة في الخارج، مما يجعلها قادرة على تنفيذ هجمات ارهابية على الأراضي الأوربية .

غير أن استمرار الحرب على الارهاب بنفس النسق والمفهوم الأمريكي، لم يتوافق مع مواقف جزء كبير من دول المنظومة الأوربية، حيث أنه بعد الانسجام الكبير الذي عرفته الحرب على أفغانستان بين الولايات المتحدة والأوربيين، والمساهمة الكبيرة لهم داخل وخارج حلف الناتو في هذه الحرب لصالح الولايات المتحدة . حدث بعدها انشقاق كبير في الموقف الأوربي تجاه الحرب على العراق، فرفضت كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا تولي الحلف لأي نوع من العمليات العسكرية في العراق قبل صدور قرار لجنة التفتيش، وقبل التأكد الفعلي بامتلاكها

[1] – نفس المرجع، ص 84 .

لأسلحة دمار شامل، فالعديد من الدول الأوربية رفضت أن تكون العراق هي ثاني خطوة في الحرب ضد الارهاب .

ومنه فقد انعكس التعاطف الذي أظهرته دول أوربا تجاه الولايات المتحدة على إثر أحداث 11 سبتمبر سلبا على موقعها ومكانتها الدولية، حيث استثمرت الولايات المتحدة في هذا الموقف لتنفيذ سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية باستمرار، فلم تتوقف عند ضرب القاعدة وطالبان في أفغانستان بل تدخلت في العراق، وكانت تشير التوقعات الى أهداف أخرى قد تأتي فيما بعد، وهو ما يعرف في السياسة الأمريكية الجديدة بمحور الشر أو الدول الراعية للإرهاب (ايران، سوريا ...) . هذا ما أثر في ميزان التوازن الاستراتيجي وبشكل خاص في استقلالية القرار السياسي الأوربي، فتحولت السياسة الأوربية من التضامن مع الولايات المتحدة الى الرفض لسياساتها الانفرادية، حيث قال وزير الخارجية الفرنسي السابق " هوبير فيدرين " أنه : " **لا يمكن محاربة الارهاب بالعمليات العسكرية والأمنية ولكن بالعدالة** " .[1] فهذه الانفرادية الأمريكية في فرض اتجاه السياسات الدولية على حساب الحلفاء التقليديين الأوربيين، تسببت في تشتيت المواقف الأوربية واضعاف التحامها مع شقها المقابل في اطار الحلف الأطلسي، الذي استمر تماسكه وقوته أكثر من نصف قرن خلال وبعد الحرب الباردة .

وقد لقيت أفكار وطروحات **"هوبير فيدرين"** في نقده الشديد للسياسة الانفرادية الأمريكية، دعما من طرف وزراء خارجية كل من ألمانيا وبلجيكا

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 252 .

* رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن .

والسويد وفنلندا، في رفضهم لمحاربة الارهاب بالوسائل العسكرية من جهة، ورفضهم للمواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل ولسياستها في التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط من جهة ثانية، ودعوة المجتمع الدولي الى التعاون لمعالجة هذه المشكلات بالحوار السياسي والدبلوماسي، بعيدا عن سياسات الانفراد والتعسف، وأوضح هؤلاء أن تضامن أوروبا الكامل مع الولايات المتحدة لا يعني خضوع أوروبا لكل السياسات الأمريكية، وتوافقت هذه الرؤية أيضا مع وجهة نظر "**روزماري هوليس**" *، حيث تعتبر توجه السياسية الأمريكية الحالية عاملا في استفحال الوضع السيئ أصلا في الشرق الأوسط، وبقدر ما يعزز هذا الوضع السيئ في الشرق الأوسط الدعم لأجندة أسامة ابن لادن وتنظيم القاعدة، فان أي شيء يفاقم الوضع سيساعد في استمرار مشكلة الارهاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

ثانيا : تغير العقيدة الأمنية الأطلسية

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت اهتمامات حلف الناتو مركزة على الأمن والاستقرار في منطقة البلقان والبوسنة، والمناطق المجاورة في أوروبا الشرقية، وبدرجة أقل منطقة المتوسط، لكن بعد هذه الاعتداءات الارهابية على نيويورك وواشنطن، في شكل غير مسبوق في التاريخ القديم والحديث، تحول اهتمام الحلف بشكل شبه كلي وسريع نحو محاربة الارهاب، حيث تم تصنيفه كأكبر تهديد أمني، أو كما تم التعبير عنه في استراتيجية الحلف " **الأصولية هي**

[1] - نفس المرجع، ص ص 253 - 254 .

العدو القادم للحلف "[1] ويجب أن يكون من الأولويات التي تعنى بها سياسة الحلف مستقبلا . حيث انعقد المجلس في مساء نفس اليوم الذي وقع فيه الحادث الارهابي، من أجل دراسة هذه الاعتداءات وأصدر بيانا تضامنيا مع العضو الرئيسي في الحلف (الولايات المتحدة الأمريكية) .[2] ولأول مرة في تاريخ الحلف استشهد بالمادة 05 من ميثاقه، ويعني اعلان الدفاع الجماعي المشترك بعد تعرض أحد أعضاء الحلف لعدوان من عدو خارجي .[3] الذي كان في البداية مجهولا لكنه بعد تاريخ 02 أكتوبر 2001 اثر انتهاء التحقيقات أصبح معلوما، فقد ترجمت اعتداءات 11 سبتمبر على أنها هجمات ضد قيّم الحضارة الغربية ومبادئها في الحرية والتسامح (كما تصفه الادارة الأمريكية)، وهذا ما جعل القيادات الأوربية تعبر بسرعة عن دعمها ومساندتها للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الارهاب .[4] وطرحت بقوّة مسألة مدى قدرة الحلف على مواجهة التهديدات الارهابية، وبالفعل حدث اجماع داخل الحلف على أن استراتيجية الحلف يجب أن تحتوي على مهمة مواجهة الارهاب كقضية أساسية، وضرورة التوافق على مفهوم

---

[1] - اسماعيل الشطي، " **تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر** "، منشور في كتاب بعنوان، **العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص 138-140 .

[2] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص ص 52 – 53 .

[3] - NATO , The North Atlantic Treaty , Washinghton D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010

[4] - حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 83 .

عسكري لمواجهة الارهاب يتضمن تطوير قدرة الحلف العسكرية، وانشاء قوات مشتركة لمواجهة الارهاب .[1]

وبتاريخ 4 أكتوبر 2001 اتخذ الحلف خطوات غير مسبوقة، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الفردي والجماعي، من أجل توفير المزيد من الخيارات المتاحة في مكافحة الارهاب، وتتمثل هذه الاجراءات في:[2]

- زيادة حجم التعاون الاستخباراتي فيما يخص المخاطر التي يمثلها الارهاب والاجراءات التي يجب اتخاذها ضده، وتقديم الدعم بشكل فردي وجماعي، سواء بالنسبة للدول الحلفاء أو الدول الأخرى التي تخضع لتهديدات الارهاب بشكل متزايد على اثر دعمها للحملة العالمية لمكافحة الارهاب .
- اتخاذ الاجراءات الضرورية لزيادة دعم أمن المنشآت الخاصة بالدول الأعضاء للحلف بما فيها الأمريكية .
- تجهيز وحدات عسكرية بحرية في المنطقة التي تخضع لمسؤولية حلف الناتو، من أجل توفير الدعم المباشر لعمليات مكافحة الارهاب .
- تقديم الدعم الجوي للولايات المتحدة وباقي الدول الأعضاء بما يتوافق مع اتفاقيات الملاحة الجوية والاجراءات القومية، فيما يتعلق بالرحلات الجوية العسكرية في اطار عمليات مكافحة الارهاب.

[1] – نفس المرجع، ص 86 .

[2] – جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص 54 .

- السماح للولايات المتحدة والدول الأعضاء باستعمال المطارات والمنشآت الجوية الموجودة على أراضي الدول الأعضاء وتزويدها بالوقود .
- يجب أن يكون أعضاء الحلف على استعداد لنشر القوات البحرية الدائمة في شرق البحر المتوسط، من أجل التأكيد على وجود حلف الناتو والتأكيد على عزمه على مواجهة الارهاب .
- يجب أن يكون الأعضاء على استعداد لنشر نظم الانذار المبكر المحمولة جواً، من أجل تدعيم عمليات مكافحة الارهاب .

كما قرر الحلف انشاء قوات للرّد السريع، تكون متقدمة تكنولوجيا ومرنة وسريعة الانتشار، وتبني مبادرة تطوير قدرات الحلف الدفاعية ضد مختلف الأسلحة التقليدية البيولوجية والكيماوية والنووية، نظرا للتطور الذي تعرفه في المقابل الجماعات الارهابية في وسائلها .[1]

وفي اطار ذلك قام الحلف من خلال تبنيه لعملية المسعى النشط Operation Active Endeavour، بنشر وحدات دائمة للقوات البحرية في شرق المتوسط، ثم توسيع هذه العملية لكل أنحاء المتوسط، وصولا الى مدخل المحيط الأطلسي بجبل طارق، وانضمت لدعم هذه العملية كل من المغرب والجزائر واسرائيل، على أساس المساهمة في محاربة الارهاب والارهاب البحري، الذي ارتفعت خطورته بوتيرة كبيرة، خاصة بعد حادث تفجير السفينة الحربية الأمريكية "**كول**" في سواحل اليمن .[2] فقد أصبح المتوسط بعد 11 سبتمبر، مجال حيوي

[1] – حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 86 .

[2] – كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 109 .

للحلف أكثر من أي وقت سابق بعد تبني سياسة مكافحة الارهاب، وأصبح من منظور أورو اطلسي وأورو متوسطي أيضا مصدر كل التهديدات الأمنية الارهابية من جهة، ومركز رئيسي لمحاربتها ومكافحتها من جهة ثانية .

المطلب الثاني: احياء وتفعيل الحوار الأمني غرب المتوسط (مجموعة 5+5)

بعد فتور عملية الاتصالات وانقطاع الاجتماعات والحوار بشكل شبه كلّي، خلال فترة نهاية التسعينات بين أطراف مجموعة 5+5، وفي ظل التغيرات الجوهرية التي عرفها العالم ومنطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتزامنا مع العوامل التالية :

- سعيا لإثبات أن أمن المتوسط غير مرتبط بالضرورة بالصراع العربي الاسرائيلي.
- في اطار " **التعديلات الجهوية في الأمن – التدابير الدولية لإرساء الثقة** "[1] .
- ظهور موجة الارهاب الدولي بكثافة وخطورة كبيرة .
- توقف عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والاسرائيليين .
- الفشل الواضح الذي أصبح يطبع العلاقات الأورو-متوسطية في اطار مسار برشلونة .

[1] - Ian Lesser , **" Role et Place du Maghreb et de la Mediterranee dans la strategie des Etats-Unis** " ROLE ET PLACE DU MAGHREB ET DE LA MEDITERRANEE DANS LA STRATEGIE DES ETATS UNIS , Tome 3 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 13 .

من أجل كل ذلك قام أطراف مجموعة 5+5 ببعث الحوار من جديد من خلال عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العشر بتاريخ 25/ 01/ 2001، كخطوة تحضيرية للقاء القمة تونس 2003 .

في لقاء القمة الذي دعت اليه تونس، والذي عقد بالعاصمة التونسية في 5-6 ديسمبر 2003، بحضور رئيس المفوضية الأوربية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، حيث عادت الثقة من جديد في امكانية التعاون والتنسيق الأمني بين الأعضاء العشرة، غير أن اهتمامات الطرفين الأوروبي والمغاربي كانت غير منسجمة، ففي حين ركز الطرف المغاربي على الجانب الاقتصادي حاول في المقابل الطرف الأوروبي توجيه وفرض محور القمة تجاه القضايا الأمنية، حيث تم وصفها بأنها " **قمة بجدول أعمال أوروبي** "[1]، تم التركيز فيها، على الجانب الأمني خاصة قضية الهجرة الغير شرعية . وترتب عن ذلك عقد مؤتمر الدفاع المشترك بباريس في ديسمبر 2004 برئاسة وزيرة الدفاع الفرنسية "**ميشال ماري أليوت**"، شاركت فيه الدول العشرة الأعضاء في مجموعة 5+5، حيث حضره وزراء الدفاع المغاربيين والأوربيين، وناقش التعاون في مجالات الدفاع وتحليل مخططات العمليات المشتركة.[2] والذي نظمت فيه أيضا عملية مساهمات وزارات الدفاع للدول الأعضاء في المراقبة البحرية، والأمن الجوي والحماية المدنية في المتوسط، ويتم

[1] – كمال شديد، " **السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط** " متوفر على الرابط :

تاريخ الدخول 26/ 06/ 2015

http://www.mafhoum.com/press7/201P52.htm

[2] – محمد بغدادي، مرجع سابق، ص ص 355 – 356 .

التجسيد الميداني تحت اشراف اللجنة المديرة المعلنة، التي عقدت أول اجتماع لها بالجزائر في مارس 2005 .

وأمام تصاعد المشاكل الأمنية في جنوب المتوسط، تم في ديسمبر 2011 بنواكشوط مناقشة تحديات انتشار الأسلحة في منطقة الساحل بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وارتباط ذلك بالنشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وعمليات خطف الرعايا الغربيين والبحث عن السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء .

إن موجة الثورات العربية وما صاحبها من عدم استقرار في الضفة الجنوبية، خلق بالمقابل تخوفا كبيرا لدى دول الضفة الشمالية، فالمشاكل والقضايا الأمنية محور الحوار شكلت هاجسا حقيقيا للدول الأوروبية الخمسة، مما جعلها تحرص في قمة مالطا المنعقدة في 5-6 أكتوبر 2012، على ضرورة استمرار التعاون والحوار ودعمه بآليات عملية خاصة قضيتي الهجرة السرية والارهاب . ونتج عن هذه القمة تشكيل " **قوة عمل مشتركة لتجميع الطاقات**" [1]، أعطت أولوية قصوى للعمل على تسهيل وتسريع اجراءات التصدي للهجرة السرية، وكذا مقاومة التحدي الاسلامي الأصولي الأقرب في سلوكه الى التطرف والعنف.

اعتبارا الى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول الأوروبية الخمسة للجانب الأمني في قمته قضيتي الارهاب والهجرة السرية، مكن ذلك هذه الدول من فهم الأسباب العميقة وتصور الحلول الناجعة لها، ومنه التوافق على الرؤية التي كانت

[1] - توفيق المديني، " **قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة الأورومتوسطية** " متوفر على الرابط : تاريخ الدخول 21/ 06/ 2015

http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm

قد طرحتها الدول المغاربية، ولخص ذلك وزير الدفاع التونسي "فرحات الحرشاني" خلال القمة الاستثنائية الأخيرة لوزراء الدفاع، المنعقدة بتونس بتاريخ 09 جوان 2015، حيث أشار الى عدم نجاعة حل مشكلة الارهاب من خلال الوسائل العسكرية، وأكد أن المقاربة التنموية هي الأصلح للقضاء على الارهاب، وأن دعم الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية هي التي ستجسد هذه المقاربة عمليا .[1] غير أن التعاون في المجال العسكري والأمني يبقى دائما من الوسائل المساعدة والضرورية، وهو ما عكسته السياسات المستقبلية المعتمدة من في هذا الاطار، حيث تم وضع خطة لتنفيذ تدابير بناء الثقة بين الطرفين تمتد على مرحلتين، الأولى الى غاية 2020 والثانية الى غاية 2025، ويميزها الطابع الوظيفي والتقني مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير منظومة الانذار المبكر، وتعميق البرامج العسكرية والدورات التدريبية والتكوينية المشتركة وغيرها .[2]

[1] – موقع وزارة الدفاع التونسية " **وزراء الدفاع لمبادرة 5 زائد 5 دفاع في جلسة استثنائية** " متوفر على الرابط :

http://www.defense.tn/index.php/ar/2013-09-05-14-14-08/item/187-session-extraordinaire-des-ministres-de-la-defense-de-l-initiative-5-5-defense تاريخ الدخول 2015/06/23

[2] – ملخص لدراسة أعدها المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية بعنوان: "**الرئاسة الإيطالية ماهي تدابير بناء الثقة التي ستسمح بإقامة فضاء دفاعي مشترك بين دول مبادرة 5+5 دفاع** " متوفر على الرابط :

http://www.cemres.org/cemres/index.php?option=com_content&view=article&id=109%3Asummary-of-the-6th-meeting&catid=34%3Aorganized-activities&lang=ar تاريخ الدخول 2015/06/25

ومنه فمنذ إعادة احياء وتفعيل الحوار الأمني لمجموعة 5+5 سنة 2001، حاولت الدول الأوروبية توظيفه لوضع اطار يمكّنها من دفع الدول المغاربية نحو تقاسم المهام معها لحل مشاكلها الأمنية، فهي تسعى دائما لتخفيف مهامها وأعبائها في القضاء على مشكلتي الهجرة والارهاب كأهداف أساسية لها في هذه العلاقة، غير أنها بالمقابل تتهرب دائما من التزاماتها في الجانب الاقتصادي، والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول المغاربية .

المطلب الثالث : السياسة الأمنية الأورو-أطلسية الجديدة تجاه الارهاب في المتوسط

أولا : السياسة الأمنية الجديدة لحلف الأطلسي تجاه الارهاب في المتوسط:

عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001 مباشرة، شهد الحلف تطورا جديدا في سياسته وتحولا واضحا في استراتيجيته، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الارهاب، التي اتضحت خلال قمة براغ في نوفمبر 2002، فقد شكلت هذه القمة مؤتمر تأسيسي جديد للحلف، حيث انتقل من الوظائف الدفاعية ضد التهديدات الموجهة ضد أراضي أحد الأعضاء، الى الوظائف الهجومية، ضد كل التهديدات التي تمس مصالح المنظومة الأطلسية وحلفائها في أي منطقة من العالم، ومنه تبني مفهوم الحرب الوقائية القائمة على الأبعاد السياسية والجيواستراتيجية في الحرب على الارهاب، وهي الأقرب الى العقيدة الأمريكية الجديدة، وهو ما يؤكد استمرار هيمنة هذه على توجهات الحلف، والأهم من ذلك اعتبار منطقة المتوسط، امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي

"أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط"[1]، فلا يمكن النظر مستقبلا الى أمن أوروبا بمعزل عن الضفة الجنوبية للمتوسط، وكل التهديدات الأمنية في الجنوب تمس مباشرة أمن الحلف .

لذا فقد أطلق الحلف مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر **"مبادرة المسعى النشط"***، كسياسة جديدة تبناها الحلف لمحاربة الارهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال التعاون المكثف بين أعضائه خاصة في مجال الاستخبارات .[2] مع العلم أن الحلف كان قد وضع منطقة المتوسط كمجال حيوي من قبل، فتطبيق عملية المسعى النشط في المتوسط عززت تواجد الحلف بقوّة، ومحور هذا التواجد قاعدة الحلف في مدينة نابولي الايطالية بعرض البحر المتوسط، أين تعززت القوات البحرية للحلف بشكل مكثف، لمراقبة وحماية الموانئ والممرات البحرية،

---

[1] - Mustapha Benchenane , " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie** ? " , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 05 .

* أطلق حلف الناتو **مبادرة المسعى النشط** (Active Endeavour) مباشرة بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وهي تهدف الى **محاربة الارهاب** في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وقدم الحلف من خلال هذه المبادرة دعم قوي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الارهاب في أفغانستان، فشكل مقر القوات البحرية للحلف المتواجد بنابولي الايطالية دورا مهما في مساندة ومراقبة التدخل الأمريكي، وتضمنت المبادرة أيضا حماية عمليات الشحن والنقل البحري ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية، والتعاون الاستخباراتي.

[2] - Roberto Casaretti , **"Combating Terrorism in the Mediterranean"** , at :
http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2014

التي تتنقل من خلالها السفن التابعة لدول الحلف، تحسبا لأي تهديد إرهابي ضد مصالحها التجارية .

وقام الحلف بموجب عملية المسعى النشط بتجهيز وحدات عسكرية بحرية في المناطق التي تخضع لمسؤوليته، من أجل توفير الدعم المباشر لعمليات مكافحة الارهاب، والقيام بتقديم الدعم الجوي للولايات المتحدة وباقي الدول الأعضاء، بخصوص الرحلات الجوية العسكرية، التي تتم في اطار عمليات مكافحة الارهاب، مع السماح لها باستخدام المطارات والمنشآت الجوية التابعة لدول الحلف، وزيادة حجم التعاون الاستخباراتي، والدعم الفردي والجماعي للدول الأعضاء، التي تخضع لمختلف أشكال التهديدات الارهابية، وأيضا وضع الدول الأعضاء في حالة استعداد لنشر القوات البحرية الدائمة، ونظم المراقبة والانذار المبكر المحمولة في شرق البحر المتوسط .[1] وذلك من أجل اثبات حضور الحلف بقوة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وإبراز اصراره على ردع كل نشاط ارهابي محتمل ضد مصالحه .

وتعتبر قمة اسطنبول 28-29 جوان 2004، نقطة تحول جوهرية في سياسية الحلف الأمنية تجاه المتوسط، حيث أنه لأول مرة في تاريخ الحلف منذ انشائه يعقد قمته في منطقة الشرق، فلإسطنبول أهمية جيو- استراتيجية تعبر عن انتقال مركز ثقل الحلف الى جهة الشرق العربي والاسلامي، حيث يوجد التهديد الجديد الموجه ضد الغرب حسب عقيدة الحلف الجديدة، فمثلت هذه القمة نقطة انطلاق في توسيع عمليات حلف الناتو خارج نطاق مهامه التقليدية،

[1] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص ص 53 – 55 .

وفتح المجال للعضوية الجديدة من خارج القارة الأوربية، ودعوة دول حوض المتوسط خاصة الدول العربية والاسلامية من خلال هذه القمة، الى تفعيل مشاركتها في الحوار المتوسطي والارتقاء به الى درجة التعاون، فركزت على التعاون في مجالات عملية حتى مع الدول المجاورة للمتوسط كدول الخليج العربي، فقد عبر الأمين العام للحلف "**جيب دوشيفر**" عن رغبة الحلف في انضمام جميع دول الخليج العربي لمبادرة اسطنبول، خاصة في مجال مكافحة الارهاب، ومنه فقد ركز الحلف اهتمامه بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر، ففضلا عن توسيع عضويته فقد وقع العشرات من الاتفاقيات الأمنية واللوجستية مع العديد من الدول المتوسطية، التي فتحت أجوائها ومياهها وأراضيها أمام قوات الحلف في اطار مكافحة الارهاب .[1] فقد ركز الحلف على تطوير علاقاته الأمنية من أجل مكافحة الارهاب مع الدول المتوسطية ودول جوار المتوسط كبلدان الشرق الأوسط ودول الخليج، فانضمت لهذه المبادرة سنة 2004، كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين، وحتى يتمكن الحلف أيضا من اعادة نشر قواته في المنطقة، فقد قام بعقد اتفاقية عسكرية مع سبعة دول للضفة الجنوبية للمتوسط من الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي، وهي مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا واسرائيل .

كما عزز الحلف تواجده عسكريا في المتوسط والمناطق المجاورة له، تحسبا واستعدادا لأي تحركات ارهابية أو عدوانية ضد أعضائه ومصالحها . ففي كوسوفو بلغت قوات الحلف 16.000 جندي، وفي أفغانستان تقدر القوة الدولية

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 209 .

للمساعدة الأمنية التابعة للحلف 12.000 جندي، اضافة الى الأسطول الضخم الموجود في منطقة البحر المتوسط للمراقبة والمتابعة، وقوة أخرى في العراق للقيام بعمليات التدريب العسكري، رغم المعارضة الكبيرة من طرف فرنسا وألمانيا لوجود قوات الحلف هناك، كما قام الحلف سنة 2005 بالمشاركة الى جانب الاتحاد الافريقي في انهاء العنف في دارفور بالسودان (مناطق جوار المتوسط).[1]

أما سياسة الحلف تجاه الحليف الاستراتيجي في المتوسط، فقد استمرت في نفس المنحى حيث استمر دعم الحلف لإسرائيل، سواء باسم الحلف كمنظومة أمنية مؤثرة في أمن المتوسط، أو من خلال الدعم الغير مباشر للدول الأعضاء فيه خارج اطار الحلف خاصة الولايات المتحدة، وظهر ذلك بوضوح في الدور الذي قام به الحلف في اعتبار وتصنيف حركة حماس كمنظمة ارهابية تهدد أمن إسرائيل والدول الغربية. حيث جاء في مضمون الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 جانفي 2009، والمتعلق بضرورة منع دخول السلاح الى حركة حماس في قطاع غزة، أن "الولايات المتحدة تعمل مع شركائها الإقليميين وحلف الناتو لمواجهة مشكلة تهريب الأسلحة ونقلها الي حركة حماس".[2]

---

[1] – بال دوناي، وزدزسلو لاتشوفسكي، **الأمن الأورو- أطلسي والمؤسسات**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص ص 128 – 130 .

[2] – أشرف محمد كشك، " **حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية** " على الرابط تاريخ الدخول 09/ 06/ 2015

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2015.aspx

اتضحت قوّة تواجد حلف الناتو في المتوسط من خلال التدخل في ليبيا، ابتداءً من 22 مارس 2011، فيما يعرف بعملية الحماية الموحدة لحلف الناتو وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، وذلك بعد قيام الاحتجاجات الشعبية وتصاعد المطالبة بتغيير نظام القذافي، وأمام تصاعد وتيرة العنف بين المحتجين وقوات النظام الى درجة خطيرة، صدر عن مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يسمح بالتدخل عسكريا في ليبيا، وهو ما تبناه الحلف تحت مسمى عملية الحامي الموحّد (OUP)، حيث قام بفرض حظر السلاح وحظر جوي وحصار بحري من خلال قوات جوية وبحرية في عرض البحر المتوسط، ثم توجيه ضربات جوية يومية لمختلف القوات والأنظمة الدفاعية والهجومية ومخازن الأسلحة والصواريخ الليبية، نفذت فيها أكثر من 26.500 طلعة جوية، منها أكثر من 9700 طلعة هجومية بدعم من 8000 جندي .[1] كانت هذه الاستراتيجية العسكرية للناتو، القائمة على تكثيف الضربات العسكرية على المناطق الحيوية لجيش القذافي، كافية لإضعافه واسقاط نظامه، غير أن الحلف بقدر ما تمكن من القضاء على نظام كان يعتبره تهديدا أمنيا في المتوسط، بقدر ما ساهم من جهة أخرى في حالة من الفوضى، وانتشار جماعات وتنظيمات ارهابية مسلحة في ليبيا بعد سقوط حكم القذافي، فقد أصبحت الأراضي الليبية معقلا للتنظيمات الارهابية التي كانت تنشط على محور مالي النيجر الجزائر، في ظل غياب جيش

[1] – كلير فانشيني، **عمليات السلام الجديدة في سنة 2011**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص ص 153 – 155 .

نظامي قوي يفرض سيطرته الأمنية على الحدود مع الدول الافريقية في الجنوب، وكذا الترسانة الرهيبة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي أصبحت خارج سيطرة الجيش النظامي الليبي، والتي أغلبها أصبح في متناول هذه الجماعات الارهابية .

ومنه فان حلف الناتو قد ساهم بشكل أساسي وغير مباشر، في انتشار الجماعات الارهابية في ليبيا، حيث أصبحت صحراء ليبيا أكبر منطقة لنشاط وتواجد الجماعات الارهابية في أفريقيا، وهذا ما سينعكس سلبا على الأمن في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، وهذا ما كانت تخشاه العديد من الدول ومنظمات المجتمع المدني، التي عارضت تنفيذ عملية الحامي الموحّد الأطلسية، لكن فرنسا أحد أعضاء الحلف الأساسيين والمستفيد الأكبر من العملية، اعتبارا الى مصالحا الاقتصادية المرتبطة بالنفط في صحراء ليبيا، دفعت بقوّة نحو تنفيذ هذه العملية وفرض سيطرتها على المنطقة في خطوة استباقية قد تمنع تدخل قوة أخرى منافسة في المنطقة مستقبلا .

ثانيا : السياسة الأمنية الأورو- أطلسية الجديدة تجاه الارهاب في المتوسط :

بقدر ما كانت الاعتداءات الارهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، عاملا في تضامن وتحالف أوربي أطلسي غير مسبوق على المدى القريب، كانت من جهة ثانية وعلى المدى المتوسط والبعيد عاملا في الانشقاق والخلاف تجاه مسائل أمنية جوهرية في المتوسط وجواره، حيث أصبح واضحا الرفض الفرنسي الألماني للسياسات الانفرادية الأمريكية في مجال مكافحة الارهاب، خاصة بعد 2003 على اثر التدخل في العراق .

وتعتبر الحرب الأمريكية على العراق، أحد العوامل الرئيسية لنضج وتحرر الأمن الأوروبي، خصوصا بعد تعرضها للتهديدات الارهابية للحركات الأصولية الاسلامية *، فقد تعرضت لهجومات ارهابية قوية في مدريد سنة 2004 ولندن سنة 2005، فعملت دول أوربا من خلال الاتحاد الأوروبي، على انتزاع بعض مهام حفظ السلام من حلف الناتو، والمتابعة المشتركة لعمليات نزع السلاح ومحاربة الارهاب .[1] حيث أنه في جانفي 2007 دعا الأمين العام لحلف الناتو "**جاب دي هوب شيفر**" الى - **شراكة استراتيجية** – بين الحلف والاتحاد الأوروبي، من أجل التعاون المشترك لمواجهة التحديات المشتركة، خاصة في مجال مكافحة الارهاب في أفغانستان، ورغم ذلك فان التعاون بين الحلف والاتحاد الأوربي لا يزال متقلباً عملياً، ففي حين يبدو التعاون وثيقا في قضية أفغانستان، إلا أن الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وتركيا العضو في حلف الناتو يعرقل هذا التعاون، فهي ترفض تمكين الاتحاد من المعلومات الاستخباراتية والخدمات اللوجستية للحلف وأيضا خطط التدريب المشتركة للشرطة الأفغانية، اضافة الى عراقيل أخرى مرتبطة بالمنافسة بين المجموعات القتالية التابعة للاتحاد الأوروبي، وقوّة الرّد التابعة لحلف الناتو .[2]

* نظير دعمها للسياسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

[1] – بال دوناي، وزدزسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق، ص 117 .

[2] – جان ايف هين، وآخرون، مرجع سابق، ص 87 .

* انتقل قادة تنظيم القاعدة من جبال أفغانستان الى باكستان، وتوسع نشاط فروعه في الجزيرة العربية خاصة في اليمن وشمال افريقيا خاصة في صحراء سيناء وجنوب الجزائر وليبا وشمال مالي، ومن العراق الى سوريا والسودان وتونس وغيرها .

وتعتبر قضية محاربة الارهاب الدولي، محور الخلاف الأكبر بين الولايات المتحدة المعلنة لهذه الحرب، والدول الأوروبي الشريك الاساسي لها عبر المنظومة الأطلسية، خاصة بعد اكتشاف الولايات المتحدة بعد غزوها لأفغانستان والعراق أن الحرب على الارهاب أكثر تعقيدا وتكلفة مما كانت تتوقعه، فقد فشلت في القضاء على تنظيم القاعدة كما كانت تأمل، حيث غير تنظيم القاعدة أسلوب عملة وأماكن انتشاره، التي توسعت الى العديد من الدول*، وغير قياداته وأصبح أكثر قوة من السابق وأكثر رغبة وسعيا للحصول على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية، ومنه أصبحت الولايات المتحدة بحاجة كبيرة الى المساعدات الأوروبية، وفي حربها طويلة الأمن ضد تنظيم القاعدة، بعد التأكد من فشل خياراتها في مكافحة الارهاب .

وبناء على ذلك قامت الولايات المتحدة بتغيير استراتيجيتها، واعتماد مبادرة جديدة تتوافق نسبيا مع الرؤية الأوروبية في الحرب العالمية على الارهاب وذلك منذ سنة 2007، حيث دعت الى توظيف أسلوب الإشراك والمفاوضات الى جانب أسلوب الاكراه والاحتواء، وقد اتضح ذلك مع بروز اطار أكثر تماثلا للتدابير الداخلية والخارجية و- **السياسات الصلبة والمرنة**-، خاصة وأن الولايات المتحدة أصبحت تشعر بخوف متزايد من استخدام أوروبا كقاعدة للهجمات عليها، وقامت في اطار ذلك بتعزيز التدابير الأمنية في مراقبة دخول المسافرين عن طريق الجو عبر المحيط الأطلسي، في حين تركز الأجهزة الاستخباراتية والأمنية

الأوروبية مراقبتها وتتبعها لحركات التطرف على الأراضي الأوروبية بعد اعتداءات مدريد ولندن .[1]

المطلب الرابع : اصلاح منظمة الأمن والتعاون الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

في اطار دعم سياسات الأمن الأوروبي الأمريكي المشترك، تغلبت أصوات الأعضاء التي تنادي بإصلاح دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي واعادتها الى توازنها، وهذا ما نتج بعد العديد من المشاورات والنقاشات، خلصت الى تقرير احتوى على 70 اقتراحا من أجل تحسين فاعلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .[2] غير أن الخلافات الأمريكية الروسية أثرت على عملية تفعيل دور المنظمة نسبيّا في جانبها الوظيفي، بداعي التركيز الأمريكي على الدور الانساني الذي يجب أن تضطلع به المنظمة، في حين ركزت روسيا على دور المنظمة في شرق أوروبا، والمناطق التي كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي، وذلك دون تدخل الولايات المتحدة .

ركز منتدى التعاون الأمني (FSC) التابع لمنظمة الأمن والتعاون، على دعم القرار الأممي رقم 1540 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والمتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر تطوير كتيّب لأفضل الممارسات، حيث تلعب الولايات المتحدة وكندا الدورين الرياديين، كما ستضطلع منظمة الأمن والتعاون

[1] – نفس المرجع، ص ص 88، 89 .

[2] – بال دوناي، وزدزسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق، ص 134 .

في أوروبا بالحالات الطارئة المدنية والعسكرية (CMEP)، كما تقرر تعزيز دور المنظمة في مكافحة الألغام المضادة للأفراد (AMPs)، وكخطوة رئيسية تم في أكتوبر 2007 عقد اجتماع خاص لمنتدى التعاون الأمني، لبحث مسألة الحد الحالي والمستقبلي للتسلح، وإجراءات بناء الثقة والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتفاق على وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) وتفعيلها لمعالجة مختلف المشاكل المتعلقة بها، فخلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2006 دمرت الدول الأطراف في المنظمة 6.4 مليون قطعة سلاح صغير .[1] وكل هذه الاجراءات في النهاية تدعم الشفافية والثقة بين الدول الأطراف في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وتساعدها في محاربة الارهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة .

فقد أثبتت العديد من الأدلة، أن هناك علاقة قوية بين تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة عن طريق الجو، ومختلف التهديدات الأمنية الارهابية، واندلاع مختلف أشكال الصراعات الاقليمية المسلحة، لذلك فقد تم اشراك خبراء ومندوبو قطاع النقل الجوي والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في المشاورات، التي تم تنظيمها من طرف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من أجل ايجاد السبل الكفيلة بتحسين الرقابة على قطاع الشحن والنقل الجوي، وتفعيل آليات تبادل

[1] – زدزسلاف لاتشوفسكي، **الحد من التسلح التقليدي**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص ص 758 – 760 .

المعلومات والأطر التنظيمية الخاصة بالرقابة .[1] من أجل تفادي كل احتمالات وامكانية وصول هذه الأسلحة الخفيفة الى الجماعات والتنظيمات الارهابية، سواء الناشطة على الأراضي الأوروبية أو غيرها من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يتيح لها تنفيذ هجمات ارهابية على المدن والعواصم الكبيرة لهذه الدول .

من جهة ثانية عملت منظمة الأمن والتعاون على دعم تدابير بناء الثقة في أوروبا، حيث رحبت في اجتماعها الوزاري بالعاصمة اللتوانية فلنيوس في ديسمبر 2011 بالنسخة المنقحة من "وثيقة فيينا 2011"، الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن، فاعتمدها منتدى التعاون الأمني التابع للمنظمة، اعتبارا الى دورها في تدعيم ومعالجة دور تحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة والأمن في تطوير البيئة الأمنية في أوروبا والمتوسط، وتعديل نهج النسخة السابقة لوثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن لسنة 1999 .

غير أن اختبار دور المنظمة في حل الصراعات منذ الاصلاح، تأخر الى سنة 2014 ولم يكن في قلب المتوسط بل كان في شرق أوروبا، حيث كانت الأزمة الأكرانية أكبر تحدي للمنظمة منذ عقد التسعينات حين تدخلت في يوغسلافيا، حيث ساهمت عمليا في تخفيف حدة الصراع من خلال قيامها بنشر مراقبين

[1] – نفس المرجع، ص ص 760 – 761 .

* نشرت منظمة الأمن والتعاون 370 مراقبا عسكريا غير مسلحين في منطقتي لوهانسك ودونيتسك الأوكرانيتين، وتم تكليفهم بمراقبة وقف اطلاق النار الهش وتسهيل الحوار بين أطراف النزاع .

عسكريين غير مسلحين في منطقتي لوهانسك ودونيتسك*، والقيام بمراقبة وقف اطلاق النار وتسهيل الحوار بين أطراف النزاع .

المبحث الثالث : الشكل الجديد للحوارات الأمنية بعد التغيرات الجوهرية في المتوسط

المطلب الأول : الحوار الأمني المتوسطي في اطار سياسة الجوار الأوربية

يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، محاولة من طرف الاتحاد الأوروبي الى خلق حلقة من الأصدقاء، مع التركيز على منطقة جنوب المتوسط وشرق أوروبا، من خلال اجراء عمليات اصلاح في علاقات التعاون الاقليمي بعيدة المدى، وتعزيز العلاقات الايجابية مع جيران الاتحاد الأوروبي، فهي تعمل من منطلق سياسة موسعة تجاه المحيط الاقليمي الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تشكيل اطار جيوبوليتيكي أوروبي لما بعد عملية التوسع، فهي تقوم على أساس منح الامتيازات والمكافآت للدول المجاورة، التي تنجح في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، تكون قاعدة لتحقيق الأمن والاستقرار، مع أن محاربة الارهاب وفق هذه السياسة هي عملية وقائية (غير مباشرة) من خلال التنمية السياسية والاقتصادية، ويجب أن تتم أيضا مواجهتها الأمنية المباشرة في اطار احترام حقوق الانسان . وأن سياسة الجوار الجغرافي الجديدة في النهاية، تهدف الى ارساء أسس السلام والاستقرار في **الدول المجاورة** * للاتحاد الأوروبي، وخلق سبل جديدة للتعاون الأمني خاصة في مجال مكافحة الارهاب .

وأهم أهداف سياسة الجوار الأوروبية :[1]

- المشاركة في بناء الأمن مع دول الجوار .
- العمل على تسوية النزاعات والصراعات الموجودة في المنطقة .
- الالتزام بالقيم والمبادئ المشتركة في اقامة الحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات .
- تدعيم وتثمين علاقات حسن الجوار .
- المساهمة في محاربة الهجرة السرية ومختلف أشكال التهريب .
- احترام مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة .
- حماية مواطني الاتحاد الأوروبي خارج حدود الاتحاد .

فهذه الشراكة الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هي توسيع لدائرة الأمن والاستقرار حول أوروبا كامتداد للاستراتيجية الأمنية الأوروبية وسياسة الجوار الأوروبي، فتركز على الامتداد الى احتواء مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل تفادي كل التهديدات الأمنية خاصة المتعلقة بالأصولية والتطرف والهجرة، من خلال دعم الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الرشيد، وانشاء منطقة سلام أمن واستقرار على حدودها الجنوبية

[1] - "**What is the European Neighborhood Policy**? " , at: http://europa.eu.int/comm/world/enp/policy-en.htm p p.1-2.

* وهي ستة عشر دولة تمثل محور سياسة الجوار الأوروبية **10 دول في الجنوب** : الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس **و06 دول في الشرق** : أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا .

والشرقية .[1] وتعتمد بشكل أساسي في هذه السياسة الجديدة، على عنصر الدعم المالي لكل دولة معنية بهذه السياسة تحقق تقدما ملموسا في الاصلاحات (التنمية) المطلوبة، خاصة في المجالين السياسي (المؤسساتي) والاقتصادي .

لذلك أطلق على هذه السياسة في ماي 2011 شعار "**المزيد من التمويل مقابل المزيد من الاصلاح**"، وتم تنفيذ هذه السياسة عمليًّا على مرحلتين، الأولى عرفت بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، في الفترة الممتدة من سنة 2007 الى سنة 2013، وخصصت لها قيمة إجمالية قدرت ب 12 مليار يورو، والثانية عرفت بآلية الجوار الأوروبية (ENI)، وانطلقت سنة 2014 وستمتد لغاية 2020، وخصصت لها قيمة 18.2 مليار يورو، وهذه الصيغة الثانية تعتبر امتداد لنفس السياسة مع إدخال تعديلات وشروط صارمة عليها، حيث تتضمن مزيد من الحوافز والتفضيل والمرونة .[2] ومن أجل تفعيل هذه السياسة نظرا لتقدمها البطيء في الاصلاحات، والتخوف الأوروبي من تأثير الثورات العربية في الضفة

---

[1] - European Council , **EU Strategic Partnership With the Mediterranean and Middle East** , Final Report , jun 2004 , pp 3 -5 at :
http://www.consilium.europa.ea/uedocs/cmsUpload/Partnership%20Mediterranean%20and%20Middle%East.pdf

[2] – سراج يزجي وآخرون، " **الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI آلية التمويل** " متوفر على الرابط :
تاريخ الدخول : 26/ 06/ 2015
http://arabic.ces-med.eu/about/partners/enpi

* انحصرت هذه المشاورات بين مفوضية الاتحاد الأوربي وممثلي الدول العربية الآتية : الأردن، مصر، لبنان، الجزائر، المغرب، تونس وفلسطين .

الجنوبية، تم تعزيزها في اطار الجامعة العربية، حيث أطلقت مشاورات جديدة سميت ب: " **سياسة الجوار الأوروبية المجددة** "، بين **الدول العربية** * جنوب المتوسط ومفوضية الاتحاد الأوروبي، على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 27-28 افريل 2015 .[1] كان هدف هذه المشاورات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تعزيز التفاهم المشترك والتواصل الدائم، ودعم الحوارات الثنائية الجارية بين كل دولة من هذه الدول المعنية، مع التركيز على القضايا المهمة كالهجرة، والسياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وسبل مواجهة العداء للمسلمين الأجانب في أوروبا (الاسلاموفوبيا) .

ووقفت بعض الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، عائقا في تقدم مشروع سياسة الجوار الأوروبي بالشكل المنتظر، حيث أن التباعد في الآراء بينها تجسد في العديد من النقاط، أهمها قضية ادخال مزيد من التطور على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، كما اتضح ذلك في أحكام معاهدة لشبونة من أن السياسة الأمنية الأوروبية والدفاعية الأوروبية، تلقى مشكلات تعيق استمرارها بالشكل المنتظر، فهي يجب أن لا تتعارض أو تهدد مصالح الدول الأخرى الأعضاء معها في حلف الأطلسي، بل يجب أن تكون متوافقة مع السياسة الأمنية

[1] - بيان ختامي لأمانة جامعة الدول العربية تحت عنوان : " **سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة** " متوفر على الرابط

http://www.lasportal.org/ar/sectors/sectorhome/SiteAssets/Lists/SectorActivities/AllItems.pdf

تاريخ الدخول : 26/ 06/ 2015 .

والدفاعية المشتركة القائمة في نفس الاطار.[1] أما بالنسبة للضفة الجنوبية فان المشاكل والارهاصات كثيرة أمام عملية الاصلاحات، خاصة وأن العديد من الدول العربية المعنية بهذه الاصلاحات، تشهد تغيرات سياسية جذرية، وعدم استقرار أمني، وتدهور للأوضاع الاقتصادية، في ظل موجة الثورات العربية، وكذا صعوبة تقدم المفاوضات بين الطرف الأوروبي مع إسرائيل، في ظل رفض هذه الأخيرة للإجراءات الدولية المتعلقة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل .

المطلب الثاني : الحوار الأمني المتوسطي في اطار الاتحاد من أجل المتوسط

ساهم تقرير الأمم المتحدة للتنمية الانسانية في العالم العربي، الصادر سنة 2002 عن منظمة الأمم المتحدة، في ابراز الأسباب الرئيسية لفشل السياسات الأوروبية بالخصوص والمتوسطية عموما، من أجل القضاء أو الحدّ من مختلف التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، وخاصة القادمة من جنوب المتوسط . حيث أكد أن هذه التهديدات الأمنية خاصة انتعاش الحركات المتطرفة الرافضة للمبادئ العالمية لحقوق الانسان باسم الاسلام، هي مرتبطة بفشل السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الاستبداد .[2] ومنه اثبات الأهمية المترابطة بين الأبعاد العسكرية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أين لا يمكن أمامها

[1] – جان إيف هين، وآخرون، **المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو – أطلسية**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص 78 .

[2] – لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 271 – 273 .

الفصل بين أولويات التحديات الأمنية الاستراتيجية في البحر المتوسط، وهو ما يتطلب سياسات متوسطة وبعيدة المدى أيضا .

اعتبارا الى ذلك أصبح من الضروري التفكير في آليات وسبل جديدة، تكون قادرة على تفعيل أو دفع مسار برشلونة (الشراكة الأورو-متوسطية) إلى الأمام، وذلك لأن سياسة الجوار الأوروبية المعتمدة سلفا، تتعامل مع الضفة الجنوبية بصفة ثنائية (الاتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدى من المتوسط)، وليس بصفة جماعية مثل ما هو الحال بالنسبة لمسار برشلونة، والذي يمكن اعتباره مكملا لهذا المسار وليس بديلا له . وهو ما تجسد من خلال المشروع الذي طرحه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" (Nicolas Sarkozy) سنة 2008، حيث تمكن من إقناع الشركاء الأوروبيين من تبني هذا المشروع، والاعلان عنه رسميا من باريس في 13 جويلية 2008 بعنوان " الاتحاد من أجل المتوسط " .

يعتبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تدعيم لعملية برشلونة، التي انطلقت منذ 1995، غير أنها لم تتقدم بالشكل المطلوب نظرا للعديد من المشاكل (ذكرناها سابقا)، فهذا المشروع الجديد جاء كإطار عام لدفع مسار التنمية الاقليمية، وتكمن قوته في التعديلات التي تمثلت في الوضوح والبراغماتية والواقعية، كما تم تدعيمه بمؤسسات وهياكل جديدة، والأهم من كل ذلك حسب **"سينين فلورنسا"** (Senén Florensa)* خلق توازن بين الشمال والجنوب، من خلال نظام الرئاسة المشترك، حيث تكون الرئاسة مشتركة بين رئيسين الأول من إحدى دول الاتحاد الأوروبي، والثاني من إحدى دول جنوب المتوسط، وهو ما تجسد في الفترة الرئاسية الأولى في رئيس فرنسا " نيكولا ساركوزي " عن

الشمال، ورئيس مصر "حسني مبارك " عن الجنوب .[1] ومنه فإن الاتحاد من أجل المتوسط لا يعتبر بديلا لمسار برشلونة، وإنما هو مرحلة جديدة منه، وإطار جديد بوسائل أكثر واقعية لتحقيق نفس الأهداف، فقد ظهر منذ البداية بهيكلة وإرادة قويتين .

إن تدعيم الاتحاد بمؤسسات وهياكل، جعل من هذا التحول من الشراكة الأورو- متوسطية (مسار برشلونة) الى الاتحاد من أجل المتوسط، تحولا يتضمن تحولا في المعايير، وهو ما يعني الانتقال من مسار سياسي يرتكز على التعاون، الى وضع أسس اتحاد يرمي الى رسم مسار تدريجي نحو الاندماج، لأنه هيكلة مؤسسية حقيقة تحتوي جهاز هام جداً، هو الأمانة الدائمة التي تضطلع باقتراح وتنفيذ المشاريع المقررة في القمم والمؤتمرات الوزارية .[2] فالاتحاد قيمة مضافة مهمة جدا في المتوسط، الى جانب باقي مشاريع التعاون الأخرى، فهي تدعمها من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي، ولا تعيقها أو تتعارض معها بأي حال من الأحول .

ورغم أن الاتحاد من أجل المتوسط يسعى الى تحقيق العديد من الأهداف، مثل وضع اجراءات مواجهة التلوث وتطوير الطاقات المتجددة وتطوير الطرق

---

* سنين فلورنسا Senén florensa هو مدير عام المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) ببرشلونة .

[1] - فلورنسا سينين، " **الاتحاد من أجل المتوسط تحديات وطموحات** " في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 63 – 66 .

[2] - نفس المرجع، ص 62 .

البرية والبحرية، غير أن الهدف الرئيسي يظل دوما ضرورة تحقيق التنمية في دول جنوب المتوسط، لأنها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعلنة منذ برشلونة، هي الأدوات الوقائية لمختلف التهديدات الأمنية التي ترعب الاتحاد الأوروبي كالإرهاب والهجرة، كما أن دعم عملية السلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين، تبقى من الأولويات التي ستساهم بشكل كبير في تقدم ونجاح محاور التعاون الأخرى .

حسب مؤسس هذا الحوار في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، الرئيس الفرنسي ساركوزي فانه يقوم على ثلاث عوامل اساسية، العامل الأول متعلق بمقتضيات الشراكة الأمنية لمحاربة الارهاب والهجرة السرية، والثاني متعلق بحل معضلة اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي، وهو ما كانت فرنسا ترفضه بشدة، والثالث متعلق بضرورة دفع الحوار الأوروبي الاسلامي، وهي السمة الجديدة والأبرز في هذا المشروع، حيث أن الأحداث الأخيرة وموجة الاساءة للإسلام ورموزه في أوروبا .[1] فإشكالية التمييز العنصري وكثرة المشاكل التي تواجه اندماج الجالية المسلمة في المجتمعات الأوروبية، جعلها من القضايا المهمة التي يجب معالجتها، خاصة وأن عدد المسلمين في تزايد مستمر وأصبحوا يشكلون أكثر من عشرون مليون مسلم، وتحتل الديانة الاسلامية المرتبة الثانية بعد المسيحية، وهذا يخيف صناع القرار في أوروبا خاصة الأحزاب اليمينية المتطرفة، لذلك جاء الاتحاد

[1] – **الاتحاد من أجل المتوسط هل هو مشروع قابل للتنفيذ**، متوفر في الرابط :
تاريخ الدخول : 25/ 06/ 2015
http://www.alanba.com.kw/anbapdf/newspaper/2008/06-jun/22/fp492262008.pdf

من أجل المتوسط بمشروع مهم جدا للتقليل من حدة الصراع بين المسلمين والغرب، وهو مؤسسة **"أنا ليند"** (Anna Lindt) لحوار الثقافات .

تعتبر الاستراتيجيات المتبعة من قبل دول جنوب المتوسط، خاصة منها الدول العربية تجاه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، من العوامل الرئيسية لفشل هذه السياسة في تحقيق أهدافا الاقليمية المرجوة (حتى وان كانت قليلة بالنسبة لها مقارنة بالطرف الأوروبي)، وذلك لأن معظم الدول العربية لم تضع معالم واضحة للاندماج في هذا المشروع والاستفادة منه ايجابيا، أو الانسحاب ورفض الاندماج كليا، خاصة في ظل الانقسام والغياب التام لتوحيد الرؤية والسياسات . ولخص **"جمال عبد الجواد سليمان"** * هذا الوضع الذي تعيشه الدول العربية في ثلاث اتجاهات، الاتجاه الأول **نموذج الدولة المتعاونة** : وعلى رأسها المغرب ومثلها نسبيا تونس والأردن، حيث شرعت في السياسات التنموية التي تلعب فيها العلاقات مع الاتحاد الأوربي دورا رئيسياً، والاتجاه الثاني **نموذج الدولة المترددة** : وعلى رأسها سوريا ونسبيا الجزائر وليبيا (قبل الثورة)، حيث تعيش قلقا بشأن الأمن والشرعية، وتسعى نحو مزيد من السياسة الخارجية القومية التقليدية المتشددة، والاتجاه الثالث **نموذج الدولة الموازنة** : وعلى رأسها مصر ومثلها لبنان، حيث تسعى الى أهداف متعددة يصعب تحديدها في درجة الأولوية .[1]

* مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة .

[1] – جمال عبد الجواد سلطان، " **الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط** " في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 74– 75 .

المطلب الثالث : ما بعد الحوار الأمني – الحوار الحضاري كمقاربة وقائية للأمن المتوسطي

لقد اقتنع الأوروبيون بضرورة الحوار كوسيلة أساسية لتجاوز العداء مع شعوب جنوب المتوسط، وهذا تضمنته احدى توصيات التقرير النهائي للشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، حيث دعت فيه الاتحاد الأوروبي الى ضرورة الحوار مع المنظمات السياسية وحركات المجتمع المدني، وكل المنظمات الملتزمة بنبذ العنف على جميع المستويات في الجنوب، وهو ما يمكن أن يفتح الباب لإمكانية تفاعل الاتحاد الأوروبي مع الجماعات الاسلامية المعتدلة التي لا تنتهج العنف .[1] ولتجسيد ذلك عمليا تم انشاء " **مؤسسة أنالينـد** "* Anna Lindh سنة 2005، من أجل تفعيل

[1] – عماد الدين شاهين، " **الاتحاد الأوربي والاسلام السياسي : هل هناك حاجة للحوار** ؟ "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة، برنامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة، 2007، ص 102 .

* بدأ طرح فكرة **الحوار بين الثقافات** منذ بدء عملية برشلونة 1995، غير أنه لم ينتقل الى حيز التنفيذ إلا بعد عشر سنوات من خلال **مؤسسة أنالينـد** في أفريل 2005، والحوار بين الثقافات هنا آلية أساسية لحل **المشاكل الأمنية** جنوب المتوسط باعتبار جل التهديدات الأمنية التي تهدد أوروبا مرتبطة بالعوامل الثقافية والاجتماعية لشعوب جنوب المتوسط، وتعد مؤسسة أنالينـد الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات من أهم المؤسسات الأوروبية على الاطلاق، في مجال تشكيل المفاهيم الثقافية في منطقة المتوسط، من خلال تقديم برامج وأنشطة ثقافية للارتقاء بمستوى الثقافات واحترام التنوع والتقريب بين شعوب المنطقة، وتم إعلان مؤسسة **أنالينـد** بشكل رسمي **كإحدى مؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس في جويلية 2008**، ثم أيضا في الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي بمرسيليا في نوفمبر 2008 .

البعد الثقافي والحوار بين الثقافات، حيث تعمل على مستوى المؤسسات والحكومات من جهة وعلى المستوى الشعبي من جهة ثانية .[1]

فمشروع حوار الحضارات أو كما يسمى حوار الثقافات والأديان، الذي عززه الاتحاد من أجل المتوسط من خلال مؤسسة أنا ليند، يعتبر خطوة هامة جداً ونقلة نوعية في مسار الحوارات الأورو-متوسطية، تعبر عن مدى الوعي والفهم الأوروبي لإشكالية التواصل والتعارض الثقافي والديني بينهم وبين شركائهم في المتوسط من المسلمين . وهذا الانتقال النوعي في شكل ومضمون الحوار عبرت عنه الدكتورة " **نادية محمود مصطفى** " ** بأنه عملية ربط بين الأبعاد الثقافية – **القوة الرخوة**، مع نظائرها من الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية – **القوة الصلدة**، وكانت ساحة العالم الاسلامي بما فيها المتوسط، ساحة قدمت العديد من الأدلة على هذا الترابط، الذي يمكن أن نسميه معارك القلوب والعقول، التي يخوضها الغرب ضد العالم الاسلامي .[2] ويعتبر التواصل بين الجامعات وتبادل الزيارات العلمية والثقافية للطلبة والباحثين، وعقد المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال حوار الثقافات والأديان، من أهم وسائل تجسيد هذا النوع من الحوار

---

[1] – ناهد عز الدين، " **في خبرة عملية المأسسة : المسار والدوافع والأهداف والآليات قراءة في وثائق واجراءات القمم الأوروبية** "، أعمال مؤتمر دول بعنوان : **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة، برنامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة، 2007، ص ص 254 -256 .

** الأستاذة الدكتورة : نادية محمود مصطفى، أستاذ العلاقات الدولية **ومدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات** كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة .

[2] – نادية محمود مصطفى، مقدمة لندوة بعنوان : " **تعزيز ودمج الحوار في الإسلام في مناهج التعليم**"، القيروان، تونس ، بتاريخ : 12-14/ 10/ 2009، ص 02 .

الحضاري، حيث يكون هدفها نقل صورة المنظومة القيمية الصحيحة والتعريف بالآخر، والعمل على تجاوز الأفكار المسبقة وعواطف الكراهية للآخر، ومختلف أشكال التعصب والتطرف والارهاب، سواء بالنسبة الى المنظومة القيمية الأوروبية تجاه المسلمين أو العكس .

وهذا ما يتطلب تجاوز الاطار الرسمي وضرورة المشاركة المدنية، وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الغير حكومية، ولعبت في هذا الاطار بعض المؤسسات مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والمعهد السويدي بالإسكندرية، والمركز الدنماركي للثقافة والتنمية، ومؤسسة أنالينذ لحوار الثقافات، دورا مهما في هذا التواصل الدائم والعمل على التقليل قدر الامكان من حدة الصراع في المتوسط، بين المنظومة الأوروبية المسيحية والمنظومة العربية الاسلامية .

ومن بين أهم هذه المبادرات الحوارية الثقافية والحضارية، التي قامت بها هذه الفواعل ما يلي :[1]

- الندوة الدولية حول " **تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال مبادرات ملموسة ومستدامة** " في 14/ 16-06-2005 بالرباط – المغرب .
- الندوة الدولية حول " **الحضارات والثقافات الانسانية : من الحوار الى التحالف** " في 30/ 01 و01/ 02 – 2006 بتونس .
- اجتماع الاسكندرية 09/ 11-09-2007، لمتابعة تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرارات الدولية والعربية والإسلامية بخصوص تعزيز

[1] – نفس المرجع، ص ص 12 – 13 .

ثقافة الحوار، ووضع خطة ودليل إرشادي لفتح مجال واسع للحوار بين الثقافات والحضارات، في مجال التربية والتعليم في أوروبا والعالم العربي الاسلامي انطلاقا من سنة 2009 .

- المؤتمر الدولي " **قضايا الشباب في العالم الاسلامي : رهانات الحاضر وتحديات المستقبل** " 24/ 26-11-2008 بتونس .
- اجتماع للخبراء حول " تحسين صورة ثقافة الآخر في الكتب المدرسية، لوضع الصيغة النهائية للدليل الإرشادي، لتحسين صورة ثقافة الآخر، في الكتب المدرسية في أوروبا والعالم الإسلامي " سنة 2008 بمقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة .
- المؤتمر الدولي حول " **حوار الحضارات والتنوع الثقافي** " في 2/ 4-06-2009 بالقيروان – تونس .

إن تواصل الاتحاد الأوروبي مع الاسلاميين المعتدلين في جنوب حوض البحر المتوسط وشرقه، وتطوير سبل الحوار النقاش بينهم، سوف يترك صدى ايجابي لدى مسلمي أوروبا، فالتفاعل المباشر بين الطرفين كفيل بالقضاء على المخاوف والشكوك، ومن خلال ذلك يتفهم أيضا الاسلاميون مخاوف الأوروبيين في الطرف المقابل، فيظهروا شيء من المرونة في مواقفهم تجاه بعض القضايا .[1]

واعتبارا الى أن قضية النزاع الاسرائيلي – العربي، تعتبر أكبر مشكلة أمنية في حوض المتوسط ، وكانت أكبر عائق لتقدم مختلف أشكال التعاون والشراكة الأورو-متوسطية، وفشل كل سبل التقارب في بأبعادها السياسية والاقتصادية

[1] – عماد الدين شاهين، مرجع سابق، ص 111 .

والأمنية، ظهرت فكرة البعد الثقافي والديني كمدخل لإنهاء هذا الصراع، ومنه فقد طرح مشروع الحوار الاسلامي – اليهودي بقوّة، كان من المنتظر أن يحقق ما لم تحققه أشكال الحوارات الأخرى .

وتجسد هذا الحوار الاسلامي – اليهودي في العديد من المؤتمرات تحت رعاية منظمة اليونسكو من أهمها :[1]

- مؤتمر بروكسل بتاريخ : 3/6-01-2005، شارك فيه مَلِكِّي بلجيكا والمغرب و110 من أكبر الأئمة المسلمين والحاخامات اليهود من 25 بلداً، وحمل المؤتمر شعار رفض ظاهرة العداء للإسلاموفوبيا والسامية، وركز على ضرورة خلق تكتل ديني قوي لمحاربة الظاهرتين ونبذ كل أشكال التطرف.
- مؤتمر اشبيلية بتاريخ : 19/22-02-2006، شارك فيه 220 امام وحاخام، حمل عنوان "أهمية رجال الدين ومسؤوليتهم وسلطتهم وعملهم في التربية ونشر المعرفة" ودور رجال الدين في احلال السلام والقضاء على ثقافة العنف والتطرف والارهاب .
- مؤتمر باريس بتاريخ : 15/17-12-2008، حمل عنوان "المؤتمر الثالث للأئمة والحاخامات من أجل السلام وقدسية السلام"، شارك فيه 85 من رجال الدين عبر العالم، ركز على فكرة احلال السلام ودور الأديان في إقرار السلام ونبذ العنف والارهاب .

[1] – أحمد نبيل، " **مؤتمرات اليونسكو في الحوار الاسلامي – اليهودي** "، ندوة علمية بعنوان : **حوار الأديان**، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011، ص ص 123 – 135 .

غير أن هذه الحوارات لم تحقق أهدافها المنشودة، وكانت مجرد شعارات أكثر منها ممارسات، ويرجع ذلك للعديد من القضايا الخلافية العميقة، كمفهوم الاسلاموفوبيا ومعادات السامية وعلاقتها بمعاداة الصهيونية، واعادة الحقوق العربية والفلسطينية المغتصبة، ومدى سلطة رجال الدين اليهود على السياسيين الاسرائيليين وغيرها .

رغم أن كل هذه المبادرات الحوارية، لعبت دورا مهما في نشر ثقافة الآخر، وتقليل حدة الصراع والكراهية ولو بنسب محدودة، غير أنها تستحق الدعم وتوسيع دائرتها، أما على المستوى الرسمي فهي الحلقة الأضعف، فرغم العديد من الأحداث العنصرية والمتطرفة التي شهدتها منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة، خاصة حادثة الاعتداء على مقر صحيفة "**شارلي إبد**"[1] في فرنسا، وما تلاها من عنصرية على المسلمين والعرب في أوروبا، لم نلمس اجراءات عملية من طرف الدول الاسلامية أو الأوربية، والاكتفاء بتصريحات سياسية ودبلوماسية تستنكر مثل هذه الأعمال .

[1] – هجوم مسلح باقتحام ملثمين إثنين مقر الصحيفة الساخرة بالرسوم الكاريكاتورية **شارلي إبدو** في باريس في 7 يناير 2015، أدى هذا الهجوم إلى مقتل 12 شخصاً، وتم تبني العملية من طرف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وقامت على اثر ذلك في فرنسا مسيرات هي الأكبر في تاريخ البلاد حيث وصل عدد المشاركين الى 000 700 3 مشارك منهم حوالي 2 مليون في باريس فقط ، والتي شارك فيها حوالي 50 من قادة العالم.

المبحث الرابع : آفاق ومستقبل الحوارات الأمنية المتوسطية في ظل تفاقم الظاهرة الارهابية

المطلب الأول : نقد الاستراتيجيات الغربية في محاربة الارهاب في المتوسط

لقد أثبتت السياسات الأمريكية في الحرب على الارهاب فشلها، حيث أن التشخيص الأمريكي لإرهاب الحركات الأصولية الاسلامية كان قاصرا، مما انعكس عنه عدم فاعلية السياسة المعتمدة في محاربته، ولم تخلف هذه السياسة إلا تعقيدا في الأوضاع الأمنية للدول التي تم التدخل فيها كالعراق وأفغانستان، حيث قامت هذه الحلول على اعتماد الوسائل العسكرية (الأمن الصلب) والمواجهة من خلال الحرب الاستباقية، وتصعيدا وتوسعا في نشاط هذه التنظيمات الارهابية على المستوى الاقليمي والعالمي .

فقد أكدت الاحصائيات بأن الوسائل العسكرية غير مواتية لحل مشكلة انتشار الظاهرة الارهابية، وفي هذا الاطار أجرت مؤسسة راند RAND الأمريكية في جويلية 2008 دراسة بعنوان : **"كيف تنتهي الجماعات الإرهابية"**، حيث اعتمدت على دراسة نشاط 648 جماعة إرهابية في الفترة الممتدة من 1998 الى 2006 خلصت إلى مايلي :[1]

[1] – محمد السنوسي العمراوي، " **الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي** " مداخلة في المؤتمر المغاربي الدولي حول " **التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات** "، بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 27/ 28 فيفري 2013 .

1- متغير السياسات غير العنيفة، حيث أن 268 جماعة إرهابية غيرت أسلوبها من استخدام العنف الى عدم استخدامه ومنه زوالها، وذلك بأعلى نسبة 43% .

2- متغير وفاة زعيم الجماعة كان السبب في زوال بنسبة 40% من الجماعات الإرهابية .

3- متغير قناعة الجماعات بتحقيق أهدافها بنسبة 10 % من التنظيمات زالت لهذه القناعة .

4- المتغير العسكري (استخدام القوة العسكرية والحرب على الارهاب) جاء الأخير بنسبة 7 % .

ورغم كل الامكانيات العسكرية والتكنولوجية المعتمدة في محاربة الارهاب في المتوسط، سواء المشتركة بين الولايات المتحدة وأوروبا من خلال حلف الناتو، أو الانفرادية من طرف الولايات المتحدة، لم تتمكن منذ بداية هذه السياسة سنة 2001 من اعتقال إرهابيين أحياء من عناصر الجماعات الاسلامية المتطرفة، ولم تتمكن أيضا من تحجيم الارهاب الاسرائيلي اليومي ضد الفلسطينيين، رغم أن معظم جلسات الحوار الأورو-متوسطية لم تخلو من دعوة دول جنوب المتوسط للدول الأوروبية، من أجل الضغط على إسرائيل وإلزامها بتنفيذ القرارات الأممية وقواعد الأخلاق الدولية . ومن وجهة نظر موضوعية أيضا لا يمكن أن نتصور بدقة حجم التهديدات والهجمات الارهابية، التي كانت ستحصل في حالة غياب كل هذه السياسات والاجراءات الأمنية، أما بالنسبة الى الارهاب الاسرائيلي فهو لا يعتبر موضوعا لهذه السياسات الغربية، فعلى نقيض ذلك المقاومة الفلسطينية هي المصنفة ضمن النطاق الارهابي وفق المفهوم الغربي .

ومنه ظهرت في السنوات الأخيرة جهود من أجل التوصل الى سياسات شاملة، تأخذ في الحسبان جميع جوانب ظهور وانتشار ظاهرة التطرف والارهاب، وتعتمد هذه السياسات الجديدة على ادماج أساليب تنموية ودبلوماسية في اطار متكامل وفعال لمكافحة الارهاب، وكما توضح الأبحاث الجديدة أن هذه الأساليب، قد تنجح اذا تم توظيفها بشكل جيد كاستراتيجية في ضمان التوازن الأنسب للتقليل من الصراعات الدائمة في المجتمعات الاسلامية، ومنع ظهور حركات اسلامية متطرفة جديدة .[1]

وهذا يعني خلق بيئة لا يمكن للتطرف أن ينمو فيها، أو القضاء على الأسباب المسببة للإرهاب وهي مقومات ودواعي ترعرع التعصب والتطرف، ويعني الوصول الى مستوى من الوعي الثقافي والفكري، يقوم على أسس التسامح والحوار بدل الاقصاء والتعصب، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التنمية الشاملة، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . فالتحالف العسكري لا يكفي لمواجهة هذه الآفة الخطرة، والمطلوب تحالف ثقافي وفكري مواز لمحاصرتها وتفكيكها، لأن ما تواجهه منطقة المتوسط اليوم منبعه الأساسي فكري وثقافي، فمن خلال تطوير التعليم والتنمية الاقتصادية، وإرساء ثقافة الحوار والتآخي والاعتدال، يمكن مواجهة هذا التطرف والارهاب .[2] وكما يقول الدكتور محمد

---

[1] – نيل ملفين، مرجع سابق، ص ص 244 – 245 .

[2] – " **المنتدى الخليجي المتوسطي على إرساء ثقافة الحوار والتآخي والاعتدال** " متوفر على الرابط :

http://www.mediterraneangulforum.org/sites/default/files/Alittihad.pdf

تاريخ الدخول : 26/ 06/ 2015

الغزالي رئيس تحرير مجلة الدراسات الاسلامية: "**إن تخلي بعض الدول الإسلامية ومؤسساتها عن مسؤولياتها نحو الدين وتعليمه، وإقامته، وإرساء دعائمه في المجتمع وقلة الاهتمام بتحسين مستوى التعليم، والتربية الإسلامية، وحدوث فجوةٍ بين التعليم الديني التقليدي، والتعليم العصري، وأنه ترتب على ذلك أن مجال فهم الدين، وتفسيره أصبح مفتوحا للجميع، وهذا بدوره فتح الأبواب للقوى الأجنبية المعادية للتغلغل في المجتمع الإسلامي لغرض التشويه ... فإذا وُجد فراغ حضاريّ، وأخلاقيّ في المجتمع فمن الطبيعي أن يكون عرضة للتأثيرات الأجنبية المغرضة** ".[1]

إن من نصفهم بالمتطرفين والارهابيين سواء، كان باسم الاسلام من التنظيمات الاسلامية المتطرفة، أو باسم اليهودية من السياسيين والجنود الاسرائيليين المتعصبين، لا يمكنهم أن يحملوا السلاح ويستعملونه ضد من يعتبرونهم أعداءً، دون أن تكون عقولهم قد تشبعت من قبل بأفكار وثقافة واعتقاد، مكنتهم من ذلك، ومنه فيجب محاربة هذه الأفكار والعقائد والثقافات، لأنها مصدر التطرف والارهاب، وليس الأسلحة التي يحملونها لأن هذه الأفكار ستتوارث وتولد إرهابيين جدد، وهو ما يحدث بالفعل في ثقافة الدولة اليهودية لدى الاسرائيليين، وفي ثقافة التنظيمات السلفية الجهادية لدى المسلمين، وهذا ما لم يتمكن صانعوا القرار في الولايات المتحدة من استيعابه، ويمكن القول بأن مقاربة حوار الثقافات والأديان أو حوار الحضارات، هي المقاربة الأقرب لمعالجة ظاهرة

[1] – محمد تاج عبد الرحمان العروسي، " **ماذا قال العلماء والمفكرون حول أسباب تفشي الإرهاب وطرق علاجه** " متوفر على الرابط : http://www.mwl-news.net/index.php/news/show/?id=85 تاريخ الدخول : 25/ 06/ 2015 .

التعصب والارهاب، التي أصبحت تعرف انتشارا كبيرا منذ بداية الحرب الأمريكية على الارهاب بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 .

المطلب الثاني : انهيار الأنظمة التسلطية وظاهرة توسع التنظيمات الارهابية في المتوسط

إن فشل الاستراتيجيات الغربية بقيادة الولايات المتحدة في حربها على الارهاب المعلنة منذ سنة 2001، خلفت نتائج كارثية على منطقة المتوسط عموما وعلى الدول العربية خصوصا، فبعد 10 سنوات من انطلاق هذه الاستراتيجية الى غاية سنة 2011، لم تحقق هذه السياسات أي نتائج في القضاء على هذه الجماعات سواء في العراق وباكستان أو في صحراء شمال افريقيا، بل على العكس من ذلك تضاعفت قوّة هذه التنظيمات الارهابية من حيث القدرة والامكانيات، كما تضاعفت المساحات والناطق التي تنشط فيها جغرافيا أو تسيطر عليها نسبيًّا أو كليًّا . أما الفترة التي امتدت من سنة 2011 الى سنة 2015، فقد اسمرت فيها الاستراتيجية الغربية في محاربة الارهاب في نفس الاتجاه، بزعامة أمريكية وفرنسية (في اطار حلف الناتو خاصة)، اعتمادا على الوسائل العسكرية والحلول الأمنية البحتة، غير أن هذه الفترة تزامنت مع ما أطلق عليه موجة الثورات العربية، التي ترتب عنها سقوط بعض الأنظمة التسلطية العربية صاحبتها حالة من عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني، وهو ما خلق بيئة وظروف مواتية جداً (فوضى ما بعد الربيع العربي) لانتشار التنظيمات الارهابية في نطاق أوسع، وتمكنها من الحصول على ترسانات ضخمة من الأسلحة وحتى القيام

بعمليات تواصل وتكتل بين خلاياها الفرعية خاصة في شمال افريقيا، وقد ساعد في ذلك عامل مهم جداً، هو هذه الاستراتيجية الغربية المعتمدة في مواجهتها، والتي تجسدت في تدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011 للقضاء على نظام القذافي، وانشاء تحالف دولي بدعم وتواطؤ عربي منذ سنة 2013، لمحاربة ما يعرف بتنظيم " داعش " في سوريا والعراق .

ويمكن تصنيف هذه التنظيمات الارهابية الموجودة حاليا في منطقة حوض المتوسط وجواره الى ثلاث تنظيمات كبرى :

أولا: تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب : يعتبر هذا التنظيم امتدادًا فكريًّا وأيديولوجيًّا لتنظيم القاعدة الأم، التي يتزعمها حاليا أيمن الظواهري بعد وفاة مؤسسها أسامة ابن لادن، يرتكز نشاطه في الجزيرة العربية خاصة في اليمن، والذي انفصل عنه تنظيم أنصار الشريعة في اليمن، ويعتبر تأثير هذا التنظيم محدود مقارنة بتنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والدولة الاسلامية في العراق والشام، وهذا التنظيم هو المسؤول عن الاعتداء على صحيفة " **شارلي ابدو**" الفرنسية بتاريخ : 07/ 01/ 2015، حيث تبنى التنظيم العملية مباشرة بعد تنفيذها، وذلك لأن هذه الصحيفة قامت بالإساءة الى الرسول الكريم (ص)، من خلال الرسوم الكاريكاتورية .

ثانيا: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي : ظهر هذا التنظيم بهذا الاسم سنة 2006، بعد أن غير تسميته السابقة "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**"، التي بدورها كانت تسمى الجماعة الاسلامية المسلحة بالجزائر، أخذ هذا التنظيم الجديد طابعه الاقليمي، بعد توسيع نشاطه من شمال الجزائر الى صحرائها وشمال مالي،

وأعلن ولائه لتنظيم القاعدة الأم، وهو يعلن محاربته للوجود الفرنسي والأمريكي في المنطقة، وكذا محاربة الأنظمة الحاكمة وجيوشها، يتزعمه " **عبد المالك دروكدال** " يأخذ هذا التنظيم تقسيم على شكل امارات وكتائب، ومن أهم الكتائب التابعة له كتيبة " **الملثمون** " التي يقودها المدعو " **مختار بالمختار** " .[1] والتي قامت بتنفيذ الاعتداء على القاعدة النفطية الجزائرية بعين أمناس في جانفي 2013، غير أنها انشقت عن القاعدة وتحالفت مع حركة التوحيد والجهاد لتشكل ما يعرف ب "**كتيبة المرابطين**"، التي بدورها أصبحت تعاني في بداية 2015 من الصراع داخلي حاد بين زعيميها " بلمختار وصحراوي" .

وهناك تنظيمات أصغر في منطقة شمال إفريقيا تبدى ولائها لهذا التنظيم، مثل **أنصار الشريعة** في كل من تونس وليبيا ومصر، والذي أعلن مؤخرا أيضا ولائه لتنظيم داعش، وجماعة التوحيد والجهاد وأنصار بيت المقدس في مصر، والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في ليبيا بزعـــامة عبد الحكيم بالحاج، والتي تشير

[1] – أبو الفضل الاسناوي، " **شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي** "، متوفر على الرابط : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspx تاريخ الدخول : 06/ 07/ 2015

بعض المصادر بأنها تتلقى التمويل من قطر وتركيا .[1] ولهذا التنظيم أيضا علاقات قوية مع الجماعات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل، خاصة حركة أنصار الدين وحركة تحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد*، وبالتالي يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، هو التنظيم الأكبر والأكثر خبرة، مما مكنه من خلق تفاعل بين معظم الجماعات والتنظيمات الصغيرة في منطقة الساحل وشمال افريقيا، فأصبح محرك حقيقي وحلقة ربط بين هذه الجماعات المسلحة .

وعرف التنظيم في نهاية العقد الماضي تراجعا في نشاطه وقوته وتمويله نسبياً، غير أنه استعاد قوته وخطورته وتوسع نشاطه بشكل لم يعرفه من قبل، بعد موجة الثورات العربية التي عرفتها المنطقة خاصة مع سقوط النظام الليبي سنة 2011، وما خلفه ذلك من انهيار أمني ووفرة في الأسلحة الثقيلة والنوعية ووسائل اتصال متطورة والأموال وغيرها . كما أتاح ذلك سهولة التواصل بين

[1] – مختار شعيب، " **البحث عن الدولة : تنظيمات القاعدة تحكم ليبيا** "، متوفر على الرابط : www.acrseg.org/11155 تاريخ الدخول : 01/ 06/ 2014 .

* هذه الحركات الثلاث تنشط في محور شمال مالي والنيجر على الحدود الجنوبية مع الجزائر، أين تتجاور جغرافيا مع المناطق التي يسيطر عليها تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي، ويمتد نشاطها أيضا الى جنوب موريتانيا وشمال تشاد وجنوب غرب ليبيا / **حركة أنصار الدين** هي جماعة إسلامية مسلحة، ذات توجه سلفي، تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على كامل التراب المالي، لكن لا تطالب باستقلال شمال البلاد / **حركة تحرير أزواد** فهي علمانية تسعى إلى انفصال الشمال لإقامة دولة أزواد / **حركة التوحيد والجهاد** تدعو إلى الجهاد في غرب أفريقيا، وتتمركز سيطرتها في مدينة (قاو) الواقعة على نهر النيجر في شمال شرق مالي، وهي المسؤولة على اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في منطقة غاو، كما نفذت الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام اتفاق معها يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو.

هذه التنظيمات، التي قامت في الفترة الأخيرة ببعض الاجتماعات المشتركة، تهدف من خلالها الى تنسيق عملياتها العسكرية، وهذا ما يشير الى امكانية تنفيذ عمليات خطيرة في السنوات المقبلة، خاصة وأن تواصل هذه التنظيمات مع تنظيم داعش قد يترتب عنه قدوم قيادات عسكرية من هذا التنظيم لشمال افريقيا، وتعتبر ليبيا وجنوب تونس الأكثر تهديدا من نشاط هذه التنظيمات مستقبلا .

ورغم كل هذه القوة التي يتمتع بها تنظيم القاعدة في المنطقة، غير أنه مع بداية سنة 2015 بدأ يفقد الولاء الذي كان يحظى به من طرف بعض التنظيمات الصغيرة، لصالح تنظيم داعش الذي سيطر على الساحة الاعلامية الدولية، في ظل صموده أمام التحالف الدولي، وحفاظه على المناطق الكبيرة التي يسيطر عليها في العراق وسوريا، كما أن التنظيم في حد ذاته مهدد بالانقسام في ظل دعوة بعض قياداته لمبايعة تنظيم داعش .

ثالثا: تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)[1]* : انبثق هذا التنظيم عن تنظيم القاعدة في العراق (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين) المؤسس سنة 2004 بزعامة "أبو مصعب الزرقاوي"، والذي كان بدوره يتبع لتنظيم القاعدة الأم، وسمي داعش اختصارا لتسمية (الدولة الاسلامية في العراق والشام – Islamic State of Iraq and the Levant) وأتباعه يرفضون هذه التسمية

[1] * **داعش** اسم مختصر ل / التنظيم الارهابي الذي أطلق عليه أتباعه تسمية **الدولة الاسلامية في العراق والشام**، وهو تنظيم سلفي يتبع الأفكار السلفية الجهادية والوهابية بالإضافة لأفكار وآراء الخوارج، يهدف أصحابه اعتقادا بإعادة ﴿الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة﴾، ينطلق من تفسيرات متشددة للإسلام، ويشرع استخدام العنف باسم الدين بهدف اقامة دولة الاسلام وهو يجيز القتل، ويعتبر كل من يخالفونه في تفسيراته للاسلام ونصوص القرآن من الكفار والمرتدين، يقوم التنظيم في المناطق التي يسيطر عليها، بتجنيد الأطفال وتدريبهم على استعمال السلاح في سن 16 سنة بعد تحفيظهم القرآن في سن 9 سنوات، كما يقوم أعضائه باغتصاب البنات من غير المسلمات السنة وبيع النساء كجواري في سوق الرقيق (من الشيعيات والكرديات والأرمن المسيحيات والآشوريات والدروز....)، حيث جاء في تقرير للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 2014، استنادا إلى 500 مقابلة مع شهود عيان بأن داعش أخذت بين 450-500 من النساء والفتيات في منطقة نينوى في العراق في شهر أوت 2014 حيث أن 150 من الفتيات غير متزوجات وهن في الغالب من الطائفتين اليزيدية والمسيحية، وتم التعامل معهن إما كمكافأة للمقاتلين التابعين لداعش أو بيعهم كالماشية رقيق للجنس والعبودية الجنسية، ويقوم التنظيم أيضا بعمليات الاعدام العلنية وقطع الرؤوس لترهيب السكان المحليين، حيث أصدر سلسلة من أشرطة الفيديو دعائية وبث التنظيم عمليات إعدام علنية وجماعية، من أهم الاعدامات التي صورت وشاهدها العالم عبر قنوات الاتصال، عملية حرق الطيار الأردني عدنان الكساسبة وهو حيّ، بعد القبض عليه اثر سقوط طائرته في الاقليم الذي يسيطر عليه التنظيم .

المختصرة، لذلك تم تغييرها الى **الدولة الاسلامية** فقط .[1] ويتزعمه **"أبوبكر البغدادي"**، والذي بايعه أنصاره كخليفة للمؤمنين للدولة الاسلامية المفترضة، وهو أقوى تنظيم إرهابي في العالم حاليا منذ ظهوره في 08/ 04/ 2013، ينشط في العراق وسوريا بشكل رئيسي، غير أن العديد من التنظيمات الارهابية أعلنت ولائها له، فقد أعلنت **جبهة النصرة **** التي تحارب نظام بشار الأسد في سوريا ولائها له، كما أعلنت العديد من التنظيمات والخلايا الارهابية التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي أيضا ولائها له، ومن أبرزها **أنصار الشريعة** التي تنشط بقوة في تونس وليبيا ومصر . وهو ما جعلها تعلن العديد من الولايات الجديدة التابعة لسلطتها في شمال افريقيا، مثل ولاية سيناء وولاية برقة (درنة، بنغازي) وولاية طرابلس، ومن أهم العمليات الارهابية التي نفذها التنظيم خلال النصف الأول من سنة 2015 ما يلي :[2]

---

[1] – " **تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)** "، متوفر على الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الدخول : 30/ 06/ 2015 .

** **جبهة النصرة** تنظيم اسلامي تأسس في أواخر عام 2011، بقيادة **أبي محمد الجولاني،** قامت الجبهة بقتال النظام السوري في بداية الثورة السورية، ثم وردت تقارير استخباراتية عن علاقتها الفكرية والتنظيمية بفرع دولة العراق الإسلامية (داعش)، وبتاريخ 9 أفريل ظهر تسجيل صوتي منسوب إلى أبي بكر البغدادي، يعلن فيه ان جبهة النصرة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن فيها إلغاء اسمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية وتوحيدهما تحت اسم : الدولة الاسلامية في العراق والشام، كما وردت بعض الدلائل تشير الى أن التنظيمان نفذا بعض العمليات العسكرية المشتركة .

[2] – نفس المرجع .

- تفجيرين انتحاريين على مسجدي بدر والحشوش باليمن، من طرف جماعة أنصار الشريعة التابعة للتنظيم، بتاريخ 20/ 03/ 2015 راح ضحيتها 142 قتيل و351 جريح .
- قتل 500 شخص بمدينة الرمادي العراقية بتاريخ 17/ 05/ 2015 .
- تفجير انتحاري على مسجد بالكويت بتاريخ 26/ 06/ 2015 راح ضحيته 27 قتيل و227 جريح.
- هجوم مسلح على فندق بمدينة سوسة التونسية بتاريخ 26/ 06/ 2015 خلف 38 قتيل .

وهذه التنظيمات الكبرى وفروعها الصغرى التي يمكن تسميتها الجيل الثاني للإرهاب، تعود كلها في أصولها الى تنظيم القاعدة الأم، الذي تأسس في باكستان وأفغانستان خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، من طرف أسامة ابن لادن ثم أيمن الظواهري (الجيل الأول)، فهي تختلف عنها بشكل كبير من حيث الخصائص، فرغم احتفاظها بنفس الهيكل التنظيمي العنقودي في وحدة القيادة ومجلس الشورى واللجان والخلايا الفرعية، غير أنها تتميز عن الجيل الأول بالاستخدام المكثف لوسائل الاتصال خاصة الأنترنيت والهواتف الذكية، وامتلاك الأسلحة الخفيفة والثقيلة الأكثر تطورا وقدرة على التدمير، منها حتى مضادات الطائرات، وتنتهج أساليب أكثر دموية ووحشية حتى ضد المدنيين من النساء والأطفال، وبالتالي فمنطقة المتوسط اليوم تشهد ارهابا من نوع جديد، مختلف عن ارهاب الجيل الأول الذي شهدته العقود الثلاثة الأخيرة .

وهذا النمط الجديد من الارهاب أو ما يطلق عليه كثيرون تسميته الجيل الثاني، يمكن تمييزه في شكلين أساسيين (اذا استثنينا التنظيمات الكبرى التي ذكرناها) هما :[1]

01/ النوع الأول : يسمى الذئب الوحيد Lone Wolf، حيث يتصرف الارهابي المنتمي لهذا النوع بصفة فردية عملياتيا في التخطيط والتنفيذ، بعد أن يُطور أيديولوجية خاصة به تجمع بين مشاعر عدم الرضى والإحباط وأهداف دينية وسياسية واجتماعية، ويستند إلى مجتمعات تتألف من جماعات متطرفة بدورها ذات معتقدات تشرعن لأفكاره، قوة هذا النوع في استخدام تكتيكات غير تقليدية .

02/ النوع الثاني : يسمى الخلايا الصغيرة Micro Cells، حيث تتألف من عدد محدود من الأشخاص تربطهم علاقات ثقة قوية، وتجمعهم أيديولوجية خاصة بهم تستند إلى أساس ديني أو اثني، أو الإيمان بقضية ما، وتتم عملية اتخاذ القرارات فيها بصفة جماعية، كما تصعب مواجهة هذه الجماعات فلها قدرة كبيرة على البقاء والاستمرار .

إن الوضع الذي تعيشه منطقة المتوسط حليا، أين يتعذر فيه اجراء عملية احصائية دقيقة لعدد التنظيمات والجماعات الارهابية المتواجدة فيها، الى درجة أن بعض الاحصائيات تشير الى وجود ما يقارب 1700 ميليشيا مسلحة في ليبيا

[1] – " **الجيل الجديد من الجهاديين شبيه القاعدة في التطرف مختلف عن تفكيرها** "، متوفر على الرابط: http://www.alarab.co.uk/m/?id=18190تاريخ الدخول : 28/ 06/ 2015 .

وحدها. [1] ورغم أن الأغلبية العظمى من هذه التنظيمات، سواء في شمال افريقيا أو الشرق الأوسط، تعود فكريا الى تنظيم القاعدة الأم الذي أسسه أسامة ابن لادن في محور أفغانستان وباكستان، غير أنها تأخذ شكلا مختلفا عن هذا الجيل الأول من الارهاب، فالموجة الجهادية التي ضربت المنطقة عقب الربيع العربي، أظهر بأن العديد من هذه التنظيمات الجهادية لا تلتزم بالأسس الفكرية للجيل الأول، فأخذت تتشدد شيئا فشيئا، حتى تعدت بتشددها الفكري والعقائدي كل ثوابت الفكر الجهادى المعروف سابقا، بل أصبحت مع مرور الوقت أقرب إلى فكر التيارات التكفيرية منه إلى فكر التيارات الجهادية، فأصبح يطلق عليها اسم **"التنظيمات الجهادية المارقة"**، فمن ناحية النشأة نشأت هذه التنظيمات عنوة، سواء عن طريق الانشقاق، أو عن طريق فرض الأمر الواقع على التنظيمات الأخرى، ولم تكتفى بذلك بل أصبحت تعتدى على التنظيمات الجهادية الأخرى، وتكفر كل من لا يبايعها وينضم تحت لوائها .[2] وهذا ما يجعلها أقرب الى الأسس الفكرية للخوارج .

التنافس الجهادي بين تنظيمي داعش والقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، يطرح العديد من السيناريوهات المحتملة، فقد تحدث صدامات عنيفة بين التنظيمين في منطقة شمال افريقيا، ينتج عنها تقويض دعائم قوة أحد التنظيمين في المنطقة،

---

[1] – صفاء عزت، " **تبعات الربيع العربي...ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار** " متوفر على الرابط : http://aawsat.com/home/article/109511تاريخ الدخول 01/ 07/ 2015

[2] – علي بكر، " **أهم التحولات في خريطة التيارات الجهادية الملامح والتداعيات** " متوفر على الرابط : http://www.abu-sofara.com/2015/02/blog-post_26.html تاريخ الدخول : 05/ 07/ 2015 .

كما قد يعلن تنظيم القاعدة ولائه لتنظيم داعش ويحصل تحالف قوي يهدد أمن المنطقة بشكل كبير، كما قد يفقد تنظيم القاعدة العديد من الجماعات لصالح داعش في ليبيا وتونس ومصر، ويحافظ على تواجده المنفرد في الجزائر ومالي والنيجر، كما أن التحالف الدولي قد يتمكن من القضاء على تنظيم داعش في العراق وسوريا، ويستقطب تنظيم القاعدة كل الجماعات والتنظيمات الموجودة في شمال افريقيا والصحراء له .

ومنه فان الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفائها من حلف الناتو، في التعامل مع التنظيمات الارهابية، ساهمت بشكل كبير في جعل منطقة المتوسط منطقة نشاط ارهابي بامتياز، حيث شهد العقد الأخير تَشكُل قوس ارهابي قوي جداً يحيط بمنطقة المتوسط، يمتد من شمال مالي وجنوب موريتانيا مرورا بليبيا ومصر وصولا الى سوريا والعراق، مع امتدادات فرعية الى العديد من المناطق التي تتواجد فيها جماعات موالية لهذه التنظيمات الكبيرة في هذا القوس، مثل اليمن وتونس والجزائر والسودان ونيجيريا وباكستان وأفغانستان وحتى في دول أوروبية. وهذا الوضع الهش أمنيًّا الذي تشهده منطقة جنوب وشرق المتوسط، والذي وصل الى حالة غياب الأمن كليًّا وانهيار الدولة في بعض دوله (ليبيا)، قد يجعلها تشهد خلال السنوات القليلة القادمة (بعد سنة 2015)، موجة كبيرة من النشاط الارهابي والعمليات الارهابية الكثيفة والعنيفة، خاصة في مصر التي اعتمد فيها صناع القرار بزعامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، سياسات خاطئة في التعامل مع جماعات الاخوان المسلمين، فتواجد العديد من التنظيمات الارهابية القوية مثل أنصار الشريعة والتوحيد والجهاد وأنصار بيت المقدس، في

صحراء سيناء ومحافظات دمياط والبحيرة بمصر من جهة، وببنغازي ودرنة وسرت بشرق ليبيا من جهة ثانية، يؤشر بكل تأكيد الى موجة قوية من الارهاب ستشهدها مصر في السنوات القليلة القادمة .

المطلب الثالث : المخاطر المستقبلية للظاهرة الارهابية في منطقة المتوسط

أولا : المخاطر المستقبلية للإرهاب البيولوجي في المتوسط

يعتبر التطور والانتشار الواسع للأسلحة البيولوجية من أكبر التحديات الأمنية على المستوى العالمي، حيث شهد هذا النوع من الأسلحة في العقود الأخيرة نموا وتطورا كبيرا، مما يطرح احتمالية توظيفه في هجمات إرهابية موجهة . فقد كشفت معلومات عن البرنامج الضخم للاتحاد السوفياتي سابقا بشأن السلاح البيولوجي الهجومي (اشكالية مآله بعد تفكك الاتحاد)، وكذا برنامج السلاح البيولوجي للعديد من الدول الأخرى (العراق سوريا كوريا الشمالية اسرائيل)، وعن امكانية وصول هذه الأسلحة البيولوجية الى جماعات ارهابية، فالتقدم السريع في التقنية البيولوجية مع امكانية استخدامها لتطوير أسلحة بيولوجية أكثر خطرا، سيصبح قوة دافعة في العمل على انجاح برامج، وتوظيفها في تطبيقات عسكرية مستقبلية محتملة. ويشير تحليل للتهديدات المحتملة حتى سنة 2020، أن معظم الارهابيين سيواصلون استخدام أساليب تقليدية بشكل رئيس، غير أن احتمالية قيام جماعات ارهابية صغيرة، أكثر دراية واطلاعا على هذه الأسلحة البيولوجية

يبقى ممكنا، مع عدم القدرة على تحديد هوية هذه الجماعات مسبقا أو تحديد أهدافها المرجحة .[1]

وأشارت التقارير الصادرة عن اللجان الأمنية التابعة للأمم المتحدة، وكذا منظمة الصحة العالمية، الى الخطورة البالغة التي أصبحت تشكلها التهديدات ذات الطابع البيولوجي، مؤكدة على ضرورة اتخاذ اجراءات صارمة وعاجلة لتفادي الاحتمالات السلبية لهذه التهديدات . حيث شدد تقرير سنة 2004 للأمم المتحدة على ضرورة مقاومة تهديدات الارهاب البيولوجي، وضرورة اجراء مفاوضات بشأن بروتوكول أمن بيولوجي جديد، وايجاد حلول للتدهور الشامل الذي أصاب النظام الصحي العالمي، وتحسين امكانيات مراقبة الأمراض المعدية، وفي نفس الاطار عبرت أيضا منظمة الصحة العالمية على قلقها وتخوفها الشديد، من احتمال استخدام وسائط بيولوجية وكيماوية واشعاعية ضد السكان المدنيين على نطاق واسع، من خلال عدة طرق كالقيام بتلويث المواد الغذائية أو المياه وغيرها، كما قدمت مقترحات لتطوير معايير دولية للأمن البيولوجي، أو وضع بروتوكول قانوني ملزم لمنع منتهكين للحظر أو ارهابيين من امتلاك قدرات ووسائل تهديد وعدوان بيولوجية، مع وضع اجراءات وخطط رد طارئة في حالة خرق وتهديد الأمن البيولوجي في أي منطقة من العالم .[2]

---

[1] – روجر روفي، وفريدا كولاو، **تعزيز الأمن البيولوجي : الحاجة الى استراتيجية عالمية**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص ص 1070 – 1071 .

[2] – نفس المرجع، ص ص 1071 – 1073 .

أصبحت مخاطر انتشار الأسلحة البيولوجية والمواد السامّة، من أكبر التحديات الأمنية في الفترة الأخيرة، واذا كانت خطورتها كبيرة بالنسبة لبعض الدول الغير ديمقراطية، فان خطورتها أكبر بكثير في حال امتلاكها من طرف جماعات ارهابية، وتتضاعف احتمالات انتشارها وتسريبها من طرف بعض الدول الى هذه الجماعات في منطقة الشرق الأوسط والمتوسط، وذلك اعتبارا الى أنها المنطقة الأكثر اضطرابا من حيث النشاط الكثيف للجماعات الارهابية من جهة، والمنطقة الأكثر اضطرابا وصراعا بين الدول العربية واسرائيل وكذا ايران وسوريا مع الغرب من جهة ثانية، اضافة الى الطابع التسلطي والغير ديمقراطي للعديد من الأنظمة السياسية في المنطقة، مما يتيح التوظيف الغير عقلاني لهذه الأسلحة .

وفي ظل انهيار بعض الأنظمة السياسية العربية في السنوات الأخيرة، أصبحت التنظيمات الارهابية خاصة في العراق وليبيا، تسعى للسيطرة على أكبر قدر ممكن من أبار النفط، فقد تضاعف سقف طموحاتها الى مستويات تشكل تهديدا مستقبليا لم تعرفه الظاهرة الارهابية من قبل، فامتلاك أسلحة ثقيلة ونوعية، مع امكانية حصولها على أسلحة بيولوجية، تعزز بمورد الطاقة الأهم في الاقتصاد العالمي وهو النفط، وسواء كان ذلك من أجل بيعه والاستفادة من عوائده أو استخدامه لأغراض عسكرية، وهذا ما يشكل خطرا حقيقيا غير مسبوق في تاريخ التنظيمات والجماعات الارهابية، اذا استثنينا الارهاب الاسرائيلي، وهنا تشير الدلائل بأن تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، سيطر على العديد من الحقول النفطية في العراق وسوريا، ومن أهمها حقلي " عين زالة وبطمة " في جنوب كركوك، اللذين سيطر عليهما في 02 أوت 2014، وتبلغ طاقتهما

الانتاجية 30 ألف برميل يوميا من النفط الخام، ويسيطر التنظيم إجمالا في كل من العراق وسوريا على 22 حقل بترولي، تحوي احتياطيا يقدر بحوالي 20 مليار برميل[1]، ويعمل التنظيم على تحقيق المزيد من التوسع، وأمام هذه القوة التي يمتلكها حاليا فمن المتوقع أن يسيطر على مناطق واسعة مستقبلا .

ثانيا : المخاطر المستقبلية لدفع الفدية للتنظيمات الارهابية في المتوسط :

ان مؤشر قوة الحركات الارهابية حاضرا ومستقبلا، أصبح مرتبط اساسا بالأموال التي يمكن أن تحصل عليها لتمويل نشاطاتها، خاصة بعد السياسات والاجراءات التي اعتمدتها العديد من الدول لتشديد الرقابة على مصادر تمويل هذه الحركات، ومنه أضحى التمويل من خلال طلب الفدية مقابل اطلاق سراح الرهائن أفضل مصدر لتمويل الجماعات الارهابية حاليا، خاصة تنظيمي القاعدة في المغرب الاسلامي والقاعدة في شبه جزيرة العرب (اليمن)، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الاختطاف في الخمس سنوات الأخيرة، وهي تستهدف بشكل مكثف الرعايا والسواح الأجانب خاصة الأوربيين والأمريكيين، وتعتبر منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (جنوب وشرق المتوسط)، من أهم المناطق التي حدثت فيها عمليات اختطاف واسعة، وتم على اثرها طلب مبالغ مالية كبيرة كفدية مقابل اطلاق هؤلاء المختطفين .

[1] - " **مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية** " متوفر على الرابط : http://www.rcssmideast.org/Article/2502.VZqBsY7-sqw تاريخ الدخول : 30/ 06 /2015 .

رغم أن معظم دول حوض المتوسط ترفض بشكل قاطع دفع الفدية، غير أن العديد من عمليات تحرير رهائن كانوا مختطفين من طرف جماعات إرهابية، أثبتت أن بعض الدول الأوروبية دفعت مبالغ كبيرة من أجل تحرير هؤلاء الرعايا المختطفين، وهو ما أكده العديد من الدبلوماسيين الذين شاركوا في هذه المفاوضات، فقد كشف تحقيق ميداني نشرته صحيفة – نيويورك تايمز – أن بعض الدول الأوروبية، دفعت بالفعل مبالغ مالية للحركات الارهابية من أجل تحرير رهائنها، وبلغت قيمتها الاجمالية 125 مليون دولار في الفترة الممتدة من 2008 الى 2014 : " ان أموال الفدية المحصل عليها مقابل تحرير الأشخاص الذين يتم اختطافهم، باتت تملأ خزائن الجماعات الاسلامية المتطرفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ... ان الدول الغربية تعتبر الممول الرئيسي للجماعات الارهابية بسبب دفعها للفدية ... وأن حوالي 90 مليون دولار دفعتها كل من سويسرا واسبانيا والنمسا منذ سنة 2008 لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي عن طريق شركة فرنسية وكذا عن طريق دفوعات مجهولة المصدر " .[1]

واستنادا الى مقابلات أجريت مع رهائن سابقين، وكذا مع مفاوضين ودبلوماسيين ومسؤولين حكوميين، في عشر دول أوروبية وأفريقية ودول من منطقة الشرق الأوسط، حيث أكدوا أنه تم نقل تلك الأموال عبر شبكات من الوكلاء، وأحيانا تمت بصورة أنها مساعدات انسانية وتنموية لدول افريقية خاصة مالي، والتي كانت بدورها تنقلها الى المناطق الجبلية، التي يتواجد بها الارهابيين من

[1] – الهام بوثلجي، " **دول أوروبية دفعت للإرهابيين 125 مليون دولار خلال 6 سنوات** "، مقال نشر في جريدة الشروق الجزائرية بتاريخ 31 جويلية 2014، العدد 4452، ص 05 .

أجل اجراء عمليات تبادل (أموال مقابل رهائن) .[1] وتمتنع هذه الدول عن التصريح بهذه الصفقات السرية، لما قد يترتب عنها من آثار سياسية ودبلوماسية سلبية عليها، أو حتى التبعات الجنائية من طرف الأمم المتحدة وفق القرار الأممي رقم 1904 الصادر سنة 2009 الذي يجرم دفع الفدية للإرهابيين .

وتسعى الجماعات الارهابية في المتوسط مستقبلا لتوسيع عملياتها النوعية، وذلك بالانتقال من عمليات اختطاف الرهائن الى القيام بعمليات القرصنة الجوية والبحرية، خاصة في ظل النشاط التجاري الكثيف في البحر المتوسط، مما يشكل مصدرا جديدا للتمويل في حال النجاح في عمليات مصادرة البواخر وتحويل وجهاتها . وأكد ذلك الخبير **"أرسلان شيخاوي" *** حين قال : "التنظيمات المسلحة وظفت القرصنة الجوية واحتجاز الرهائن، وهي بصدد توسيع دائرة مخططاتها الى القرصنة البحرية، اذ لا يستبعد أن تسجل محاولات أو عمليات بحرية تمس المنطقة الغربية للمتوسط، بعد أن انتشرت الظاهرة في مناطق على السواحل الصومالية".[2]

---

[1] – روبرت وورث وإريك شميت، " **أوروبا أصبحت أكبر ممول للقاعدة بالفدى التي تدفع لإطلاق الرهائن** " متوفر على الرابط : http://aawsat.com/home/article/149451 تاريخ الدخول : 02/ 07/ 2015 .

* خبير وعضو **منتدى الدفاع والأمن** المتواجد مقره الرئيسي في لندن ببريطانيا، وعضو أيضا في **مجلس المنتدى الاقتصادي العالمي** .

[2] – حفيظ صواليلي، " **الجزائر ضمن دول مستهدفة بالارهاب البحري** "، مقال نشر في جريدة الخبر الجزائرية بتاريخ : 24 أوت 2015 العدد 7891، ص 02 .

ثالثا: المخاطر المستقبلية للإرهاب النووي الاسرائيلي في المتوسط :

تعتبر السياسات الاسرائيلية أكبر مشكلة أمنية في منطقة المتوسط، وأكبر عائق أمام كل جهود الحوار الأمني بين الدول والمنظومات الفرعية الاقليمية حول ضفتي المتوسط، فهذه السياسات تعكس نموذجا من الارهاب المنظم والمُمنهج ضد الشعب الفلسطيني، تم تنفيذها باستمرار على مدى أكثر من ستين سنة . وتتميز السياسة الاسرائيلية من جهة أخرى بالغموض، حيث لا زالت تتمسك بسياسة الغموض التقليدية في ملفها النووي، فهي لم تأكد أو تنفي بصفة قطعية امتلاكها لأسلحة نووية الى يومنا هذا، لكن ما يعتقد بشكل شبه مؤكد أن اسرائيل استخدمت مفاعلها البحثي الذي يعمل بالماء الثقيل في مركز النقب للبحوث النووية، لإنتاج البلوتونيوم وبناء ترسانة من الأسلحة النووية وهو ما يعرف بمفاعل " ديمونة "، وتشير بعض التقديرات الى أن هذا المفاعل أنتج ما بين 690 – 950 كلغ من البلوتونيوم الذي يكفي لصنع أسلحة الى سنة 2011، ومن المحتمل أن اسرائيل تمتلك 80 سلاحا نوويا كاملا منها 50 برؤوس حربية يمكن ارسالها بواسطة قذائف بالستية، فقد أجرت سنة 2011 تجربة اطلاق لقذيفة بالستية متعددة المراحل من قاعدة بالماشيم الجوية .[1]

ان امتلاك دولة اسرائيل لترسانة أسلحة نووية، يعتبر مشكلة أمنية معقدة في منطقة المتوسط، فاذا كانت الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة تخشى من وصول الأسلحة النووية للجماعات والتنظيمات الارهابية، فان هذه الخطورة

[1] – شانون ن كايل، وآخرون، **القوات النووية الاسرائيلية**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص 459 .

تجسدها اسرائيل من خلال سياساتها الارهابية في المنطقة، فإرهاب الدولة الاسرائيلي لا يقل خطورة عن ارهاب التنظيمات الأصولية الاسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اسرائيل لم تختبر بعد في امكانية استخدامها لهذه الأسلحة، فاذا تصورنا مستقبلا بأن الدول العربية ستتوحد ضد سياسات اسرائيل الاستيطانية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، كما حدث سنوات الستينيات والسبعينيات في الحروب العربية الاسرائيلية، فإمكانية استعمال اسرائيل لهذه الأسلحة سيكون واردا، ومنه فان أمن اسرائيل منذ السبعينات لم يتهدد بشكل جدي يتيح لنا معرفة نوايا اسرائيل في استخدام أسلحتها النووية، وذلك رغم استخدامها اليومي للإرهاب ضد الشعب الفلسطيني .

خلاصة واستنتاجات :

ان الاعتداءات الارهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ 11 سبتمبر 2001 في رموز قوتها، شكلت تاريخا مفصليا وحاسما في مسار العلاقات الدولية، وذلك اعتبارا التغيرات التي صاحبتها في تغيير سياسات القوى الكبرى عموما، والولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه الارهاب خصوصا، ومنه فقد دفعت الولايات المتحدة الى اعادة ترتيب التهديدات الأمنية الأخطر في العالم، فاعتمدت سياسية التحالف والحرب الشاملة على الارهاب كأولوية، وذلك باعتماد الوسائل العسكرية أو القوة الصلبة لمحاربة الارهاب، وهي نفس السياسة التي وجدت الدول الأوروبية نفسها قد اعتمدتها في اطار حلف الناتو، في ظل التبعية الأمنية الأوروبية للولايات المتحدة، غير أن غزو الولايات المتحدة للعراق خارج الشرعية الدولية سنة 2003، وتصاعد خطورة الارهاب على مصالح

الدول الأوروبية وعلى أراضيها بعد اعتدائي مدريد 2004 ولندن 2005، كان دافعا لتغيير العقيدة الأمنية الأوروبية تجاه مفهوم الارهاب وسياسات محاربته، ومنه انعكس ذلك على مسار ومضمون الحوارات الأمنية مع الشركاء الجنوبيين لحوض المتوسط .

نتيجة التغير الواضح في العقيدة الأمنية الأوروبية تجاه الأمن في المتوسط عموما، وتجاه مفهوم الارهاب وادراك مدى خطورته على الأمن في المتوسط خصوصا، انعكس عن ذلك تغير مهم في مضمون الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط، وأصبحت الرؤية الأوروبية متقاربة أكثر مع رؤية دول الضفة الجنوبية للمتوسط بخصوص مختلف التهديدات الارهابية وسبل مواجهتها، حيث أدرك الشركاء المتوسطيين في الضفة الشمالية، عدم جدوى مواجهة الارهاب بالوسائل العسكرية على غرار السياسات الأمريكية، فقاموا باعتماد سياسات جديدة مع شركائهم في الضفة الجنوبية، تعتمد على دعم التنمية في مختلف مجالاتها من جهة، ادراكا منهم بأن أسباب الارهاب مرتبطة بالظروف الاجتماعية المعقدة والأوضاع الاقتصادية المتردية وعدم الانفتاح السياسي للدول الجنوب، ودعم الحوار الثقافي والديني والحضاري على المستويين الحكومي والشعبي، ادراكا منهم بأن التطرف والعنصرية تجاه الآخر، مرتبطة بالانغلاق الثقافي وعدم معرفة الثقافات والحضارات الأخرى، ومنه فان الارهاب كان عاملا أساسيا في تغيير مضمون الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل واضح وملموس .

خاتمة :

حاولنا الوصول إلى تحليل درجة الترابط وكشف العلاقة الوظيفية بين متغيري الإرهاب والأمن، فوجود الإرهاب يعني بالضرورة غياب الأمن، وللدولة هنا دور وظيفي مهم في هذه العلاقة الجدلية، فالأمن وظيفة الدولية الأساسية ومبرر وجودها سلفاً، غير أن انحرافها عن وظيفتها الرئيسية قد يجعل منها دولة ارهابية أو راعية للإرهاب، فتشكل بذلك أكبر تهديد أمني، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار التعقيد الشديد الذي يطبع مفهوم الأمن، كونه مفهوم مركب – نسبي – ديناميكي ويشمل أبعاد متداخلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وانسانية، وفق الاتجاهات النظرية لتفسير اشكالية الأمن في العقود الأخيرة، فان كل ذلك ضاعف من مسؤوليات الدولة في واجب تحقيق الأمن ومحاربة الإرهاب، وذلك ليس انفراديا فقد أبرزنا دور الفواعل الأخرى في هذه المهمة انطلاقا من الفرد الى النظام الدولي، ومن تحقيق الأمن بمفهومه الضيق الى تحقيقه بمفهومه الشامل.

ومن أجل هذه المقاصد التقت مصالح دول المتوسط، فبررت كل مسارات التعاون خلال العقود الأخيرة من أجل محاربة الارهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، في ظل استحالة تحقيق الأمن في جزء منه دون غيره، فمصير ومستقبل المنطقة أضحى مرتبط لا يمكن تجزئته، وهنا يعتبر الحوار الأمني بين أطراف المتوسط السبيل الأمثل لمواجهة مختلف المشاكل الأمنية في المنطقة على رأسها مشكلة الارهاب، فقامت الدول والمنظومات الأمنية الاقليمية على رأسها

حلف الناتو، بتكثيف الحوارات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة سعيا لتحقيق هذا الأمن والاستقرار المنشود.

ورغم أن ظاهرة الارهاب انتشرت بشكل كبير خلال سنوات التسعينات، وهددت بشكل فعلي أمن الدول الأوروبية فضلا عن دول جنوب المتوسط، غير أنها لم تؤثر بشكل كبير في تغيير العقيدة الأمنية الأوروبية تجاه خطورة الظاهرة، ومنه تغيير نظرتها ومفهومها لهذه الظاهرة، بما يترتب عليه تغيير سياساتها واستراتيجياتها في محاربتها، وذلك رغم تقدمها في جدول أولوياتها نسبيا، في الوقت الذي كانت العديد من دول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة الجزائر تعاني من الآثار السلبية والخطيرة لهذه الظاهرة، وتؤكد خلال جلسات الحوار الأورو-متوسطية على خطورتها، وتهديدها لأمن الدول الأوروبية على المديين المتوسط والبعيد، بحكم أنها ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود السيادية للدولة، وليست محلية كما كان ينظر اليها الأوروبيون، غير أنها أثرت في الأخير ولو بشكل نسبي ومحدود في تغيير مضمون الحوارات الأمنية، من حيث اعادة جدولة الارهاب في الأجندة الأمنية الأوروبية، بحيث أصبح من بين أولويات التهديدات الأمنية المشتركة، رغم أن وسائل محاربته لم تتغير.

وشكلت اعتداءات 11 سبتمبر 2001 الارهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في رموز قوتها، نقطة التحول في مفهوم الارهاب بالنسبة للأوربيين والأمريكيين والعالم ككل، ومنه شكلت تاريخا مفصليا وحقبة جديدة في مسار العلاقات الدولية، اعتبارا للتغيرات التي صاحبتها في سياسات القوى الكبرى عموما، والولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه الارهاب خصوصا،

وهذا ما جعل الدول الأوروبية تنظر الى الارهاب من منطلق أنه تهديد أمني عالمي، يشكل خطرا حقيقيا على أراضيها ومواطنيها ومصالحها، وهو ما يتطلب اعادة النظر في مضمون الحوارات الأمنية مع شركائها في جنوب المتوسط، نحو اعطاء أولوية لسياسات محاربة الارهاب واعادة نظر في وسائل مكافحته . رغم أنها حافظت على التزاماتها تجاه حليفتها الرئيسية في حلف الناتو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال السنتين التي تلت اعتداءات 11 سبتمبر الى غاية غزو العراق في 2003، حيث توجهت بكل قوة لمساندتها ودعمها من خلال تسخير كل امكانياتها في اطار الحلف لغزو أفغانستان والقضاء على تنظيم القاعدة حيث أكدت أوروبا والولايات المتحدة من خلال هذه الحرب على الارهاب، القصور في فهم جوهر ظاهرة الارهاب والسبل المناسبة لمحاربتها، بموجب اختيارها للوسائل العسكرية أو القوة الصلبة .

فاتضح بانه من غير الممكن تحليل وفهم مسألة الارهاب والتعاون الأمني في المتوسط بمعزل عن تأثير ودور الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للاعتبارات التالية :

- أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المتضرر الأكبر من الاعتداءات الارهابية 11 سبتمبر 2001، ومنه أخذت الأولوية في اعلان الحرب العالمية الشاملة على الارهاب في العالم ككل بما فيه منطقة المتوسط.
- ان الدول الأوروبية لا تزال تعاني من التبعية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكدت العديد من الأزمات على الأراضي الأوروبية وفي

المتوسط خلال سنوات التسعينات، العجز الأوروبي لحلها دون التدخل الأمريكي من خلال حلف الناتو.

- الثقل الأمريكي في المتوسط والشرق الأوسط، ووضع المنطقة في اطار محور الحرب الأمريكية على الارهاب في أفغانستان والعراق، والتي ترتب عنها فرض الفهم الأمريكي للإرهاب، حيث قسمت العالم الى قسمين

1- قسم يضم حلفاء الولايات المتحدة في الحرب ضد الارهاب، ومنه موالي للإرهاب الأمريكي الامبريالي (إرهاب الدولة).

2- قسم يضم كل من لا يتحالف مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الارهاب، فهو بالضرورة حسب المفهوم الأمريكي مع الإرهاب الأصولي (إرهاب التنظيمات المتطرفة).

وتعتبر هذه السياسة الأمريكية في ممارسة إرهاب الدولة، السبب الرئيسي في انتشار الارهاب في منطقة المتوسط والمناطق المجاورة منذ غزو العراق، فهذه السياسة التي حاولت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ ما يعرف بنظرية الفوضى الخلاقة، بهدف إعادة ترتيب مصالحها في المنطقة من خلال اسقاط الأنظمة القائمة وإقامة أنظمة جديدة، أدت في النهاية الى انهيار الأنظمة القائمة دون قيام أنظمة بديلة، فقد كانت سببا في ظهور الدولة الفاشلة بديلا للدولة التسلطية، وهذا ما سمح بظهور عدد كبير من التنظيمات الإرهابية المسلحة، في ظل فوضى السلاح وغياب سلطة الدولة، حيث أن إسقاط النظام العراقي وإقامة حكم بديل تحت الرعاية الأمريكية، كان بداية لتعميق الانقسام ونشر الطائفية وانتشار الإرهاب، واتضحت معالم السياسة الأمريكية التخريبية في المنطقة،

فالإرهاب الذي تشهده منطقة المتوسط اليوم بهذه الشدة والتعقيد التي لم يسبق لهما مثيل، ناتج بدرجة كبيرة عن السياسات الأمريكية الإرهابية في المنطقة، فإرهاب الدولة الأمريكي خلق ارهابا مضادا هو ارهاب الجماعات الاسلامية المتطرفة .

غير أن السياسات الأوروبية لم تستمر في نفس الاتجاه الأمريكي، بل تغيرت بشكل واضح بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث تراجعت أوروبا وحاولت أن تصحح مفاهيمها وسياساتها تجاه الارهاب من جهة، وتجاه المساندة المطلقة للاستراتيجية الأمريكية في محاربة الارهاب من جهة ثانية، فبعد سنوات قليلة من احتلال الولايات المتحدة للعراق، اتضحت معالم السياسة الأوروبية الجديدة تجاه الارهاب، والتي كانت تعكس بوضوح فهم أوروبي صحيح للأسباب العميقة لنشوء ظاهرة الأصولية والتطرف المولدة للإرهاب، وهو ما انعكس على تحول واضح أيضا في مضمون الحوارات الأمنية مع الشركاء المتوسطيين، خاصة بعد سنة 2008 في اطار سياسة الاتحاد من أجل المتوسط، كمرحلة جديدة لتفعيل وتصحيح مسار برشلونة، وبالتالي أصبحت سياسة أوروبا في محاربة الارهاب في المتوسط تختلف عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم ما ميز هذه الفوارق بين السياستين الأوروبية والأمريكية، أن العقيدة الأوروبية الجديدة تجاه الارهاب اعتمدت بشكل أساسي على الحلول غير العسكرية (باستثناء فرنسا نسبياً) من خلال عنصرين أساسيين :

1- **دعم التنمية** : اعتبارا الى أن الظروف الاجتماعية المعقدة، وضعف التنمية الاقتصادية وعدم الانفتاح السياسي للدول جنوب المتوسط، هي الأسباب

الرئيسية لظهور العنف والتطرف، ومنه اعتمدت أوروبا سياسات دعم التنمية لمساعدة دول الجنوب في القضاء على أسباب الارهاب من جذورها .

2- **دعم الحوار** : من خلال اتجاهين، الأول على مستوى الحكومات والثاني على مستوى الشعوب ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من أجل القضاء على التعصب والعنصرية والتفتح على الثقافتين والديانتين المسيحية والاسلامية، وهنا ساهمت العديد من المؤسسات غير الحكومية في دعم حوار الثقافات والأديان، من أهمها مؤسسة **أنا ليند** لحوار الثقافات، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الدولية الفرنكوفونية، والمعهد السويدي بالإسكندرية .

ومنه فان الارهاب أثر في تغيير مضمون الحوارات الأمنية في المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة الى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيراً نسبياً ومحدودا، وذلك من خلال تصنيفه ضمن أهم الأخطار المهددة لأمن المنطقة، وادراجه في الأجندة الأمنية للأنظمة الفرعية الأمنية في المنطقة خاصة الأوروبية، وحضوره كقضية مهمة في معظم جلسات الحوار الأورو متوسطية، رغم استمرار التعامل معه في اطار محاربته بالوسائل العسكرية، أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد أثر الارهاب في تغيير مضمون الحوارات الأمنية في المتوسط، تأثيرا مهماً وواضحاً، وذلك من خلال تغيير مفهوم الارهاب في العقيدة الأوروبية، والتي تجسدت في تغيير وسائل محاربته، من الوسائل العسكرية الى الوسائل الغير عسكرية، فقد صارت الدول الأوروبية تركز في حواراتها مع نظيرتها من الجنوب على دعم جهود التنمية والحوار الثقافي والديني كسبل جديدة لمحاربة التطرف والارهاب.

قائمة المصادر والمراجع

أ – باللغة العربية

01 – الكتب :

1- أبو الفضل منى وآخرون، **الحوار مع الغرب آلياته أهدافه دوافعه – التأصيل النظري للدراسات الحضارية** دمشق : دار الفكر، ط1، 2008 .

2- أحمد خميس بسيوني هبة الله، **الارهاب الدولي (تعريفه – نشأته – أسبابه – أنواعه – أهدافه – علاجه)** الاسكندرية : مطبعة الأخوة، ط1، 2011 .

3- أحمد خميس بسيوني هبة الله، **الارهاب الدولي – أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ط1، 2009 .

4- أحمد خميس بسيوني هبة الله، **الارهاب والصراع والعنف في الدول الغربية**، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011 .

5- أحمد ياغي اسماعيل، **الارهاب والعنف في الفكر الصهيوني**، الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2003 .

6- أكحل العيون أنيسة، **الأمن – أي انحراف في المجتمع الدولي – من الأمن الجماعي الى الأمن الاجتماعي** الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ط1، 2012 .

7- أوميتوغن وويي، سكونز اليزابيث، **بيانات الانفاق العسكري نظرة أفق على 40 عاما**، الكتاب السنوي **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006 .

8- أولاويل اسماعيل، فريمان سام بيرلو، **"الانفاق العسكري في أفريقيا"**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012 .

9- إيف هين جان، وآخرون، **"المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو – أطلسية"**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008 .

10- بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف** القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

11- بن جمعة بن على جمعة، **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010 .

12- بورغا فرانسوا، **الاسلام السياسي في زمن القاعدة إعادة أسلمة – تحديث – راديكالية**، ترجمة : د.سحر سعيد، دمشق، قدمس للنشر والتوزيع، ط1، 2006 .

13- بونيفاس باسكال، **التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة النظر الأوروبية** ، بيروت دار بلال ، ط1، 1998 .

14- البزاز حسن، **عولمة السيادة – حال الأمة العربية**، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، 2002 .

15- بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004 .

16- تشومسكي نعوم، **الارهاب – حالة 11 سبتمبر 2001**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة ، ط1 2003 .

17- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،الجزائر دار الخلدونية، ط1، 2007 .

18- الجزار هاني، **في أسباب التعصب – نحو رؤية تكاملية**، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط1، 2005 .

19- حتي ناصف، " **العلاقات العربية الأوربية حاضرا ومستقبلا** "، في كتاب بعنوان : **النظام العربي والعولمة**، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2004.

20- حريز عبد الناصر، **الارهاب السياسي – دراسة تحليلية**، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ط1، 1996 .

21- حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2006 .

22- حسين خليل، **العلاقات الدولية : النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011 .

23- حقي توفيق سعد، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003 .

24- حماد ابراهيم، " **اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوربي {رؤية مستقبلية}**"، منشور في كتاب بعنوان **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997 .

25- دوناي بال، لاتشوفسكي وزدزسلو، "**الأمن الأورو- أطلسي والمؤسسات**"، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006 .

26- الجزار هاني، **في أسباب التعصب – نحو رؤية تكاملية**، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط1، 2005 .

27- ربيع حامد، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي – المتغيرات**، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1998 .

28- روفي ورجر، وكولاو فريدا، "**تعزيز الأمن البيولوجي : الحاجة الى استراتيجية عالمية**"، الكتاب السنوي **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006 .

29- رزيق المخادمي عبد القادر، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .

30- ستالنهايم بيتر، وآخرون، " **الانفاق العسكري** "، الكتاب السنوي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .

31- سعيد حمودة منتصر، **الارهاب الدولي**، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي، ط1، 2008 .

32- سينين فلورنسا، " **الاتحاد من أجل المتوسط تحديات وطموحات** " في الكتاب **السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010**، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010 .

33- السيد عبد السميع أسامة، **نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام**، القاهرة، مركز التنوير الاسلامي، ط1 2006 .

34- شريف حسين، **الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا** (جزء01)، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997 .

35- شلبي عبد الودود، " **عقبات في طريق الحوار بين الاسلام والغرب** "، في كتاب بعنوان : **الاسلام والغرب في مواجهة الحملة الاعلامية الغربية ضد الاسلام والمسلمين**، ليبيا [د . د . ن]، ط2، 2000 .

36- سوكونز إليزابيث، وآخرون، "**الانفاق العسكري الأمريكي وأزمة موازنة سنة 2011**"، الكتاب السنوي **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012 .

37- الشطي اسماعيل، " **تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر**"، في مجموعة باحثين : **كتاب، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .

38- الشلبي جمال، **"العرب وأوروبا من الحوار العربي – الأوربي الى الشراكة المتوسطية وجهة نظر عربية "**، في كتاب بعنوان : **العرب والغرب صور متقابلة** ، المملكة الهاشمية الأردنية : [د.د.ن]، 2005 .

39- شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009 .

40- شهاب مفيد، **" دور أوروبا في مسيرة السلام العربي – الأوروبي "**، في كتاب بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997 .

41- شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، مصر، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010 .

42- الطاهر الأسود شعبان، **علم الاجتماع السياسي – قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001 .

43- عبد الجواد سلطان جمال، **" الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط "** في الكتاب **السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010**، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010 .

44- عبد الرحمان أسامة، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، مصر [د.د.ن]، ط1، 2011 .

45- عبد الفتاح عبد السميع مطر عصام، **الجريمة الارهابية**، القاهرة : دار الجامعة الجديدة، ط1، 2008.

46- عبد المنعم متولي رجب، **الفرق بين الارهاب الدولي والمقاومة المشروعة**، القاهرة [د.د.ن]، ط1 2010 .

47- عبد المولى طشطوش هايل، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012 .

48- عبد الواحد الجاسور ناظم، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007 .

49- علي جبر عمار المأمون، **موقف الاسلام من التحديات المعاصرة (الارهاب – العولمة)** ، الرياض، مكتبة الساعي، ط1، 2005 .

50- العميريني علي بن عبد العزيز بن علي، **مفهوم الارهاب في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي**، (جزء 01)، الرياض : مكتبة عبد العزيز العامة، ط1، 2007.

51- عوض الهزايمة محمد، **قضايا دولية – تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، عمان، [د.د.ن]، ط1 2005 .

52- عزت عزة، **صورة العرب والمسلمين في العالم**، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ط2، 2003 .

53- عزوزي عبد الحق، **التحديات والتحولات في العالم العربي**، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012 .

54- فؤاد عباس ابراهيم، **الإرهاب (المعالجة – المواجهة – الظاهرة)**، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2008 .

55- فانشيني كلير، **"عمليات السلام الجديدة في سنة 2011"**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012 .

56- فتحي عيد محمد، **واقع الارهاب في الوطن العربي**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، ط1، 1999.

57- فرج يوسف أمير، **مكافحة الارهاب**، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011 .

58- فونتانال جاك، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل الى الجيو اقتصاد**، ترجمة : محمود براهيم الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2009 .

59- قبيسي محمد، أبو ظهر الرفاعي رنا، **الارهاب الصهيوني والسلام العربي بين الشهادة والابادة**، بيروت مؤسسة الرحاب الحديثة ، ط1، 2003 .

60- كامل عثمان، **أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، باريس مركز الدراسات العربي الأوربي ، [د.س.ن] .

61- كايل شانون، وآخرون، **"القوات النووية الاسرائيلية"**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012 .

62- كرمني بلقاسم، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن] .

63- كريلينستن رونالد، **مكافحة الارهاب**، ترجمة : أحمد التيجاني وآخرون، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011 .

64- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، الجزء 2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر [د.س.ن] .

65- لاتشوفسكي زدزسلاف، "**الحد من التسلح التقليدي**"، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008 .

66- اللاوندي سعيد، **الاسلام فوبيا – لماذا يخاف الغرب من الاسلام**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر ط3، 2008 .

67- لينزي غيدو، " **أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوربية** "، منشور في كتاب بعنوان **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997 .

68- غازي نهار صالح، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، اربد، دار الأمل، ط1 2010 .

69- غريب حكيم، **السياسة الدولية والقانون الدولي – مكافحة الارهاب الجوي**، القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1، 2013 .

70- غريفيثس مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008 .

71- غليون برهان، " **مستقبل العلاقات العربية الأوربية** "، في كتاب بعنوان : **العرب والعالم**، عمان مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 2001 .

72- مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، القاهرة مكتبة مدبولي، ط1، 2003 .

73- المديني توفيق، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي** ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط1، 2004 .

74- المسيري عبد الوهاب، التريكي فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دار الفكر، ط1، 2003 .

75- مخيمر أسامة، **التعاون المتوسطي**، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1، 1998 .

76- مراد عبد الفتاح، **موسوعة شرح الارهاب**، الاسكندرية، البهاء للبرمجيات والنشر الالكتروني، [د.س.ن].

77- مطر جميل، هلال علي الدين، **النظام الاقليمي العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 1986 .

78- مصباح عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2013 .

79- مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة، دار الكتاب الحديث 2009 .

80- مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2011 .

81- مصلوح كريم، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013 .

82- ملفين نبيل، **"الاسلام والصراع والارهاب"**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006 .

83- ميدكالف جينيقر، **حلف الناتو**، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق، مصر، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ط1، 2009 .

84- الياس ابو جودة المقدم، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2008 .

85- الياس رزق، " **المكوّن العسكري للأمن القومي العربي** "، في كتاب بعنوان: **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001**، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ط1، 2003 .

86- نصر مهنا محمد، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004 .

87- هاشم سلطان عدنان ، **صناعة الارهاب**، مصر، المكتب المصري الحديث، ط1، 2008 .

88- يوسف التل أحمد، **الارهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان، [د.د.ن]، ط1، 1998 .

89- يوسف العملة محمد، **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الاسرائيلي**، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2014 .

02 - الدوريات والمجلات :

1- الامام محمد محمود، " **أهم التطورات العالمية والاقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية** " في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13، 2008 .

2- بن عنتر عبد النور ، " **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أفريل 2005.

3- الحربي سليمان عبد الله، **"مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** " المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008 .

4- الحمش منير، " **التحدي الصهيوني وتحدي المشروعات الاقليمية المشبوهة** "، في مجلة الفكر السياسي دمشق : اتحاد كتاب العرب، العدد 06، 1999 .

5- حسون محمد،" **الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي** "، دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010 .

6- عبد اللطيف خالد، " **مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط** " في مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 123، 1996 .

7- العتروس آسيا، " **سرطان الاسلاموفوبيا ومسؤوليتنا عنه** "، مجلة دراسات دولية، عدد 116، أكتوبر .2010

8- مقبل ريهام، " **مركب القوة – عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية** "، ملحق : مجلة السياسة الدولية العدد 188، المجلد 47، أفريل 2012 .

9- نهرا فؤاد، " **متغيرات السياسة الأمريكية تجاه العرب** " ، مجلة شؤون الأوسط، عدد 105، 2002 .

03 - الأطروحات :

1- ريموش سفيان، "**جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب الدولي**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2003/ 2004 .

2- العايب أحسن، " **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006** " أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، 2008 .

04 – التقارير :

1- نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش الى الكونغرس بعنوان " **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية** " ، بتاريخ : 20 سبتمبر 2002، صادر عن مركز المعظيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق 2002 .

05 – الملتقيات :

1- الباز أسامة، " **الحوار السياسي العربي – الأوربي : نشأته .. حاضره .. مستقبله** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي .1997

2- بولينجر سيغرد، " **مشروع النظام الأمني الأوربي وانعكاساته على الأمن العربي** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، نظم بتاريخ : 25/ 27-01-1994، القاهرة : مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1994.

3- ديفور جان لويس، " **العلاقات العربية – العربية في ظل المتغيرات الاقليمية**"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت : دار بلال، .1998

4- جلال عز الدين أحمد، " **الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والارهاب في المنطقة العربية** " أعمال مؤتمر دولي بعنوان : تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت : دار بلال .1998

5- حسيب خير الدين ، **" التحديات الداخلية "**، في ندوة فكرية بعنوان : التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2000 .

6- شاهين عماد الدين، **" الاتحاد الأوربي والاسلام السياسي : هل هناك حاجة للحوار ؟ "**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل، القاهرة، برنامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة، 2007

7- شهاب مفيد، **" دور أوروبا في مسيرة السلام العربي – الأوروبي "**، أعمال المؤتمر الدولي الخامس بعنوان : العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي .1997

8- عبد الله عبد الخالق، **" دور الاعلام في اقامة التواصل الثقافي العربي الغربي"**، في وقائع ندوة بتاريخ : 17-18 مارس 2004 بباريس بعنوان: الاعلام والتواصل الثقافي بين العرب والغرب ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004 .

9- العمراوي محمد السنوسي، **" الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي "** مداخلة في المؤتمر المغاربي الدولي حول "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات " بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة – قاصدي مرباح ورقلة، يومي 27/ 28 فيفري 2013 .

10- عز الدين ناهد، **" في خبرة عملية المأسسة : المسار والدوافع والأهداف والآليات قراءة في وثائق واجراءات القمم الأوروبية "**، أعمال مؤتمر دول بعنوان: أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل القاهرة، برنامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة، 2007 .

11- الكيلاني هيثم، **" التعاون العسكري العربي– العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي "** أعمال مؤتمر دولي بعنوان : تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت : دار بلال .1998

12- محمود مصطفى نادية، مقدمة لندوة بعنوان : **" تعزيز ودمج الحوار في الإسلام في مناهج التعليم"** القيروان تونس ، بتاريخ : 12-14/ 10/ 2009 .

13- مسلم طلعت، **" قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين "**، في ندوة فكرية بعنوان : التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2000.

14- المسفر محمد صالح، **" الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية "**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، .1997

15- نبيل أحمد، **" مؤتمرات اليونسكو في الحوار الاسلامي – اليهودي "**، ندوة علمية بعنوان : حوار الأديان، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، .2011

06- الجرائد :

1- بوثلجي الهام، **" دول أوروبية دفعت للإرهابيين 125 مليون دولار خلال 6 سنوات "**، مقال نشر في جريدة الشروق الجزائرية بتاريخ 31 جويلية 2014، العدد 4452 .

2- صواليلي حفيظ، **" الجزائر ضمن دول مستهدفة بالإرهاب البحري "**، مقال نشر في جريدة الخبر الجزائرية بتاريخ 24 أوت 2015 العدد 7891 .

07- مواقع الأنترنيت :

1- الاسناوي أبو الفضل، **" شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي "**، متوفر على الرابط : تاريخ الدخول 06/ 07/ 2015

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/4947.aspx

2- المديني توفيق، **" قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة الأورومتوسطية "** متوفر على الرابط :

تاريخ الدخول 26/ 06/ 2015

http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm

3-العروسي محمد تاج عبد الرحمان، **"ماذا قال العلماء والمفكرون حول أسباب تفشي الإرهاب وطرق علاجه"** متوفر على الرابط

http://www.mwl-news.net/index.php/news/show/?id=85

تاريخ الدخول 25/ 06/ 2015.

4- أشرف محمد كشك، **"حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية"** على الرابط : تاريخ الدخول : 09/ 06/ 2015

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2015.aspx

5- بكر علي، **" أهم التحولات في خريطة التيارات الجهادية الملامح والتداعيات** " متوفر على الرابط : تاريخ الدخول 24/ 07/ 2015

http://www.abu-sofara.com/2015/02/blog-post_26.html

6- حسين خليل أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية والدبلوماسية بالجامعة اللبنانية منشور في الموقع الالكتروني :

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

7- سراج يزجي وآخرون، **" الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI آلية التمويل** " متوفر على الرابط : تاريخ الدخول 26/ 06/ 2015

http://arabic.ces-med.eu/about/partners/enpi

8- سليم قسوم، **"المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن"** متوفر على الرابط: تاريخ الدخول 18/ 12/ 2014

http://guessoumiss.wordpress.com

9- شديد كمال، **" السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط** " متوفر على الرابط : تاريخ الدخول 26/ 06/ 2015

http://www.mafhoum.com/press7/201P52.htm

10- عزت صفاء، **" تبعات الربيع العربي...ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار** " متوفر على الرابط : تاريخ الدخول 01/ 07/ 2015

http://aawsat.com/home/article/109511

11- روبرت وورث وإريك شميت، **" أوروبا أصبحت أكبر ممول للقاعدة بالفدى التي تدفع لإطلاق الرهائن** " متوفر على الرابط :
http://aawsat.com/home/article/149451

12- تاريخ الدخول : 02/ 07/ 2015.

13- زكريا حسين **"تغير مفهوم الأمن"** متوف على الرابط : تاريخ الدخول 12/ 05/ 2014
www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

14- موقع وزارة الدفاع التونسية **" وزراء الدفاع لمبادرة 5 زائد 5 دفاع في جلسة استثنائية** " متوفر على الرابط :
http://www.defense.tn/index.php/ar/2013-09-05-14-14-08/item/187-session-extraordinaire-des-ministres-de-la-defense-de-l-initiative-5-5-defense
تاريخ الدخول 23/ 06/ 2015

15- **" مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية** " متوفر على الرابط
تاريخ الدخول 29/ 06/ 2015
http://www.rcssmideast.org/Article/2502.VZqBsY7-sqw

15-**" تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)"**، متوفر على الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الدخول 30/ 06/ 2015.

16- **"المنتدى الخليجي المتوسطي على إرساء ثقافة الحوار والتآخي والاعتدال"** على الرابط : تاريخ الدخول 26/ 06/ 2015

http://www.mediterraneangulforum.org/sites/default/files/Alittihad.pdf

17- **"الاتحاد من أجل المتوسط هل هو مشروع قابل للتنفيذ"** متوفر في الرابط:

تاريخ الدخول :25/ 06/ 2015

http://www.alanba.com.kw/anbapdf/newspaper/2008/06-jun/22/fp492262008.pdf

18- بيان ختامي لأمانة جامعة الدول العربية تحت عنوان : **" سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة "** متوفر على الرابط :تاريخ الدخول 28/ 06/ 2015

http://www.lasportal.org/ar/sectors/sectorhome/SiteAssets/Lists/SectorActivities/AllItems.pdf

19- ملخص لدراسة للمركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية بعنوان:**" الرئاسة الإيطالية ماهي تدابير بناء الثقة التي ستسمح بإقامة فضاء دفاعي مشترك بين دول مبادرة 5+5 دفاع"** على الرابط

http://www.cemres.org/cemres/index.php?option=com_content&view=article&id=109%3Asummary-of-the-6th-meeting&catid=34%3Aorganized-activities&lang=ar

20-**" الجيل الجديد من الجهاديين شبيه القاعدة في التطرف مختلف عن تفكيرها"**،

متوفر على الرابط : http://www.alarab.co.uk/m/?id=18190

تاريخ الدخول : 28/ 06/ 2015.

ب – باللغة الأجنبية :

01- الكتب :

1- Aron Raymond , **Paix et Guerre entre les Nations** , paris : fayard , 1984 .

2- Battistella Dario , **Théories des Relations Internationales** , 2nd éd , Paris Presses de S.P , 2006 .

3- Benchenane Mustapha , " **La Sécurité en Méditerranée Occidentale : Quelles Options Stratégiques pour L'Algérie** ? " , **Sécurité et Coopération en Méditerrané** , Tome 2 , Alger , Institute national d'etudes de stratégie globale, 2001.

4- Booth Ken , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007.

5- Bourrinet Jacques , **Le Dialogue Euro-Arabe** , Paris :Economica , 1979 .

6- Burchill Scott , **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** London , A.T.D press , 1996.

7- Buzan Barry , **People States and Fear : An Agenda For International Security Studies in the Post- Cold War Era** , 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne Rienner Publishers , 1991.

8- Charles Philippe David et Roche Jean Jacques , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 .

9- Chérigui Hayéte , " **La Politique Méditerranéenne de la France – Un Instrument de Leadership Dans L'espace Régionale** " , **In Politiques Méditerranéennes entre Logique et Espace Civil : Une Réflexion Franco Allemande** , Jean Robert Henry & Gérard Groc , Karthala – Iremam , 2000.

10- Gérard Cornu , **Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987.

11- Quiggin Thomas , **Seeing the Invisible National Security Intelligence in an Uncertain Age** , London World Scientific Publishing , 2007.
12- Macleod Alex , D'aoust Anne-Marie et Grondin David , "**les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Théories des Relations Internationals – Contestations et Résistances** , Québec : Athena Editions , 2007.
13- Maoz Zeev , B.Landau Emily , Malz Tamar , **Building Regional Security In The Middle East– International Regional And Domestic Influences** , London , Frank Cass Publishers , 2004.
14- Mearsheimer John , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 .
15- Millan Jay , **Terrorisme as a Military Weapon** , New York, facts on file , 1985.
16- Mythen Gabe , Walklate Sandra , **Terrorism Risk and International Security – the Perils of Asking What if** ? , Security Dialogue, VOL-39 , N°-23, April 2008.
17- Nordan Jette , **The Mediterranean Dilogue – Dispelling Misconceptions and Building Confidence** , NATO Review – BRUSSELS , Vol 45 / N°04 , 07-08/1997
18- Lesser Ian , " Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la stratégie des Etats-Unis " , **Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerrané Dans la Stratégie des Etats Unis** , Tome 3 , Alger , Institute national d'études de stratégie globale , 2001.
19- Pyszczynski Tom , Solomon Sheldon and Greenberg Jeff , **In The Wake of 9/11 The Psychology of Terror** , Washington DC , American Psychological Association
20- Tuman Joseph, **communicating terro (the Rhetorical dimonsions of terrorism)** , san francisco : SAG publications .

21- Sakellariou Jannis , " **Evaluation du Processus de Barcelone** " **, Le Processus de Barcelone : Bilan et Perspectives** , Tome 2 , Alger , Institute national d'etudes de stratégie globale , 2003.
22- Roche Jean-Jacques , **Théories Des Relations Internationales** , 4° édition Montchrestien Edition entièrement refondue , 2001.
23- Rogers Poul , **Global Security and the War on Terror** , London , Routledge Taylor & francis Group 2008.
24- Waever Ole , **Securitization and Desecuritization** , In Ronnie D. Lipschutz (ed) , On Security , New York : Colombia University Press , 1998.

02-الجزائد :

1- Ifantis Kostas , **Understanding International Politics After the 11 September Terrorist Attacks** : A Note on the New Security Paradigm , Perception Journal of International Affairs , Turkey , vol 7 , march- may 2002 .

03- مواقع الأنترنيت :

1- Yasin Said , " **Stratégies Méditerranéennes** " , In Cycle / Conférence Du 17 déc 2006 , Biblioteca Alexandrie http://ramses2.mmsh.univ-aix.fr
2- NATO , " **The North Atlantic Treaty**" , Washinghton D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010
3- "**What is the European Neighborhood Policy**? " , at: http://europa.eu.int/comm/world/enp/policy-en.htm pp.1,2.
4- European Council , " **EU Strategic Partnership With the Mediterranean and Middle East** ", Final Report , jun 2004 , pp (3 -5) at :

http://www.consilium
.europa.ea/uedocs/cmsUpload/Partnership%20Mediterranean%20and%20Middle%East.pdf
5- Casaretti Roberto, "**Combating Terrorism in the Mediterranean**",
at :
http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2014

تأثير الارهاب على الحوارات الأمنية

في منطقة المتوسط مند نهاية الحرب الباردة

AlphaDoc
ألفا للوثائق للنشر و التوزيع
مكرر 36 نهج سايغي أحمد س م ك قسنطينة- الجزائر
الفاكس: 794 733 31 213+ الهاتف: 333 733 31 213+
عمان.الأردن - البوابة الشمالية للجامعة الأردنية / الهاتف 962.797266248+
البريد الالكتروني edition@alphadoc.dz | info@alphadoc.dz

ISBN:978-9931-08-270-5
9 789931 082705
ألفا للتوصيم